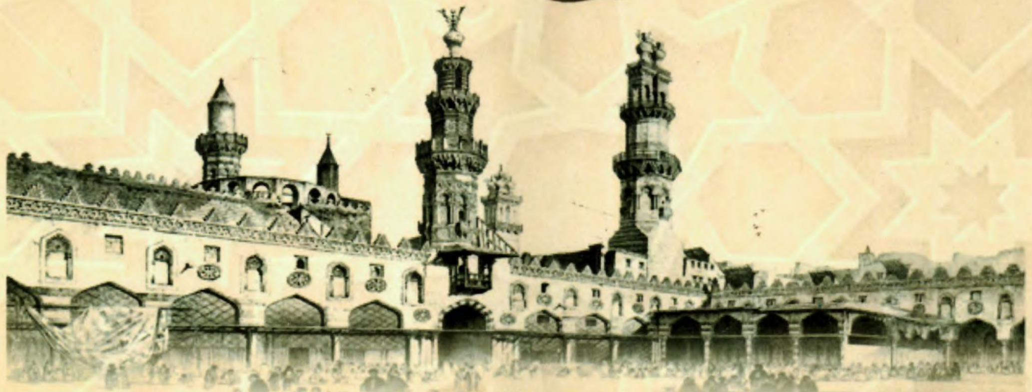
مركز الإمام الأشعري

الإبانة
عن أصول الديانة

للشيخ الإمام أبي الحسن الأشعري

المتوفى سنة (٣٢٤هـ)



تقديم

أ.د. حسن الشافعي

عضو هيئة كبار العلماء

مدير مركز الإمام الأشعري

دراسة وتحقيق

وحدة التحقيق بمركز الإمام الأشعري

بالأزهر الشريف

الإبانة عن أصول الديانة

للشيخ الإمام أبي الحسن الأشعري المتوفى سنة (٣٢٤هـ)

Imam Al-Ashari Centre

مركز الإمام الأشعري

الابانة عن اصول الديانة 318

9900000003180

الإبانة
عن أصول الديانة

تأليف
الشيخ الإمام أبي الحسن الأشعري
المتوفى سنة (٣٢٤هـ)

تقديم
أ.د/ حسن الشافعي
عضو هيئة كبار العلماء
مدير مركز الإمام الأشعري

دراسة وتحقيق
وحدة التحقيق بمركز الإمام الأشعري
بمشيخة الأزهر الشريف
القاهرة ١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م

مشيخة الأزهر الشريف

مركز الإمام الأشعري

الإبانة

عن أصول الديانة

مقاس الكتاب: ١٧×٢٤

عدد الصَّفحات: ٣١٦

رقم الإيداع

٣٤٢٩٩ - ٢٠٢٥

الترقيم الدولي

978-977-205-788-7

الطَّبعة الأولى

القاهرة: ١٤٤٧هـ -٢٠٢٦م

التصميم والإخراج الفني والطِّباعي:

أ. أمين أحمد زكريا

Imam Al-Ashari Centre

مركز الإمام الأشعري

دراسة وتحقيق:

-أ.د. عرفة النادي.

-أ.د. قدري الديب.

تخريج الأحاديث:

-د. أيمن الحجار.

مراجعة علمية:

-أ.د. حسن الشافعي.

-أ.د. عبد الحميد مدكور.

-أ.د. محمود حسين.

مراجعة لغوية:

-د. محمد عثمان.

الأزهر الشريف
مركز الإمام الأشعري
سلسلة التراث الكلامي
مؤلفات الإمام أبي الحسن الأشعري
(٢)

الإبانة
عن أصول الديانة

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تصدير

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وآله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فقد كان من رحمة الله تعالىٰ بهذه الأمة، أن أخرج من بين رجالها الموهوبين، علماءَ عاملين، يدركون حاجة عصرهم وقضايا أمتهم، ويقدمون الدواء لما تشكو منه، ومن أبرزهم الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، في بغدادَ وما حولها، والشيخ الإمام الأستاذ أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ) في بلاد ما وراء النهر، والشيخ أبو جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١هـ) في مصر وما حولها، وقد كتبوا وألفوا وقضوا حياتهم يجيبون أسئلة السائلين، ويدافعون عن حقائق الدين، ويجادلون المخالفين، بلا كللٍ أو مللٍ، حتىٰ مضوا إلىٰ ربهم، وخلفوا تراثًا تعيش عليه الأجيال.

وقد كان شيخُنا أبو الحسن من أكثرهم إنتاجًا، وأوسعِهم اطلاعًا، فلم يكن لديه ما يشغله عن التَّأليف والإنتاج العلمي مما يشغل النَّاس؛ من زوجَةٍ أو ولدٍ أو متاعٍ أو وظيفةٍ أو عملٍ، فألَّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ المصنفات العديدة، وعُرِفَ بكثرة الإنتاج بل تميز به، حتىٰ قيل إنه تجاوز المئة مؤلف بل بلغ بعضهم المئتين.

وقد مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيت أحد تلاميذه: أبي عليٍّ زاهرِ بن أحمد السَّرخَسيِّ (ت: ٣٨٩ هـ)، قال: «لمّا قَرُبَ حضورُ أجلِ أبي الحسن الأشْعَريِّ في داري

ببغداد، دَعَاني فَأَتَيْته فَقَالَ: اشهد عليّ أَنِّي لَا أكفر أحدًا من أهل هَذِهِ الْقبْلَة لِأَنَّ الْكل يشيرونَ إِلَىٰ معبودٍ وَاحِد، وَإِنَّمَا هَذَا كُله اخْتِلَاف الْعبارَات»(١).

فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ متميِّزًا أيضًا بالنزعة الوسطية المعتدلة، والحرصِ علىٰ وحدة الأمة، وجمع الكلمة، ولا يكاد يوجد بين أتباعه ممن سُموا بالأشعريين مَنْ يتورَّط في التكفير أو التبديع، أو التفسيق، أو الوقوع في أعراض المسلمين، والنَّيْلِ من كرامتهم وعقيدتهم.

وقد نال تراثه وإنتاجه العلمي الغزير اهتمامًا من طائفتين من العلماء والأمراء: طائفة تتبعت هذا التراث بغسل الأوراق وإتلافها، وإخفاء النسخ وإعدامها، حتىٰ إن كتابًا من أهم كتبه وهو «المختزن» في تفسير كتاب الله تعالىٰ، الذي يقال إنه بلغ مائتي جزء، فقد الكثير من أجزائه، ولم يبق منها إلا القليل في القرن السابع الهجري، كما يقول ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، الذي اطلع علىٰ بعض أجزاء هذا الكتاب. ويقال إن أكثر المؤلفات في التفسير كانت تأخذ منه، ولكنه فُقِدَ تمامًا، ولم يعد بأيدي الناس منه شيء إلا ما نقله العلماء بعده من نصوص هذا الكتاب.

وأما الطائفة الأخرىٰ فقد اهتمت بتراثه وبحثت عنه، وبينته للناس، وقام بعضهم بشرحه، والتعليق عليه منذ عصر الإمام نفسه من تلاميذه المباشرين، كابن خفيف الشيرازي (ت: ٣٧١هـ) وغيره، وغير المباشرين كالباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) والجويني (ت: ٤٧٨هـ)، وبلغ تراثه أقصىٰ المغارب، فكتب علماء المغرب، ومنهم: الإمام الطُرطوشي (ت: ٥٠٢هـ)، والإمام ابن العربي المعافريّ (ت: ٥٤٣هـ) الفقيه المالكي، وغيرهم.

وقد كان الإمام نفسه يستقبل الكتب والأسئلة، من مصر والمغرب، ومما وراء النهر، ومن مختلف أنحاء العالم الإسلامي ويجُيب عنها، ولكن الزمان

(١) تبيين كذب المفتري، لابن عساكر، تحقيق: أ. أنس الشرفاوي، ص٣٠٤-٣٠٥، دار التقوىٰ- دمشق، ط١، ١٤٤٠هـ.

لم يبق لنا من هذا التراث إلا القليل، ولعل الأيام القادمة تكشف عن بعض هذه الكنوز المفقودة، أو المُغَيّبة.

وإني لأكتب هذه الكلمات في مقدمة عمل توفر عليه علماء الأزهر، وبذلوا جهدًا قيمًا في ضبطه وتحقيقِ نصه، وبيان معناه، ومكانته من حياة مؤلفه وتراثه. فمن المعلوم أن كثيرين في القديم والحديث حرصوا علىٰ رواية نص كتاب «الإبانة عن أصول الديانة»، أو أجزاء منه، وربما يسميه بعضهم: «التبين في أصول الدين».

ولكنهم لغرض في أنفسهم زعموا أنه آخر مؤلفاته علىٰ الإطلاق، وقال قائلون منهم -دون حجة أو كتاب مبين- أن الرجل أسلم كما يزعمون نصف إسلام بتركه مذهب المعتزلة، ولم يكتمل دينه إلا بتأليفه كتاب «الإبانة» آخر حياته. وقالوا إنه مات علىٰ ما في هذا الكتاب، وأن تلامذته وأتباعه انحرفوا عما تركهم عليه.

ونرد عليهم بحجة ظاهرة: وهي أن رجلًا له من المؤلفات نحو المائتين، وهذا آخر كتبه علىٰ الإطلاق كما يزعمون، ولا ترد فيه إشارة واحدة إلىٰ هذه المؤلفات جميعًا، مع عادة العلماء المسلمين أن يحيلوا المسائل المختلفة علىٰ ما لهم من إجابات أكثر تفصيلًا، أو أقوال أدخل في موضوع هذه المسألة مما يكتبونه من الموجزات، ومنها هذا الكتاب أو الكتيب المعروف بالإبانة، أليس الأقرب أن يكون المؤلف الباكر بحيث لم يسبقه من المؤلفات ما يمكن أن يحيل القارئ عليه.

والأقرب إلىٰ العقل والمنطق وعادة الكُتّاب المسلمين، أن يتضمن الكتاب المتأخر إشارة إلىٰ ما سبقه من المؤلفات، أو إحالة عليها كما ذكرنا، وحجة أخرىٰ لا تقل قيمة في منطق المتفحصين للتآليف، وهي أن ما يرونه خاصًا بكتاب «الإبانة» من إيثار المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لظاهر الآيات والأحاديث، وإقلاله من التأويل والخروج عن الظاهر لا يخص كتاب «الإبانة»، إنما هو دأبه وهِجِّيرَاه في «الإبانة» وفي «اللمع» وفي «الحث علىٰ البحث»، وفي أقواله ورواياته عن أهل

السنة والجماعة في كتابه الماتع الرائع «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»، وقد أكد ذلك ما نشر أخيرًا من كتاب «مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري» لتلميذ تلاميذه أبي بكر بن فورك (ت: ٤٠٦هـ).

هذا وقد صدرت للإبانة طبعاتٌ وتحقيقاتٌ متعددةٌ منذ تَكَرمَ علماء «حيدر آباد الدكَن» بإصدار طبعتهم الأولىٰ لهذا الكتاب فيما نعتقد، وفي وقتنا الراهن أصدر بعض العلماء والمشتغلين في مصر وغيرها من بلاد المسلمين طبعات جديدة وقراءات جديدة لهذا النص العتيد.

وأزعم أن ما بين يديكم -أيها القراء الكرام- من نص «**الإبانة**»، والتعليق عليها، والتمهيد لها بمقدمات علمية رصينة، ربما يقدم أدق قراءةٍ وأحكَمَ خدمةٍ لهذا النص، وما أثير حوله، وما قيل عنه، في الماضي أو في الحاضر.

وإن كنا مؤمنين بأنه ما من عمل بشري؛ إلا وهو مَئِنّة للنقص، وقابل للنقد والتصحيح في كل حين.

لكن قد بذل القوم أقصىٰ جهدهم، وبارك شيخ الأزهر فضيلة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف «حفظه الله» -وهو كبير المشتغلين بعلوم التراث كتابًا وسنة، وخاصة بعلوم العقيدة، وما يتصل بها من بحوث الحكمة، ومقالات الفلاسفة والمتكلمين- علىٰ عملهم، وتفضل بتقديمه راضيًا، مرضيًا -إن شاء الله- إلىٰ جماهير المسلمين، وبخاصةٍ علماء الدين، وشيوخ أهل السنة والجماعة وغيرهم، ممن يبحث عن الحقيقة، ويتوخىٰ الإنصاف واليقين.

والحمد لله رب العالمين

أ.د/ حسن الشافعي
عضو هيئة كبار العلماء
مدير مركز الإمام الأشعري

مقدّمة المحقّقين

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام علىٰ مَن لا نبيَّ بعده، وعلىٰ جميع أنبيائه ورُسله، وبعد:

فأول ما نبدأ به هذه المقدمة: هو التعريفُ بالمؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومكانتِه الفكرية، وجهادِه الطويل، وإنتاجه الغزير، الذي فُقد أكثره، خلال الأعوام الألف، بل هي أكثر مِن ألْفٍ، التي بيننا وبين هذا الإمام الكبير.

ثم نُتبعه ـ إن شاء الله ـ بالتعريف بالنص المحقَّق، ومحتواه، وخصائصه، وإثبات صحة نسبته إلىٰ الإمام الأشعري، وبيان منهج إخراج النص وتحقيقه، ثم نُتبعه بإثبات النص محقَّقًا، ثم الفهارس والكشَّافات المعِينة لقارئه، راجين التوفيق إلىٰ خير العلم والعمل.

أولًا: ترجمة الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله

(أ) شخصية الإمام أبي الحسن الأشعري

هو: **عليُّ بنُ إسماعيلَ بنِ أبي بشرٍ إسحاقَ بنِ سالمِ بن إسماعيل بن عبد الله بن موسىٰ بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري**، صاحبِ رسول الله ﷺ.

وُلد في البصرة عام: (٢٦٠هـ)، في بيت علمٍ ودِينٍ، تتغذّىٰ رُوحه من التقوىٰ المعرُوفة فيهم، والإقبالِ علىٰ الحديث النبوي الشريف، والعملِ بالسُّنة النبوية، فالتربيةُ الأولىٰ لشيخنا الأشعري، سُنِّيةٌ جَادةٌ، ترتكز علىٰ: العملِ والتقوىٰ.

وعاش بالبصرة أكثر سِنِي حياته، ثم انتقل إلىٰ بغداد، وأقام بها حتىٰ لقيَ ربَّه، في قرابة الخامسة والستين من العمر، وكان قد لَقِيَ الكثيرين من الشيوخ في عاصمتَي الثقافة الإسلامية حينذاك، وقرأ للكثيرين، وروىٰ عنهم وإن لم يلقهم، وتأثَّر بهم؛ فله شيوخٌ مباشرون، وشيوخ غير مباشرين.

وعن طريق هؤلاء الشيوخ بنوعَيهم، وعن طريق القراءة والدراسة والسماع أيضًا، تيسَّر له الإلمام بتيارات الفكر الإسلامي المتنوعة، وسائرِ الاتجاهات والمذاهب، في مختلف حقولِ المعرفة الذائعة في عصره، وإن اختصَّ بعلم الكلام والدراسات العقلية، كما تدل مؤلفاته، وإنتاجُه العلمي الغزير[١].

وقبل الكلام عن شيوخه وتلاميذه، تجدُر الإشارة إلىٰ:

---

(١) يراجع: مقدمة أ. د. حَسن الشافعي لنشرته المحققة لكتاب: اللُّمع في الرد علىٰ أهل الزَّيغ والبدع، للشيخ الأشعري، ص٢٤، مجلس حكماء المسلمين، ط٢، ١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م. وقد اقتفَينا أثرَ شيخِنا أ. د. الشافعي، في خطوات ترجمته للأشعري.

❁ أبرز سمات شخصيته التي تَميَّز بها، فمنها:

(١) إخلاصه وعبادته:

فقد كان رقيقَ القلب، حارَّ العاطفة، متألقَ المَواهب، عميقَ الإخلاص، ذا حالٍ عجيبٍ في العبادة، حتىٰ قال مَن صَحِبَهُ: «إنه مكث قريبًا من عشرين سَنةً يصلِّي الفجر بوضوء العَتَمةِ»، ويحكِي عن اجتهاده شيئًا، لا إلىٰ حدٍّ[١]. وكان سيدًا في التصوف والعبادة والذِّكر، كما هو سيدٌ في علم الكلام وأصناف العلوم[٢].

(٢) الإنصاف والموضُوعية:

وأقوىٰ شاهدٍ علىٰ هذا المَلْمح: مقدمته الرائعة لكتابه «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلِّين»؛ إذ يقول: «ورأيتُ الناس في حكاية ما يَحكون مِن ذِكْرِ المقالات، ويُصَنِّفون في النِّحل والديانات: مِن بين مقصرٍ فيما يحكيه، وغالطٍ فيما يذكره مِن قول مُخالفيه، ومِن بين متعمدٍ للكذب في الحكاية؛ إرادةَ التشنيع علىٰ مَن يخالفه، ومِن بين تاركٍ للتَّقصِّي في روايته لمَا يرويه، مِن اختلاف المختلفين، ومِن بين مَن يُضيف إلىٰ قول مخالفيه ما يظنُّ أن الحجة تَلزمهم به. وليس هذا سبيلَ الربانيِّين، ولا سبيلَ الفُطناء المميِّزين؛ فحداني ما رأيتُ مِن ذلك، علىٰ شرح ما التمستُ شرحَه من أمْر المقالات»[٣].

(٣) تجرُّده للبحث عن الحق:

والمعروف كذلك من سيرة الأشعري أنه كان ناشدًا للحق وحسب، وظاهرٌ أنَّ باطنه ينضح بالتُّقىٰ والعَفاف وسلامة الصدر وحُسن الظن بالمسلمين، فعاش سليم القلب، مبرَّأً مِن وساوس الضغينة.

---

(١) ينظر: تبيين كذب المفتري، لابن عساكر، تحقيق: أ. أنس الشرفاوي، ص٢٩٤، دار التقوىٰ- دمشق، ط١، ١٤٤٠هـ. وطبقات الشافعية الكبرىٰ، للتاج السبكي، تحقيق: د. محمود الطناحي، د. عبد الفتاح الحلو، ج٣ ص٣٥١، دار هجر، ط٢، ١٤١٣هـ.

(٢) طبقات الشافعية الكبرىٰ، الصفحة نفسها.

(٣) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١ ص٣٣.

ولَم تزَل تلك الخَلَّةُ ملازمةً للشيخ طوال حياته[1]؛ فقال متحدثًا عن آداب الجدل: «اعلم أنَّ أول ما يجب فيه: تقديم التقرب إلىٰ الله، ومجانبة الرياء والمباهاة ...، وأن يجري في ذلك مجرىٰ المؤتمِر لما أمره الله -تعالىٰ- به؛ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... وإذا قصد فيما يقوله التقرب إلىٰ الله -تعالىٰ-، ولَم يلتفت إلىٰ محبة الذين بحضرته، خالَفوه أو وافقوه، كُفِيَ المؤونة، ومضىٰ علىٰ نيتِه، واجتمع له ذهنُه»[2].

(٤) رغبته في لَمِّ شَمْل المسلمين ونبذ العَصبية:

وهذه خَلَّةٌ مشهورة عن أبي الحسن، يشهد لها: عدم تكفيره لأحدٍ من أهل القبلة، وتسمية كتابه بـ «مقالات الإسلاميين واختلاف المُصَلِّين»، وتصويبه المجتهدين في الفروع، مما سهَّل عليه جمعَ الناس، ولَمَّ شتاتهم[3]، وكان يقول في كلِّ مَن وافقه في مسألةٍ: إنه «مِن أصحابنا» وإن خالَفه في المذهب أو بايَنه في المنهج[4].

(٥) الزُّهد وبساطة العَيش:

فقد ذكروا: أنه كان يعيش علىٰ رَيْعِ وَقْفٍ أهليٍّ؛ لأحد أجداده، وهو بلالُ ابنُ أبي بُردَةَ، آخرِ الآباء الستة، بين إمامنا وبين أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه، وكانت نفقتُه في السَّنة سبعةَ عشرَ درهمًا. وقال مَن صحبه حتىٰ وفاته: «لَم أجِد أورعَ منه،

---

(١) يراجع: صفحة من حياة أبي الحسن الأشعري، للإمام الأكبر الشيخ: محمد الخضر حسين، ص٣١٢، بحثٌ منشورٌ في مجلة نور الإسلام (الأزهر حاليًا)، مجلد ٣، الجزء الخامس، ١٣٥١هـ-١٩٣٢م.

(٢) تجريد مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، للإمام أبي بكر بن فورك، إعداد: د. محمد أمين عيسىٰ، ص٤٥٦، مجمع البحوث الإسلامية، ط١، ١٤٤٢هـ. ويراجع: صفحة من حياة أبي الحسن، ص٣١١-٣١٢.

(٣) ينظر: تبيين كذب المفتري، ص٢٦٠. تجريد مجرد مقالات الأشعري، ص٤٨٩.

(٤) ينظر: مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، من إملاء ابن فورك، تحقيق: دانيال جيماريه، ص١٧٢، دار المشرق- بيروت، ١٩٨٧م.

ولا أغضَّ طرْفًا، ولَم أرَ شيخًا أكثرَ حياءً منه في أمور الدنيا، ولا أنشطَ منه في أمور الآخرة»[١]، وقال عنه الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): «وكان قانعًا، متعفِّفًا»[٢].

(٦) الاعتدال والوسطية:

وعن هذه الصفة يقول الشيخ زاهرٌ السَّرَخسيُّ (ت: ٣٨٩ هـ): «مات أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ ورأسُه في حِجْرِي...»، ثم قال: «دعَاني، فأتيتُه، فقال: اشهَد عليَّ أنِّي لا أُكَفِّر أحدًا مِن أهل هذه القِبلة؛ لأن الكل يُشيرون إلىٰ معبودٍ واحدٍ، وإنما هذا كله اختلاف العبارات»[٣].

(٧) تورُّعه عن البدء بالجدال:

فمِن عادته: أنه ما كان يبدأ المخالفين بالمناظرة، وإنما كان حاله: بين مجيبٍ لسائلٍ، أو مرشدٍ لحائرٍ، أو رادٍّ لغالطٍ[٤].

وقد استَشكل تلميذُه ابنُ خفيفٍ (ت: ٣٧١ هـ) حالَه هذا، فقال لشيخه أبي الحسن: كيف لَم تُسْأَل وسُئِل غيرُك؟ فأجابه أبو الحسن: «إنَّا لا نكلِّم هؤلاء ابتداءً، ولكن إذا خاضوا في ذكر ما لا يجوز في دين الله، ردَدنا عليهم، بحُكم ما فرَض الله -سبحانه وتعالىٰ- علينا مِن الردِّ علىٰ مُخالفي الحق»[٥].

(٨) دأبُه ومثابَرته على العمل:

تأليفًا، ومناظرةً، وتدريسًا، وإملاءً، وتراسُلًا مع أهمِّ الأمصار الإسلامية في وقته، علىٰ نحوٍ يعجب الإنسان كيف تيسَّر له كل ذلك، في حياةٍ لَم تطُل

---

(١) تبيين كذب المفتري، ص٢٩٤-٢٩٥.

(٢) العبر في خبر من غبر، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد، ج٢ ص٢٣، دار الكتب العلمية- بيروت.

(٣) تبيين كذب المفتري، ص٣٠٤-٣٠٥.

(٤) ينظر: طبقات الشافعية الكبرىٰ، ج٣ ص٣٥٠.

(٥) تبيين كذب المفتري، ص٢٢٠.

نسبيًّا، ولكنها المثابرة والصبر علىٰ العمل، والاحتسابُ الذي يولِّد الحماسةَ المتواصلةَ، بالإضافة إلىٰ توفُّره لعمله هذا، دون الانشغال بزوجةٍ أو ولدٍ، أو انشغالٍ بما لا يعنيه، بل جلُّ سعيه: الإنتاج العلمي، والتبيين للحق.

خصومه، وأنصاره:

إنَّ «خصوم الرجُل علىٰ قدر عِظم شأنه؛ فكلما ارتفع الرجلُ درجةً، أو ظهرت له مَزيةً- تألَّم لها مَن أحسُّوا مِن أنفسهم العجزَ عن أن يبلُغوا شأوَه»[١]، ولَم يشذ الشيخ الأشعري عن هذه القاعدة، فقد تصدَّىٰ للمعتزلة وللمبتدعة، وكشف زيفَ مقالاتهم؛ إحقاقًا للحق ونصرةً للشريعة لا غير، فلا عجب أن نجد له مناوئين، حاولوا تقديمَه علىٰ غير حقيقته، وتقوَّلُوا عليه؛ ونسَبوا إليه ما لَم يثبت عنه قطعًا، فقد ألصَق به خصومه أقوالًا لَم تُسمع منه في مناظرةٍ، ولا توجَد له في كتابٍ؛ كما عزَوا إليه: أنه قال: إن المعجز هو كلام الله -تعالىٰ- الذي لَم يَزل غيرَ مخلوقٍ، ولا نزل إلينا، ولا سمعناه قط! وقد ساق الأستاذ ركن الدين أبو عبد الله محمد الجويني في كتاب: «عقيدة الإمام المطلبي» أشياء من هذه الأراجيف، وقال[٢]: «وقد تصفَّحتُ ما تصفحتُ مِن كُتبه، وتأملتُ نصوصَه في هذه المسائل، فوجدتُها كلَّها خلاف ما نُسب إليه».

ثم قال[٣]: «ولا عجب أن اعترضوا عليه واخترصُوا؛ فإنه رَحِمَهُ اللهُ فاضِحُ القدرية وعامةِ المبتدعة، وكاشفُ عَوراتهم، ولا خير فيمن لا يُعرَف حاسدُه ...»!

❁❁❁

(١) صفحة من حياة أبي الحسن، ص٣١٢.

(٢) كما في تبيين كذب المفتري، ص٢٦٠.

(٣) تبيين كذب المفتري، ص٢٦٠.

(ب) من شيوخ الإمام الأشعري

لقد أخَذ شيخُنا العلمَ عن عددٍ من مشايخ البصرة، أبرزهم[١]:

١ **الشيخ زكريَّا بنُ يحيىٰ السَّاجِيُّ، محدِّثُ البصرة (ت: ٣٠٧ هـ):**

سبق أن ذكرنا أنَّ أبا الحسن سُنِّيُّ النشأة؛ فقد وُلِدَ لأبٍ صالح متَّصل بعلماءِ الحديثِ الشريف، ولذا أوصىٰ بولَدِه، عندما أحسَّ بقُرب أجله، شيخَ محدِّثي البصرة، ومُفتيها: الشيخ زكريا بن يحيىٰ السَّاجي، فكان تحت رعايته، وقد سمع منه أبو الحسن، ورَوىٰ عنه ـ بالسند المتصل ـ بعضَ الأحاديث، واستمدَّ عناصر ثقافة الأولىٰ[٢].

٢ ومِن شيوخه في الحديث كذلك: مُسنِد البصرة، الصَّادق الثِّقة المأمُون، الذي رُحل إليه من الآفاق: **أبو خليفة الجُمَحِي: الفضل بن الحُباب (ت: ٣٠٥ هـ)**[٣].

٣ كذا تتلمَذ الأشعري: للفقيه الأصوليِّ المتكلم: **المَروزيِّ؛ أبي إسحاق، إبراهيم بن أحمد (ت: ٣٤٠ هـ)**، وقد أَخذ منه الشيخُ: الفقهَ الشافعيَّ. وقد ذكروا عن بعض الأثبات: أن المروزيَّ كان أقربَ إلىٰ الصَّديقِ منه إلىٰ الأستاذ؛ ولذا كان يجلس في حلقة الشيخ ويتلقَّىٰ عنه علمَ الكلام، وكان الشيخ يأخذ عنه الفقهَ، ويجلسُ في حلقته في «جامع المنصور»، وقد تلقَّىٰ أبو الحسن الفقهَ الشافعيَّ عن «القَفَّال الشاشي، ت: ٣٦٥ هـ» أيضًا[٤]، ولا مُشَاحَّة، فللشيخ عنايةٌ بالفقه وأصوله، ومن الطبيعي أن يأخذ عن أكثرَ من واحدٍ مِن معاصريه.

---

(١) يراجع: طبقات الشافعية الكبرىٰ، ج٣ ص٣٥٥.

(٢) ينظر: تبيين كذب المفتري، ص١٣٠. سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ج١٤ ص١٩٧-١٩٨، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ.

(٣) يراجع: سير أعلام النبلاء، ج١٤ ص٧.

(٤) وللرجُلَين (المروزيّ والقفَّال) سِجلٌّ في تاريخ المذهب الشافعي، بارزٌ ومذكُورٌ، كما يظهر مِن الاطلاع علىٰ ما كُتب في ترجمتهما.

❹ ودرَس الأشعري عِلمَ الكلام علىٰ مذهب المعتزلة، فأخذَه من كبارهم؛ وأبرزهُم: **أبو عليٍّ الجُبائي: محمد بن عبد الوهاب، البَصْريُّ المعتزلي، (ت: ٣٠٣ هـ)**:

عاش شيخُنا حتىٰ العاشرة تقريبًا، في بيئةٍ سُنيةٍ محافِظةٍ، وتشرَّب ثقافتَها، ولكن زواج والدته بالشيخ محمد بن عبد الوهاب الجبائي - شيخ المعتزلة بالبصرة، ولسانهم الأول- نقلَ الأشعريَّ إلىٰ بيئةٍ أخرىٰ يغلب عليها الاتجاه العقلي (الاعتزالي)، فتأثر بمذهبِ الاعتزال، وتشرَّبه «بحُكم البيئة والتربية الجديدة، ولَم يزَل علىٰ هذا المذهب حتىٰ بلغ الأربعين، وصار من أئمة الاعتزال والمُؤلفين فيه»[(١)]، وبرز في الدفاع عنه، وناب عن شيخه الجبائي في المناظرات والمُواجهات الكبرىٰ[(٢)].

ولا مراء في أن الجبائي هو أستاذه الأول في علم الكلام، ولكن ذلك لَم يمحُ مواريثَه السُّنيةَ الأولىٰ، التي زكّاها اتصالُه ـ المباشر وغير المباشر بعد نُضجه ـ بشيوخ السُّنة، مِن: محدِّثين وصوفية وفقهاء ومتكلمين؛ كابن كُلَّاب (ت: ٢٤٣ هـ تقريبًا)، والقلانِسيِّ (توفي: في العُشر الثاني من القرن الرابع الهجري)، والمُحاسِبِيِّ (ت: ٢٤٣ هـ)، وأبي القاسم الجُنيد (ت: ٢٩٨ هـ)، وفقهاء الحنفية والشافعية والمالكية[(٣)].

إن الأشعريَّ بما أُوتيَ مِن عقلٍ راجحٍ ونفْسٍ زاكيةٍ، - وقد «تبحَّر في كلام الاعتزال، وبلغ غايتَه- كان يُورد الأسئلةَ علىٰ أستاذِه، ولا يجد فيها جوابًا شافيًا،

---

(١) بين إيمان العقل وإيمان القلب، أ. د. محمد عبد الهادي أبو ريدة، ص١٥٣-١٥٦، مقال منشور، بمجلة الثقافة، العدد ٤٢٤، السنة التاسعة، ربيع أول ١٣٦٦هـ- فبراير ١٩٤٧م

(٢) ينظر: تبيين كذب المفتري، ص١٣٧، ٢١٤.

(٣) ينظر: المرجع في تاريخ علم الكلام، ترجمة: أسامة شفيع الدين السيد، ج١ ص٤١٤-٤١٥، القاهرة، ط١.

فتحيَّر في ذلك»[١]، وأخذت الإشكالاتُ تزدادُ يومًا إثر يوم، وهو عاجزٌ عن دفعها علىٰ طريقة المعتزلة[٢]، فـ«تعرَّض لانقلابٍ في حياته الرُّوحية، علىٰ النحو الذي يقع نادرًا في حياة أفذاذ المفكرين ذوي المِزاج الحاد الرقيق، فانقطع عن الناس حينًا، خَلَا فيه إلىٰ نفْسه مِن تشويش الأدلة الجدلية الكلامية، واستمع إلىٰ صوت روحه العميقة»[٣]، نعم، اعتراهُ ما يعتري الباحثَ عن الحق المؤيَّد بالبراهين، فاعتزل ببيته مدةً، تجرَّد فيها للتأمُّل العميق والنظر الدقيق والبحث عن السبيل السوِيِّ، والعقائد الحقة، المؤيَّدة ببراهين النقل والعقل، فكان أن خرج إلىٰ «المسجد الجامع بالبصرة، يوم جُمعة، وأعلن انخلاعَه عن كل ما كان يعتقده من مذهب المعتزلة، ثم دفع للناس كُتبًا ألَّفها أثناء غيبته، نصَر فيها مذهب السلف المتمسكين بظاهر نصوص القرآن والحديث، وأبرَزَها مؤيَّدةً بما كان قد أحكمه من المناهج الجدلية الكلامية»[٤].

لقد تبرَّأ من الاعتزال، الذي انخرط في سِلكه سنواتٍ طوالًا، وتجرد لنُصرةِ مذهب أهل السنة، والتأليف في ذلك، مدركًا أنه بدأ مرحلةً جديدةً في حياته، أساسُها: إحياء مذهب السلف، في صياغة عقليةٍ جديدةٍ؛ انتصارًا لأحكام الكتاب والسُّنة التي شوَّشَتْ عليها نزعات الغالين، مِن كل فرقةٍ ومذهبٍ[٥].

إن المرحلة الجديدة التي بدأها الشيخ الأشعري، وواصَلها تلامذته ومَن تلاهُم، وما أثمرَتْه من إنتاجٍ علميٍّ دقيقٍ، واصطُلح علىٰ تسميتها -إضافةً إلىٰ جهود إمام الهدي أبي منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣ هـ)، ومَن تلاه من رجال

---

(١) تبيين كذب المفتري، ص١٣٦.

(٢) ينظر: السابق، ص١٣٧-١٣٩.

(٣) بين إيمان العقل وإيمان القلب، سابق.

(٤) السابق.

(٥) يراجع مقدمة أ. د. حَسن الشافعي لكتاب: اللُّمع، ص٤٦.

مدرسته- بـ «مذهبِ أهل السنة»، ليست مذهبًا مخترَعًا من الشيخ؛ لأنه «لَم يأت بمذهبٍ جديدٍ، وإنما صار إلىٰ مذهب السلف، وما كان عليه الأئمةُ الراشدُون، فقام بتأييده، والنِّضال عنه. وإنما يُنسب إليه المتمسِّكون بمذهب أهل السنَّة؛ لأنه زاد المذهب حُججًا، وألَّف فيه كُتبًا كثيرةً،... فمَزِيَّة الأشعري: أنه بسَط البحثَ والمناضلة عنها[1] بالحُجج النظرية؛ أي: علىٰ طريقة علم الكلام،...»[2].

فاجتمع عليه الناسُ، وانصرف العلماء والوُجهاء إليه؛ ينهلون من عِلمه، وقد حمل علىٰ عاتقه كشف أخطاءَ المعتزلة والمبتدعة، يسعىٰ جاهدًا في سبيل الانتصار لعلوم أهل السنة، وظل حاله هكذا، حتىٰ انتقل إلىٰ بغداد، عام: (٣٢٠ هـ) تقريبًا، علىٰ قول بعض المؤرِّخين، وفيها واصَلَ مسيرةَ التعليم والقراءة والإقراء والتأليف والإفادة والاستفادة.

وظلَّ شيخُنا في بغداد، وتُوفي بها - في قول بعض المؤرخين - في عام: (٣٣٠ هـ)، لكن الراجح: أنه توفي في عام: (٣٢٤ هـ).

❁❁❁

(١) أي: عن نصوص القرآن الكريم والسُّنة النبوية.

(٢) صفحة من حياة أبي الحسن الأشعري، ص٣٠٩، ٣١٤.

(جـ) تلاميذه

لَقد لقَّنَ الأشعريُّ المذهبَ لِجَمٍّ غفيرٍ؛ منهم: أبو سهل الصُّعلوكيُّ (ت: ٣٦٩ هـ)، وأبو عبد الله بن مجاهد (ت: قبل ٣٧١ هـ)، وأبو زيدٍ المَروَزيُّ (ت: ٣٧١ هـ)، وابنُ خفيف الشيرازيُّ (ت: ٣٧١ هـ)، وأبو الحسَنِ الباهليُّ (ت: قبل ٣٧٥ هـ)، وعليُّ بن محمد بن مهديٍّ الطبريُّ (ت: قبل ٣٨١ هـ)، وأبو عليٍّ زاهرٌ السَّرْخَسيُّ (ت: ٣٨٩ هـ)، وغيرهم.

ولا يَخفىٰ أن للتلاميذ دَورَهم في تحفيز شيوخهم للتدقيق، بحُسن التلقي والمناقَشة، وفي حفظ مذاهبهم ونشْرِها مِن بعدهم، وقد حظيَ أبو الحسن بطائفةٍ كبيرةٍ مِن خيرة التلاميذ، ذكر منهم ابن عساكر: تسعةَ عشرَ رجُلًا، وسوف نكتفي بذكر ثلاثةٍ من أخصِّ تلاميذه، وهم:

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب؛ أبو عبد الله بنُ مجاهدٍ البصريُّ، المُقْرِئ المتكلم (ت: قبل:٣٧١هـ)، وهو شيخُ البَاقلانيِّ(ت:٤٠٣هـ):

أورده ابن عساكر في مقدمة تلاميذ أبي الحسن المباشرين، وأبرزَ أحوالَه الروحيةَ والصوفيةَ، بجانب مكانته العلمية، كما أبرز أن الباقلاني -وهو بدوره المقدَّمُ بين رجال الجيل الثاني- قد تخرَّج به[1].

(٢) الشيخُ أبو الحسنِ الباهِليُّ البَصْرِيُّ المتحَنِّفُ (ت: قبل ٣٧١ هـ):

واشتهر أيضًا: بأنَّه المتكلمُ، الأصوليُّ؛ فبالرغم من أن تلاميذ أبي الحسن، كانوا مشتغلين - إلىٰ جانب علم الكلام - بأصول الفقه، وبالمسلك الصوفي، فإنَّ الباهليَّ كان يغلبُ عليه هذا الجانب الروحيُّ أكثرَ مِن غيره، وقد

(١) يراجع: تبيين كذب المفتري، ص٣٤٥.

أثرٌ في الكثيرين، وفي الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني (ت:٤١٨هـ) -مِن رجال الطبقة الثانية من التلاميذ - بصفة خاصة.

ومِما يُظهر مكانةَ الباهلي بين أصحاب أبي الحسن المُقَرَّبين: ما رواه ابن عساكر ـ بالسند، أيضًا ـ عن الشيخ الأستاذ أبي إسحاقَ الإسفراييني، قال: «كنتُ في جنب الشيخ أبي الحسن الباهلي كقَطرةٍ في البحر، وسمعتُ الشيخَ أبا الحسنِ الباهليَّ يقولُ: كنتُ أنا في جنب الشيخ الأشعري كقطرةٍ في جنب البحر»[1]. وهي شهادةٌ قالها الباهلي تواضُعًا، ومع ذلك «لا تخلُو مِن إيماءٍ إلىٰ عِظَم منزلة أبي الحسن الأشعري في العِلم»[2].

③ وثالث التلاميذ: أبو عبد الله، محمد بن خفيف الشيرازي (ت: ٣٧١ هـ):

الصوفي، المحدِّث، المشهور: بالشيخ الكبير، وقد عبَّر ابنُ خفيف عن لقائه الأول بالأشعري، عام (٣٠٠ هـ)، قائلًا: «دخلتُ البصرة في أيام شبابي؛ لأرَىٰ أبا الحسن الأشعري لمَّا بلغني خبرُه، فرأيتُ شيخًا بهيَّ المنظر،... فدخل دارَ بعضِ وُجوه أهل البلد، فلمَّا أبصرُوه: أكرموا محلَّه، وكان هناك جمعٌ من العلماء ومجلسُ نظرٍ، فأقعدُوه في الصدر...»[3]، وحَكىٰ ابنُ خفيف لقاءاته بالشيخ بعد ذلك.

❁❁❁

(١) تبيين كذب المفتري، ص٣٤٨.

(٢) صفحة من حياة أبي الحسن الأشعري، ص٣٠٩.

(٣) تبيين كذب المفتري، ص٢١٩-٢٢٠.

(د) نُبذة عن مؤلَّفاته

لقد ألَّف شيخُنا «الأشعري»، في كل ما يتَّصل بقضايا عصره الفكرية -تقريبًا-، ولأستاذنا الدكتور «حسن الشافعي» تفصيلٌ بديعٌ في سرْد مؤلفات الأشعري؛ جاء في خمسٍ وعشرين صفحةً مِن نشرته الأخيرة لكتاب «اللُّمَع»[(١)]؛ حيث قسَّمها إلىٰ ستٍّ مجمُوعاتٍ، وهذا حاصل ما ذكره عنها:

المجموعة الأولىٰ: كُتبٌ عبَّر فيها عن آراء أهل السُّنة، مؤيَّدةً بالبراهين والأدلة، طبقًا لمنهجٍ اتخذه لنفسه، ومنها:

«اللُّمَع»، و«الموجَز»، و«**الإبانة عن أصول الديانة**»، و«اختلاف الناس في الأسماء والأحكام والخاص والعام»، و«النوادر في دقيق الكلام»، و«المعارف»، و«الفُنون»، و«الاحتجاج» -المعرُوف أيضًا: بـ «الاستشهاد»-، و«الحث علىٰ البحث»، و«العجز البشري».

الثانية: كتبٌ أخْلصها لعرْض آراء الآخرين ومقالاتِهم، فهي تأريخٌ للأفكار، ولَم تخلُ أيضًا من لمَحاتٍ نقديةٍ، ومنها:

«مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»، و«مقالة الدهريين وردُّها».

الثالثة: طائفةٌ من المصنَّفات كَتبها لنقض الآراء المخالِفة لمعتقد أهل السنة، سواء كان صاحبُها مفكرًا بعينه، أو فِرْقةً ومدرسةً بعينها:

فمِمَّا ألَّفه في نقض آراء بعض الأفراد من المُخالفين:

«نقْض كتاب الأصول، لأبي عليٍّ الجُبائي»، و«نقْض كتاب البلخي في تأويل الأدلة»، و«نقْض كتاب ابن الراوَنْدِي في الصفات والقرآن»، كما ألَّف:

---

(١) يراجع: مقدمة أ. د. حسن الشافعي، لكتاب اللمع، ص٥٤-٧٨.

«العُمَد في الرؤية»: نقَض فيه أقوالَ أبي الهُذَيل العلاف في كتابه: «الرؤية».

ومما أَلَّفه لنقْض مذاهب وأقوال الفِرَق أو التيارات المختلفة:

«الفصولُ: في الرد على الملحدين والخارجين على أهل الملة»، و«خلْق الأعمال»: ينقُض اعتلالَ المعتزلة في مسألة القدَر، و«جوازُ رؤية الله بالأبصار»: نقَض فيه ما تمسك به المعتزلة في مسألة رؤية الله ـ تعالى ـ، و«الردُّ على المجسِّمة»، وكتابٌ آخر في «معنى الجسم»، و«نقْض كتاب المختصر في العدل والتوحيد»: نقَض فيه كثيرًا من آراء المعتزلة، و«المسائلُ المنثورة البصرية»، و«نقْض كتاب الآثار العُلوية لأرسطو»، و«مناقشةُ مقالات الفلاسفة»، و«الردُّ على الفلاسفة»، و«الكلامُ على أهل التناسخ».

الرابعة: كتبٌ ردَّ فيها على نفسه عندما كان على الاعتزال، تُمثل نقدًا ذاتيًّا موضوعيًّا، لمَّا كان على مذهب الاعتزال، ومنها:

«الجوابات في الصفات عن مسائل أهل الزيغ والشبهات»، وكتاب: «بابٌ في شيءٍ».

الخامسة: كتبٌ يُجيب فيها عن أسئلةٍ وُجِّهت إليه في البصرة وبغداد من بعض أهلها، أو جاءته ضمن رسائل من الأمصار الإسلامية المختلفة، وغير ذلك من المحاوَرات والإملاءات والمجادلات الشفوية التي لَم تسجَّل في كتب، ومنها:

«رسائله الجوابية»، و«إملاءات ومجالس»، و«جواب المصريِّين في مسائل من الكلام»، وجوابات: «الطبرانيِّين»، و«الخُراسانيِّين»، وغير ذلك.

السادسة: كتبٌ ألَّفها في العلوم الشرعية؛ كأصول الفقه، والتفسير، والجدل وآدابه:

- فمِن مؤلفاته في **أصول الفقه**: «الاجتهاد في الأحكام»، و«كتاب في القياس»، وآخر في «خبر الواحد وإثبات القياس»، ومما يتَّصل بذلك: كتابه في «آداب الجدل».
- وفي علوم **السُّنة النبوية**: «خبر الواحد..» ـ المذكور من قبل ـ، و«إثبات صحة التواتُر».
- وفي **التفسير**: «المختزَن»: الذي يقع في نحو خمسمئةِ مَلزمَةٍ، وكتاب: «متشابه القرآن».

وسيأتي تفصيلٌ فيما يتعلق بالترتيب الزمني بين كتابَيه: الإبانة واللمع، إن شاء الله.

ثانيًا: كتاب «الإبانة عن أصول الديانة» وعملنا في تحقيقه

١) صحة النِّسبة

بعد مقارَنة ما ورد في «الإبانة»، بكُتب الشيخ الأشعري، وبآرائه الثابتة عنه قطعًا، وكذا بعد مراجعة المصادر والمراجع المعنية، أصبح لدينا يقينٌ لا شكَّ فيه، بصحة نسبة كتاب «الإبانة عن أصول الديانة»، إلىٰ إمام أهل السُّنة والجماعة «أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ»، وقد اتفق علىٰ هذه النسبة جماعةٌ مِن أهل العلم، السابقين واللاحقين[١].

فمِمَّن قطع بنسبة الإبانة إلىٰ الشيخ الأشعري، مِن السَّابقين:

١ **النديم (ت: ٣٨٠ هـ)**: وهو مِن أقدم مَن ترجموا للأشعري، وتوفي بعده بأقلّ مِن نصف قرنٍ، وقد نَسب الإبانة إليه، حيث يقول عن الإمام الأشعري: «وله من الكتب: كتاب اللمع، كتاب الموجز، كتاب إيضاح البرهان، كتاب التبيين عن أصول الدين،...»[٢].

فـ «كتاب التبيين» الذي ذكره النديم: هو ذاته كتاب الإبانة؛ للتوافق التام بين مفردات العنوانَين. وغير محتمل أن يكون «التبيين» غيرَ «الإبانة»؛ إذْ ليس من المحتمل أن يكون الإمام الأشعري ألَّف كتابًا سمَّاه: «التبيين عن أصول الدين»، ثم ألَّف كتابًا آخر سمَّاه «الإبانة عن أصول الديانة»، أو قَبله؛ فالعنوانان متفقان تمامًا، ويبدو أن النديم ذكر الكتاب بموضوعاته، لا بنصِّ العنوان.

---

(١) يراجع: رسالة ابن درباس، في الذَّب عن الإمام أبي الحسن الأشعري، ص٢، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط٢، ١٩٤٨م.

(٢) الفهرست، للنديم، ج١ ص٦٤٩، مؤسسة الفرقان.

وقد لفتَت هذه الملاحظةُ نظرَ: «د. عبد الرحمن بدوي، ت: ٢٠٠٢م»، فنبَّه عليها قائلًا: «ذكر ابن النديم للأشعري كتابًا بعنوان: «التبيين عن أصول الدين»، وهو عنوانٌ لا نجده في الأثبات الثلاثة – يقصد: ثبت الأشعري نفسه، وثبت ابن فورك، وثبت ابن عساكر- ولا في سائر المصادر؛ فمن المحتمل أن يكون هو نفسه: الإبانة عن أصول الديانة؛ إذ التشابه تامٌّ بين العنوانَين، ولَم نجد لعنوان ابن النديم ذِكرًا في مصدرٍ آخر»[1].

❷ **وأبو عليٍّ الأهوازي**[2] **(ت: ٤٤٦ هـ)**: على الرغم من أنه ألَّف كتابًا في هَجو الإمام الأشعري وذمِّه، إلا أن الذي يعنينَا منه هنا أنه قال: إن للأشعري كتابًا «في السُّنة، قد جعله أصحابُه وقايةً لهم من أهل السنة، يلقون به العوامَّ من أصحابنا، سمَّاه كتابَ الإبانة، صنَّفه ببغداد، لمَّا دخلها، فلم يقبل ذلك منه الحنابلة وهجروه»[3].

وقد ردَّ ابنُ عساكر افتراءَ الأهوازيِّ المذكور، بقوله:

«وقوله -لا أحسن الله له رعايةً-: إن أصحاب الأشعري جعلوا «الإبانةَ»

(١) مذاهب الإسلاميين، أ. د. عبد الرحمن بدوي، ص٥١٧.

(٢) مع ملاحظة: أن الأهوازي يختلف مع الشيخ الأشعري في مذهبه. وقال عنه الشيخ الذهبي: «وقد ألَّف الأهوازيُّ جُزءًا في مثالب ابنِ أبي بِشر، فيه أكاذيب ...». سير أعلام النبلاء، ج١٥ ص٨٩.

(٣) الأهوازي: مثالب ابن أبي بشر، ص ٦٨. ويعتمد الأهوازي في زعمه هذا على روايةٍ يرويها هو في كتابه المذكور، بعد كلامه هذا مباشرةً، عن أبي عبد الله الحمراني يقول: «لمَّا دخل الأشعري إلى بغداد، جاء إلى البَرْبَهاري، فجعل يقول: رددتُ على الجبائي وعلى أبي هاشم، ونقضت عليهم، وعلى اليهود والنصارى، وعلى المجوس، وقلتُ وقالوا. وأكثر الكلام في ذلك، فلمَّا سكت، قال البَرْبَهاري: ما أدري مما قلتَ قليلًا ولا كثيرًا، ما نعرف غير ما قاله أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه. قال: فخرج من عنده وصنف كتاب الإبانة، فلم يقبلوه، ولم يظهر ببغداد إلى أن خرج منها»!!

يقول الحافظ ابن عساكر في «التبيين ص ٦٧٩-٦٨٠»، معقِّبًا على تلك الرواية المزعومة: «وحكايةُ الأهوازيِّ عن البَرْبَهاريِّ، ممَّا يقعُ في صحَّتِهِ التماري، وأدلُّ دليل على بطلانِهِ قولُهُ: (إنَّهُ لم يظهرْ ببغداد إلى أن خرجَ منها)! وهو بعدَ إذ صارَ إليها لم يفارقْهَا ولا رحلَ عنها؛ فإنَّ بها كانت منيَّتُهُ وفيها قبرُهُ وتربتُهُ...».

من الحنابلة وقايةً. فمِن جُملة أقواله الفاسدة، وتَقوُّلاته المستبعَدة الباردة؛ بل هُم يعتقدُون ما فيها أشدَّ اعتقادٍ، ويعتمدُون عليها أشدَّ اعتمادٍ؛ فإنهم - بحمد الله - ليسُوا بمعتزلةٍ، ولا نُفاةٍ لصفات الله معطلةٍ، لكنهم يُثبتون له - سبحانه - ما أثبتَه لنفسه من الصفات، ويصفونه بما اتصف به في محكم الآيات، وبما وصفه به نبيه ﷺ في صحيح الروايات،...»[١].

٣ **والإمام أبو عثمان الصابونيّ النيسابوريّ (ت: ٤٤٩ هـ)**؛ حيث نَقل الحافظُ ابنُ عساكر عن بعض المشايخ: أن الصابونيَّ «قلَّما كان يخرُج إلىٰ مجلس درسِه، إلا وبيده كتاب الإبانة لأبي الحسن الأشعري، ويُظهر الإعجابَ به، ويقول: ماذا الذي يُنكَر علىٰ مَن هذا الكتابُ شرْحُ مذهبِه»؟! وعقَّب ابنُ عساكر: «فهذا قول الإمام أبي عثمان، وهو مِن أعيان أهل الأثر بخراسان»[٢].

٤ **والحافظ أبو بكر البيهقيّ، (ت: ٤٥٨ هـ)**: حيث ذكر كتابَ «الإبانة» منسوبًا للإمام الأشعري، ونَقل منه أيضًا، فيذكر البيهقي قولًا للإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في صفة الكلام، ثم يقول: «وبمعناه ذكره أيضًا: عليُّ بنُ إسماعيل، في كتابه الإبانة»[٣].

كما نَقل في موضعٍ آخر كثيرًا من كلام الأشعري في «الإبانة» في صفة الكلام، وعنوَن له بـ «باب: القول في القرآن»، ثم قال: «القرآن كلام الله عَزَّوَجَلَّ ...»، ثم قال: «وقد احتجَّ عليُّ بن إسماعيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذه الفصول، واحتجَّ بها غيرُه مِن سَلَفِنَا، رحمهم الله»[٤].

ونقْلُ البيهقي من الإبانة: قد لفتَ نظرَ ابنَ درباس (ت: ٦٠٥ هـ)، فذكر: أن «البيهقي، صاحبَ التصانيف المشهورة والفضائلَ المنثورة، اعتمد عليه - أي:

---

(١) تبيين كذب المفتري، ص٦٧٥-٦٧٦. (٢) السابق، ص٦٧٨.

(٣) الاعتقاد، لأبي بكر البيهقي، ص١٥٦.

(٤) الاعتقاد، للبيهقي، ص١٤١.

علىٰ الإبانة - في كتاب الاعتقاد له، وحَكىٰ عنه في موضع، ولَم يذكر مِن تواليفه سواهُ»[١]، وأشار إلىٰ مواضع أخرىٰ، نَقل منها البيهقي عن الإبانة بالمعنىٰ[٢].

٥ **والحافظ أبو العباس أحمدُ بنُ ثابتٍ الطَّرْقيُّ (ت: ٥٢١ هـ)**؛ الذي نقَل ابنُ درباسٍ عنه أنه قال في مسألة الاستواء: «رأيتُ هؤلاء الجهمية ينتمُون في نفْي العرش، وتأويل الاستواء، إلىٰ أبي الحسن الأشعري، وما هذا بأولِ باطلٍ ادَّعوه، وكذِبٍ تعاطَوه، فقد قرأتُ في كتابه المَوسُوم بـ: الإبانة عن أصول الديانة، أدلةً مِن جملة ما ذكرتُه في إثبات الاستواء»[٣].

٦ **والقاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ)**، حيث يقول عن الشيخ الأشعري: «ولأبي الحسن من التواليف المشهورة كثيرٌ جدًّا، عليها معوّل أهل السنة، ككتاب: الموجز،... وكتاب: الإبانة في أصول الديانة»[٤].

٧ **والفقيه أبو المعالي مُجَلِّي بنُ جُمَيع، صاحبُ كتاب «الذخائر في الفقه»، (ت: ٥٥٠ هـ)**[٥]: حيث نَقل عن الحافظ أبي محمد المبارك بن عليّ البغدادي المعروف بابن الطبَّاخ، إمام الحنابلة بالحرَم، (ت: ٥٧٥هـ)[٦]؛ أنه نَسخ كتابَ الإبانة، من النسخة التي أعطاها له الفقيهُ الشافعيُّ: أبو المعالي مُجَلِّي، فقال: «نَقلتُ هذا الكتاب جميعه -أي: الإبانةَ للإمام الأشعري- مِن نسخةٍ كانت مع الشيخ الفقيه مُجَلِّي الشافعي، أخرجها إليَّ من مجلدٍ، فنقلتُها وعارضتُ بها.

---

(١) رسالة ابن درباس في الذب عن الأشعري، ص٧.

(٢) السابق، ص٧.

(٣) السابق، ص٣.

(٤) القاضي عياض، ترتيب المدارك، تحقيق: د. محمد بن شريفة، ج٥ ص٢٧، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

(٥) يراجع في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرىٰ، ج٧ ص٢٧٧.

(٦) يراجع في ترجمته: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد العَكري الحنبلي، ج٦ ص٤١٨، دار ابن كثير- دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعتمد عليها، وعلىٰ ما ذكره فيها، ويقول: لله مَن صنَّفه! ويناظر علىٰ ذلك لِمن ينكره. وذكر ذلك لي وشافهني به، وقال: هذا مذهبي، وإليه أذهب. فرحِمنا الله وإيَّاه. نقلتُ ذلك في سنة أربعين وخمسمئة بمكة حرسها الله»[١].

٨ **والحافظ ابن عساكر (ت: ٥٧١ هـ)**؛ حيث يقول عن الإمام الأشعري: «فلا بد أن نحكيَ عنه معتقَدَه علىٰ وَجْهِهِ بالأمانة،... فاسمع ما ذكره في أول كتابه الذي سمَّاه بالإبانة...»[٢]. ثمَّ يقول أيضًا: «ولَم يَزل كتابُ الإبانة مستصوَبًا عند أهل الديانة»[٣].

وسيأتي مزيدٌ عن «ابن عساكر» ونقْلِهِ مِن «الإبانة»، فيما بعد.

٩ **ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ)**، وذلك في مواضع متعددةٍ من كتبه[٤]، وعلىٰ رأيه: تلامذتُه كذلك[٥].

١٠ **والحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)**، في مواضع متعددةٍ مِن كتبه، ومن ذلك قوله عن الشيخ الأشعري: «وله كتاب الإبانة، عامَّتُه في عقود أهل السنة، وهو مشهورٌ،...»[٦].

١١ **والحافظ المؤرِّخ تقي الدين المقريزي (ت: ٨٤٥ هـ)**؛ حيث ترجم للإمام الأشعري، وذكر مصنفاته، وذكر أن منها: كتاب الإبانة[٧].

---

(١) رسالة ابن درباس في الذب عن الأشعري، ص٥.

(٢) تبيين كذب المفتري، ص٣٠٩. (٣) السابق، ص٦٧٧.

(٤) ينظر: الفتاوىٰ الكبرىٰ، لابن تيمية، ج٦ ص٣٧٠، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ. الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ، ص٤٩٨، دار الصميعي بالرياض، ط٢، ١٤٢٥هـ، فقد أشار فيها إلىٰ الشيخ الأشعري وكتابِه الإبانة. وستأتىٰ مواضع أخرىٰ، في تقدمتنا هذه.

(٥) يراجع: اجتماع الجيوش الإسلامية، لابن قيم الجوزية، ص٤٣٨.

(٦) تاريخ الإسلام، للذهبي، ج٢٤ ص١٥٧، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٢.

(٧) الخطط، المقريزي، تحقيق: د. أيمن فؤاد سيد، ج٤ ص٤٤٣، مؤسسة الفرقان.

١٢ وشيخُ الإسلام الحافظ ابنُ حجَرَ العسقلانيُّ (ت: ٨٥٢ هـ)؛ حيث ذكر «عبدَ الله بنَ سعيدِ بنِ كُلَّابِ القَطَّانَ»، ثم قال: «وعلىٰ طريقته مشَىٰ الأشعريُّ في كتاب الإبانة»(١).

ومن المُعاصرين:

١٣ الأستاذ المحقِّق الشيخ: محمد زاهد الكوثري (ت: ١٩٥٢م)؛ ومما ذكرَهُ في ذلك، أثناء كلامه عن الشيخ الأشعري: «وتأليف «الإبانة»: كان في أوائل رجوعه عن الاعتزال؛ لتدريج (البربهاري: أبي محمد، الحسن بن عليٍّ بن خلف، شيخ الحنابلة في وقته، ت: ٣٢٩هـ) إلىٰ معتقَد أهل السنة. ومَن ظنَّ أنها آخر مؤلَّفاته، فقد ظنَّ باطلًا. وقد تلاحقت أقلامُ الحشوية بالتصرُّف فيها، ...»(٢).

١٤ أ. د. حمودة غرابة (ت: ١٩٥٦م)؛ حيث ألَّف كتابًا مستقلًّا عن الشيخ الأشعري، ونسب إليه الإبانةَ في ذلك الكتاب، ورجَّح أنها مِن أوائل مؤلفاته السُّنيَّة، إن لم تكن أولَها علىٰ الإطلاق(٣).

وكذلك في مقدِّمة تحقيقه لكتاب «**اللمع**» للإمام الأشعري، يؤكد غيرَ مرةٍ: أن الإبانة هو مِن كُتب الإمام الأشعري المبكِّرة(٤).

١٥ الإمام الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين (ت: ١٩٥٨م): في بحثه المشار إليه سابقًا عن الشيخ الأشعري. ومن الطريف أنه عند كتابة بحثه هذا،

---

(١) لسان الميزان، ابن حجر، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ج٤ ص٤٨٦، دار البشائر الإسلامية.

(٢) تعليق الشيخ الكوثري، علىٰ: السيف الصقيل في الرد علىٰ ابن زفيل، للتقي السبكي، ص١٢٣، ويراجع كذلك، ص١٩٦، نشر: مكتبة زهران، دون تاريخ. وسيأتي ما نقَلْناه عن الشيخ الكوثري أيضًا، مِن تأليفٍ آخر له، فيما يتعلق بكلام الشيخ الأشعري - في الإبانة - علىٰ الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه.

(٣) يراجع: أبو الحسن الأشعري، د. حمودة غرابة، ص١١٧، مجمع البحوث الإسلامية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م

(٤) يراجع: مقدمة تحقيق الدكتور غرابة، لكتاب اللمع للإمام الأشعري ص ٦-٧.

لَم يتوافر لهُ مِن كتُب الشيخ سوىٰ الإبانة، وفي ذلك يقول: «وليس بين أيدينا مِن مؤلفات أبي الحسن غير كتاب الإبانة، وهو كتابٌ قرَّر فيه عقيدةَ السلف، وردَّ علىٰ ما يُخالفها من آراءٍ اعتزاليةٍ، ومنه يقف القارئ علىٰ طريقة الشيخ في الرد علىٰ مخالفيه، ويعرف كيف كان يجمع في الاستدلال بين السمع والعقل»(١).

١٦ **الشيخ محمد أبو زهرة (ت: ١٩٧٤م)**؛ فقد أورده ضمن مؤلَّفات الإمام الأشعري، في دراسته عن المذاهب الإسلاميةِ الاعتقاديةِ(٢).

١٧ **أ. د. فوقية حسين (ت: ١٩٩١م)**؛ وهي أول مَن اشتغل بالتحقيق العلمي لكتاب الإبانة، وقطَعَت بصحة نسبته إلىٰ الشيخ الأشعري- فذكرت في أكثر من موطنٍ: أن من مؤلفات الإمام الأشعري كتاب الإبانة، وتحدثت عن عدد طبعاته السابقة علىٰ طبعتها، وتواريخها(٣).

وقالت في موضعٍ آخر: «**أمَّا الإبانة عن أصول الديانة: فقد رجَّحنا أن يكون قد صُنِّف في مستهلٍّ فترة تخلُّصه من الاعتزال**؛ لأنه يحتوي علىٰ أُسس موقفه الجديد»(٤). وتقول أيضًا: «فكتاب الإبانة يحتوي الأصولَ الراسخةَ لموقف السلف، وهي الأصول التي اتخذها الأشعري أساسًا لموقفه من العقائد»(٥).

١٨ وقد أشَرنا آنفًا: إلىٰ أن **الدكتور عبد الرحمن بدوي**، قد أقرَّ نسبةَ كتاب «الإبانة» إلىٰ الإمام الأشعري. وسيأتي تتمةٌ له في ذلك.

١٩ **أ. د. حسن الشافعي - حفظه الله، وأمدَّ في عمره -**؛ حيث يقول في سياق إيراد مؤلفات الشيخ الأشعري:

---

(١) صفحة من حياة أبي الحسن، ص٣١٦.

(٢) في كتابه: تاريخ المذاهب الإسلامية، ص١٦٤، دار الفكر العربي، ١٩٩٦م.

(٣) يراجع: د. فوقية حسين، مقدمة تحقيق كتاب الإبانة، ص٩٠، توزيع دار الأنصار، ط١، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

(٤) د. فوقية حسين، مقدمة تحقيق كتاب الإبانة، ص٩٠.

(٥) السابق، ص ٩١.

«ومِنْها بلا ريب: كتاب الإبانة عن أصول الديانة، وهو الذي أشرْنا إلىٰ اختلاف الناس قديمًا وحديثًا حول مغزاه وتاريخ تأليفه، واضطراب المستشرقين خاصة في حقيقة موقف أبي الحسن الكلامي، بين النصيِّين والمؤوِّلين.

والواقع أن هذا الكتاب ليس هو الوحيد الذي يُثبتُ فيه الشيخُ الصفاتِ الخبريةَ مِن: الوجه واليدَين والاستواء، ونحوِها. وهي حجةُ إخواننا المعاصرين وخاصة السلفيين، ويوافقهم أكثرُ المستشرقين: علىٰ أنه آخر كُتبه، وفيه يُختزل فكر أبي الحسن وجهادُه الطويل: ففي كتاب المصنَّف - وهو من أكبر كتبه الثلاثة في التفسير، فالمختزَن هو أكبرها علىٰ الإطلاق، والمصنَّف يتلوه-: يُثبت الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ الوجهَ واليدين والاستواء.

والموقف العامُّ للأشاعرة - كما أسلفْنا آنفًا - : ليس هو وجوب التأويل، بل الأصلُ عدمُه، والوقوف مع الظاهر، إلا إذا أدىٰ الظاهر - لسببٍ أو لآخر - إلىٰ تشبيهٍ أو تمثيلٍ أو تجسيمٍ، كما حدث في تاريخ المذهب الحنبلي فعلًا،...»[1].

٢٠ ومن المستشرقين: مكارثي R. J. McCarthy (ت: ١٩٨١م): الذي يذكر أن «كتاب الإبانة يعتبر كتابًا تقليديًّا، كتبه الأشعري لمصالحة الحنابلة، إما مباشرة بعد رجوعه عن الاعتزال، أو قبل وفاته بقليل. وأما اللُّمع: فقد تخلص فيه الأشعري من الاتجاه التقليدي»[2]. وقد نقلْنا - مِن قبل - عن ابن عساكر، ما يَرُدُّ هذا الادعاء.

---

(١) مقدمة أ. د. الشافعي، لتحقيقه اللمع، ص٦١-٦٢، ويراجع كذلك، ص٢٠، ٤٨.

(٢) يراجع: تراث الإمام الأشعري بين المخطوط والمطبوع، محمد عُزَير شمس، ضمن كتاب: الإمام أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة، ج١ ص٢٦٢. وقد لاحظ الكاتبُ علَىٰ مكارثي: عدمَ دقته في هذا الحكم، وأظهَر التشابهَ بين الإبانة واللمع.

(٢١) **لويس جارديه Lois Gardet (ت: ١٩٨٦م)**: الذي يذهب إلىٰ أن «الأشعري ألف كتاب الإبانة فور انتقاله من الاعتزال إلىٰ مذهب السنة. وقد نقل ذلك «ڤينسينك» بموافقة الكوثري»(١).

وهكذا تواترت الشهادات وتضافرت العبارات، علىٰ نسبة كتاب الإبانة إلىٰ الإمام الأشعري، سواء كانت تلك الشهادات مِن قُدامَىٰ أو محدَثين، من أصحاب المدرسة الأشعرية، أو مِن غيرهم، علىٰ النحو الذي ذكرناه، فالكل قد أجمع علىٰ نسبة الكتاب إلىٰ الإمام الأشعري.

وسيأتي المزيد من ذلك، عند الكلام علىٰ الترتيب الزمني بين كتابَي الإبانة واللُّمع.

ونقول: لقد اعتُرض علىٰ القطْع بنسبة كتاب الإبانة إلىٰ الشيخ الأشعري، باعتراضاتٍ، أبرزها(٢):

أ) أنَّ «ابن فورك»، لم يذكره في: «مجرد المقالات»، وكذا «ابن عساكر» لَم يذكره ضِمن قائمة كتب الأشعري.

وهذا الاعتراض مَردودٌ:

١- أما عدم ذكْر ابنِ فورك للإبانة في مجرد المقالات: فإنه لَم يستقصِ فيه كلَّ كُتب الشيخ؛ بدليل: قول ابن عساكر عن تسمية ابن فورك تآليف الأشعري، «وقد وقع إليَّ أشياء لَم يذكُرها في تسمية تواليفه ...»(٣).

٢- وأمَّا عن ابن عساكر: فقد سبق أنه ذَكر الإبانة في أكثر مِن موضعٍ مِن كتابه «التبيين»، بل أورد فيه: الفصلَ الأولَ من الإبانة بتمامه -كما سيأتي توثيقه

---

(١) يراجع: أبو الحسن الأشعري في الكتابات الفرنسية، العربي بشري، ضمن كتاب: الإمام أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة، ج١ ص٥٧٦، ٥٧٧.

(٢) يراجع: *تراث الإمام الأشعري بين المطبوع والمخطوط*، ص٢٦٠.

(٣) *تبيين كذب المفتري*، ص٢٨٨.

في النص المحقَّق -، وهذا قاطعٌ بنسبته الإبانةَ إلىٰ الشيخ الأشعري. وأما عدم ذكره للإبانة ضمن قائمة مؤلفات الشيخ: فربَّما لشُهرته عنه، وربما لعدم استقصائه كُتب الشيخ أصلًا، وربما للأمرَين معًا، ومع هذا أو ذاك، فالمقطوعُ به: أنه نَسَب الإبانة للشيخ الأشعري.

ب) قول التاج السبكي(ت: ٧٧١هـ)، في الكلام عن «زيادة الإيمان ونقصانه»: إنه منصوصُ «الشيخ أبي الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتاب الإبانة، في الفصلِ الثابتِ منهَا عنه، الذي نقَله الحافظُ الكبيرُ الثقة الثبت: أبو القاسم ابنُ عساكر، في كتاب: تبيين كذب المفتري»[١].

وقد يُفهم منه: أن الإبانة ليست بتمامها للشيخ الأشعري، أو أنه متشكِّكٌ في ذلك.

ونقول: لا يتعارَض ما ذكره التاج السبكي، مع ما ذكرناه من صحة نسبة **«الإبانة»** بكاملها إلىٰ الإمام الأشعري؛ لأنَّا نضيفُ إليه: ما سبق مِن نقْل الإمام البيهقي عن الإبانة، مِن غير الفصل الذي نقَله ابن عساكر بتمامه، مع العزو إليه في صفة الكلام. وله كلامٌ آخر يتطابق مع مواضع من الإبانة، في مسألة الرؤية، أثبتنا جانبًا منه بهوامش تحقيقنا لنص الإبانة فيما يلي. كذا ما سيأتي مِن نصوصٍ: للشيخ الأشعري في اللمع، وابنِ فورك في المجرد، والقاضي الباقلاني، مِن غير الفصل الذي نقَله السبكي، تتطابقُ كلُّها -باللفظ أو بالمعنىٰ- مع مواضع مختلفةٍ من «الإبانة»، سنورِد أمثلةً لها في مقدمتِنَا هذه، ونصوصًا وإحالاتٍ أخرىٰ، بهوامش تحقيقنا لنص الإبانة، فيما سيأتي تشمل مختلف محتوياته.

وقد قَطع بعدم نِسبة كتاب الإبانة إلىٰ الشيخ الأشعري أصلًا: (صلاح الدين الصَّفَدي، ت: ٧٦٤ هـ)، الذي يقول: «... وُضع كتابُ الإبانة علىٰ لسان

(١) طبقات الشافعية الكبرىٰ، ج١ ص١٣٣.

الشيخ أبي الحسن الأشعري»[١].

وكلامُه مَردودٌ بما بيَّناه فيما سبق.

ومِن العلماء مَن قطع بصحة نسبة الإبانة إلىٰ الشيخ الأشعري، غير أنهم طَعنُوا في مواضعَ -مَحدودةٍ-، يرَون أنها أُقحمت فيها، ومن هؤلاء:

أ - **الأستاذ المحقِّق الشيخ: محمد زاهد الكوثري (ت: ١٩٥٢م)**، في مواضع متعددةٍ من كُتبه، ومن ذلك قوله عن الإبانة: «... وقد تلاحقَت أقلامُ الحشوية بالتصرُّف فيها، ولا سيما بعد فتنة بغداد، فلا تعويل علىٰ ما فيها ممَّا يخالف نصوصَ أئمة المذهب مِن أصحابه وأصحابِ أصحابه، ...»[٢].

وقد ذكر لنا «أ. د. حسن الشافعي - أمدَّ الله في عمره -»: أنه كان يحُوز نسخةً مِن كتاب «الإبانة»، عليها تعليقاتٌ بقلم الشيخ الكوثري نفسِه، غير أنها سُرقت -عمدًا- مِن مكتبته الخاصة، مع كتبٍ أخرىٰ!

ب- **أ.د. إبراهيم خليفة** رَحِمَهُ اللهُ: **أستاذ التفسير بجامعة الأزهر الشريف (ت: ٢٠١٣م)**؛ حيث يرىٰ: أن الإبانة دُسَّ فيها من الغَثاثة ما يتنافَىٰ مع قدر الشيخ الأشعري، ورُسوخ قَدمه في التنزيه الكامل لله -تعالىٰ-، فقال: مَن يطالع هذا الكلام، لن «يشُكَّ في صدور مِثله مِن قلمٍ ضالعٍ مع المشبهة في تشبيههم وجمودهم علىٰ ظاهر اللفظ، ...»[٣]، ثم استَشهد بما في الإبانة مِن قوله: «إن قال قائلٌ: ما تقولون في الاستواء»؟ إلىٰ قوله: «كما لا يحطُّونها إذا دعَوا إلىٰ الأرض».

---

(١) الوافي بالوفيات، للصفَدي، ج١٩ ص١٧٣، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية.

(٢) تعليق الشيخ الكوثري، علىٰ: السيف الصقيل، ص١٢٣. وانظر: ما نقَله محقِّقُ تبيين كذب المفتري، عن الشيخ الكوثري في ذلك، بهامش٣، ص١١٩.

(٣) الدخيل في التفسير، أ. د. إبراهيم خليفة، ج٢ ص١٦٩.

وسيأتي الكلام علىٰ ذلك، فيما يلي، ثم في تعليقنا علىٰ النص المحقَّق للإبانة، بإذن الله.

جـ- **الأستاذ الشيخ: وهبي سليمان غاوجي** رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت: ٢٠١٣م)**، في بحثه: نظرة علمية في نسبة كتاب الإبانة جميعه إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري، نشر: دار ابن حزم- بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

د- **أ. د. فتحي عبد الرازق**، في بحثه: نظرات في كتاب الإبانة عن أصول الديانة، نُشر ضمن أعمال مؤتمر الإمام الأشعري، (ج١ ص٢٧٩-٣٤٥).

وقد بذَل هؤلاء العلماء وغيرهم جهودًا مَشكورةً في ذلك، وسنُورد هنا أبرزَ المواضعِ التي قيل إن وجودَها في الإبانة مشكِلٌ، مع جوابنا عليها، وهي:

أولًا: ما يتعلق بالإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٥٠هـ)

حيث يسوق الشيخُ الأشعريُّ بعضَ الروايات التي فُهم مِن إيرادها في الإبانة أن الأشعري يقول بتكفير أبي حنيفة، ومن ذلك: ذِكرُ الأشعري روايةً بلفظ: «وذكَر هارونُ بنُ إسحاق الهمدانيُّ، عن أبي نعيمٍ، عن سليمانَ بنِ عيسىٰ القارئ، عن سفيانَ الثوريِّ قال: قال لي حمَّادُ بنُ أبي سليمان: أبلغْ أبا حنيفة المشركَ أني منه بريءٌ. قال سليمان: ثم قال سُفيان؛ لأنه كان يقُول: القرآنُ مخلوقٌ».

ونقول في التعقيب علىٰ ذلك:

١ هذه الرواية أخرجها البخاري، في التاريخ الكبير، (ج٤ ص١٢٧ رقم: ٢١٩٨). والعقيلي، في الضعفاء، (ج٤ ص٢٦٨ رقم: ١٨٧٦)، بنحوها. وفي سندها: أبو نعيم ضرار بن صُرَد، وسيظهر مِن ترجمته: أنه ضعيفٌ، متروكُ الحديث. ثم في السند هاهنا انقطاعٌ؛ لأن الأشعري لَم يلقَ هارون؛ فقد مات هارون قبل ولادة الأشعري بعشر سنوات.

❷ ثبت عن الثقات أن القول بخلق القرآن: لم يَثبُت قطعًا عن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال الإمام أحمد بن حنبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لم يصح عندنا أن أبا حنيفة كان يقول: القرآن مخلوق»[(١)].

ويقول البيهقي في «الأسماء والصفات، ج١ ص٨٠٥-٨٠٦»: «أنبأني أبو عبد الله الحافظ، إجازة: أخبرنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي: حدثنا عبد الله ابن أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي: قال: سمعت أبي يقول: سمعت أبا يوسف القاضي يقول: كلمتُ أبا حنيفة سَنةً جرداء، في أن القرآن مخلوقٌ أم لا؟ فاتفق رأيُه ورأيي: علىٰ أن مَن قال: القرآن مخلوقٌ، فهو كافرٌ. قال أبو عبد الله: رُواة هذا كلهم ثقاتٌ».

ونقول: محلُّ القولِ بكُفر القائلِ بخلق القرآن: أن يقصد القائل بـ «المخلوق»: المختلَق المفتَرَىٰ. أو يقصد: الصفةَ النفسيةَ القائمةَ به تعالىٰ[(٢)]. فمَن زعم أن كلام الله -تعالىٰ- مخلوقٌ؛ أي: محدثٌ، قائمٌ بذاته -تعالىٰ-، بما يلزم منه: اتصافَه -تعالىٰ- بالنقائص، فقد كفر. فمحل حكمهم بكُفر أو رِدَّة القائلِ بخلق القرآن: إذا التزم بِهذه اللوازم؛ بأن قال بحدوثه، ومع القول بحدوثه قال: إنه قائمٌ بذاته -تعالىٰ-، ووصَفه بالنقائص. وهذا ما يُفهَم من قول أبي ثور الكلبي (ت: ٢٤٠هـ): «ومَن قال: كلام الله مخلوقٌ.. فقد كفرَ، وزعم أن الله عَزَّوَجَلَّ حدث فيه شيءٌ لَم يكن»[(٣)].

❸ **قد ثبت بما لا يدعُ مجالًا للشك: أن الإمام أبا حنيفة نفىٰ أن يكون القرآن كلامُ الله مخلوقًا، ونصَّ علىٰ ذلك باللفظ في رسائله المنقولة عنه، ومن ذلك:**

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغداديِّ، تحقيق: بشار عواد معروف، ج١٥ ص٤٤٤، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطَّبعة الأُولىٰ، ١٤٢٢هـ.

(٢) يراجع: محاضرات في مادة التوحيد، للأستاذ الشيخ صالح شرف رَحِمَهُ اللَّهُ، ص٨٣.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي، ج١ ص١٩٣.

- قوله في الفقه الأكبر: «القرآن كلام الله -تعالىٰ-، في المصاحف مكتوبٌ، وفي القلوب محفوظٌ، وعلىٰ الألسن مقروءٌ، وعلىٰ النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ منزَّلٌ، ولفظُنا بالقرآن مخلوقٌ، وكتابتنا له مخلوقةٌ، وقراءتنا له مخلوقةٌ، والقرآن غير مخلوقٍ». ثم يؤكِّد هذا قائلًا: «وما ذكره الله -تعالىٰ- في القرآن حكاية عن موسىٰ وغيره من الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وعن فرعون وإبليس: فإن ذلك كله كلام الله -تعالىٰ-، إخبارًا عنهم، وكلام الله -تعالىٰ- غير مخلوق، وكلام موسىٰ وغيره من المخلوقين مخلوقٌ، والقرآن كلام الله -تعالىٰ-، فهو قديمٌ لا كلامهم». ثم يكرِّر مرةً ثالثةً بقوله: «ونحن نتكلم بالآلات والحروف، والله -تعالىٰ- يتكلم بلا آلةٍ ولا حروفٍ، والحروف مخلوقةٌ، وكلام الله -تعالىٰ- غير مخلوقٍ».

- ويقول في الوصيَّة: «ونقرُّ بأن القرآن كلامُ الله -تعالىٰ- غيرُ مخلوق، ووَحيُه وتنزيله، لا هو ولا غيره، بل صفته علىٰ التحقيق، ... وكلام الله -تعالىٰ- غير مخلوق»[1].

فهذا كلامُ أبي حنيفة بلفظه، قاطعٌ بنفْي قوله بخلق القرآن، ويعضده: ما نقلناه عن الإمامَين أحمد والبيهقي.

٤ إن الشيخَ الكوثري حقَّق المسألةَ مِن جُذورها؛ فأثبت أنَّ أوَّل مَن قال بخلق القرآن: الجعدُ بن درهم(ت:١٢٤هـ)، وذلك عام نيفٍ وعشرين ومائة، ثم أخذه عنه: جهم ابن صفوان (ت: ١٢٨هـ)، وشاع قول جهم بخلق القرآن بعد مقتله، وأُعجب البعضُ برأيه وافتَتن به، فنشر هذه البدعة، ثم ظهر القول بخلق الكلام النفسي! وقال آخرون: بخلق اللفظي! وهاهُنا انتصر أبو حنيفة للعقيدة الحقة، فقال: «ما بالله غير مخلُوقٍ، وما بالخلق مخلوقٌ». مفرِّقًا بين القراءة والمقرُوء والكتابة

(١) الفقه الأكبر، والوصية، للإمام أبي حنيفة (ضمن كتاب: العقيدة وعلم الكلام)، جمعَها وحقَّقها: الشيخ محمد زاهد الكوثري، ص٦١٩-٦٢٠، ٦٣٦، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.

والمكتوب - كما سبق نقل لفظه من كتبه -. ولمَّا كثر حُساد أبي حنيفة: أذَاعُوا عنه أنه يقُول بقَول جهمٍ، فأُتي به إلىٰ الوالي، وكان أبو حنيفة لا يحلف بالله -تعالىٰ- صادقًا، فسأله الوالي عن ما نُسب إليه من القول بخلق القرآن؟ فأنكره أبو حنيفة، وأبَىٰ أن يحلف ليصدق رأيه، فقال له الوالي: أعاقبك... أو تتوب؟ فقال أبو حنيفة: «ما قلتُ ما ادُّعي عليَّ قط، ولا أعتقده»، فقال الوالي: فتُب. فقال: اللهم تُب علينا. فقيل: استُتيب أبو حنيفة.

ثم نقَل الشيخ الكوثري من نصوص العلماء المسنَدة: ما يقطع بعدم قول أبي حنيفة بخلق القرآن، في تعليقه علىٰ كتاب: «الاختلاف في اللفظ»[1].

٥ إن الإمام الأشعري نفسَه: عدَّ أبا حنيفة من الأئمة المتبُوعين، الذين نُسب إليهم القول بتكفير مَن يقول بخلق القرآن، وذلك في رسالته: «الحث علىٰ البحث»[2]. وهذا يقطع بموقف الأشعري من أبي حنيفة في هذه المسألة.

ويعضِّد ذلك: قول الشيخ الأشعري في الإبانة: «وقد احتجَجنا لِصحة قولنا إن القرآن غيرُ مخلوق: مِن كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وما تضمَّنه من البُرهان، وأوضحه من البيان، ولَم نجد أحدًا ممَّن تُحمل عنه الآثار، وتُنقل عنه الأخبار، ويأتمُّ به المؤتمُّون مِن أهل العلم، يقول بخلق القرآن، وإنما قال ذلك: رعاع الناس، وجُهالٌ من جُهالهم، لا موقع لهم». [النص المحقق، ص١٧٢].

وهذا يشهد للقول: بأن الأشعري ربما ذكر ذلك في الإبانة، لا علىٰ أنه رأيه الذي يقول به ولا هو حكمه علىٰ أبي حنيفة، بل علىٰ أنها رواياتٌ قيلت في المسألة، لذلك لَم يسُقها مسندةً، ولا بصيَغ نقل الروايات الموصولة، بل هي مبتُورة السند[3].

(١) ص٤٢. ويراجع كذلك: ما نقَله الخطيب البغدادي، في تاريخ بغداد، في ترجمة أبي حنيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. والضميمتان الملحَقتان بالإبانة، طبعة حيدر آباد الأولىٰ. (٢) ص٨٥، بتحقيقنا.

(٣) يراجع أيضًا: نظرة علمية في نسبة كتاب الإبانة جميعه إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري، للأستاذ الشيخ وهبي سليمان غاوجي، ص١٩-٢٠، دار ابن حزم- بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ. ونظرات في كتاب الإبانة، أ. د. فتحي عبد الرازق، ص٣٣٩.

ثانيًا: قول الشيخ الأشعري، في سياق كلامه عن الاستواء:

«... ومِن دُعاء أهل الإسلام جميعًا، إذا هُم رغِبُوا إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ في الأمر النَّازل بِهم، يقولون: يا ساكن العرش». [النص المحقق، ص ١٨٧].

ونقول في الجواب عليه: ليس الأشعريُّ أولَ مَن عبَّر بذلك، فـ:

١) التعبير بـ «ساكن العرش»: موجودٌ في كلام العرب، ومن ذلك قولهم:

فلا يدري نضير مَن دحاها ... ومَن هو ساكن العرش الرفيع[1]

واستشهد بنحوه الإمامُ القرطبيُّ (ت: ٦٧١هـ) في تفسيره، سورة الشمس.

والتعبير بـ «يا ساكن السماء» - كما ورد في نسخة الإبانة المحفوظة بمكتبة الإسكندرية -: رواه: ابنُ الجعد، في مسنده، (ص٢١٠)، في أثرٍ مسندٍ إلى ثابت البناني. وكذا اللالكائي، في: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، (ج٣ ص٤٤٣). ونَقَل أبو نعيم مثل ذلك في: حلية الأولياء، (ج٢ ص٣٢٧، وج٩ ص١٨٨). فليس الأشعريُّ أول قائلٍ به.

٢) ما سيأتي إثباتُه من كلام الشيخ الأشعري، في الإبانة وغيرِها، مِن نفْي لوازمِ الجسميةِ صراحةً عن الله -تعالىٰ-، يؤكِّد أن لفظة (ساكن) هنا: لا يُراد معناها الحسي؛ بقرينة قوله بعد: «...كل ذلك يدلُّ علىٰ: أنه [تعالىٰ] ليس في خلْقِه، ولا خلْقه فيه».

وقد أورد ذلك في كلامه عن الاستواء المضاف لله -تعالىٰ-، **فتُفهم في سياق ما ذكره في هذا الباب، نعني: ذكَر ذلك ردًّا علىٰ الجهمية في زعمهم أنه -تعالىٰ- في كلِّ مكانٍ بذاته**. ونصَّ ابن فورك -في سياق حكايته مسألةً عن

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ج٥ ص١١٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م..

الشيخ الأشعري-: علىٰ وجوب حمل المطلق من كلام الشيخ، علىٰ تفسيرٍ يتسقُ مع أصول مذهبه؛ لئلا يؤدي إلىٰ تناقُضٍ في كلام الشيخ(١).

والقول الفصل -بعد ما سبق ذِكره- في تحقيق نِسبة «الإبانة» إلىٰ الشيخ الأشعري: هو مُقارَنة ما أَورده فيها، بما ثبَت نسبتُه إليه قطعًا مِن كُتُبه رَحِمَهُ اللَّهُ، وكذا بما نقله محققون مِن أهل السنة عن الإبانة، وهذه نماذج -علىٰ سبيل المثال، لا الحصر- تشهد لِمَا ذكرناه: مِن القطع بنسبة كتاب «الإبانة» إلىٰ الشيخ الأشعري، فمِن ذلك:

١- العقيدة التي أثبتَها في مُفتتح «الإبانة»، تتطابَق مع ما أثبته في «مقالات الإسلاميين». كذا ما أورده عن «الإمامة» في آخر كتاب الإبانة: متوافقٌ تمامًا في المضمون وفي بعض الفقرات، باللفظ، مع ما أورده في كتاب «اللمع»، وكلاهُما من المقطوع بنسبته إليه رَحِمَهُ اللَّهُ.

ويمكن للقارئ التأكُّد مِن ذلك، بالاطلاع علىٰ الكتابَين المذكورَين، أو الاطلاع علىٰ هوامش تحقيقنا لنص الإبانة، ولَم نذكُره هنا: تجنبًا للتكرار والتطويل.

٢- قول الإمام الأشعري في «الإبانة»، عن النَّافين للصفات الإلهية: «ولولا أنَّهم خافُوا السيفَ.. لأفصحُوا بأن الله غيرُ سميعٍ ولا بصيرٍ ولا عالمٍ، ولكن خوف السيف منعَهم من إظهار زندقتهم». [النص المحقق، ص١٩١].

ويقول في المعنىٰ ذاته، في «مقالات الإسلاميين»، (ج٢ ص١٧٧):

«... غير أن هؤلاء الذين وصَفْنا قولَهم من المعتزلة في الصفات: لَم يستطيعوا أن يُظهروا من ذلك ما كانت الفلاسفة تُظهره، فأظهَروا معناه، بنفيهم أن يكون للبارئ

(١) يراجع: مجرد المقالات، ص٩٤-٩٥. وسيأتي كلام ابن فورك كاملاً في سياقه، في آخر الكلام علىٰ القدَر.

علمٌ وقدرةٌ وحياةٌ وسمعٌ وبصرٌ، ولولا الخوف لأظهَروا ما كانت الفلاسفة تُظهره من ذلك، ولأفصَحُوا به، غير أن خوف السيف يمنعهم من إظهار ذلك».

٣- وقوله في «الإبانة»: «ثم يقال للمعتزلة: إن جاز لكم أن تزعمُوا أن قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣]، إنما أراد به: أنَّها إلىٰ غيره ناظرةٌ، فلِم لا جاز لغيركم أن يقول: إن قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]، أراد بِها: لا تدرِك غيرَه، ولَم يُرد أنَّها لا تدركه؟ وهذا ما لا يقدرُون علىٰ الفرْق فيه». [النص المحقق، ص١٢٨].

وقد أورد مضمونَه وبعضَ عباراته، في كتابه: «اللُّمع، تحقيق: أ. د. حسن الشافعي، ط٢»، (ص١٨٦-١٨٧)، كما يظهر بجلاءٍ للقارئ.

٤- قوله في «الإبانة»: «ومما يدل مِن كتاب الله علىٰ أن كلامَه غيرُ مخلوق: قولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]؛ فلو كان القرآن مخلوقًا.. لوجب أن يكون مقُولًا له: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، ولو كان الله عَزَّوَجَلَّ قائلًا للقول ﴿كُن فَيَكُونُ﴾: لكان للقول قَولٌ، وهذا يُوجب أحدَ أمرَين: إما أن يؤُول الأمرُ إلىٰ: أن قول الله غيرُ مخلوق. أو يكونَ كلُّ قولٍ وَاقعًا بقولٍ، لا إلىٰ غايةٍ، وذلك محالٌ، وإذا استحال ذلك.. صحَّ وثبتَ أن لله عَزَّوَجَلَّ قولًا غيرَ مخلُوقٍ». [النص المحقق، ص ١٤٤].

ويتوافق ذلك تمامًا، مع قوله في «اللمع»، (ص١٣٩): «إن قال قائلٌ لِم قلتم إن الله -تعالىٰ- لم يَزل متكلمًا، وإن كلام الله -تعالىٰ- غيرُ مخلوق؟ قيل له: قلنا ذلك لأن الله -تعالىٰ- قال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]، فلو كان القرآن مخلوقًا، لكان الله -تعالىٰ- قائلًا له: ﴿كُن﴾، والقرآن قوله، ويستحيل أن يكون قوله مقُولًا له ﴿كُن﴾؛ لأن هذا يُوجب قولًا ثانيًا، والقولُ في القول الثاني وفي تعلقه بقولٍ ثالثٍ: كالقول في القول الأول

وتعلقِه بقولٍ ثانٍ، وهذا يقتضي: ما لا نهاية له من الأقوال، وذلك فاسدٌ، وإذا فسد ذلك: فسد أن يكون القرآن مخلوقًا».

٥- قوله في «**الإبانة**»: «ولا يجوز أن يقال: يُلفظ به؛ لأن القائل لا يجوز له أن يقول: إن كلام الله ملفوظٌ به؛ لأن العرب إذا قال قائلُهم: لَفَظتُ باللقمة من فمي، فمعناه: رميتُ بِها، وكلام الله عَزَّوَجَلَّ لا يقال: يُلفظ به، وإنما يقال: يُقرأ، ويتلَىٰ، ويُكتب، ويُحفَظ». [النص المحقق، ص ١٧٥].

وهو متطابقٌ مع ما حكاه ابن فورك، في المجرد (ص٦٠) عن الشيخ: أنه كان «يقول: لا يصحُّ أن يقال: «لفظتُ بالقرآن» علىٰ الحقيقة؛ لأن اللفظ في اللغة: هو رمْي الشيء من الفم،... وإن كلام الله -تعالىٰ- ليس بجسمٍ ولا يجوز عليه الحركة».

٦- قوله في «**الإبانة**»: «ولا يجوز وجودُ الصنائع التي تجري علىٰ ترتيبٍ ونظامٍ، إلا مِن عالِمٍ قادرٍ حيٍّ». [النص المحقق، ص٢١١].

يقابله قوله في «**اللمع**» (ص١٢٤، ١٢٧): «الأفعال المُحكَمة لا تتسق في الحكمة إلا من عالمٍ،... لا يجوز أن تَحدث الصنائع إلا من قادرٍ حيٍّ،...».

وكذا ما نقل عنه في «مجرد المقالات» (ص٢٨٧): «نقول: إن العلم بالقديم أنه حيٌّ عالمٌ قادرٌ: بظهور أفعاله الحِكمية منه».

٧- قوله في «**الإبانة**»: «يقال لهم: فإذا كان في سُلطانه ما يكرهه، فما أنكرتُم أن يكون في سلطانه ما يأبَىٰ كونَه؟ فإن أجابُوا إلىٰ ذلك. قيل لهم: فقد كانت المعاصي، شاء الله أم أبَىٰ، وهذه صفةُ الضعف والفَقر، تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا». [النص المحقق، ص٢١٦- ٢١٧].

يقابله قوله في «**اللمع**» (ص١٦٥): «فلو كان في العالَمِ ما لا يريده الله -تعالىٰ-، لكان -أي: لحدث- ما يكره كونَه. ولو كان ما يكره كونَه: لكان ما

يأبىٰ كونَه، وهذا يوجب أن المعاصي كانت، شاء الله أم أبىٰ. وهذه صفة الضعيف المقهور، وتعالىٰ ربُّنا عن ذلك علوًّا كبيرًا» – وكذا ما نقله عنه ابنُ فورك، في مجرد المقالات (ص٧٣) مِن قوله: «مَن زعم أنه يفعل ما يَكرهه الله -تعالىٰ-: فقد أوجب أن يكون له مكرِهًا، كما أن مَن فعَل ما يسخطه: فقد أوجب أن يكون له مُسخطًا، وإن المكره علىٰ كون الشيء في ملكه: لا يكون إلا مقهُورًا».

٨- قوله في «**الإبانة**»: «إن سأل سائلٌ مِن أهل القدَر، فقال: هل يخلو العبدُ مِن أن يكون بين نعمةٍ يجب عليه أن يشكر الله عليها، أو بليَّةٍ يجب عليه الصبر عليها؟ قيل له: العبد لا يخلو مِن نعمةٍ وبليةٍ، والنعمة يجب علىٰ العبد أن يشكر الله عليها. والبلايا علىٰ ضربَين: منها: ما يجب الصبر عليها؛ كالأمراض والأسقام، وما أشبه ذلك. ومنها: ما يجب عليه الإقلاعُ عنها؛ كالكفر والمعاصي». [النص المحقق، ص٢٤٣].

يقابله قوله في «**اللمع**» (ص٢٠٩): «فإن قال قائل: فهل يخلو العبد من أن يكون بين نعمةٍ يجب عليه شكرها أو بليَّةٍ يجب عليه الصبرُ عليها؟ قيل له: لا يخلو العبد من نعمةٍ، وبليةٍ، والبلايا منها ما يجب الصبر عليها؛ كالمصائب من الأمراض والأسقام، والنقص في الأموال والأولاد، وما أشبه ذلك. ومنها ما لا يجب الصبر عليها؛ كالكفر وسائر المعاصي».

٩- وقوله في «**الإبانة**»: «وإن سألوا فقالُوا: أيُّما خيرٌ: الخير، أو مَن الخير منه؟ قيل لهم: مَن كان الخير منه متفضِّلًا به.. فهو خيرٌ من الخير. فإن قالوا: فأيما شرٌّ: الشر، أو مَن الشر منه؟ قيل لهم: مَن كان الشر منه جائرًا به، فهو شرٌّ من الشر». [النص المحقق، ص ٢٤٤].

يقابله قوله في «**اللمع**» (ص٢١٤): «فإن قال قائلٌ: فأيما خيرٌ: الخير؟ أو مَن الخير منه؟ قيل له: مَن كان الخير منه متفضلًا به، فهو خيرٌ من الخير. فإن

قال: فأيما شر: الشر؟ أو مَن الشر منه؟ قيل له: مَن كان الشر منه جائرًا به، فهو شرٌّ من الشر». فالتطابُق واضحٌ تمامًا.

١٠- وقوله في «**الإبانة**»: «باب: الكلام علىٰ مَن وقَف في القرآن، وقال: لا أقول إنه مخلوق ولا إنه غير مخلُوق: جواب: يقال لهم: لِم زعمتُم ذلك وقلتُموه؟ فإن قالوا: قلنا ذلك؛ لأن الله لَم يقُل في كتابه: إنه مخلوق، ولا قاله رسوله ﷺ، ولا أجمع عليه المسلمون، ولَم يقُل في كتابه: إنه غير مخلوق، ولا قاله رسوله ﷺ، ولا أجمع عليه المسلمون، فوقَفْنا لذلك، ولَم نقُل إنه مخلوقٌ، ولا إنه غير مخلوقٍ.

يقال لهم: فهل قال الله عَزَّوَجَلَّ لكم في كتابه: قِفُوا فيه ولا تقولوا إنه غير مخلوقٍ؟ وقال لكم رسول الله ﷺ: توقَّفوا عن أن تقولوا إنه غير مخلوقٍ؟ وهل أجمع المسلمون علىٰ التوقُّف عن القول إنه غير مخلوق؟!...» [النص المحقق، ص١٧٣].

يقابله قوله في «**الحث علىٰ البحث، ص٨٢**»: «... فإن قال قائلٌ: فأنا أتوقف في ذلك فلا أقول: مخلوقٌ ولا غيرُ مخلوق. قيل له: فأنتَ في توقفك في ذلك مبتدعٌ ضالٌّ؛ لأن النبي ﷺ لَم يقُل: إنْ حدَثَت هذه الحادثة بعدي فتوقَّفوا فيها ولا تقُولوا فيها شيئًا، ولا قال: ضلِّلوا وكفِّروا مَن قال بخلقه، أو مَن قال بنفْي خلقه...».

١١- وكذا ما نقَله البيهقي عن الإبانة، ونضيف إليه هنا: أن التطابقَ بين مواضع من «الإبانة» وكلام القاضي الباقلاني واضحٌ أيضًا، وقد أشرنا إلىٰ تلك المواضع في هوامش تحقيقنا لنص الإبانة، ونثبت منها هنا نموذجًا، هو:

قوله في «**الإبانة**»: «سؤال: إن قال قائلٌ: أليس قد قال الله -تعالىٰ-: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[الأنبياء:٢]؟ قيل له: الذِّكر الذي عناه الله عَزَّوَجَلَّ: ليس هو القرآنَ، بل هو كلام الرسول ﷺ، ووعظه إياهم، وقد

قال الله -تعالىٰ- لنبيِّه: ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات:٥٥]، وقد قال الله -تعالىٰ-: ﴿ذِكْرًا ۝١٠ رَّسُولًا﴾ [الطلاق:١٠-١١]؛ فسمَّىٰ الرسول ذِكرًا، والرسولُ محدَثٌ. وأيضًا: فإن الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾[الأنبياء:٢]؛ يخبر: أنه ما يأتيهم من ذِكرٍ محدَث، إلا استمَعُوه وهم يلعبُون، ولَم يقُل: «ما يأتيهم من ذكر إلا كان محدثًا»، وإذا لَم يقُل هذا.. لَم يُوجب أن يكون القرآن محدَثًا. ولو قال قائلٌ: «ما يأتيهم رجُلٌ من التميميِّين يدعوهم إلىٰ الحق، إلا أعرضُوا عنه».. لَم يُوجب هذا القول: أنه لا يأتيهم رجلٌ إلا كان تمِيميًّا، فكذلك القولُ فيما سألُونا عنه». [النص المحقق، ص١٧٦-١٧٧].

وقول القاضي الباقلاني في المعنىٰ ذاته: «وقد سَمَّىٰ اللهُ -تعالىٰ- الرسول ذِكرًا فقال﴿ذِكْرًا ۝١٠ رَّسُولًا يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الطلاق:١٠-١١]. وأيضًا: فإن الله -تعالىٰ- لَم يقُل: «ما يأتيهم من ذكر من ربهم إلا كان محدَثًا». وفي الآية دلالةٌ علىٰ: أن في الذكر ما ليس بمحدث؛ لأجْل نعته للذكر بالحدوث. ولو كان لا ذكر إلا محدث: لَم يكن لقوله ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ معنًىٰ، كما أنه لا معنىٰ لقول القائل: «ما يأتيني من رَجل ذَكَرٍ، إلا أكرمتُه ولا هاشميٍّ شريفٍ، إلا قدَّمتُه»، إذا كان الرجُل لا يكون إلا ذكرًا والهاشمي لا يكن إلا شريفًا؛ فوجب أن يكون نعت الذِّكر بالحدوث: دلالةً علىٰ أن منه ما ليس بمحدثٍ، فيجب أن يكون هو القرآن؛ للإجماع علىٰ أن كل ماعداه من الذِّكر محدثٌ»[1].

وقوله في «الإبانة»: «ويقال لهم: أخبِرونا عن قوَّة الإيمان، أليست فضلًا من الله عَزَّوَجَلَّ؟ فلا بد مِن نعم. يقال لهم: فالتفضُّل، أليس هو ما للمتفضِّل أن لا يتفضَّل به، وله أن يتفضل به؟ فلا بد من الإجابة إلىٰ ذلك؛ لأن ذلك هو الفرقُ بين الفضل وبين الاستحقاق. فيقال لهم: وللمتفضل إذا أمر بالإيمان:

(١) تمهيد الأوائل، ص٢٨٠.

أن يرفع التفضلَ، ولا يتفضل به، فيأمرهم بالإيمان، وإن لَم يُعطهم قدرةً علىٰ الإيمان وخذَلهم، وهذا هو قولُنا ومذهبُنا». [النص المحقق، ص٢٢٨-٢٢٩].

وقول القاضي الباقلاني: باتفاق «سائر أهل التوحيد وأهل المِلل علىٰ: أن الله -تعالىٰ- متفضلٌ علىٰ الحيوان بالنِّعم واللذات التي يبتدئهم بها، وأنه مستوجبٌ للحمد والشكر علىٰ ذلك، وإذا كان هذا هكذا، وكان للمتفضل فِعل التفضل، وله تركه علىٰ وجهٍ ما كان له فِعله، وأن هذا هو الفرق بين التفضل وبين المستحق الواجب الذي يجب الظلم بتركه...»[1].

وما ذكرناه علىٰ سبيل المثال، لا الحصر، وإلا فهوامِش تحقيقنا لنَص الإبانة اشتملت علىٰ نماذج كثيرةٍ، تقطعُ بالتوافقِ التامِّ بين ما في الإبانة واللُّمع وغيرِهما في مواضع متعدِّدةٍ، وكذا بين ما في الإبانة ومجرد المقالات لابن فورك، إضافةً إلىٰ ما أشرنا إليه مِن نصوصٍ وردت عن الإمامَين: الباقلاني والبيهقي.

❁❁❁

(١) تمهيد الأوائل، ص١٣٨.

(٢) اسم الكتاب

لقد ورد الكتابُ باسم: «**الإبانة**»، عند البيهقي وابن عساكر، كما سبق ذكر كلامِهما بلفظه، وأُثبتَ العنوان على النُّسخ الخطية التي وقَفنا عليها هكذا: «التوحيد»، و«الإبانة»، و«الإبانة عن أصول الديانة»، كما يظهر من إثباتنا لصوَر المخطوطات المعتمَدة في تحقيق النص، ضمن مقدمات التحقيق الآتية.

ونقول: إن عَنونته بـ«التوحيد»: ليست عُنوانًا للكتاب، بل إنه تصنيفٌ له. وأولُ مَن ذكره بعنوان «الإبانة عن أصول الديانة»: هو أبو القاسم ابن درباس -بحسب بحْثنا واطلاعنا[1]-، مع ملاحظة ما سبق عند الكلام على النديم (ت: ٣٨٠ هـ)، وأنه ذكره بعنوان: «التبيين عن أصول الدين».

ثم اشتهر الكتاب بالعنوان المثبت عند ابن درباس، وهو معبِّرٌ عن مضمون الكتاب وموضوعه.

وعنوان «الإبانة» ليس بعيدًا عن الحقل السُّني، بل سُمِّي به بعضُ تآليف أهل السنة:

- فللقاضي أبي بكر الباقلاني كتابٌ بعنوان: «الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضلالة»[2]، وهو مفقُودٌ.

- ولابن فورك كتابٌ بعنوان: «الإبانة عن طُرق القاصدين والكشف عن مناهج السالكين والتوفُّر إلى عبادة رب العالمين»: في التصوف، نُشر باستانبول، عام (٢٠١٤م)، بتحقيق: أحمد يلدرم، بالاشتراك.

---

(١) وذكَره ابن تيمية بعنوان: «الإبانة في أصول الديانة». ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ج٥ ص٩٣، ١٨٦، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ. وقد سماه كذلك مِن قَبله: القاضي عياض، كما سبق ذكره.

(٢) ينظر: ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ج٧ ص٦٩.

وثمة كتبٌ أخرىٰ بعنوان «الإبانة»، منها:

- الإبانة عن أصول الديانة: لأبي مروان القرطبي؛ عبد الملك السعدي (ت: ٣٣٠ هـ)[١].
- الإبانة عن حقائق أصول الديانة، لمنذر بن سعيد البلوطي (ت: ٣٥٥ هـ)[٢].
- الإبانة الكبرىٰ، لابن بطة العكبري (ت: ٣٨٧ هـ)[٣].
- الإبانة عن أصول القراءة، لمكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧ هـ)[٤].
- الإبانة الكبرىٰ في أن القرآن غير مخلوق: مجلدٌ كبيرٌ، لأبي نصر السِّجزِي (ت: ٤٤٤ هـ)[٥].
- الإبانة: في الفقه الشافعي، للفُوراني (ت: ٤٦١ هـ)[٦].

❁❁❁

(١) ينظر: ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ج٦ ص١٤٥.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١٦ ص١٧٤.

(٣) ينظر: السابق، ج١٦ ص٥٢٩.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج٥ ص٢٧٦.

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١٧ ص٦٥٤.

(٦) ينظر: طبقات الشافعية الكبرىٰ، ج٤ ص١٧٤، ج٥ ص١١٢.

(٣) الترتيب الزمنيُّ بين كتابَي «الإبانة، واللُّمع»، للشيخ الأشعري

مِمَّا أُثير بين المُهتمِّين بتراث الإمام الأشعري: قضية الترتيب الزمني بين كتابَيه الإبانة واللمع، فمِن قائلٍ: بأن الإبانة متقدِّم علىٰ اللمع، ومن قائلٍ بالعكس.

وقبل تَناوُل هذَين الرأيَين بالتفصيل، تجدر الإشارة إلىٰ أمرٍ نراه من الأهمية الشديدة بمكان، وهو:

أن مسألة الترتيب بين الكتابَين المذكورَين: قد أُثيرت في فترةٍ زمنيةٍ متأخرةٍ جدًّا -كما سيأتي-، فقد استقرَّت المدرسة السُّنيَّة الأشعرية، وظهر نوابغها الذين نشروا مبادئها وقواعدها في العالم الإسلامي طولًا وعرْضًا، وهؤلاء الأعلام كانوا يدرسون العقيدة علىٰ مذهب شيخهم الإمام الأشعري، وكانوا أعرف الناس بمذهبه وبمؤلَّفاته، وكانوا ينقلون من تلك المؤلَّفات، ومن ضمن كتبه التي نقلوا عنها: «الإبانة، واللُّمع»، ولم يتعرَّض واحدٌ منهم لِذِكر هذه المسألة ولا للبحث عن تاريخ الكتابَين، ولا أيهما أسبق، ومنهم مَن عاصر الشيخَ وأخذ عنه، كأبي عبد الله بن مجاهد البصري، وأبي الحسن الباهلي، وابن خفيف الشيرازي، وغيرهم، ثم مَن تلاهم كذلك.

إلىٰ أن ظهر ابنُ تيمية، فأثار القولَ: بأن الإبانة آخرُ مؤلَّفات الشيخ الأشعري -كما سيأتي كلامُه مِن كُتبه، بلَفظه- وتبنَّىٰ تلامذتُه من بعده هذه الفكرة إلىٰ الآن!

وسنَعرِض للرأيين المُتقابلَين في السطور الآتية:

❁ الرأي الأول في المسألة:

وهو رأيٌ يذهب أنصاره إلىٰ القول بأن الإبانة هي آخر مؤلفات الإمام الأشعري:

مِن أشهر القائلين بذلك:

١ ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): وهو مَن هو في مخالفة مذهب الأشاعرة، حيث يقول: «... وقال أيضًا أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي سمَّاه: الإبانة في أصول الديانة، وقد ذكر أصحابُه: أنه آخر كتابٍ صنَّفه، وعليه يعتمدون في الذبِّ عنه عند مَن يطعن عليه»(١).

ويُلاحظ علىٰ كلام ابن تيمية هُنا أمران:

الأول: أنه خَلا مِن ذِكر أيِّ دليلٍ يشهد لقوله إن الإبانة هي آخر مؤلفات الأشعري.

الثاني: أنه قال: إن أصحاب الأشعري هُم الذين قالوا إن الإبانة هو آخر مصنفات شيخهم وإمام مذهبهم.

ولِسائلٍ أن يسأل: مَن مِن أصحاب الأشعري الذي ذكر ذلك؟ ومِن أيِّ طبقة؟ وفي أيِّ كتاب؟ حتىٰ نرجع إليه ويكون ذلك ترجيحًا قويًّا في المسألة؛ فإنَّا قد استعرضنَا طبقات الأشاعرة، ولَم نجد قولًا لأحدهم في ذلك، ولا إثارةً للمسألة أصلًا!

(١) مجموع الفتاوىٰ، لابن تيمية: ج٥ ص٩٣، وينظر كذلك، ج٦ ص٣٥٩. والفتوىٰ الحموية الكبرىٰ، ص٤٩٩. مع ملاحظة: قول ابن تيمية: إن الأشعري «لمَّا رجع عن مذهب المعتزلة: سلك طريقة ابن كُلَّاب، ومال إلىٰ أهل السُّنة والحديث، وانتسب إلىٰ الإمام أحمد، كما قد ذَكر ذلك في كتبه كلها، ك: الإبانة والموجز والمقالات وغيرها». درء التعارض، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ج٢ ص١٦، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢، ١٤١١هـ. ثم ذكر ابن تيمية – في درء التعارض أيضًا، ج٢ ص١٨ –: أن ابن كُلاب والأشعري: فيهما بقايا اعتزال!

٢ **ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)**: وهو أقرب تلاميذ ابن تيمية إليه، وقد تناوَل مسألةَ حُكم أطفال المشركين في الآخرة، فذكر فيها قولَ الإمام الأشعري، ثم قال: «هذا قوله في الإبانة، وهي مِن آخر كُتبه»(١).

ونلاحظ: أنه يصرح بأنها «مِن» آخر كُتب الأشعري، وليست آخرَ كُتبه قطعًا، كما جزم بذلك شيخه ابن تيمية.

٣ **ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)**: وهو تلميذ ابن تيمية أيضًا، وكانت تربطه بشيخه علاقةٌ وطيدةٌ، يقول عن طريقة الأشعري في إثبات الصفات: إنها «جريًا علىٰ منوال السلف، وهي طريقته في الإبانة التي صنَّفها آخرًا»(٢).

٤ **ابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)**: يذكر ترجمة الإمام الأشعري، فيقول: «... قال في كتاب الإبانة في أصول الديانة، وهو آخر كتابٍ صنَّفه، وعليه يَعتمد أصحابُه في الذَّب عنه عند مَن يطعن عليه»(٣)، ويلاحظ أن عبارة ابن العماد هي نفسها عبارة ابن تيمية.

٥ **نُعمان بن محمود الآلوسي (ت: ١٣١٧هـ)**: وقد ذكر شيئًا مِن معتقد الإمام الأشعري مراتٍ، وقال عنه: «... إنه قال في كتابه الإبانة في أصول الديانة، وهو آخر كتاب صنَّفه، وعليه يعتمد أصحابه في الذب عنه عند من يطعن عليه ما نصه: ...»(٤). ونلاحظ: أن هذه العبارة هي ذاتها عبارة ابن تيمية.

٦ وجديرٌ بالذكر: أن مِن المستشرقين مَن ذهب إلىٰ تبنِّي هذا الرأي، مثل: المستشرق المجري الشهير: جولد زيهر (اجنتس) Ignaz Goldziher (ت: ١٩٢١م)،

---

(١) أحكام أهل الذمة، لابن قيم الجوزية، تحقيق: يوسف البكري وشاكر العاروري، ج٢ ص٢٥٧، الناشر: رمادي للنشر- الدمام، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

(٢) طبقات الفقهاء الشافعيين، لابن كثير، ج١ ص٢١٠.

(٣) شذرات الذهب، لابن العماد، ج٤ ص١٣١.

(٤) جلاء العينين، لنعمان الآلوسي، ص٤٦٢، ويراجع كذلك، ص١٥٧، ٤٢٣.

والمستشرق الأمريكي: ماكدونالد Dncan Black MacDonald (ت: ١٩٤٣م)، والمستشرق الإنجليزي: تريتون Arthr Stanley Tritton (ت:١٩٧٣م)[١].

❁ **الرأي الثاني:**

وهو رأيٌ تبنَّىٰ أصحابُه وجهةَ النظر المقابِلة؛ حيث ذهبُوا إلىٰ: أن الإبانة قد دَوَّنها الأشعري في بداية تحوُّله عن الاعتزال، ثم أَلَّف اللُّمع بعد ذلك؛ معدِّلًا بعضَ ما في الإبانة، ومعبِّرًا عن الصورة النهائية لعقيدة الأشعري.

ويمثِّل هذا الفريق: جملة من الباحثين والمستشرقين المعاصرين، من أشهرهم:

١ **أ. د. حمودة غرابة**: الذي تناول هذه المسألة في مواضع عدةٍ مِن كتبه ومقالاته، مرجِّحًا: أن كتاب الإبانة هو المتقدِّم علىٰ اللمع، أي: أن الإبانة من مؤلفات فترة الانتقال والتحول، وأما اللمع: فهو المتأخر المعبِّر عن الموقف النهائي للإمام الأشعري، ويلتمس د.غرابة لذلك أسبابًا وتفسيرات، فيقول عن الإمام الأشعري: «وأخَذَت كتاباتُه في أول عهده تفيض حرارةً وتبجيلًا لمذهب السلف، وطعنًا في المعتزلة، ولعلَّ كتاب الإبانة وهو يصوِّر هذه المظاهر، يعُود إلىٰ تلك الفترة من حياته»[٢].

ثم يقول عن كتاب اللمع: «وشرع الرجلُ في استعادة تَوازُنه يومًا بعد يومٍ، إلىٰ أن انتهىٰ إلىٰ مكانه الوسط بين المعتزلة والحنابلة، حيث تجلَّت فيه تلك الملكة النقدية العميقة، التي استفاد أصولها من أساتذته الأول، ولعلَّ كتابه اللمع الذي أَلَّفه في هذه الفترة - كما نرجِّح - هو الذي يمثِّل مذهبه الوسط في صورته النهائية»[٣].

(١) يراجع: أبو الحسن الأشعري، أ. د. غرابة، ص٦٨، ومقدمته لتحقيق اللمع، ص٦.

(٢) أبو الحسن الأشعري، د. غرابة، ص٦٦، ٦٧.

(٣) السابق، ص٦٧.

فهو يرجِّح هنا أن الإبانة متقدِّمٌ على اللمع، ويلتمس لذلك تفسيرَين: أحدهما نفسيٌّ، والآخر علميٌّ؛ فيقول بعد أن رجح تقدُّم الإبانة وتأخر اللمع: «ولكن رأيي يَعتمد على حقيقةٍ نفسيةٍ، وأخرى علميةٍ: فمن الناحية النفسية: يكون المرء في أثناء تحوُّله من رأيٍ إلى رأيٍ: أشدَّ عداءً لرأيه الأول، ولا شك أن إثبات الوجه واليدين والعرش إلى غير ذلك على أيِّ صورة: مما يتفق مع هذه الحقيقة؛ لبُعد ذلك بُعدًا سحيقًا عن آراء المعتزلة. أما من الناحية العلمية: فإننا نجد الكتب التي تجنَّبت ذكر ذلك، أعمق وأدق في تصوير مذهبه من الكتب المثبتة لها، مما يدلُّ على أن هذه الكتب العميقة لم تُكتب إلا بعد أن تركَّز المذهب في صورته الصحيحة، وهذا يستلزم -أو على الأقل- يرجِّح أنها كانت متأخرةً في الزمن عن الكتب التي صدرت عن الأشعري في بدء تحوُّله من مذهبٍ إلى مذهبٍ»(١).

ويؤكد د. غرابة هذا المعنى أيضًا، في مقدمة تحقيقه لكتاب اللمع، فيقول: «بل إنَّني أعتقد أن هناك فرضًا آخر هو أحقُّ بالادعاء وأدنى إلى القبول، وهو أن الصورة العقلية التي يصورها اللمع قد صدرت أخيرًا، وأنها كانت تحديدًا لمذهب الأشعري في وضعه النهائي، الذي مات صاحبه وهو يعتنقه، ويعتقد صحَّته ويدافع عنه، ويرضاه لأتباعه»(٢).

٢ **الشيخ محمد أبو زهرة**: الذي يقول عن الإمام الأشعري: «وله كُتبٌ بعد ترْك الاعتزال، منها: كتاب «الإبانة»، ولعلَّه أول كِتابٍ كَتبه بعد الانتقال إلى معسكر الفقهاء المحدِّثين،... جاء كتابه «اللمع» من بعد ذلك معدِّلًا بعضَ آرائه التي قالها في الإبانة»(٣). ولَم يخرُج مضمون كلامه في ذلك، عما نقلناه عن «د. غرابة» مِن قبل.

---

(١) أبو الحسن الأشعري، د. غرابة، ص٦٧، ٦٨.

(٢) مقدمة كتاب اللمع، د. غرابة، ص٧.

(٣) أعلام وعلماء قدماء ومعاصرون، للشيخ أبي زهرة، ص٢١٢.

٣ **أ. د. أحمد محمود صبحي- أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة الإسكندرية (ت: ٢٠٠٤م)**: الذي تعرَّض لهذه المسألة، واختار أن الإبانة قد ألَّفه الأشعري أولًا عقب التحوُّل مباشرة؛ حيث يقول: «أما الإبانة: فيبدُو أنه عقب التحوُّل...»(١).

٤ **أ. د. فوقية حسين**؛ حيث ذكرت تلك المسألة في مقدِّمة تحقيقها لكتاب الإبانة فقالت: «ورأيي: أن الإبانة هو الأسبق»(٢).

ثم ذكرَت سببَ هذا الترجيح فقالت: «الأمر الذي يجعلنا نرجِّح أن يكون الأشعري قد صنَّف الإبانة أولًا: علىٰ اعتبار أنه قد أوجَزَ في اللُّمع عرْض كثيرٍ من المسائل التي أفاض فيها بأسلوبٍ أكثر تفصيلًا في الإبانة، وعلىٰ اعتبار أن الإبانة هو الكتاب الذي حدد فيه موقفَه من الاعتزال، بإعلانه الانتماء إلىٰ ابن حنبل»(٣).

٥ **أ. د. جلال موسىٰ- أستاذ الفلسفة الإسلامية، بجامعة الإسكندرية**: الذي ذكر هذه المسألة وقال: «ثم إن كتاب اللمع: من المعتقد أنه من مؤلفات الأشعري في فترة النضج، وليس من مؤلفات فترة التحول، بل الاعتقاد السائد أنه آخر كتبه، وليس الإبانة كما هو مظنونٌ»(٤).

٦ **أ. د. عبد الرحمن بدوي**: الذي ألَّف كتابًا باللغة الفرنسية، وتناول فيه الشيخَ الأشعريَّ ومذهبَه، معتمِدًا في ذلك أساسًا علىٰ كتاب اللمع؛ لأنه في نظره أكثر نُضجًا من الإبانة، وهو الأقرب إلىٰ الأشعري المعروفِ تاريخيًّا،

---

(١) في علم الكلام، أ. د. أحمد محمود صبحي، ج٢ ص٥٦-٥٧.

(٢) مقدمة تحقيق الإبانة، أ. د. فوقية حسين، ص٨٠.

(٣) مقدمة تحقيق الإبانة، أ. د. فوقية حسين، ص٧٨.

(٤) نشأة الأشعرية وتطورها، أ. د. جلال موسىٰ، ص١٧٥.

ولأنه عرَض مذهبَ الأشعري عرضًا عقليًّا أكثر منطقًا، وليس مجرد إعلانٍ للمعتقد كما هو الأمر في الإبانة(١).

والحقيقة الموضُوعيَّة والتاريخية تنفي -تمامًا- تأخُّر الإبانة عن اللمع؛ فلدَينا مثالٌ مِن تلامذة الإمام الأشعري الذين أخذوا عنه المذهب مباشرة، ثم درَّسوا كتبَه ونسَجوا علىٰ منوالها، وجاء هذا التدريس والتأليف علىٰ مثال كتاب اللمع، وليس ما فهمه أتباعُ ابنِ تيمية مِن كتاب الإبانة.

ونقصد بهذا: التلميذَ المباشرَ، الشيخَ الكبيرَ: أبا عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي؛ فقد رحل هذا الشيخ من شيراز إلىٰ البصرة للقاء الإمام الأشعري، ولازَمه فترةً مِن الزمن، وحضر مناظراته، واستفاد من مجالسه وردوده علىٰ المعتزلة، وسجَّل إعجابه الشديد بالشيخ الأشعري(٢).

وقد استوعب ابنُ خفيفٍ مذهب الإمام الأشعري، وفهِمَه فهمًا جيدًا، وأثمر هذا الفهم: مصنَّفًا في العقيدة لابن خفيف، وهو: المعتقد الصغير، الذي حذا فيه حذوَ شيخه الأشعري في كتاب اللمع، وقد ذكر «أ.د. حسن الشافعي»: أن المعتقد الصغير لابن خفيف «هو مِن وحي اللمع، أو تَعليقةٌ عليه»(٣).

ثم امتدَّ العمر بابن خفيف ليعاصر تلاميذ الأشعري، وتلاميذ التلاميذ وأخَصُّهم: الباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد زار الباقلانيُّ شيراز بدعوةٍ من أميرها، فوجد

---

(١) تاريخ الفلسفة في الإسلام، أ. د. عبد الرحمن بدوي، ص٢٨٠. ويراجع أيضًا للقائلين بالرأي نفسه مِن المستشرقين: فنسنك، وجارديه، في كتاب: فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية، جارديه وقنواتي، ج١ ص١٠٦.

(٢) يراجع في لقاءات ابن خفيف مع الإمام الأشعري: سيرة الشيخ الكبير، للديلمي، ص١٧٢-١٧٤. ابن السبكي: طبقات الشافعية الكبرىٰ، ج٣ ص١٥٩-١٦٣، ٣٥٠. مقدمة أ. د. الشافعي، لكتاب اللمع، ص٣٨-٤٢، وملحق اللمع، ص٢٩٩-٣٠٠.

(٣) ملحق كتاب اللمع، للأشعري، ص٣١٥.

الشيخَ الكبيرَ ابنَ خفيف يدرِّس للناس مذهب الإمام الأشعري، ويقرأ عليهم كتاب اللمع.

ويروي صاحب «أزهار الرياض» هذا اللقاء، فيذكر: أن القاضي الباقلاني كان قد ذهب إلىٰ شيراز؛ لينافح عن مذهب أهل السنة في حضرة ملك البلاد «فنا خسرو»، الذي كان أعدَّ مجلسًا للمناظرة، ولمَّا ذهب الباقلاني إلىٰ شيراز، وجَد ابنَ خفيفٍ في استقباله مع جماعة من أهل السنة والصوفية.

يقول أبو العباس المقري التلمساني، (ت: ١٠٤١هـ): «قال القاضي أبو بكر بن الطيب: فخرجتُ إلىٰ شيراز، فلمَّا دخلتُ المدينة، استقبلَني ابنُ خفيف في جماعةٍ من الصوفية وأهلِ السنة، فلمَّا جلسْنا في موضعٍ كان ابن خفيف يدارس فيه أصحابه «اللمع» للشيخ أبي الحسن الأشعري؛ قال له القاضي أبو بكر: تمادَ علىٰ التدريس كما كنتَ. فقال له ابن خفيف: أصلحك الله، إنما أنا بمنزلة المتيمِّم عند عدم الماء، فإذا وُجد الماء فلا حاجة إلىٰ التيمم. فقال له القاضي: جزاك الله خيرًا، وما أنت بمتيمِّمٍ، بل لك حظٌّ وافرٌ من هذا العلم، وأنت علىٰ الحق، والله ينصرك»[1].

فهذان عَلمان من أشهر أعلام المذهب الأشعري في طبقتَيه الأولىٰ والثانية، اللتَين هما أعرف الطبقات وأكثرها صلة بالإمام الأشعري، فابن خفيف تلميذٌ مباشرٌ، والباقلاني تلميذ التلاميذ المباشرين؛ فهو تلميذ أبي عبد الله بن مجاهد الطائي، الذي هو تلميذ الإمام الأشعري[2]، وكان يحكي عن الباقلاني قولَه: «أفضل أحوالي أن أفهم كلام أبي الحسن»[3].

(١) أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، لشهاب الدين التلمساني، تحقيق: أ. مصطفىٰ السقا (بالاشتراك)، ج٣ ص٨٠، مطبعة لجنة التأليف والنشر بالقاهرة، ١٣٥٨هـ-١٩٣٩م.

(٢) يراجع: طبقات الشافعية الكبرىٰ، لابن السبكي، ج٣ ص٣٦٨.

(٣) السابق، ج٣ ص٣٥١.

وهذان قد اعتمدا على كتاب اللُّمع؛ فابن خفيف يدرِّسه لأصحابه، والقاضي الباقلاني يُقرُّه على ذلك، ويصفُه: بأن له نصيبًا وافرًا من هذا العلم.

فلو كان في كتاب اللمع ما يشين مذهب الأشعري.. لَمَا درَّسه ابنُ خفيف، ولو درَّسه، لما أقرَّه عليه الباقلاني. ولو كان كتاب الإبانة آخرَ كلام الشيخ الإمام، لكان أولى بالتدريس؛ إذ هو -والحالة كذلك- المعبِّر عن الرأي النهائي للإمام، فأيهم أهدى سبيلًا وأدرى بمذهب الأشعري: تلاميذه المباشِرون وتلامذتهم، أم المتأخرُون مِن أدعياء السلفية المعاصرين، وباحثي الغرب قليلي الاطلاع -كما يعبِّر أ. د. حسن الشافعي-[1]؟!

ولَم يتوقف الاهتمامُ باللمع على ابن خفيف، بل كان الكتاب محلَّ اهتمامٍ مِن رُواد مدرسة الأشاعرة؛ فشرحَه القاضي الباقلاني، ونقَضَ نقْضَ القاضي عبد الجبار له، وكذا شرَحَه ابنُ فورك، وكلَا الشرحَين مفقودٌ -إلى الآن-، وإن كان شرْح الباقلاني مضمَّنًا -مختصرًا- في «الشامل في أصول الدين، لإمام الحرمين الجويني»، الذي هو شرحٌ لشرحِ الباقلاني لكتاب اللُّمع[2].

❁❁❁

(١) يراجع: قراءة جديدة في إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري، أ. د. حسن الشافعي، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر أبي الحسن الأشعري، ج٢ ص١٨٨.

(٢) يراجع: مقدمة تحقيق أ.د. حسن الشافعي، لكتاب اللمع، ص٤٨، ٥٣، ٦١، ٨١، ٨٣.

٤) منهج الشيخ الأشعري في كتاب الإبانة

لقد اتبع الشيخُ الأشعري عدَّة مناهج من أجل الوصول إلىٰ هدفه الأسمىٰ، وهو تقريرُ العقيدة السنِّية الصحيحة، وبيانُ أصولها مدعُومةً بالنقل والعقل معًا، وهذا جانب البناء في منهجه، ثم الردّ علىٰ الخصوم المتعدِّدين الذين خالفوا المذهب الحق، وتفنيد آرائهم، وذلك جانب الهدم في منهجه.

ونستطيع أن نتلمس منهج الإمام بشيء من التوضيح فيما يلي:

أولًا: المنهج التقريري:

ونعني به: المنهج الذي يقوم علىٰ تقرير العقيدة السُّنية الصحيحة، وبيانها بأوضح عبارةٍ، وأشدها اختصارًا، وهو ما فعله الإمام الأشعري بالفعل هنا في كتاب الإبانة.

فقد وجدناه يذكر مفردات العقيدة الصحيحة بأسلوب تقريريٍّ، فالذي يذكره: هو أصلٌ من أصول الديانة، يجب اعتقاده ولا يصحُّ إنكاره. وهذا المنهج متوافقٌ تمامًا مع غرض الكتاب ومع اسمه، اللذَين يهدفان إلىٰ: الإبانة عن أصول الديانة.

ويمكن ذكر أمثلةٍ مختصرةٍ علىٰ هذا المنهج التقريري الذي اتبعه الإمام الأشعري هنا، وتجنبًا للتطويل، نُحيل إلىٰ طرفٍ من الأمثلة، بما يسهل للقارئ الرجوع إليه مباشرة في النص المحقق، ومن ذلك: قوله: «قولنا الذي به نقول، وديانتنا التي ندين بها ...»[١]، إلىٰ آخره.

ثم يذكر جملةً من العقائد بأسلوب التقرير الموجَز سابق الذكر، بل اختار لفظ «نقرُّ» فقال: «وجملة قولنا: أنا نقرُّ بالله وملائكته وكتبه ورسله، ... ودين الحق»[٢].

(١) النص المحقق، ص١١٠.

(٢) النص المحقق، ص١١١.

ثـم يذكـر شيئًا مـن تفاصيـل عقيـدة أهـل الحـق بنفس الأسـلوب التقريـري، فيقـول في بـاب الإلهيـات: «إن الله -تعالـىٰ- اسـتوىٰ علـىٰ العـرش علـىٰ الوجـه الـذي قالـه، وبالمعنـىٰ الـذي أراده، ... وهـو مـع ذلـك قريـبٌ مـن كل موجـودٍ»[١].

وفي مسألة القضاء والقدر يقول: «وأن الخيرَ والشرَّ بقضاءِ الله وقدَرِه، وأنَّا نؤمنُ بقضاءِ الله وقَدَرِه، خيرِه وشرِّه، ...، وأنَّا لا نملِكُ لأنفُسنا نَفعًا ولا ضَرًّا»[٢].

ومـن مسـائل السـمعيات: قولـه: «ونؤمـن بعـذاب القبـر وبالحـوض، وأن الله عَزَّوَجَلَّ يوقـف العبـاد في الموقـف»[٣].

ومِـن مسـائل الأسـماء والأحـكام: قولـه: «ونديـن بـأن لا نكفـر أحـدًا مـن أهـل القبلـة بذنـبٍ يرتكبـه، مـا لَـم يسـتحلُّه»[٤].

وهكـذا لجـأ الإمـام الأشـعري إلـىٰ المنهـج التقريـري، مسـتعملًا إيـاه في الإبانة عـن أصـول الديانـة، وكأنَّـا بـه يقـرِّر في اختصـار: أن مَـن أراد التعـرف علـىٰ أصـول الديانـة التـي يديـن بهـا أهـل الحـق والسـنة، فعليه بهـذه الأصـول التـي بيَّناهـا وقرَّرناهـا.

ثانيًا: المنهج النقلي:

ونعنـي بـه: الطريقـة التـي اتبعهـا الإمـام الأشـعري معتمـدًا علـىٰ الأدلـة السـمعية بهـدف الوصـول إلـىٰ نتيجـة محـددة في القضايـا العقديـة، إثباتـًا أو نفيًـا، وهـذه الأدلـة التـي يعتمـد عليهـا المنهـج النقلـي هـي[٥]: كتـاب الله عَزَّوَجَلَّ، وسُـنة نبينـا ﷺ، والروايـات المرويـة عـن الصحابـة والتابعيـن وأئمـة الحديـث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ولقـد وجدنـا الإمـام الأشـعري منـذ الكلمـات الأولـىٰ في بيـان مذهبـه -الـذي هـو مذهـب أهـل الحـق والسُّـنة- حريصًـا علـىٰ التأكيـد علـىٰ التزامـه بالأدلـة النقليـة

---

(١) النص المحقق، ص١١١.
(٢) النص المحقق، ص١١٣.
(٣) النص المحقق، ص١١٦.
(٤) النص المحقق، ص١١٥.
(٥) يراجع: رسالة الحرة، المشهورة باسم: الإنصاف، للباقلاني، ص١٩٠.

المذكورة، فيقول: «قولُنا الذي به نقول، وديانتُنا التي نَدين بها: التمسكُ بكتاب الله وسُنة نبيه ﷺ، وما رُوي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث»[١].

ثم ذكر نمُوذجًا من نماذج أئمة أهل السنة وعلماء الحديث وهو الإمام أحمد رضي الله عنه، (ت:٢٤١هـ)، وفي موضعٍ آخر يذكر: أنه متمسكٌ ومقرٌّ بما «رواه الثقاتُ عن رسول الله ﷺ، لا نردُّ من ذلك شيئًا».

وأكد ذلك أكثر من مَرةٍ، وكتاب الإبانة -وقَبله اللمع- شاهدٌ بغزارة الاستدلال بالأدلة النقلية، وهذا ظاهرٌ بجلاءٍ للقارئ؛ بما يغني عن تكراره هنا.

ثالثًا: المنهج العقلي:

إذا كنا ندرس الأحكامَ الاعتقاديةَ كما جاءت في الإسلام، وأن هذه الأحكام هي أصولٌ تؤسَّس عليها الأحكامُ الفقهية، فمن الواجب أن يُستعان بالأدلة النقلية، التي أخبرنا بها سيدُنا محمدٌ ﷺ؛ إذ هو المبلِّغ للشريعة الإسلامية. ويُستعان مع هذه الأدلة: بالأدلة العقلية؛ إذ هي الكاشفة «عن الحق الموافِق لِما يتضمنه النقل، مادام الوحي أو الشرع قد أَمر باستخدام العقل، وحثَّ علىٰ النظر والاعتبار»[٢].

وقد عُرِّف الدليل العقلي: بأنه «ما دَلَّ علىٰ المطلوب بوصفٍ هو علتُه، غيرَ مفتقرٍ إلىٰ تواضُعٍ أو اصطلاحٍ»[٣].

وهذا المنهج العقلي: أحدُ الطرق المعتمَدة، والمناهج الرئيسة عند المتكلمين، في تناول القضايا العقدية، أو علىٰ حدِّ تعبير «أستاذنا الدكتور حسن الشافعي»: إن المعارف الكلامية تُستمد من العقل والنقل جميعًا[٤].

---

(١) النص المحقق، ص١١٠.

(٢) المدخل لدراسة علم الكلام، أ. د. حسن الشافعي، ص١٢٦، إدرة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي، ط٢، ١٤٢٢هـ.

(٣) الحدود، لابن فورك، ص٨١.

(٤) راجع: المدخل لدراسة علم الكلام، ص١٢٧.

والمنهج العقلي حاضرٌ بقوةٍ في مسائل كتاب الإبانة، بلا استثناء؛ خلافًا للوهم الشائع لدىٰ البعض: من أن الإبانة ذات مسحةٍ نقليةٍ حرفيةٍ!

ومن صور المنهج العقلي التي ظهرت في كتاب الإبانة: «السَّبر والتَّقسيم»، وهو: «أن يُستدل علىٰ الشيء: بأن ينقسم في العقل إلىٰ أقسامٍ، فيُفسدَ الأقسامَ كلَّها إلا واحدًا، فيُعلمَ أن ذلك القسمَ هو الصحيح»[1].

ومِن نماذج السبر والتقسيم في الإبانة: ما ذكره الإمام الأشعري في مبحث الرؤية بقوله: «وليس يخلُو النظرُ من وجوهٍ، نحن ذاكرُوها...»، إلىٰ أن قال: «وإذا فسدت الأقسامُ الثلاثةُ.. صحَّ القسمُ الرابع من أقسام النظر، وهو:...»[2]. ونجد ما يطابق ذلك في اللمع، كما وثقنا في هوامش النص المحقَّق.

وقوله أيضًا في «باب: الكلام في الوَجه والعينَين والبصَر واليدَين»: «وليس يخلُو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص:٧٥]: أن يكون معنىٰ ذلك ...»، إلىٰ قوله: «وإذا فسدت الأقسامُ الثلاثةُ.. صحَّ القسمُ الرابع...».

وسيقف القارئُ علىٰ نماذج أخرىٰ لمنهج السبر والتقسيم، في الإبانة.

وقد وظَّف الشيخ الأشعري قوانين البحث والمناظرة، في تآليفه، وفي مسائل الإبانة كلِّها، ومن ذلك:

قوله: «فإن قالوا: قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَٰرُ﴾[الأنعام:١٠٣]، يوجب أنه [عَزَّوَجَلَّ] لا يدرَك بِها في الدنيا والآخرة، وليس ينفي ذلك أن نراهُ بقُلوبنا، ونُبصرَه بِها، ولا ندركه بِها.

قيل لهم: فما أنكرتُم أن يكون لا نُدركه بأبصار العيون، لا يوجب إذا لَم ندركه

---

(١) مجرد المقالات، ص٢٨٨. ويراجع: نظرات في فكر الإمام الأشعري، للإمام الأكبر أ.د. أحمد الطيب، ص٧١-٧٥، ط٢.

(٢) النص المحقق، ص١٢٥.

بِها: أن لا نراه ونبصره بِها، فرُؤيتنا له بالعيون وإبصارُنا له بِها: ليس بإدراكٍ له بِها، كما أن إبصارَنا له بالقلوب ورؤيتَنا له بِها: ليس بإدراكٍ له بِها»[١]. وهذا مثالٌ للمنع، وهو: طلبُ الدليل علىٰ مقدمةٍ معينةٍ مِن مقدمات دليل المعلل.

وقوله: «ويقال لهم: إذا كان مَن أثبت التقدير لله عَزَّوَجَلَّ قدريًّا، فيلزمكم إذا زعمتم أن الله عَزَّوَجَلَّ قدَّر السماوات والأرض، وقدَّر الطاعات.. أن تكونوا قدريةً. فإذا لم يلزم هذا.. فقد بطَل قولكم، وانتقض كلامكم»[٢]. وهذا مثالٌ للنقض، وهو: أن توجد العلة دون وجود الحُكم[٣].

قوله: «ثم يقال للمعتزلة: إن جاز لكم أن تزعمُوا أن قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[القيامة:٢٣]، إنما أراد به: أنَّها إلىٰ غيره ناظرةٌ، فلِمَ لا جاز لغيركم أن يقول: إن قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[الأنعام:١٠٣]، أراد بِها: لا تدرِك غيرَه، ولَم يُرد أنَّها لا تدركه؟ وهذا ما لا يقدرُون علىٰ الفرْق فيه»[٤]. وهذا علىٰ طريق المعارَضة؛ بأن يعارِض الخصمَ في دعوىٰ المساوَاة، أو يساويَ الخصمَ في دعوىٰ الدلالة[٥]. وهي الطريقة نفسُها التي سلكها في «اللمع» في الرد عليهم، في «باب الرؤية».

وقِسْ علىٰ ذلك، مما أورده الشيخ في مواضع كثيرة من الإبانة، من التطبيق الدقيق لقوانين علم البحث والمناظرة.

رابعًا: المنهج اللغوي:

والمنهج اللغوي حاضرٌ بقوةٍ في عديدٍ من مسائل كتاب الإبانة، ففي البداية: ينوِّه الأشعري إلىٰ ضرورة الاحتكام إلىٰ اللغة العربية؛ لأنها اللغة التي

---

(١) النص المحقق، ص١٣٩.
(٢) النص المحقق، ص٢٣٦.
(٣) يراجع: الحدود، لابن فورك، ص١٥٦.
(٤) النص المحقق، ص١٢٨.
(٥) يراجع: الحدود، لابن فورك، ص١٥٧. ونظرات في فكر الإمام الأشعري، ص١٢٨.

خاطَبنا الله -تعالىٰ- بها، فيقول الشيخ: «والله -تعالىٰ- إنما خاطَب العربَ بلُغتها، وما نجده مفهومًا في كلامها ومعقولًا في خطابها»(١).

ويشدِّد الأشعري علىٰ أمرٍ مهمٍّ في النصوص الشرعية، وهو أنه ينبغي فهمها علىٰ ظاهرها، وعدم العدول عن ذلك الظاهر إلا بحجةٍ ودليلٍ وبرهانٍ، فيقول: «حُكم كلام الله -تعالىٰ-: أن يكون علىٰ ظاهره وحقيقته، ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلىٰ المجاز إلا بحُجةٍ»(٢).

وبعد هذا التأصيل الذي يهتم فيه الأشعري باللغة، وضرورة الأخذ بظاهر النصوص، إلا أن تكون هناك حاجة مُلِحَّة أو برهان وحجة، وجدناه يعتمد علىٰ المنهج اللغوي في إقرار بعض المسائل العقدية، ويمكن ذكر مثالٍ للمنهج اللغوي في كتاب الإبانة:

وهو اعتماده علىٰ الدلالة الأساسية للألفاظ: بتحليله لدلالة لفظ «النظر» في مسألة الرؤية، وذكره لمعانٍ عديدةٍ لهذا اللفظ؛ ليستثني بعض الدلالات، ويعتمد أحدها ليكون مؤيدًا لرأيه في المسألة. ففي إثبات رؤية الله عَزَّوَجَلَّ بالأبصار في الآخرة يذكر قوله -تعالىٰ-: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[القيامة:٢٢-٢٣]، ثم يقول: «يعني رائية، وليس يخلو النظرُ مِن وجوهٍ نحن ذاكروها:... وإذا فسدت الأقسام الثلاثة.. صحَّ القسم الرابع من أقسام النظر، وهو أن معنىٰ قوله:﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[القيامة:٢٣]: أنها رائيةٌ ترىٰ ربَّها عَزَّوَجَلَّ»(٣).

وقوله في السياق نفسه: «ونظر الانتظار لا يكون مقرونًا بقوله: إلىٰ؛ لأنه لا يجوز عند العرب أن يقولوا في نظر الانتظار: إلىٰ، ... وإنما أراد نظر الرؤية»(٤).

❁❁❁

(١) النص المحقق، ص١٣٠.
(٢) النص المحقق، ص٢٠٠.
(٣) النص المحقق، ص١٢٦.
(٤) النص المحقق، ص١٢٦.

(٥) أبرز الطَّبعات السَّابقة لكتاب الإبانة، وأهم المُلاحظات عليها، ومدَى الحاجة إلى إعادة تحقيقه

لقد تعدَّدت طبعات كتاب الإبانة، مما يدل علىٰ أهمية الكتاب، وسنُلقي نظرةً علىٰ أبرز النَّشرات المختلفةِ له، ونبدأ بالأقدمِ فالأحدث.

❶ **النشرة الأولىٰ**: صدرت عن مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند بحيدر آباد الدكن، سنة: (١٣٢١هـ)، وقد اشتملت في آخرها علىٰ:

- ضميمةِ كتاب الإبانة، للعالِم الفاضل: مولانا محمد عنايت العلي الحيدر آبادي.
- وبعد هذه الضميمة: رسالة أبي القاسم عبد الملك ابن درباس في الذب عن الأشعري.
- ثم ضميمة أخرىٰ، لكتاب الإبانة لمولانا محمد عنايت نفسه.

والضميمتان المذكُورتان: تبحثان ما يتعلق بذكر أبي حنيفة في مسألة خلْق القرآن، علىٰ ما وضحناه في موضعه من هذا الكتاب، فراجعه.

❷ **النشرة الثانية**: صدرت - أيضًا - عن (دائر المعارف العثمانية حيدر آباد)، سنة: (١٣٦٧هـ-١٩٤٨م)، بيد أنها خلت من الضَّمِيمتَين، ورسالةِ ابن درباس.

ونقول عن هاتَين الطبعتَين: هما أقدم طبعتَين لكتاب الإبانة، ويؤخذ عليهما: أنهما تخلُوان من أيِّ تحقيقٍ علميٍّ يُذكر، بل إنهما اشتملتا علىٰ عدَّة أخطاء مطبعية، اعتبرها الشيخ الكوثري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحريفاتٍ وتصحيفاتٍ، قامت بها «الأيادي الأثيمة»، بحسب تعبيره[1].

---

(١) ينظر: تعليق الشيخ الكوثري، علىٰ تبيين كذب المفتري، ص١١٩.

ولعلَّ سبب هذا -كما يبدو من كلام أ. محمد عزير شمس- أن الأصل المخطوط الذي اعتمدت عليه الطبعتان: هو الذي بالجامعة العثمانية بحيدر آباد[١].

وهذا الأصل -كما يوضِّح الباحثُ نفسه- من عيوبه: أنه فيه سقطٌ طويلٌ في موضعٍ، وأن ناسخه يأتي إلىٰ عبارات الشيخ غير الواضحة فيصوغها بأسلوبه الخاص[٢]!

ويتبيَّن من هذا: أن كلًّا من الطبعتَين قد اعتمد علىٰ أصلٍ واحدٍ معيبٍ، دون مقابلةٍ بينه وبين أي أصلٍ آخر.

٣ ثم طُبع الكتابُ بإدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة، سنة: (١٣٤٨هـ).

وهذه الطبعة قد اعتمدت اعتمادًا أساسيًّا علىٰ الطبعة الهندية، لكنها عزَّزتها بالمقابلة بينها وبين نسخةٍ أخرىٰ، محفوظةٍ في دار الكتب الأزهرية في الأزهر بالقاهرة، بحسب ما جاء في نهايتها[٣]، ومع ذلك، لَم تخلُ هذه النشرة من الأخطاء الكثيرة، كسابقتها، وتفتقد التحقيقَ العلميَّ.

٤ ثم طُبع الكتاب بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة: (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م)، وهذه الطبعة لَم تعتمد علىٰ أيِّ نُسخٍ خطيةٍ، وإنما اعتمدت فقط علىٰ طبعة إدارة الطباعة المنيرية. وكُررَت مرةً أخرىٰ عام: (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

---

(١) يراجع: تراث الأشعري بين المطبوع والمخطوط، ضمن أعمال مؤتمر الإمام الأشعري، ج١ ص٢٦٥. ويراجع عن بعض الطبعات الأخرىٰ - إضافة إلىٰ ما سيأتي -: مقدمة العصيمي لتحقيق الإبانة. وسيأتي التعريف بنشرة العصيمي.

(٢) يراجع: تراث الأشعري بين المطبوع والمخطوط، ص٢٦٤.

(٣) ينظر: تراث الأشعري بين المطبوع والمخطوط، ص٢٦٥.

ولَم تعتمد كِلتَا الطبعتَين علىٰ أيِّ نُسخٍ خطِّية، وإنما كان الاعتماد في الأولىٰ: علىٰ طبعة إدارة الطباعة المنيرية، فهي لا تعدُو أن تكون صورةً منها، وأما الثانية: فلا تفضُل الأولىٰ إلا في إضافة بعض التعليقات والتخريجات، فكلتاهُما خاليةٌ من التحقيق العلمي، وخاصة المقابلة علىٰ أصولٍ خطيةٍ، كما كان متوقَّعًا!

وما قيل فيهما، يُقال في طبعة مكتبة دار البيان، ومكتبة دار المؤيد سنة: (١٤١١هـ-١٩٩٠م)، التي اعتمدت علىٰ طبعة الجامعة الإسلامية سنة: (١٤٠٥هـ).

٥ ثم طُبع الكتاب بدار الأنصار بالقاهرة، سنة: (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م)، وهي أول طبعةٍ محقَّقةٍ لكتاب الإبانة، تحقيقًا علميًّا، تعتمد علىٰ عدةِ نُسخٍ خطيةٍ، قامت بتحقيقها: «أ. د. فوقية حسين محمود». ونُشرت في طبعةٍ ثانيةٍ عن دار الكتاب بالقاهرة، عام: (١٩٨٧م).

وقد بذلَت «د. فوقية» جهدًا مشكورًا في تحقيقها للكتاب، وقدَّمت دارسةً وافيةً عن الشيخ الأشعري في مقدِّمة التحقيق.

لكن يؤخَذ علىٰ طبعتها:

أنها تَشيع فيها الأخطاء المطبعية، وأخطاءٌ أخرىٰ في قراءة النُّسخ، وفي منهجية التحقيق، ولَم يخلُ النصُّ مِن الأخطاء المؤثرة في مواضع متعددةٍ، علىٰ ما فصَّله: أ. د. فتحي عبد الرازق، في بحثه: نظرات في كتاب الإبانة عن أصول الديانة، ضمن أعمال مؤتمر الإمام الأشعري، (ج١ ص٣٠٠-٣١٨). وكذا: أ. محمد عزير شمس، في بحثه: تراث الأشعري..، ضمن أعمال المؤتمر نفسه، (ج١ ص٢٦٦)، فليُرجع إليهما لمعرفة التفاصيل.

٦ **كما طُبعت الإبانةُ بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة:** (١٤٠٥هـ)، وقام بالتعليق عليها: بشير محمد عيون، وذكر في مقدمة نشرته: أنه اعتمد علىٰ ما كَتبه ابنُ عساكر من الإبانة، والطبعات السابقة لكتاب الإبانة، مرجحًا ما يراه أنسب، دون اعتمادٍ علىٰ نُسخٍ خطيةٍ أصلًا! واشتملت نشرته علىٰ بعض التعليقات والتخريجات. وتعليقاته وتخريجاته - علىٰ قلّتها - تميل ناحية الاتجاه التَّيمي، ولَم تخلُ نشْرته مِن أخطاء في قراءة نص الإبانة، رغم إصابته في مواضع كثيرةٍ.

٧ **ونشرَتْها دارُ البصيرة بمصر، سنة: (١٤١٣هـ)**، بتحقيق: نبيل صلاح سليم. وهي نشرةٌ لا تَرقىٰ إلىٰ مستوىٰ التحقيق العلمي كما يليق بالكتاب ومؤلِّفه.

٨ **ثم نشرَتها دارُ النفائس بيروت، سنة: (١٤١٤هـ)**، بتحقيق: أ. عباس الصباغ، وقد حُقق الكتابُ استنادًا إلىٰ النسخة المحفوظة بالجامعة الأمريكية ببيروت، وفيها زياداتٌ ليست مِن أصل الكتاب، واقترح المحقق زيادات علىٰ النص لا حاجة إليها، وسقطت من هذه الطبعة: مواضع أخرىٰ، فليست دقيقةً.

٩ **ونشرتها دار العلياء بالقاهرة، سنة: (١٤٢٨هـ)**، بتحقيق: أبي النصر محمد عبد الهادي الأثري، وعليها تعليقاتٌ منقولةٌ عن ابن تيمية.

١٠ **ونشرتها دار ابن زيدون بيروت - لبنان، دون تاريخ.**

وهذه النشرة ليست إلا نسخة مصوَّرة من طبعة إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة، لم تختلف عنها إلا في: حذفها الصفحات الأولىٰ والأخيرة التي تدلُّ علىٰ الأصل الذي صُوِّرت منه صورةٌ طبق الأصل!

١١ **ونشَرَتها دار الإبانة بالقاهرة**، بتحقيق الشيخ: محمد بن علي ريحان، ذكر أنه اعتمد في تحقيقه خمسَ نسخٍ خطيةٍ، وخلت هوامش التحقيق من ذكر

أي فرقٍ بين هذه النسخ، ولَم يرجع إلىٰ المصادر الأولية في تعليقاته المطوَّلة بلا داعٍ، حتىٰ إنه علَّق علىٰ أول عشر صفحات من الإبانة: بتعليقاتٍ امتدت إلىٰ أكثر من تسعمئة صفحةٍ، فأيُّ تحقيقٍ هذا؟!

١٢ **ونشرَتها دار الفضيلة، سنة: (١٤٣٢هـ-٢٠١١م)**، وكانت في الأصل: رسالةً علميةً، تقدَّم بها الباحث: صالح بن مقبل العُصَيْمي لنيل درجة الدكتوراه، وقد اعتمد الباحث ستَّ نُسخٍ خطيةٍ في إخراج النص، وبذل جهدًا مشكورًا في التعريف بالأعلام وتخريج الآثار، استفَدنا مِن بعضها. غير أنه حاوَل -بتعسُّفٍ- اجتذابَ الإمامِ الأشعري وكتابِ الإبانةِ إلىٰ الاتجاه التَّيمِي، وأثقَلَ هوامشَ الكتاب بما لا حاجة إليه، مما صرَفه عن ضبط النص كما ينبغي، فقد أخطأ في قراءته في مواضع متعددةٍ[1].

١٣ **ثم صدرَت نشرةٌ مقتبسةٌ من النسخة الإلكترونية الموجودة علىٰ شبكة الألوكة، عام: (١٤٤٣هـ)**، وكُتِبَ علىٰ غلافها: تقديم وتحقيق: د. محمد عبد العليم الدسوقي- الأستاذ بجامعة الأزهر، ولَم يعتمد المحقق علىٰ نُسخٍ خطيةٍ، وإنما اعتمد النسخةَ الإلكترونيةَ فقط، دُون أيِّ تحقيق علميٍّ، خلافًا لمَا دوَّنه علىٰ الغُلاف وفي التقدمة: مِن أنها طبعةٌ محققةٌ! وقد حاول-كسابقه- جذبَ الكتابِ ومؤلِّفه إلىٰ الاتجاه التيمي أيضًا!

١٤ **ونشَرتها دار الكتب العلمية**، وكُتِبَ علىٰ غلافها: وضع حواشيه وعلَّق عليه: عبد الله محمود محمد عمر. وهي خاليةٌ مِن أيِّ تحقيقٍ علميٍّ علىٰ الإطلاق.

١٥ **ونشرَتها دار المحرر الأدبي بمصر**، بدراسة وتحقيق: محمد حامد محمد، عام: (٢٠١٦م). ونقول في هذه النشرة: ما قلناه في نشرة دار البصيرة آنفًا.

---

(١) للمزيد ينظر: تراث الأشعري بين المطبوع والمخطوط، ص٢٦٧-٢٦٨.

وبعدما سبق، نقول عن دواعي إعادة تحقيق كتاب الإبانة ونشره مِن جديدٍ:

إننا لا نُنكر الجهود المشكورةَ التي بُذلت في (بعض) هذه النشرات، لكنَّا لَم نقِف حتىٰ هذه اللحظة، علىٰ نشرةٍ قدَّمت نصَّ الإبانة كما يليق، ولا ربطَت كلامَ الشيخ الأشعري فيها بكلامه في مؤلفاته الأخرىٰ الثابتة عنه، أو بكُتب غيره من أعلام المدرسة الأشعرية، خاصةً القريبة من عهده، أو عالجَت المشكلات بطريقةٍ علميةٍ، تعتمد علىٰ مصادر المدرسة الأشعرية، بدءًا من شيخ المدرسة، مُرورًا بمَن تلاه من التلاميذ طبقةً بعد طبقةٍ، وهذا ما حاولنا تطبيقَه - قدر الإمكان - في نشرتنا الماثلة بين يدَي القُراء الكرام.

ومما زاد مِن رغبتنا في إعادة نشر هذا الكتاب، وتحقيقه تحقيقًا علميًّا، هذه التوصية النَّفيسة، مِن توصيات أبحاث مؤتمر الشيخ أبي الحسن الأشعري، الذي عُقد بالأزهر الشريف، بإعادة نشر كتاب «الإبانة» بصفةٍ خاصة[1]، ومحاولةِ تقديمها كما كتبها مؤلِّفها، قدر الإمكان أيضًا. والله وليُّ التوفيق.

ومِن أهم ما يميِّز نشرتَنا هذه عن غيرها:

أنَّا قدَّمنا للكتاب بمقدماتٍ جديدةٍ، أهم ما فيها: الكلام علىٰ صحة نسبة الكتاب إلىٰ الشيخ الأشعري، وما تقتضيه قواعد التحقيق العلمي.

وربَطنَا كلامَ الشيخ في الإبانة بما ثبت عنه من كتبه الأخرىٰ أو ما نقَله عنه غيره، خاصة «ابن فورك، في مجرد المقالات»، وما توافر من كتابات تلامذة الشيخ (المباشرين)، كابن مجاهد، وابن خفيف الشيرازي، وابن مهدي الطبري، ووشَّحنا هوامشَ التحقيق بهذه الفوائد.

---

(١) ينظر مثلاً: عقيدة الإمام الأشعري أين هي مِن عقائد السلف، للشيخ محمد صالح الغرسي، ضمن أعمال مؤتمر الإمام الأشعري، ج٢ ص٢٤٤. ونظرات في كتاب الإبانة عن أصول الديانة، ص٢٨٠.

أما المواضع (التي قيل) إنها مشكِلةٌ في الإبانة -وهي محدُودة جدًّا-: فعالجناها، استنادًا إلىٰ كتابات الشيخ الأشعري نفسه -قدر الإمكان-، ثم من كتابات غيره من المصادر الأصيلة -قدر الإمكان أيضًا-، بما يُزيل الإشكالَ.

❁❁❁

(٦) وصف النُّسخ الخطية المعتمَدة في تحقيقنا لكتاب الإبانة وبيان ما يتعلق بباقي النسخ المتوافرة

لقد بذَلنا جهودًا موسعةً، وتواصَلنا مع جهاتٍ علميةٍ داخل مصر وخارجها؛ للحصول علىٰ ما توافَر من نُسخٍ خطيةٍ لكتاب الإبانة، وبفضل الله تَمكنَّا مِن الحصول علىٰ خمس عشْرةَ نسخةٍ خطيةٍ للكتاب، بعد فحصها وتدقيق النظر فيها، اعتمدْنا في تحقيق نصِّ كتاب «الإبانة»: ستَّ نُسخٍ خطيةٍ، بياناتها كالآتي:

❁ **النسخة الأولى:**

محفوظة بمكتبة ريفان كوشك بتركيا، برقم (٥١٠)، وعليها تملُّك لأحد الأشخاص يسمَّىٰ إسماعيل شهيد عثمان (سنة ١١٥٤هـ)، ومنها نسخةٌ مصورةٌ بمعهد المخطوطات بالقاهرة، تحت رقم: (الوارد حديثًا – ١)، وهي ضمن مجموع في أصول الدين، يضمُّ عشرة كُتب، كما هو موضَّحٌ علىٰ صفحة العنوان، وإن كان الذي بين أيدينا من هذا المجموع: هو كتاب الإبانة فقط.

واسم الناسخ: غير معروف، وتاريخ النسخ كما أُثبت بخط الناسخ في آخرها: (١٠٨٤هـ)، وقد كُتبت بخط النسخ، وعدد أوراقها: (٢٦ ورقة)، وعدد الأسطر في الورقة: (٣٣ سطرًا)، وقد رُبطت لوحاتها بالتعقيبة، واشتملت هوامشها علىٰ بعض التصويبات، مما يفيد: أنها مصححةٌ علىٰ نسخةٍ أخرىٰ، ومقابلةٌ علىٰ أصلٍ أقدم منها، كما أُثبت بهامش اللوحات رقم: (٥-٧، ٩-١٤).

وقد رمزْنا لهذه النسخة بالرمز: **(ش)**[1].

---

(١) آثرنا أن نرمُز إلىٰ كل نسخةٍ خطيةٍ، بحرفٍ بارزٍ مِن حروف مكان الحفظ او اسم الناسخ، فمثلاً: رمَزْنا لنسخة مكتبة ريفان كوشك بالرمز: (ش)، ولنسخة روضة الهند بالرمز: (ر)، للسبب المذكور، وهكذا في باقي النسخ.

النسخة الثانية:

نسخة روضة الحديث بالهند، محفوظة برقم: (٥٦٨مخ)، ويوجد رقم آخر في بطاقة الفهرسة، هو: (٥٥٩٩٩٦)، وقد بدأَت هذه النسخة بكتاب الإبانة عن أصول الديانة، الذي شغل من بداية المخطوط حتىٰ نهاية الصفحة السادسة والسبعين

مع الأخذ في الاعتبار: وجود صفحتَين أُقْحِمَتا فيها، من قِبَل الناسخ؛ للرد علىٰ مَن اتَّهم الإمام أبا حنيفة بالقول بخلْق القرآن، وخطُّهما مخالفٌ لخط باقي النسخة.

ثم اخْتُتِمت النسخة برسالة ابن درباس في الذب عن الأشعري، وقد شغلت من الصفحة السابعة والسبعين حتىٰ نهاية الصفحة الثانية والثمانين. وتخلو هذه النسخة من التعليقات أو الشروح علىٰ هامشها.

واسم الناسخ: غير معروف، وتاريخ النسخ كما أُثبت بخط الناسخ في آخرها: هو (١٢٨٨هـ)، وعدد صفحاتها: (٨٥ صفحة)، وعدد الأسطر في الصفحة: (١٩ سطرًا)، وكُتبت بخط: النستعليق، وقد رُبطت صفحاتُها بالتعقيبة، وفيها آثارُ أَرَضةٍ، أثَّرت علىٰ مواضع قليلةٍ جدًّا منها، واشتملت علىٰ تصويباتٍ في مواضع قليلةٍ. ولَم يَرجع إليها أحدٌ ممَّن نشَر «الإبانةَ» مِن قَبل.

وقد رمزنا لهذه النسخة بالرمز: (ر).

ونسجِّل هنا: وجودَ تقارُبٍ بارزٍ بين نصِّ (ش، ر) و(ك) - الآتي التعريف بها -، وقد تختلف مع باقي النسخ المعتمدة في مواضع كثيرةٍ.

النسخة الثالثة:

نسخة مكتبة المسجد النبوي الشريف، برقم حفظ (م١٥-(٢) ٣ / ٢١٤)، وهي نسخة تبدأ برسالة أبي القاسم بن درباس في الذب عن الأشعري، ثم كتاب الإبانة عن أصول الديانة.

واسم الناسخ: أبو القاسم محمد بن مسعود الدباغ الحسني الإدريسي، وتاريخ النسخ كما أُثبت بخط الناسخ في آخرها: هو (١٣٠١هـ)، وعدد صفحاتها: (٦٥ صفحة)، وكُتبت النسخةُ بخطَّين مختلفَين، النصف الأول منها كتب بخط الثُّلث، والنصف الثاني كتب بالخط الزّمامي أو المسند المغربي، ورُبطت صفحاتها بالتعقيبة، وبهوامشها تصويباتٌ، تُرجِّح أنها قُرئت علىٰ أحد العلماء، أو أنها كانت في تملُّك أحد العلماء بالفعل، وعلىٰ هوامش بعض الصفحات ختم غير مقروء.

وقد رمزنا لها بالرمز: (ن).

❁ النسخة الرابعة:

نسخة الجامعة النظامية بالهند، برقم: (١٢٠)، ويوجد رقم آخر في بطاقة الفهرسة، هو: (٣٥٢٨٨٧). ويبدو أن هذه النسخة كانت عبارة عن مجموع يضم: كتاب الإبانة عن أصول الديانة للإمام الأشعري، ورسالة ابن درباس في الذب عن الأشعري، وكتاب رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية، ولكن الذي بين أيدينا من هذا المجموع: هو كتاب الإبانة فقط. ويوجد ختمان علىٰ ظهرية النسخة مكتوبٌ علىٰ أحدهما: تنقيح (١٣٦٦هـ)، والثاني كُتب عليه: تنقيح (١٤٠٨هـ). وكُتب أيضًا علىٰ هذه الظهرية: (قد استكتبها الراجي لطفَ ربه الخفي أبو بكر ابن محمد خوقير الحنبلي السلفي ـ غفر له ذنوبه ما ظهر منها وما خفي اللهم آمين آمين ـ ربيع ثاني ١٣٠٥).

وتاريخ النسخ كما أُثبت بخط الناسخ في آخرها: هو (١٣٠٥هـ)، وعدد صفحاتها: (٧١ صفحة)، كُتبت بخط: النسخ الدارج، وعدد الأسطر في الورقة: (٢٥ سطرًا)، وقد رُبطت صفحاتُها بالتعقيبة. وبهوامشها تصويباتٌ في مواضع قليلةٍ.

وقد رمزْنا لها بالرمز: (هـ).

❁ النسخة الخامسة:

محفوظة بدار الكتب المصرية برقم: (١٠٧) عقائد تيمور، رقم الميكروفيلم (٤٤٢١). تبدأ النسخة برسالة ابن درباس (من صفحة ٢ إلىٰ صفحة ١٢)، ثم كتاب الإبانة عن أصول الديانة (من صفحة ١٤ حتىٰ صفحة ١٥٣)، أما عن الصفحة ١٣: فقد تضمنت فهرسة لمسائل كتاب الإبانة. ويوجد بعض التعليقات القليلة علىٰ هامش النسخة بخط: محمد محمد الحمداني.

واسم الناسخ: محمد سليمان الإخميمي، وتاريخ النسخ كما كُتب بخط الناسخ في آخرها: هو (١٣٠٧هـ)، وقد كُتبت بخط النسخ الدارج، وعدد الأسطر في الصفحة: (١٧ سطرًا)، رُبطت لوحاتها بالتعقيبة، واشتملت هوامشها علىٰ تعليقات معظمها لغويٌّ، وبعضها ينتهي باسم: محمد محمد الإخميمي، وبعضها باسم: محمد محمد الحمداني، وبعضها باسم: محمد محمد، وربما يشير ذلك إلىٰ: أن هذه النسخة قد رُوجعت علىٰ الشيخَين المذكُورَين، وقد أثبتنا ما تمسُّ الحاجة إليه من هذه التعليقات بهوامش النص المحقق.

وقد رمَزنا لها بالرمز: (خ).

ونلاحظ أيضًا: وجود تقاربٍ بارزٍ بين (ر، ن)، وأحيانًا بين (ن، هـ، خ)، ويظهر من بعض ما أثبتناه من مقارناتٍ بين النسخ، بهوامش التحقيق.

❁ النسخة السادسة:

نسخةٌ محفوظةٌ بمكتبة البلدية بالإسكندرية برقم: (٣٨١٢ ج/ ٣)، وقد ورد عنوان الكتاب في بطاقة التعريف خطأً باسم كتاب التوحيد، وتوجَد نسخةٌ مصورةٌ عن هذه النسخة، بمعهد المخطوطات بالقاهرة، تحت رقم: (٧٨).

وتخلُو هذه النسخة من اسم الناسخ، وتاريخ النسخ، وقد أُثبت تاريخُ النسخ -بخطٍّ حديثٍ- علىٰ بطاقة الفهرسة، وهو: عام (١٠٠٠هـ). وعدد

أوراقها: (٢٥ ورقة)، وإن كان قد سُجل في بطاقة الفهرسة أن عدد أوراقها (٣٢ ورقة)، وكُتبت بخطٍّ أندلسيٍّ، وعدد الأسطر في الورقة: (٢٥ سطرًا)، وقد رُبطت صفحاتها بالتعقيبة، واشتملت هوامشها علىٰ بعض التعليقات والتصحيحات.

ونلاحظ عليها: إقحام الناسخ عباراتٍ في نص الإبانة، لَم تُثبت في النسخ الأخرىٰ للإبانة، ولَم نعتمد هذه الزيادات في الصلب، بل أثبتناها بهامش النص المحقق؛ إفادةً للقارئ؛ لكون هذه الإضافات قُيودًا تنزيهيةً بَحتةً، تكشف عن فهم مراد الشيخ من كلامه.

وما سوىٰ ذلك: فهي نسخةٌ مقاربةٌ جدًّا لـ(ش)، ثم لـ(ر)، كما ذكرنا من قبل، بل يغلب علىٰ الظن أنها أقدم منهما.

وقد رمَزنا لها بالرمز: (ك).

وهناك تِسع نُسخ استبعدناها، منها خمسٌ رأينا عدمَ اعتمادها؛ لأنها تابعةٌ في الفروق للنسخ الست المعتمدة، وهذه النسخ - الخمس - هي:

١) نسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية، تحت رقم خاص: (٩٠٤ مجاميع)، ورقم عام: (٤٦٠٥٧) بخيت، وهي كانت ضمن مكتبة الشيخ محمد بخيت المطيعي المهداة إلىٰ المكتبة الأزهرية ـ وفق ما سُجِّل علىٰ صفحة العنوان. والنسخة عبارة عن مجموع يتضمن ثلاث رسائل وكتاب، وهي علىٰ الترتيب الآتي: رسالة في الذب عن الأشعري، لأبي القاسم ابن درباس (شغلت خمس لوحات، وجزءًا يسيرًا من بداية اللوحة السادسة)، ثم كتاب الإبانة عن أصول الديانة، (شَغل: من بداية اللوحة الثامنة حتىٰ ثُلث اللوحة الخامسة والسبعين)، ثم رسالتان في شرح أبيات المنافيات للسُّجاعي، إحداهما للسُجاعي نفسه صاحب الأبيات، والأخرىٰ لمحمد الأمير، (وقد شغل الشرحان: من اللوحة الثامنة والسبعين حتىٰ نهاية اللوحة الثالثة والثمانين). وتخلَّل ذلك: ذكرٌ لفهرس مسائل

كتاب الإبانة، ومسائل فقهية، ومسألة في العدد وحساب الجُمَّل، ورؤيا منامية، إلىٰ غير ذلك من الفوائد التي تُذكر بين رسائل المجموع، وعلىٰ الغاشية والظهرية.

والملاحظ: أن هذه النسخة سُجِّل علىٰ حواشيها تعليقاتٌ وشروحٌ غزيرةٌ مِن الناسخ نفسه، وفوائد نحويةٍ ولغويةٍ وكلاميةٍ، وقد أشار الناسخ إلىٰ ذلك؛ حيث قال في ختامها: «هذا، وإني أرجو ألا تعترض عليَّ في بعض الهوامش التي قيدتُها لتصحيح هذه النسخة، فإني قصدتُ بها وجه الله -تعالىٰ-...». وقد استفدنا من بعض هذه الهوامش، في تعليقنا علىٰ الإبانة، مع العزو.

واسم الناسخ: محمد محمد الحمداني، وتاريخ النسخ: (١٣٠٨هـ)، وعدد أوراقها: (٨٣ ورقة)، وعدد الأسطر في الورقة: ما بين (١٧ سطرًا و١٩ سطرًا)، وكُتبت بخط النسخ، وربطت صفحاتها بالتعقيبة.

٢) نسخة محفوظةٌ أيضًا بالمكتبة الأزهرية، تحت رقم خاص: (٤٩٣٤)، ورقم عام: (٦٦٢١٦ توحيد)، أحناف. وهي تتضمن رسالة لابن درباس في الذب عن الأشعري، وكتاب الإبانة عن أصول الديانة. وقد شغلت رسالة ابن درباس من بداية اللوحة الثانية حتىٰ الوجه الأول من اللوحة الثامنة، وتضمن الوجه الثاني من اللوحة الثامنة فهرسًا تفصيليًّا لموضوعات كتاب الإبانة، ثم شغل كتاب الإبانة من بداية اللوحة التاسعة حتىٰ الوجه الأول من اللوحة الخامسة والتسعين. وقد اشتملت هوامش هذه النسخة علىٰ بعض التصحيحات اليسيرة، مع تصويباتٍ أخرىٰ كُتبت بين الأسطر في الصلب بخطٍّ دقيقٍ جدًّا.

واسم الناسخ: محمد سليمان الإخميمي المالكي، وهو تلميذ الناسخ محمد محمد الحمداني سابق الذكر، وتاريخ النسخ: هو (١٣٠٨هـ)، وعدد أوراقها: (٨٧ ورقة)، وعدد الأسطر في الورقة: (١٥ سطرًا)، وكُتبت بخط النسخ، وصفحاتها رُبطت بالتعقيبة.

ونلاحظ:

- أن ناسخهما واحدٌ، والظاهر أن إحداهما نُسخت من الأخرىٰ، أو أنهما قد نُسختا من أصلٍ آخر، نُسخت منه بعضُ النسخ الخطية التي نذكرها هنا.

- ورغم التقارب الملحوظ، إلا أنه لَم يَصِل إلىٰ التطابُق التَّام، مما دفعَنا إلىٰ اعتبار كل نسخةٍ منها مستقلةً عن الأخرىٰ.

٣) **نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية أيضًا برقم: (٣٧٧) عقائد تيمور، رقم الميكروفيلم: (٤٤٣٤)**. وعلىٰ صفحة العنوان ختم لوقف العلامة أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور باشا بمصر، كما يوجد علىٰ صفحة العنوان قيد تملُّكٍ لأحد الأشخاص من مكة المكرمة، وصلت إليه عن طريق الإهداء. وهذه النسخة تشمل: كتاب الإبانة (شَغل من بداية المخطوط حتىٰ الصفحة الخامسة والستين). ورسالةَ ابن درباس في الذب عن الأشعري، (وقد شغلت من الصفحة الثامنة والستين حتىٰ الثانية والسبعين). وقد سُجِّل علىٰ بعض الهوامش تصحيحات يسيرة بخط الناسخ، يستدرك فيها كلمة أو جملة لم يسجلها في المتن.

واسم الناسخ: عبد الرحمن بن محمد سعيد الفارسي، وتاريخ النسخ: هو (١٣١٠هـ)، وعدد صفحاتها (٧٢ صحيفة)، وعدد الأسطر: ما بين (٢١ سطرًا و ٢٤ سطرًا)، كُتبت بخط: الرقعة، ورُبطت الصفحاتُ بالتعقيبة.

٤) **نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية كذلك، برقم: (٤٩٤) علم الكلام طلعت، رقم الميكروفيلم: (٨٨٧٨)**. وقد خلت النسخة من التعليقات علىٰ هوامشها، إلا من موضعٍ واحدٍ الذي اتُّهِمَ فيه أبو حنيفة بالقول بخلق القرآن؛ حيث قال الناسخ بإزاء هذا الموضع: «نسبة القول بخلق القرآن لأبي حنيفة: لَم يثبُت...»، وقد أثبتناه كاملًا بهامش النص المحقَّق.

واسـم الناسـخ: أبـو محمـد عابديـن، وتخلـو مـن تاريـخ النَّسـخ، لكـن يظهـر مـن خطهـا: أنهـا نُسـخت حديثًـا، وعـدد أوراقهـا (٣٠ لوحـة)، وعـدد الأسـطر في اللوحـة: (٢٥ سـطرًا)، كُتبـت بخـط الرقعـة، ورُبطـت صفحاتهـا بالتعقيبـة.

هـذا: ومـن الملاحَـظ: أن هنـاك تقارُبًـا وتشـابُهًا بين بعـض النُّسـخ في العبارات وفي مواضـع السـقط، ممـا يُشـير إلىٰ أن بعـضَ هـذه النُّسـخ مأخـوذٌ عـن الآخَـر، أو أن هـذه النُّسـخ المتقاربـة مأخـوذةٌ عـن أصـلٍ واحـدٍ. ولعـلَّ ممـا يُرجـح هـذا أن كُلَّ هـذه النسـخ الخطيـة منسـوخةٌ بعـد سـنة (١٠٠٠هـ)، كمـا سـبق، غيـر أننـا آثرنـا الاسـتناد إلىٰ جميعهـا؛ لِعـدم التطابـق التـامِّ بينهـا. وقـد سـبقت الإشـارة إلىٰ شـيءٍ قريـبٍ مـن ذلـك.

٥) ثـم وقفْنـا علىٰ نسـخةٍ محفوظـةٍ بمكتبـة مدينـة مشـهد- بإيـران، تقـع في (٤٨ لوحـة)، وبآخرهـا: رسـالة ابـن دربـاس، وهـي نسـخةٌ حديثـةٌ، نُسـخت عـام: (١٢٩٣هـ)، وبالاطـلاع عليهـا، لَـم نجِـد فيهـا إضافـاتٍ (جوهريـةٍ)، زيـادة علىٰ النسـخ الخطيـة التـي اعتمدناهـا.

أما النُّسخ الأربع المتبقية، فهي:

* **نسـخة مكتبـة جامعـة الريـاض، برقـم: (٤٢٩١- ف٥١٩١٤)**، وهـي ضمـن مجمـوعٍ مكـوَّنٍ مِـن كتابَيـن: الأول: رسـالة لابـن دربـاس في الـذب عـن الأشـعري (شـغلت مـن صفحـة ٢ حتىٰ صفحـة ٦)، والثانـي: كتـاب الإبانـة عـن أصـول الديانـة، (وقـد شـغل مـن صفحـة ٧ حتىٰ صفحـة ٥٧). أمـا عـن الصفحـة الأولىٰ مـن المجمـوع: فهـي عبـارة عـن فهـرس لموضوعـات كتـاب الإبانـة علىٰ وجـه التحديـد.

واسـم الناسـخ: عبـد الرحمـن بـن محمـد سـعيد الفارسـي، وتاريـخ النسـخ: (١٣١١هـ)، عـدد الأسـطر في الصفحـة: (٢٤ سـطرًا)، كُتبت بخـط الرقعـة، ورُبطت

صفحاتها بالتعقيبة، وبهوامشها تصحيحاتٌ من الناسخ، وسقط منها صفحتان، وهما ص٢٦، ٢٧، وبها تحريفٌ وسقطٌ في مواضع غزيرةٍ، لذا استبعدناها.

* **الثانية: نسخة الرياض العامة بالسعودية، محفوظة تحت رقم:** (٤٠٩/ ٨٦)، وعلىٰ صفحة العنوان تملكٌ باسم: محمد بن عبد اللطيف. وقد خلت هذه النسخة من التعليقات علىٰ الهوامش، ولا يوجد بالهوامش سوىٰ بعض التصحيحات اليسيرة. وكُتبت عناوينها باللون الأحمر.

واسم الناسخ: عبد الله بن صالح بن دخيل، وتاريخ النسخ: (١٣١٩هـ)، وعدد صفحاتها: (١٠٥ صحيفة)، وعدد الأسطر في الصحيفة: (١٦ سطرًا)، كُتبت بخط النسخ الدارج، ورُبطت صفحاتها بالتعقيبة. وبها سقط كثير جدًا، حتىٰ لا يكاد يخلو سطر من سقطٍ لكلمة أو أكثر، لذلك استبعدناها.

* **والثالثة: محفوظة بالخزانة العامة بالمغرب، برقم:** (٤٣٣/ ٥٧٦٧١٨)، وتقع في (٦٧ صفحة)، واسم الناسخ: أحمد بن يوسف الأرمنازي، وتاريخ نسْخها: (١٤ جمادىٰ الأولىٰ، ١١٠٤هـ).

واستبعدناها؛ لأن خطَّها مطمُوسٌ، يصعب قراءة مواضع كثيرَةٍ منها.

* **والنسخة الرابعة: نسخة رضا رامبور بالهند، برقم (٨٩٩٠- رقم الورق: ١٠)**. دُوِّن علىٰ غلافها: (رسالة في التوحيد، نوبة الانتفاع به: للحقير: أبي عبد الودود عبد العزيز، عفا الله عنه وعن والدَيه. حرره: ١٩ شوال سنة ١٢٩٧ من الهجرة المشرَّفة).

وهي تقع في عشر لوحات، بعد الغلاف، وبأولها بعد البسملة: (هذه عقيدة الشيخ الكبير الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل... الأشعري).

ولَم تشمل نصَّ الإبانة كاملًا، بل نقل عن تبيين كذب المفتري، الفصلَ

الذي نقله الحافظ ابن عساكر، ففي آخرها: «انتهىٰ ما نقَله الحافظ الإمام أبو العباس ابن عساكر، عن كتاب الإبانة للإمام الأشعري،... وكان الفراغ: يوم الجمعة في محرم الحرام، سنة ١٢٢٣هـ، علىٰ يد كاتبها: السيد: عبد العزيز، ابن المرحوم السيد: محمد الإدريسي الحسيني...».

واستبعدناها؛ لأنها نقلٌ عن «التبيين»، ونُسخت حديثًا، فاكتفينا بالرجوع إلىٰ نسخة «التبيين» المطبُوعة حديثًا، مقابلة علىٰ أصولٍ خطيةٍ أقدم من نسخة رامبور.

* **وهناك نسخةٌ أخرىٰ، محفوظةٌ في مكتبة جامعة عليكرة الإسلامية بالهند**، رقم الحفظ (١٩١/ ٢٣٢)، تقع في (٥٨ لوحة)، ونُسخت عام (١٢٩٢هـ)، وهي ناقصة الأول.

* **وقد أثبتت نتائجُ البحث، وجود نسخة بمكتبة أهل أحمد شريف، بشنقيط - موريتانيا**، برقم حفظ: (١٤٦١/ ٨٢١)، وتقع في (١١٢ لوحة)، ولم نتمكن من الوقوف عليها.

* **وهناك نُسخةٌ لَم نتمكَّنْ من الحُصول عليهما** رغم كل المحاولات، لكنها نُسخِت حديثًا، **محفوظةٌ بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد**، برقم: (٦٨٢٩)، وتقع في (٤٤ ورقة)، ونُسخت عام (١٣١٥هـ).

فيكون مجموع ما وصل بحثُنا إليه مِن النُّسخ الخطِّية للإبانة: (سبع عشرة نسخة)، وقد سبق تفصيل ما يتعلق بذلك.

❀❀❀

٧) منهجنا في التَّحقيق

١ - لقد اعتمَدْنا طريقةَ النص المُختار، في تحقيق نص الإبانة للشيخ الأشعري؛ وذلك لِعدم وجود نُسخٍ أصليةٍ قديمةٍ مخطُوطةٍ للكتاب، فكل المخطوطات حديثةُ النَّسخ -كما سبق ذكره-، مع الأخذ في الاعتبار: أننا عوَّلنا -كثيرًا- علىٰ القدر الذي نقلَه ابن عساكر في كتابه «تبيين كذب المفتري» عن كتاب الإبانة، وعلىٰ نَص «التبيين»، الطبعة الحديثة، الصادرة عن دار التقوىٰ، المحقَّقة علىٰ ستِّ نُسخٍ خَطيةٍ عتيقةٍ؛ لأنه أقدم ما وقَفْنا عليه مِن نصوص الإبانة، إلا أنه لَم يَنقل من الإبانة - وَفقًا لِمَا هو مثبتٌ في نُسخها الخطية والمطبوعة -، إلا المقدمة والباب الأول فقط، كما سبق الكلام عليه.

ثم إنَّا قد اضطُررنا إلىٰ عدم إثبات القدر الذي أوردهُ ابن عساكر، بنَصِّه، وترْكِ ما يقابله من النُّسخ الخطية للإبانة تمامًا؛ بسبب وجود بعض اختلافاتٍ بين هذه النُّسخ الخطية، وبين نص التبيين المحقَّق، ونقول - من خلال العمل في الكتاب والمقابَلة بين المتوافر مِن نُسخه -: لعلَّ الأصل الذي رجع إليه ابن عساكر، كان فيه تصرفاتٌ مِن النُّساخ، دون تغييرٍ جوهريٍّ في المعنىٰ.

وقد مرَّ بنا شيءٌ مُماثلٌ لذلك، في نشرتِنا لرسالة: «الحث علىٰ البحث، للشيخ الأشعري»، وبدَا لنا: احتمالٌ -كبيرٌ- لِتصرُّف الإمام أبي القاسم النيسابوري، في نص «الحث»، كما فصَّلناهُ في مقدمة نشرتنا المذكورة، (ص٤٠-٤٢).

وقد رمَزنا في هوامش التحقيق لنصِّ كتاب «التبيين» بالرمز (ع).

كذا طابَقنا ما أورده الأشعري في أول الإبانة بعنوان: «باب في إبانة قول أهل الحق والسُّنة»، بما أورده في مقالات الإسلاميين بعنوان: «هذه حكاية

جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة»، فهناك تشابهٌ تامٌّ وتطابقٌ في بعض الألفاظ والجُمل، بين ما في «المقالات، والإبانة».

٢- لَم نلتزم بإثبات جميع الفروق بين النُّسخ المعتمَدة، في هوامش التحقيق.

٣- كذا اشتملت بعضُ النسخ الخطية علىٰ تعليقاتٍ وتقريراتٍ، اقتصرْنا علىٰ إثبات ما يفيد إثباتُه في ضبط النص أو توضيحه.

٤- أثبتنا الآيات القرآنية التي وردتْ في النَّصِّ المُحقَّقِ وفقًا للرسم العثماني، وجعلناها بين القوسَين الهِلاليَّين ﴿ ﴾ هكذا، وعزَوناها إلىٰ سُورها، وبيَّنا أرقامَها بين معقُوفتَين، عند أول ورودٍ لها، وذلك في صُلب الكتاب.

٥- خرَّجنا الأحاديث النبوية الشريفة والآثار المَروية، بالهامش، وفقًا لقواعد التخريج العلمي.

٦- وأما الأعلام الواردة في الكتاب: فعرَّفنا بكثيرٍ منها باختصارٍ؛ تجنبًا للتطويل، فمثلًا: لم نُعرِّف بأبي حنيفة وابن حنبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وغيرهما ممن اشتهرت ترجمته.

٧- وفي المصطلحات وأسماء الفِرَق الواردة في الكتاب: عوَّلنا في التعريف بها علىٰ كتابات الشيخ في كتبه أو المنقولة عنه، إن وُجدت، وإلا رجعنا إلىٰ المصادر المعتبرة في ذلك.

٨- لَم نُشِر إلىٰ الاختلاف بَيْن النُّسخ، في صِيَغ الثناء علىٰ الله -تعالىٰ-، وكذا بالنسبة لصيغة الصلاة والسلام علىٰ النبي ﷺ.

٩- التزَمنا في كتابة النَّصِّ المُحَقَّق: بقواعد الإملاء الحديثة،

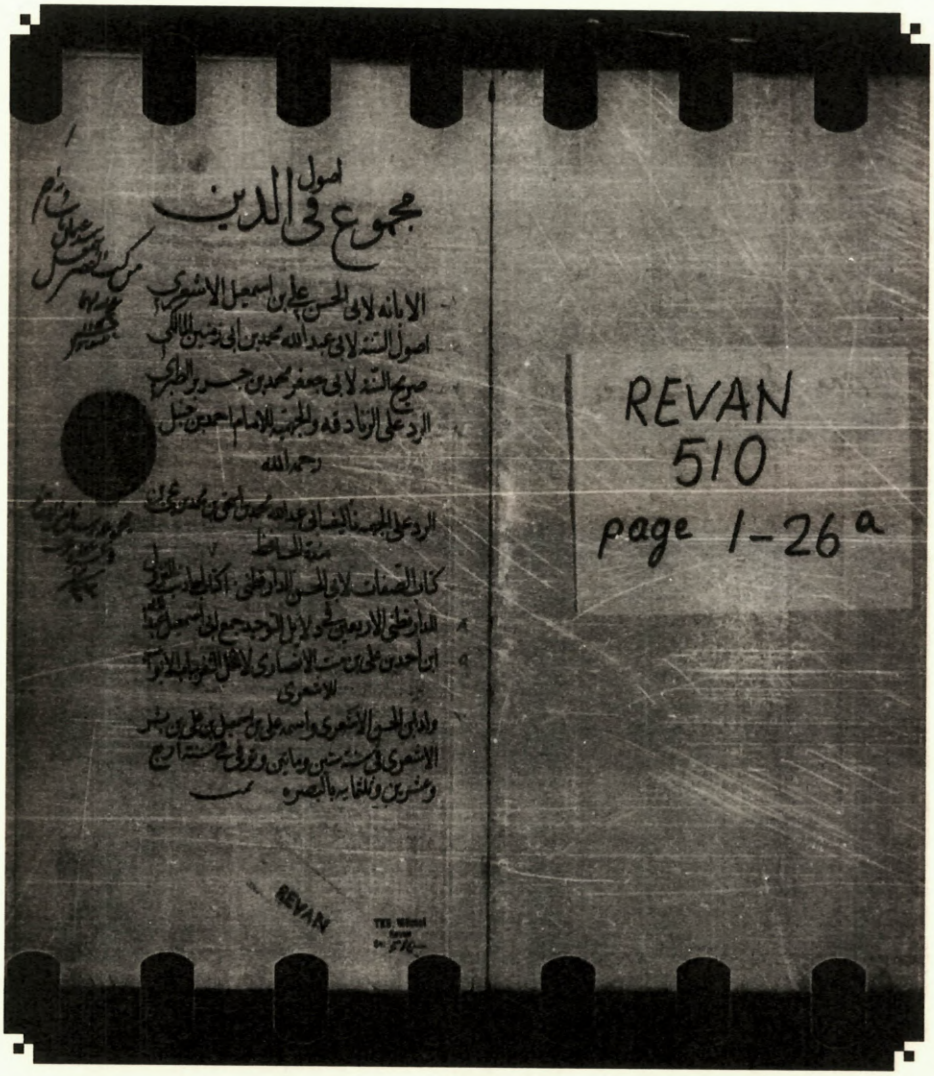
وصَحَّحْنا ما وجدناه من أخطاءٍ إملائيةٍ ونحويةٍ، وكذا اختلال النقط الحاصل في بعض الكلمات المنقُوطة.

١٠- قَسَّمْنا النَّص إلىٰ فقراتٍ، بحسب مقتضيات المعنىٰ، كما حرصنا علىٰ استخدام علامات الترقيم التي استقرَّ الأمرُ عليها في اللغة العربية المعاصرة، مِن النقط والفواصل وما إلىٰ ذلك.

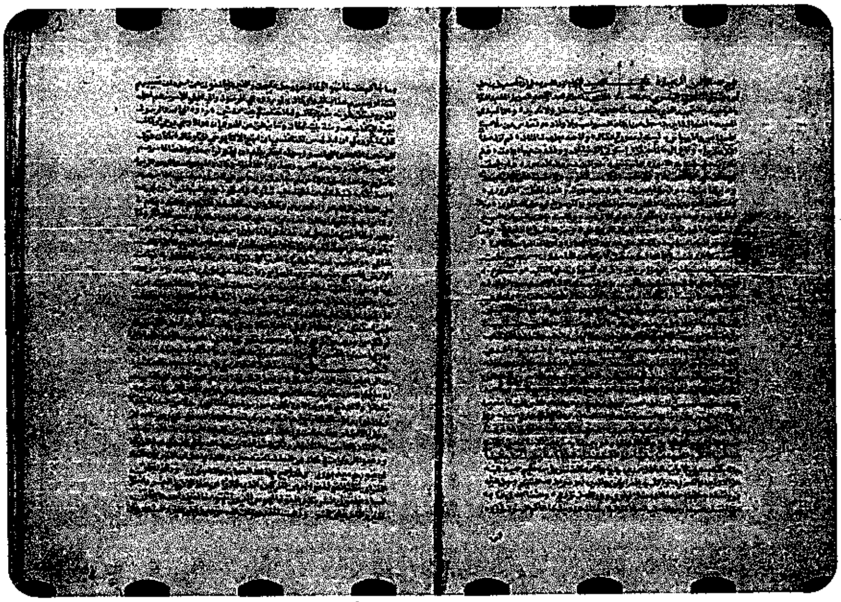
وفيما يلي نماذج مصورة لبعض صفحات النُّسخ المعتمدة في تحقيق كتاب «الإبانة عن أصول الديانة»:

❁❁❁

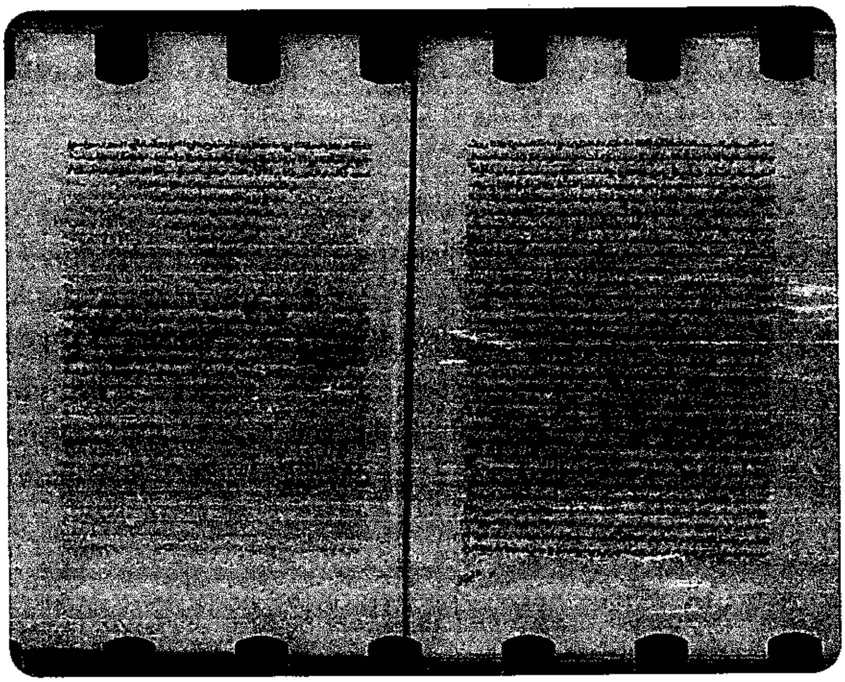
(٨) نماذج من صور النُّسخ المعتمَدة في التحقيق



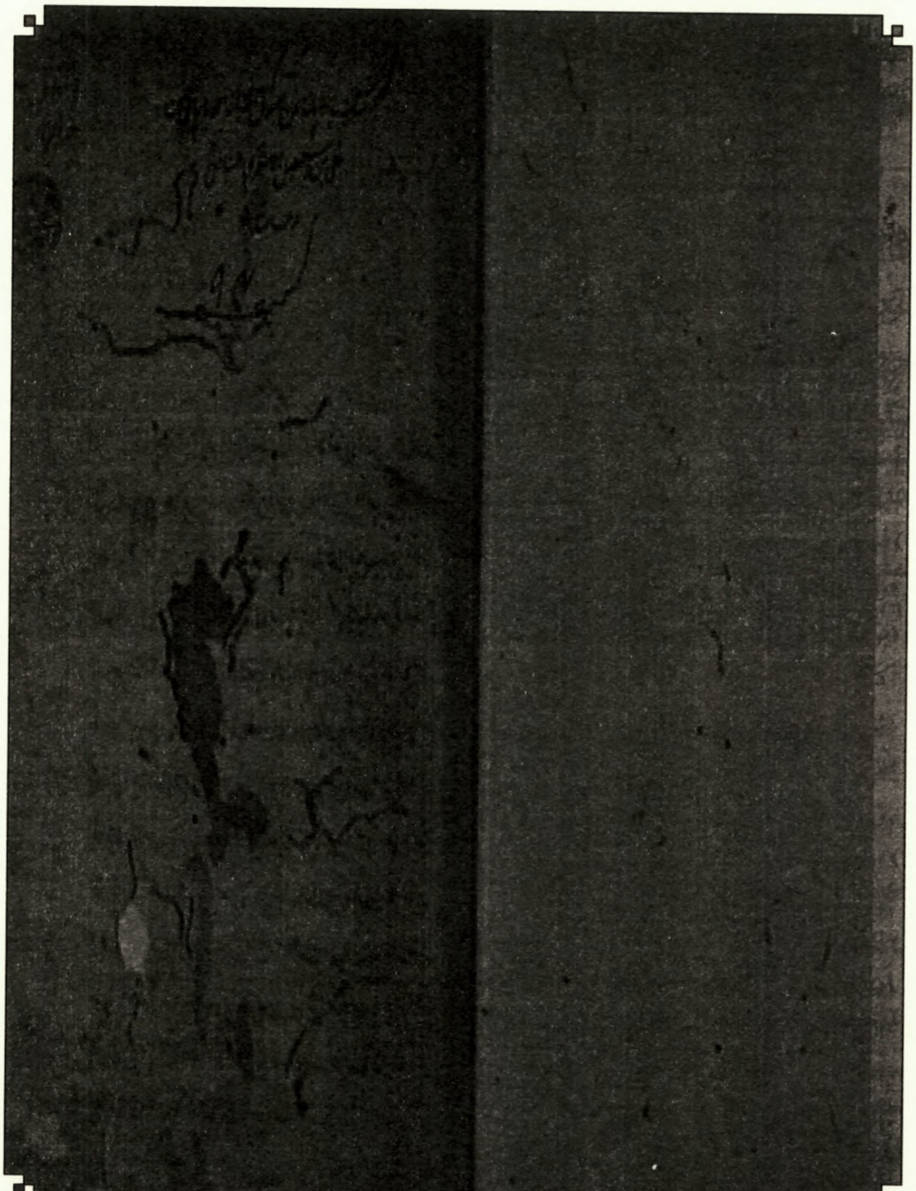
صورة الغلاف (ش)



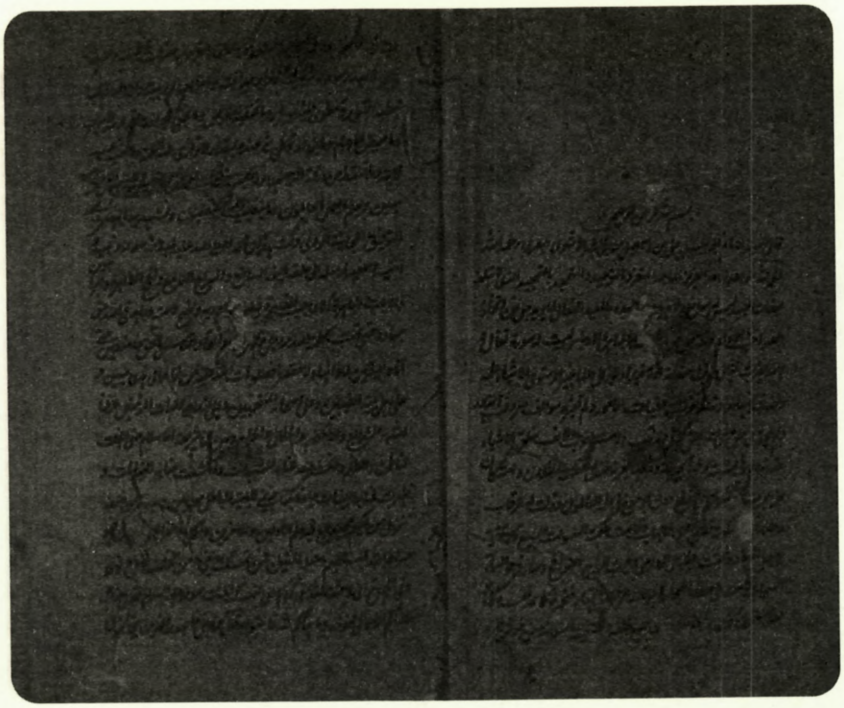
صورة اللوحة الأولى (ش)



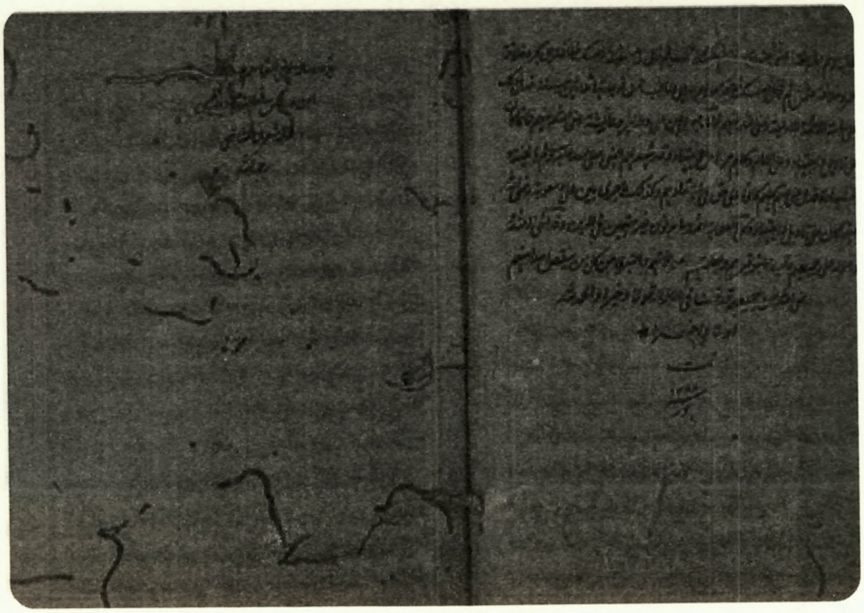
صورة اللوحة الأخيرة (ش)



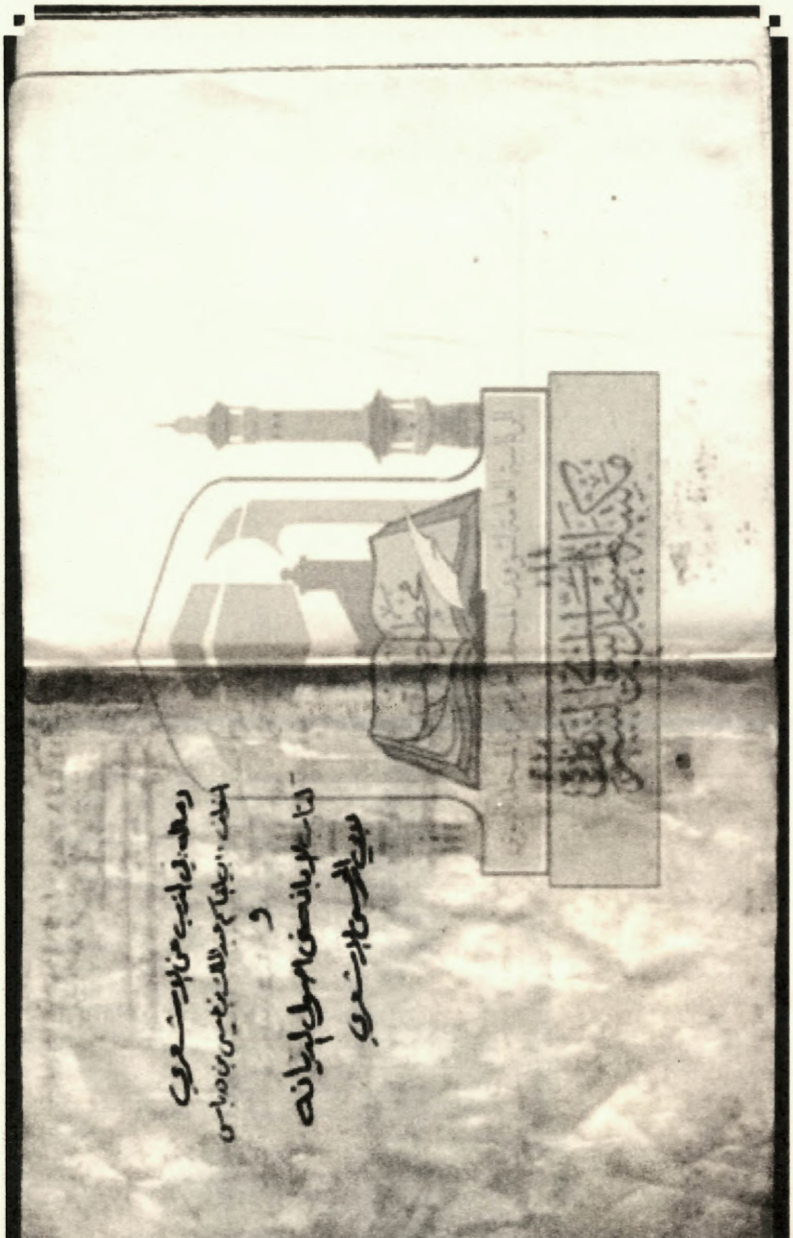
صورة الغلاف (ر)



صورة اللوحة الأولى (ر)



صورة اللوحة الأخيرة (ر)



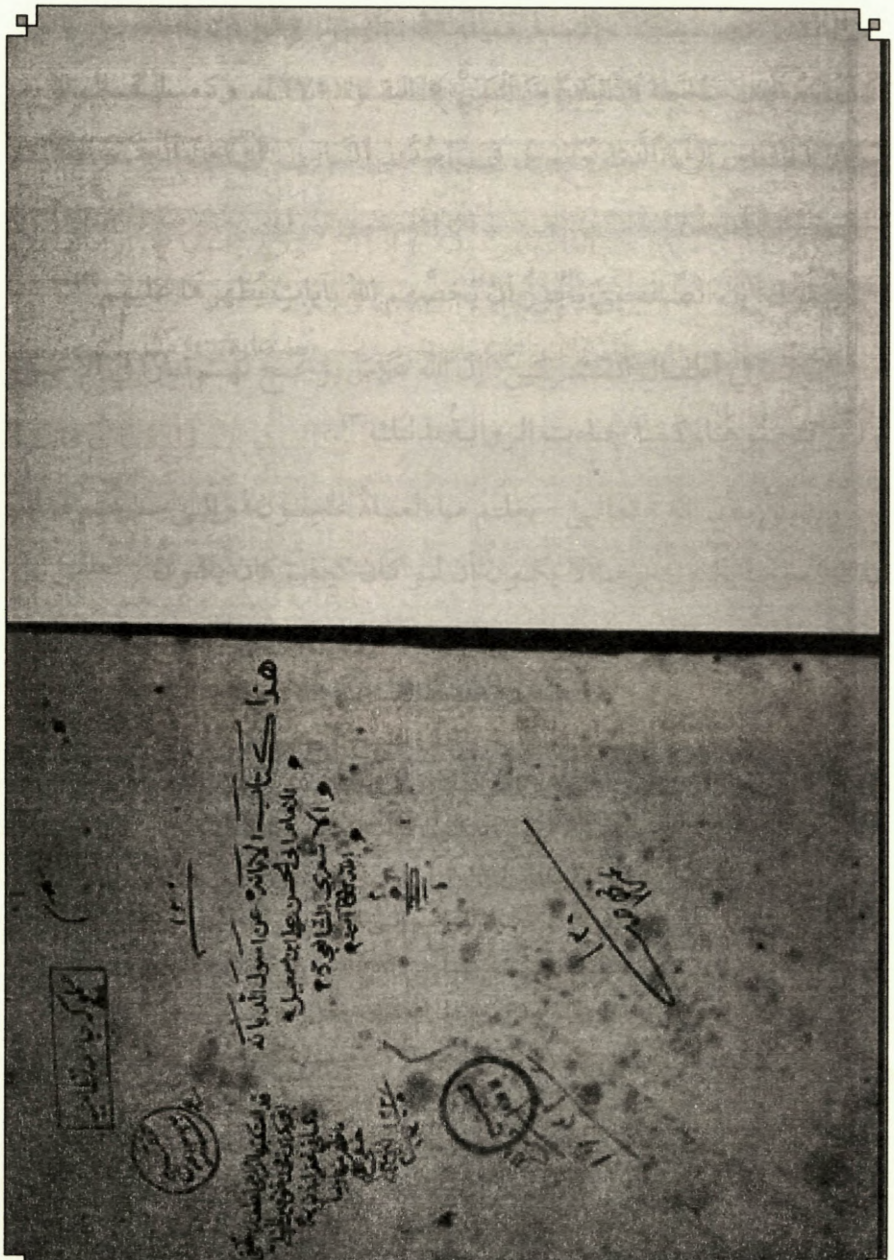
صورة الغلاف (ن)



صورة اللوحة الأولى (ن)



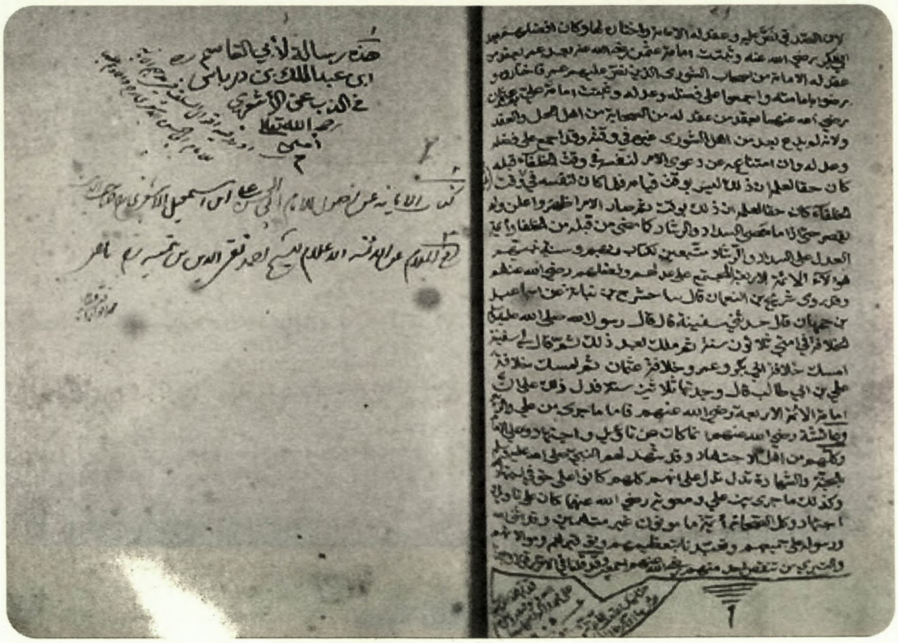
صورة اللوحة الأخيرة (ن)



صورة الغلاف (هـ)



صورة اللوحة الأولى (هـ)



صورة اللوحة الأخيرة (هـ)



كتاب الإبانة عن أصول الديانة للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري الشافعي رحمه الله تعالى آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري البصري رحمه الله

الحمد لله الواحد العزيز الماجد المتفرد بالتوحيد والمتمجد بالتمجيد الذي لا تبلغه صفات العبيد وليس له مثل ولا نديد وهو المبدئ المعيد الفعال لما يريد جل عن اتخاذ الصاحبة والأولاد وتقدس عن ملامسة النساء فليست له صورة تقال ولا حد يضرب به المثال لم يزل بصفاته أولا قديرا ولا يزال عالما خبيرا استوى على الأشياء علمه ونفذت فيها إرادته فلم تعزب عنه خفيات الأمور ولم تغيره سوالف صروف الدهور ولم يلحقه في خلق

خلق شيء مما خلق كلال ولا مسه لغوب ولا نصب خلق الأشياء بقدرته ودبرها بمشيئته وقهرها بجبروته وذللها بعزته فذل لعظمته المتكبرون واستكان لعز ربوبيته المتعظمون وانقطع دون الرسوخ في علمه العالمون وذلت له الرقاب وحارت في ملكوته فطن ذوي الألباب وقامت بكلمته السموات السبع واستقرت الأرض المهاد وثبتت الجبال الرواسي وجرت الرياح اللواقح وسار في جو السماء السحاب وقامت على حدودها البحار وهو الواحد القهار فنحمده كما حمد نفسه وكما هو أهله ومستحقه وكما حمده الحامدون من جميع خلقه ونستعينه استعانة من فوض أمره إليه وأقر أنه لا ملجأ ولا منجا إلا إليه ونستغفره استغفار مقر بذنبه معترف بخطيئته ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إقرارا بوحدانيته وإخلاصا لربوبيته وأنه العالم بما تبطنه الضمائر وتنطوي عليه السرائر وما تخفيه النفوس وما تجن البحار وما تواري الأسرار

صورة اللوحة الأولى (خ)



١٥٤

وثبتت إمامة علي بعد عثمان رضي الله عنهما بعقد من عقد له من الصحابة من أهل الحل والعقد ولأنه لم يدع أحد من أهل الشورى غيره في وقته وقد أجمع على فضله وعدله وإن امتناعه عن دعوى الأمر لنفسه في وقت الخلفاء قبله كان حقا لعلمه أن ذلك ليس بوقت قيامه فلما كان لنفسه في وقت الخلفاء قبله كان حقا لعلمه أن ذلك بوقت ثم صار الأمر إليه أظهر وأعلن ولم يقصر حتى أدى ما مضى من قبله من الخلفاء وأئمة العدل على السداد والرشاد متبعين لكتاب ربهم وسنة نبيهم هؤلاء الأئمة الأربعة المجتمع على عدلهم وفضلهم رضي الله عنهم وقد روى شريح بن النعمان قال حدثنا حشرج بن نباتة عن سعيد بن جمهان قال حدثني سفينة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك ثم قال لي سفينة أمسك خلافة أبي بكر وعمر وخلافة عثمان ثم أمسك خلافة علي بن أبي طالب

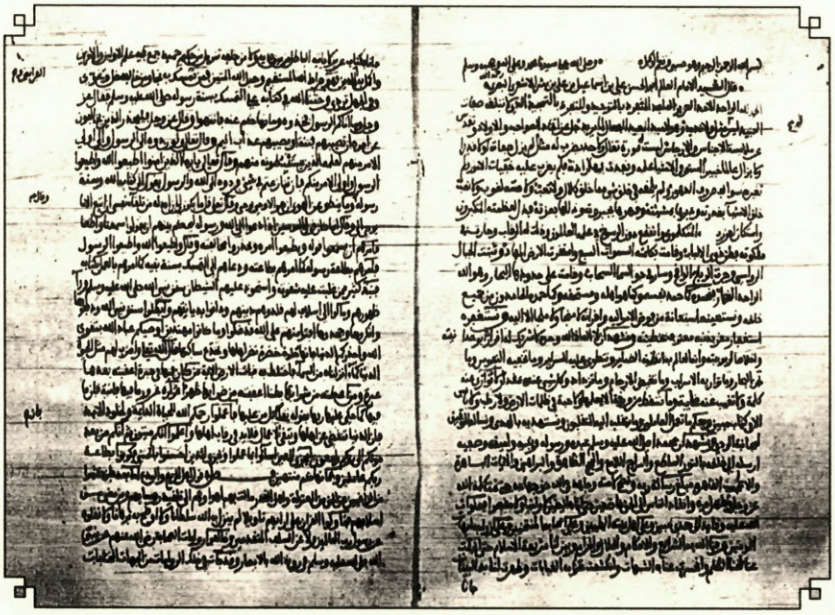
طالب قال فوجدتها ثلاثين سنة فدل ذلك على أن إمامة الأئمة الأربعة رضي الله عنهم فأما ما جرى من علي والزبير وعائشة رضي الله عنهم إنما كان عن تأويل واجتهاد وعلي الإمام وكلهم من أهل الاجتهاد وقد شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة والشهادة فدل على أنهم كانوا على حق في اجتهادهم وكذلك ما جرى بين علي ومعاوية رضي الله عنهما كان على تأويل واجتهاد وكل الصحابة أئمة مأمونون غير متهمين في الدين وقد أثنى الله ورسوله على جميعهم وتعبدنا بتوقيرهم وتعظيمهم وموالاتهم والتبري من ينتقص أحدا منهم رضي الله عنهم أجمعين وقد قلنا في الإقرار فوزا وخيرا والحمد لله أولا وآخرا

هذا آخر كتاب الإبانة عن أصول الديانة للشيخ الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري رضي الله عنه وكان الفراغ من نسخه يوم السبت المبارك

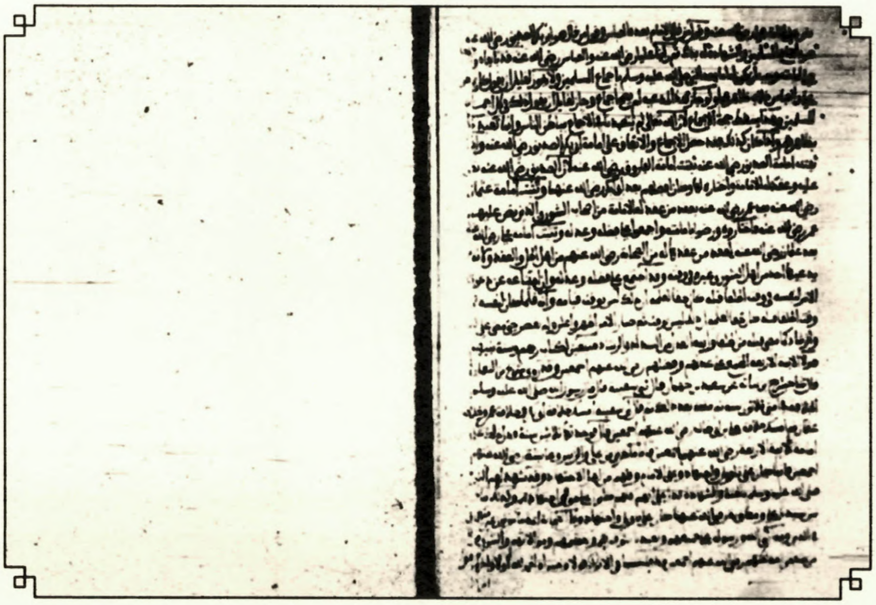
صورة اللوحة الأخيرة (خ)



صورة بطاقة (ك)



صورة اللوحة الأولى (ك)



صورة اللوحة الأخيرة (ك)

(النَّص المحقَّق)

الإِبَانَة
عَنْ أُصُولِ الدِّيَانَة

تأليف

الشيخ الإمام أبي الحسن الأشعري
المتوفى سنة (٣٢٤هـ)

دراسة وتحقيق

وحدة التحقيق، بمركز الإمام أبي الحسن الأشعري
بمشيخة الأزهر الشريف

القاهرة ١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

[خُطبة الكتاب](١)

قَال السيِّد الإمام أبُو الحسن عَلِيُّ بنُ إسماعيلَ بنِ أبي بِشرٍ الأشعريُّ البصريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

الحمدُ لله الأحَد الوَاحِدِ، العَزيزِ المَاجِدِ، المُنفردِ(٢) بالتَّوحيدِ، والمُتمجِّدِ بالتَّمجيدِ، الذي لا تبْلُغه صِفاتُ العَبيدِ، ليس له مِثْلٌ(٣) ولا نَديدٌ، وهو المُبدِئُ المُعيدُ، الفعَّال لمَا يُريدُ(٤)، جلَّ عن اتِّخاذ الصَّاحبةِ والأبنَاء، وتقدَّس عن مُلابَسةِ الأجناس والأرجاسِ(٥)، فليست له صُورةٌ تُقالُ(٦)، ولا حَدٌّ يُضربُ له فيه الأمثالُ.

لَم يزَل بصفَاته أولًا قَديرًا، ولا يَزالُ عالِمًا خَبيرًا، سبَق الأشياءَ(٧) عِلمُه، ونفذَت فيها إرادتُه، فلَم تعزُب عنه خَفيَّاتُ الأمُور، ولَم تغيِّره سَوالفُ صُروفِ الدُّهورِ، ولَم يلْحقه في خلْقِ شيءٍ مما خلَق كَلالٌ ولا تعَبٌ، ولا مسَّه لُغوبٌ ولا نصَبٌ.

خلَق الأشياءَ بقُدرته، ودبَّرها بمَشيئته، وقهَرها بِجبَروته، وذلَّلها بعِزَّته،

---

(١) [خطبة الكتاب]: من إضافتنا.

(٢) في (ن، هـ، ر): «المتفرد».

(٣) في (هـ): «مثيل».

(٤) «الفعال لما يريد»: ليس في (ع).

(٥) في (ع، خ، هـ): «وتقدس عن ملامسة النساء».

(٦) في (ع): «فليست له عزةٌ تُنال».

(٧) «سبق الأشياء علمه»: مثبت من (ع)، وهو مثبت بهامش: (هـ، خ)، و في (ن، هـ، خ): «استوىٰ في الأشياء»، وفي (ك): «استوفىٰ الأشياءَ».

فذلَّ لِعظَمته المتكبرُون، واستكَان لِعظم[١] رُبوبيته المُتعظِّمون، وانقطَع دُون الرُّسوخِ في عِلمه العالِمون[٢]، وذلَّت له الرقابُ، وحارَت في ملكُوته فِطَنُ ذوِي الألبابِ، وقامَت بكلمته[٣] السَّماواتُ السبعُ، واستقرَّت الأرضُ المِهادُ، وثبتَت الجبالُ الرَّواسِي، وجرت الرياحُ اللَّواقحُ، وسارَ في جوِّ السَّماء السَّحابُ، وقامَت علَىٰ حُدودها البحارُ، وهوَ إلهٌ قاهِرٌ يخضَع لهُ المتعزِّزُون، ويخشعُ لهُ المترفِّعون، ويدِينُ طَوْعًا وكَرْهًا له العالَمُون[٤].

نحمَدُه كما حمِد نفسَه، وكما هو أهلُه[٥] ومستحِقُّه، وكما حمِده الحامدُون مِن جميعِ خَلقِه[٦]، ونستعينُه استِعانة مَن فوَّض الأمرَ إليه، وأقَّر أنه لا مَلجأ ولا مَنجَىٰ منه إلا إلَيه، ونستغفرُه استغفارَ مُقرٍّ بذنبِه، مُعترفٍ بخَطيئتِه.

ونشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له، إقرارًا بوحدانيته، وإخلاصًا لرُبوبيته، وأنه العَالِم بما تُبطِنُه الضَّمائرُ، وتنطَوِي عليه السَّرائر، وما تُخفِيه النفُوسُ، وما تُجنُّ[٧] البحَار، وما تُوارِي الأسرارُ، ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾[الرعد:٨]، لا تُوارَىٰ عنه[٨] كلمةٌ، ولا تَغيبُ عنه غائبةٌ، ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[الأنعام:٥٩]، ويعلم ما يعملُ العاملُون، وإلىٰ أين ينقلبُ المُنقلبُون.

---

(١) «لعظم»: مثبت من (ع) فقط، وفي (ن): «بعز»، وفي باقي النسخ: «لعز».
(٢) في (ع): «في علمه المُمترون».
(٣) في (ر، ن، هـ، خ): «بحكمته».
(٤) «وهو إله... العالمون»: مثبت من (ع) فقط، وفي (ن، هـ، خ): «...البحار، وهو الواحد القهار»، وفي (ش، ر، ك): «... البحار، وهو الله الواحد القهار».
(٥) في (ع): «وكما ربُّنا له أهلٌ، ونستعينه».
(٦) «وكما حمده الحامدون من جميع خلقه»: ليس في (ع).
(٧) في (ر، ن، خ): «وما تجني»، والصواب ما أثبتناه. يقال: أجنَّ الشيءَ: ستَره.
(٨) في (ع): «منه».

ونستَهدي اللهَ بالهُدَىٰ، ونسألُه التوفيقَ لمُجانَبة الرَّدَىٰ.

ونشهدُ أن محمدًا عبدُه ونبيُّه، ورسولُه(١) إلىٰ خَلقِه، وأمِينُه علىٰ وَحيِه، أرسَله بالنُّور السَّاطع، والسِّراج اللَّامع، والحُججِ الظَّاهرةِ، والبَراهينِ الزَّاهرةِ(٢)، والأعَاجيبِ القَاهرةِ، فبلَّغ عن الله رسالاتِه، ونصَح له في بَريَّاتِه، وجاهَد في الله حقَّ الجهادِ، ونصحَ له في البلادِ، وقاتَل أهلَ العنادِ، حتىٰ تمَّت(٣) كلمةُ الله عَزَّوَجَلَّ وظهرَ أمرُه، وانقادَ الناسُ للحقِّ أجمعين، حتىٰ أتاهُ اليقينُ، لا وَانيًا ولا مُقصِّرًا، فصلَواتُ الله عليهِ مِن قَائدٍ إلىٰ الهُدَىٰ، ومُبيِّنٍ عَن ضَلالةٍ وعمًىٰ، وعلىٰ أهلِ بيتِه الطيِّبينَ، وعلىٰ أصحابه المنتجَبينَ(٤)، وعلىٰ أزوَاجِهِ الطَّاهِرات أُمهَاتِ المُؤمنينَ.

عرَّفَنا الله به الشَّرائعَ والأحكامَ(٥)، والحلالَ والحرامَ، وبيَّن لنا بهِ شريعةَ الإسلَام، حتىٰ انجلَت به عنَّا طخياءُ الظَّلام(٦)، وانحسَرت بهِ عنَّا الشُّبهاتُ، وانكشفَت به عنَّا الغيابَاتُ، وظهرَت لنا به البيِّناتُ.

جاءنا بكتابٍ عزيزٍ، ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت:٤٢]، جمَع فيه عِلمَ الأوَّلينَ والآخِرينَ، وأكمَل به الفرائضَ والدِّينَ، فهو صراطُ الله المستقيمُ، وحبْلُه المَتينُ، مَن تمسَّك به نجَا، ومَن خالفَه ضَلَّ وغوَىٰ، وفي الجهلِ تردَّىٰ.

---

(١) في النسخ الخطية: «ونشهد أن محمدًا ﷺ عبده ورسوله ونبيه وأمينه وصفيه أرسله إلىٰ خلقه بالنور...».

(٢) «والبراهين الزاهرة»: مثبت من (ع) فقط، وفي النسخ الخطية: «والبراهين والآيات الباهرة». وفي (هـ): «والبراهين والآيات الظاهرة فبلغ رسالة».

(٣) في النسخ الخطية: «فبلَّغ رسالة ربه، ونصح لأمته، وجاهد في الله حق جهاده، حتىٰ تمت». مع اختلافاتٍ يسيرةٍ بين بعضٍ من هذه النسخ.

(٤) أي: المُخلَصين الأخْيَار. يراجع: لسان العرب، لابن منظور، مادة (نجب)، ج١ ص٧٤٨.

(٥) في (ع): «صلوات الله علىٰ مَن أظهر الشرائع والأحكام».

(٦) أي: الظُّلمة الشَّديدة. يراجع: لسان العرب، ج١٥ ص٥.

وحثّنا الله في كتابه على التمسُّك بسُنةِ رسولِه ﷺ، فقال عزَّوَجلَّ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧]، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]، وقال: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء:٨٣]، وقال: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى:١٠][1]، يقول: إلىٰ كتابِ اللهِ وسُنةِ نبيِّه ﷺ، وقال: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٣-٤]، وقال: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [يونس:١٥]، وقال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور:٥١]؛ فأمرَهم أن يسمعُوا قولَه، ويطيعُوا أمرَه، ويحْذَروا مُخالفتَه، وقال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة:٩٢]؛ فأمَرَهم بطاعةِ رسولِه كما أمرهُم بطاعتِه، ودعاهُم إلىٰ التمسُّكِ بسُنةِ نبيِّه، كما أمرَهُم بالعملِ بكتابِه.

فنَبذ كثيرٌ ممَّن غلبَت عليه شِقوَتُه، واستحوذَت عليه بليَّتُه- سُنةَ نبيِّ الله ﷺ وراءَ ظُهورِهم، ومالُوا إلىٰ أسلافِهم[2]، وقلَّدوهُم دِينَهم، ودَانُوا بديانَتِهم، وأبطلُوا سُننَ نبيِّ الله ﷺ، ورفضُوها[3] وأنكرُوها وجحدوهَا؛ افتِراءً منهم على الله، ﴿قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام:١٤٠].

وأُوصيكُم عبادَ الله بتقوىٰ الله عزَّوَجلَّ، وأحذِّركُمُ الدُّنيا، فإنها حُلوةٌ خضِرةٌ، تغُرُّ أهلَها، وتَخدَعُ سُكَّانَها، قال الله -تعالىٰ-: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف:٤٥].

---

(١) أثبتنا هنا: سياق (ع) فقط.

(٢) سيأتي ما يتعلق بذلك، في قوله: «مالَت بِهم أهْواؤُهم إلىٰ التَّقليد لرُؤَسائِهم ومَن مضَىٰ مِن أسْلافهم».

(٣) «ورفضوها»: مثبت من (ع)، وفي النسخ الخطية: «ودفعوها».

إنَّ امرءًا لَم يكُن منها في حَبرةٍ[١]، إلا أعقبَتهُ بعدَها عَبْرةً[٢]، ولَم يلقَ مِن سَرَّائِها بطنًا، إلا مَنحتهُ مِن ضَرائها ظَهرًا، غرَّارةٌ غَرورٌ ما فيها، فانيةٌ فانٍ مَن عليهَا، كما حكَم عليها ربُّها بقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[الرحمن:٢٦]، فاعمَلوا -رحِمكُم الله- للحياةِ الدَّائمةِ، ولخُلودِ الأبدِ؛ فإنَّ الدنيا تنقَضي عن أهلِها، وتَبقَىٰ الأعمَالُ قلائدَ في رِقابِ أهْلِها.

واعلمُوا أنكُم ميِّتون، ثم إنكُم مِن بعد موتِكُم إلىٰ ربِّكُم رَاجعُون[٣]؛ ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾[النجم:٣١]، فكُونوا بطَاعة ربِّكم عامِلين، وعمَّا نَهاكم عنه مُنتَهِين.

❁❁❁

(١) «حَبْرةٍ»: أي: نِعمةٍ.

(٢) «عَبرةٍ»: أي: دَمعةٍ وبُكاءٍ.

(٣) في (ع): «إلىٰ ربكم تصيرون».

باب: في إبانة قول أهل الزَّيغ والبدع(١)

أما بعدُ: فإن كثيرًا(٢) مِن(٣) المُعتزلةِ(٤) وأهلِ القدَر(٥)، مالَت بِهم أهْواؤُهُم إلىٰ التَّقليدِ لرُؤَسائِهم ومَن مضَىٰ مِن أسْلافِهم(٦)، فتأوَّلُوا القُرآنَ علىٰ آرائِهم، تأويلًا لَم يُنزلِ اللهُ به سُلطانًا، ولا أوضحَ به بُرهانًا، ولا نقلُوهُ عن رسولِ ربِّ العالَمينَ، ولا عنِ السلفِ المُتقدِّمينَ.

فخالَفوا روايةَ الصَّحابةِ عن نبيِّ الله ﷺ، في رؤيةِ الله عَزَّوَجَلَّ بالأبصار، وقد جاءت في ذلك الرواياتُ مِن الجهاتِ المختلفاتِ، وتواترَت بِها الآثارُ، وتتابَعت بِها الأخبارُ.

---

(١) (ع): لَم يُثبَت فيها أيُّ عنوان، وقد نبَّهت بعضُ النسخ الخطية للإبانة، علىٰ ذلك، ولعل هذا يشهد بأن وضع العناوين ليس مِن قِبل الشيخ الأشعري نفسِه.

(٢) لفظة «كثيرًا»: لعلها تشير إلىٰ أن أحكامَه الآتيةَ علىٰ المعتزلة، لا تنسحب عليهم كافةً. ونلاحظ في الإبانة: أن الشيخ قد يعطف «أهلَ القدر» علىٰ المعتزلة، علىٰ أنهما فِرقتَان مختلفتَان. وفي مواضع يذكر القدَريةَ فقط، مما يُفهِم أنه يُدخِل فيهم المعتزلةَ. وما نَسبه الشيخ إلىٰ المعتزلة وغيرهم في هذا الباب: سيأتي توضيحُه في موضعه، إما من كلامه هو في الإبانة، وإما من تعليقنا عليه، مِن نصوصه الأخرىٰ -غالبًا-. لذلك أرجأْنا التعليق علىٰ ما نُسب إليهم، إلىٰ موضعه بعد هذا الباب، باستثناء ما لَم يتعرض له الشيخ بعد ذلك.

(٣) في النسخ الخطية: «من الزائغين عن الحق من المعتزلة...».

(٤) «المعتزلة»: يسمُّون أنفسهم: أصحابَ العدل والتوحيد، ويلقَّبون: بالقدرية، والعدْلية: فِرَقةٌ كلاميةٌ مشهورةٌ، ظهرت في أواخر العهد الأُموي، علىٰ يد: واصل بن عطاء، وعمرو بن عُبَيد. وافترقُوا فِرقًا كثيرةً، مع اجتماعهم علىٰ القول بالأصول الخمسة، وهي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمَنزلة بين المنزلتَين، والأمرُ بالمعروف والنهيُ عن المنكر. يراجع في التعريف بهم: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تأليف: أبي القاسم البلخي، والقاضي عبد الجبار، والحاكم الجشمي، الدار التونسية للنشر.

(٥) «أهل القدَر»: هم نُفاة القدر، الذين يزعمون: عدم تقديره -تعالىٰ- الأشياءَ أزلاً، ويُنكرون سبْق عِلْمه -تعالىٰ- الأشياءَ قبل وقوعها. وقد انقرض هؤلاء، وصارت القدريةُ في الأزمان المتأخرة، تطلق علىٰ القائلين: العبد يخلقُ بقدرته الشرَّ. ولُقب المعتزلةُ بهذا اللقب، وحاول القاضي عبد الجبار دفعه عنهم. يراجع: اللمع، ص١٦٩، ٢٢٧. فضل الاعتزال ص١٦٧. وسيأتي كلامٌ للشيخ الأشعري عن ذلك، عند الكلام علىٰ الاستطاعة.

(٦) عبارته في المقالات، ج٢ ص١٧٧: «وهذَا قولٌ أخذُوه عن إخوانِهم من المُتفلسِفَة».

وأنكروا شفاعةَ رسولِ الله ﷺ للمُؤمنين[١]، وردُّوا الرِّوايةَ[٢] في ذلك عن السلفِ المُتقدِّمين. وجَحدُوا عذابَ القبرِ، وأن الكفارَ في قُبورِهم يُعذَّبونَ، وقد أجمعَ علىٰ ذلك الصَّحابةُ والتابِعون رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

ودانُوا بخلْقِ القرآنِ، نَظيرًا لقولِ إخوانِهم مِن المُشركين[٣]، الذينَ قالوا: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾[المدثر:٢٥]، فزعَمُوا أن القرآنَ كقَولِ البشَرِ[٤].

وأثبتُوا العبادَ يَخلقُون الشرَّ؛ نظيرًا لقَول المَجُوسِ[٥] الذين أثبتُوا خَالِقَين: أحدُهما يخلقُ الخيرَ، والآخرُ يخلقُ الشرَّ.

وزعمَتِ القدريةُ: أن الله عَزَّوَجَلَّ يخلقُ الخيرَ، والشيطانَ يخلُق الشرَّ. وزعمُوا أن الله عَزَّوَجَلَّ يشاءُ ما لا يكُون، ويكُون ما لا يشاء، خلافًا لما أجمعَ عليه المسلمونَ: مِن أنَّ ما شاء اللهُ كان، وما لَم يشَأْ لَم يكُن، وردًّا لقولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[التكوير:٢٩]، فأخبَر أنَّا لا نشاءُ شيئًا إلا وقد شاءَ أن نشاءَه، ولقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾[البقرة:٢٥٣]، ولقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾[السجدة: ١٣]، ولقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[هود:١٠٧]،

---

(١) «للمؤمنين»: مثبت من في (ع) فقط، وفي باقي النسخ: «للمذنبين»، ولكلٍّ وجه.

(٢) في النسخ الخطية: «ودفعوا الروايات».

(٣) قوله: «إخوانهم من المشركين»: ذَكره مِن باب الإلزام لهؤلاء؛ بقرينة: ما ثبت من عدم تكفيره أحدًا من أهل القِبلة، كما صرَّح في مفتتح كتابه: مقالات الإسلاميين، وفي قوله قبَيل وفاته: «اشهَد علَيَّ أنِّي لا أُكفِّرُ أحدًا مِن أهل هذه القِبلة؛ لأن الكل يُشيرون إلىٰ معبُودٍ واحدٍ، وإنما هذا كله اختلافُ العبارات». تبيين كذب المفتري، ص٣٠٤-٣٠٥. وعلىٰ هذا التخريج: تُحمَل العبارات التي تُوهِم أنه يكفِّرهم.

(٤) أي: إنهم يشبِّهون كلامَه -تعالىٰ- بكلام البشر، في أن كلاًّ من الكلامَين مَخلوقٌ.

(٥) المَجُوس: قومٌ لهم شُبهةُ كتابٍ، أثبتُوا أصلَين للعالَم: النور: إلهٌ قديمٌ خالقٌ للخير، ولا يقدر علىٰ خلق الشر؛ وإلا كان خيِّرًا شِريرًا معًا. والظُّلمة: حادثٌ خالقٌ للشر. يراجع: أبكار الأفكار، للآمدي، ج٢ ص٢٧٨. وقال في شرح المقاصد، ج٤ ص٤٠: «وأما المشركُون: فمنهم الثنوية،... ومنهم: المجُوس، القائلون: بأن مبدأ الخيرات: هو يزدان، ومبدأ الشرور: هو أهرمن. واختلفوا في أن أهرمن أيضًا قديمٌ أو حادثٌ مِن يزدان. وشُبهتهم: أنه لو كان مبدأُ الخير والشر واحدًا: لزم كون الواحد خيِّرًا وشرِّيرًا...».

ولقولِه مخبرًا عن نبيِّه شُعيب عَلَيْهِ السَّلَامُ، أنه قال: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف:٨٩].

ولهذا سمَّاهم رسولُ الله ﷺ مَجوسَ هذه الأُمَّة[١]؛ لأنَّهم دانُوا بدِيانةِ المجُوسِ، وضَاهُوا قولَهم[٢]، وزعمُوا أن للخيرِ والشرِّ خالقَينِ، كما زعمَت المَجوسُ، وأنه يكونُ مِن الشرِّ ما لا يشاؤُه اللهُ، كما قالتِ المجوسُ ذلك. وزعمُوا أنهم يملِكُون الضَّرَّ والنَّفعَ لأنفُسِهم، ردًّا لقولِ الله -تعالى-: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف:١٨٨]، وانحرافًا عنِ القرآنِ، وعمَّا أجمعَ المُسلمُون عليه[٣].

وزعمُوا أنَّهم ينفرِدُون بالقدرةِ على أعمالِهم، دون ربِّهم! وأثبَتوا لأنفسهم غِنًى عن الله عَزَّوَجَلَّ! ووصفُوا أنفسَهم بالقُدرةِ على ما لَم يصِفُوا اللهَ بالقدرةِ

(١) أخرجه: أبو داود في «سننه»، كتاب: السنة- باب: في القدر، ج٤ ص٢٢٢، برقم: (٤٦٩١). وأحمد في مسنده، برقم: (٥٥٨٤)، وابن أبي عاصم في كتاب السنة، برقم: (٣٤٧)، والحاكم في المستدرك في صحيحه، كتاب: الإيمان، ج١ ص٣٧٠ برقم: (٢٨٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ولفظ أبي داود: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ: إِنْ مَرِضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ»، وقال الذهبي في المهذب في اختصار السنن الكبير، ج٨ ص٤٢١١: منقطع بين أبي حازم وابن عمر، وقال العلائي في النقد الصحيح، ص ٢٩: هذا الحديث ليس بموضوع، بل له طرقٌ كثيرةٌ ينجبر بعضها ببعض. وذكر له عدة شواهد. و ساق له المناوي رواية في: كشف المناهج والتناقيح، ج٥ ص٣٦٧، وقال: «وهذا الإسناد أقوى من الأول، وهو من شرط الحسن».

(٢) سُموا بالمجوس؛ تشبيهًا، وتنبيهًا على سُوء مَقالتهم، لا على الحقيقة؛ لأن حقيقة الإشراك بالله: إثباتُ شريكٍ له في الألوهية، واجبِ الوجود، كما قالت المجوسُ، أو مستحقٍّ للعبادة، كما يرى عبَدة الأوثان. والقدرية لا يقولون بشيءٍ من ذلك. يشهد لذلك: ما ورد في رسالة أهل الثغر، عن المعتزلة، ص١٦٧: «وإنما شبَّههم النبي ﷺ بالمجُوس دون سائر الفِرَق من اليهود والنصارى: في مشاركتهم لهم فيما يختَصون به من قولهم: إن الشر لا يفعله إلا الشرير، وإن الله لا يفعل ذلك، كما قالت المجوس في النور الذي يعبدونه،...». ولا يخفى نُكتة التقييد بقوله: «هذه الأُمة».

(٣) أي: الإجماع قبل ظهور المخالِف.

عليه[١]! كما أثبتَ المجوسُ للشيطانِ مِن القدرةِ على الشرِّ ما لَم يُثبتُوهُ لله عَزَّوَجَلَّ، فكانُوا مَجوسَ هذه الأُمةِ؛ إذ دانُوا بديانةِ المجُوسِ، وتمسَّكوا بأقوالِهم، ومالُوا إلى أضاليلِهم.

وقنَّطوا الناسَ مِن رحمةِ الله، وآيَسُوهُم مِن رَوْحِه، وحكَمُوا على العُصاةِ بالنارِ والخلود فيها[٢]، خلافًا لقول الله -تعالى-: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾[النساء:٤٨]! وزعمُوا أنَّ مَن دخلَ النارَ لا يخرُج منها[٣]، خلافًا لما جاءت به الروايةُ عن رسولِ الله ﷺ: إن الله عَزَّوَجَلَّ يُخرجُ مِن النارِ قومًا بعدما امْتَحَشُوا فيهَا وصَارُوا حُمَمًا[٤].

ودفعُوا أن يكونَ لله وجهٌ، مع قوله -تعالى-: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]. وأنكَروا أن يكون لله يدَان، مع قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص:٧٥]. وأنكرُوا

---

(١) ذهب «البلخي، المعرُوف بالكعبي، ت: ٣١٩هـ»: إلى أن الله -تعالى- لا يَقدر على مِثل مقدور العبد! وذهبت الجُبائية -من المعتزلة-: إلى أن الله لا يقدر على عَين مقدُور العبد. يراجع: الفائق في أصول الدين، لابن الملاحمي، ص١٢٥. مقالات الإسلاميين، ج١ ص٢٧٤، ج٢ ص٢٢٨-٢٣٥. الملل والنحل، ج١ ص٧٧.

(٢) «فيها»: ليس في (ع). قلنا: المراد بالعصاة: الفُساقُ؛ مرتكبُو الكبائر من أهل القبلة الذين ماتُوا دون توبةٍ منها، وعند المعتزلة: أن عذاب الفساق دون عذاب الكفار، لكنهم مخلَّدون في النار. يراجع في ذلك: المقالات، للكعبي، ص٤٠٣.

(٣) يقول القاضي عبد الجبار، تعليقًا على استدلال أهل السنة بالرواية المذكورة هنا: «فأما ما يُروى عنه ﷺ: يَخرج أقوامٌ من النار بعدما امتحشوا وصاروا حممًا وفحمًا. فإن صحَّ، فالمراد به: يخرجون في الدنيا من استحقاق العقاب بعد تحقُّقه فيهم». فضل الاعتزال، ص٢١٠. ولا يَخفى ما فيه من التمحُّل، بل التعسف.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الرقاق- باب: صفة الجنة والنار، ج٥ ص٢٤٠٠ برقم: (٦١٩٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان- باب: إثبات الشفاعة، ج١ ص١٧٢ برقم: (١٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، بلفظ: «... انْظُرُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا حُمَمًا قَدْ امْتَحَشُوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الْحَيَاةِ...». ومعنى امتَحَشوا: احترقوا. وأخرجه أيضًا، بنحوه: البخاري في صحيحه، برقم: (٧٧٣)، ومسلم في صحيحه، برقم: (١٨٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

أن يكون له عَينان[١]، مع قوله -تعالىٰ-: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾[القمر:١٤]، ولقوله: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾[طه:٣٩]. وأنكروا أن يكون له عِلمٌ، مع قوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾[النساء:١٦٦]. وأنكرُوا أن يكون لهُ قوةٌ، مع قوله: ﴿ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨].

ونفَوا ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ مِن قولِه: «إن الله يَنزل إلىٰ سماء الدنيا»[٢]، وغير ذلك مِما رواهُ الثقات عن رسولِ الله ﷺ. وكذلك جميعُ أهلِ البدعِ، مِن الجهميةِ[٣]، والمُرجئةِ[٤]، والحروريةِ[٥]، أهلِ الزَّيغ فيما ابتَدعُوا،

---

(١) عبارته في مقالات الإسلاميين، ج١ ص٣٢٠: «وأن له عينَين بلا كيف، كما قال: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾». ولفظ «العينَين»: وردَ في حديثِ: «إذا قام أحدُكم يصلِّي، فإنه بين عينَي الرحمن»، وهو «حديثٌ ضعيفٌ، لا يصحُّ، ولا يثبت مثله. وبتقدير ثبوته، فمعناه: أنه بمرأىً مِن الله -تعالىٰ-». التنزيه في إبطال حجج التشبيه، لابن جماعة، ص٥٨٠، نشر: دار البصائر بالقاهرة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التهجد- باب: الدعاء في الصلاة من آخر الليل، ج٣ ص٥٣ برقم: (١١٤٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها- باب: الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، ج١ ص٥٢١ برقم: (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظ مسلم: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ».

(٣) «الجهمية»: أتباعُ أبي محرز جهمِ بنِ صفوان، قالوا: بفناء الجنة والنار، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، ولا فِعل في الحقيقة إلا لله، والأفعال تُنسب إلىٰ الخلق مجازًا. قُتل جهم بمرو عام: (١٢٨هـ)، في أواخر ملك بني أمية. يراجع: مقالات الإسلاميين، ج١ ص٢١٤، ٣٣٨.

(٤) «المُرجئة»: من الإرجاء، ويقال بمعنيَين: أوَّلهما: التَّأخير؛ أي: تأخيرُ العمل عن النية والعقد، وإطلاقُه علىٰ الجماعة بهذا المعنىٰ: صحيحٌ. وثانيهما: إعطاء الرجاء؛ أي: القول بأنه لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفعُ مع الكفر طاعة. وقيل: هو تأخير حكم صاحب الكبيرة إلىٰ يوم القيامة. وقيل: هو تأخيرُ عَلِيٍّ رضي الله عنه في الخلافة عن الدرجة الأولىٰ إلىٰ الرابعة. الملل والنحل، للشهرستاني، ج١ ص١٣٩ باختصار. ويراجع في فِرَق المرجئة تفصيلًا: مقالات الإسلاميين، ج١ ص٢١٣-٢٣٤. وأيضًا: العالِم والمتعلم، لأبي حنيفة، بتعليق الشيخ محمد زاهد الكوثري، ص٢٧-٢٨.

(٥) آثر الشيخُ التعبيرَ بـ «الحرورية» دون «الخوارج»؛ إشارةً إلىٰ أصلهم الأول؛ لقوله في المقالات، ج١ ص٢٠٦-٢٠٧: «وللخوارج ألقابٌ، فمِن ألقابهم: الوصف لهم بأنهم خوارج. ومِن ألقابهم: الحرورية،... والذي له سُموا حرورية: نزولهم بحَروراء في أول أمرهم». وعليه: فلا تَعارُض بين ذِكره «الحرورية» هنا، وذكره «الخوارج» فيما بعد.

خالفُوا الكتابَ والسُّنة، وما كان عليه النبيُّ وأصحابُه، وأجمعت عليه الأمةُ، كفعِل المعتزلةِ والقدريةِ[1].

وأنا ذاكرٌ ذلك -إن شاء الله- بابًا بابًا، وبه المعُونة والتأييدُ، ومنهُ التَّوفيقُ والتَّسديدُ.

❁❁❁

(١) «وغير ذلك مما رواهُ الثقات ... كفعل المعتزلة والقدرية»: ساقط من (ع)، ومثبت في جميع النسخ الخطية للإبانة - مع اختلافٍ يسيرٍ بينها -.

بابٌ: في إبانة قول أهل الحق والسُّنة

فإن قال قائلٌ: قد أنكرتُم قولَ المُعتزلةِ والقدريةِ والجَهميةِ والحرُوريةِ والرَّافضةِ[١] والمُرجئةِ، فعرِّفونَا قولَكم الذي به تقُولون، وديانَتكُم التي بِها تدينُون.

قيل له: قولُنا الذي بهِ نقُول، وديانتُنا التي نَدين بِها: التمسُّك بكتابِ الله، وسُنةِ نبيِّه ﷺ، وما رُويَ عن الصحابةِ والتابعين وأئمةِ الحديث[٢]، ونحنُ بذلك مُعتصمُونَ، وبما كان عليه أحمدُ بنُ حنبل -نضَّر الله وجهَه ورفعَ درجتَه وأجزَل مَثُوبتَه- قَائلُون، ولِمَن خالَف قولُه قولَه مجانِبُون؛ لأنه الإمامُ الفاضلُ، والرئيسُ الكاملُ، الذي أبانَ اللهُ به الحقَّ، عند ظُهور الضلالِ، وأوضحَ به المِنهاجَ، وقمَع به بِدعَ المُبتدعينَ، وزَيغَ الزَّائغينَ، وشكَّ الشاكِّينَ، فرَحْمةُ اللهِ عليهِ مِن إمامٍ مقدَّمٍ، وجليلٍ معظَّمٍ[٣]، وكبيرٍ مُفهِّمٍ، وعلىٰ جميعِ أئمةِ المُسلمين.

---

(١) «الرافضة»: صنفٌ من الشيعة، «سُموا رافضةً: لِرفضهم إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. وهم مُجمعون علىٰ: أن النبي ﷺ نصَّ علىٰ استخلاف عليٍّ بن أبي طالب باسمه،... وأن الإمامة لا تكون إلا بنصٍّ وتوقيفٍ،... وأبطَلوا جميعًا الاجتهاد في الأحكام، وزعموا أن الإمام لا يكون إلا أفضل الناس، وزعموا أن عليًا - رضوان الله عليه - كان مُصيبًا في جميع أحواله،... وأنكرُوا الخروجَ علىٰ أئمة الجور، وقالوا: ليس يجوز ذلك دون الإمام المنصوص علىٰ إمامته. وهم - سوىٰ الكاملية - أربعٌ وعشرون فِرقة. وهم يُدعون: الإمامية؛ لقولهم بالنص علَىٰ إمامة علِيٍّ بنِ أبي طالب». مقالات الإسلاميين، ج١ ص٨٩.

(٢) نصَّ ابنُ فورك كذلك: علىٰ أن الذي حكاه من مقالات الشيخ، في كتابه المجرد: هو «ما عليه نُظار أصحاب الحديث». مجرد المقالات، ص١٠. وأكَّد ذلك: ابنُ خفيف، في كتابه الاقتصاد، بتحقيق: صبيروي، ص٤٨٥، بقوله: «وعليك بمنهج أصحاب الحديث، والأخذِ من فقهائهم، والتعلق بآثارهم، والبحث والطلب عن مذاهبهم، والكشف عن صحة روايتهم، والنزول في أحوالهم».

(٣) «وجليل معظمٍ»: ليس في (ع).

وجُملة قولنا: أنَّا نُقر بالله وملائكته وكُتبه ورُسله، وما جاء مِن عند الله، وما رواهُ الثقاتُ عن رسولِ الله ﷺ، لا نَردُّ مِن ذلك شيئًا، وأن الله إلهٌ واحدٌ؛ فردٌ أحدٌ صمدٌ، لا إله غيره، لَم يتخِذ صاحبةً ولا ولدًا، وأنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَهُ بالهُدَىٰ ودينِ الحقِّ(١).

وأن الجنة حقٌّ(٢) والنارَ حقٌّ، ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾[الحج:٧].

وأن الله -تعالىٰ- استوَىٰ(٣) علىٰ عرشِه، كما قال:﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه:٥](٤).

وأنَّ له وَجهًا بلا كَيفٍ(٥)، كما قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾[الرحمن:٢٧].

---

(١) «أرسله بالهدىٰ ودين الحق»: ليس في (ع، والمقالات).

(٢) المقصود بقوله «حق» هنا: «أن ذلك مِما هو كائنٌ، أو سيكون، لا محالة». مجرد المقالات، ص٢٥.

(٣) «وأن الله استوىٰ»: مثبت من (ع، ك) فقط، وفي باقي النسخ الخطية: «وأن الله مستو». وفي المقالات: «وأن الله -سبحانه- علىٰ عرشه». ويراجع: مجرد المقالات، ص٥٧. الإنصاف، للباقلاني، ص٢٤. والأسماء والصفات، للبيهقي، ج٢ ص٣٢٥.

(٤) (ك) فقط بزيادة: [علىٰ الوجه الذي قاله، وبالمعنىٰ الذي أراده، استواءً منزهًا عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرشُ، بل العرش وحملته محمُولون بلطف قدرته، ومقهُورون في قبضته، وهو فوق العرش، وفوق كل شيء، إلىٰ تخوم الثرىٰ، فوقية لا تزيده قُربًا إلىٰ العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرىٰ، وهو مع ذلك قريبٌ من كل موجود، وهو أقرب إلىٰ العبد من حبل الوريد، وهو علىٰ كل شيءٍ شهيدٌ]. والناسخ أدرجها مِن كلام الإمام الغزالي، في قواعد العقائد، في الإحياء. يراجع: إحياء علوم الدين، للغزالي، ج١ ص١٢٠، دار مصر للطباعة، ١٩٩٨م.

(٥) «بلا كيف»: مثبتٌ من (ك) فقط. وعبارته في المقالات، ج١ ص٢٩٠: «وقال أصحاب الحديث: لسْنا نقول في ذلك إلا ما قاله الله عَزَّوَجَلَّ، أو جاءت به الروايةُ مِن رسول الله ﷺ، فنقول: وجهٌ بلا كيف، ويدَان وعينَان بلا كيفٍ». قلنا: مقصوده هنا: نفْيُ الكيف أصلًا، وليس مجردَ نفْي العِلم به، وعبارة ابن فورك، في ذلك، في سياق كلام الشيخ عن السؤال عن كيفية رؤية الله -تعالىٰ-: «وإن كان سؤالًا عن كيفية المرئي [وهو: الله تعالىٰ]، فلا كيفية له؛ لأنه ليس بأجزاء مركبة». مجرد المقالات، ص٨٢. ويراجع: رسالة إلىٰ أهل الثغر، ص١٤١.

وأن له يدين بلا كيفٍ(١)، كما قال عزّوجلّ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[المائدة:٦٤]، وقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص:٧٥]. وأن له عينين بلا كيفٍ، كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[القمر:١٤].

وأنَّ مَن زعم أنَّ أسماء(٢) اللهِ غيرُه.. كان ضالًّا.

وأن لله عِلمًا، كما قال: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾[النساء:١٦٦]، وكما قال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾[فاطر:١١](٣).

ونُثبتُ للهِ قُوةً(٤)، كما قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾[فصلت: ١٥].

ونُثبت لله السمعَ والبصرَ، ولا نَنفي ذلك كما نفتهُ المعتزلةُ والجهميةُ والخوارجُ(٥).

ونقُول: إن كلامَ اللهِ غيرُ مخلُوقٍ، وإنه لَم يَخلُق شيئًا إلا وقَد قال لَه: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[البقرة:١١٧]، كما قال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠].

---

(١) في (ع): «وأن له يدين، كما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ...﴾». وفي المقالات: «وأن له يدين بلا كيفٍ».

(٢) في (ع): «أن اسم»، وفي المقالات والنسخ الخطية: «أن أسماء». ولكلٍّ وجهٌ. وما أثبتناه: هو الموافق لتكرار اللفظة - أسماء - لدىٰ الشيخ الأشعري، في الإبانة، وسيأتي.

(٣) المقالات والنسخ الخطية للإبانة، بتقديم قوله: «ونثبت لله السمع والبصر... والخوارج»، في هذا الموضع، وأثبتنا سياق (ع) كما هو.

(٤) في (ع): «ونثبت لله قدرة»، وما أثبتناه: هو الموافق لما في المقالات والنسخ الخَطية. وكلاهما صوابٌ؛ إذ «القوة والقدرة» عند الشيخ: بمعنًىٰ واحدٍ، كما نَقل عنه في مجرد المقالات، ص٤٤، ١٠٧.

(٥) صرح الشيخ في المقالات، ج١ ص٢٠٣، ٢٠٦، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٥٦: بأنَّ قول الخوارج في التوحيد كقول المعتزلة. ويقول الشيخ الأشعري في التعريف بالخوارج: «أجمعت الخوارجُ علىٰ: إكفار عليِّ بن أبي طالب -رضوان الله عليه- أنْ حَكَّم، وهم مُختلفون: هل كفره شركٌ، أم لا؟! وأجمعُوا علىٰ أن كل كبيرةٍ كفرٌ، إلا النَّجدَات، فإنها لا تقول ذلك. وأجمعوا علىٰ أن الله -سبحانه- يعذب أصحاب الكبائر عذابًا دائمًا، إلا النجدات أصحاب نَجْدَة..». مقالات الإسلاميين، ج١ ص١٦٨، ويراجع حتىٰ ص٢١٢.

وإنـه لا يَكـونُ في الأرضِ شَـيءٌ مِـن خيـرٍ أو شـرٍّ[١]، إلا مـا شـاءَ اللهُ، وأن الأشـياءَ تكـونُ[٢] بمشـيئةِ الله، وأن أحـدًا لا يسـتطيعُ أن يفعـل شـيئًا قبْـل أن يفعلَـهُ اللهُ، ولا يسـتغني عـنِ الله، ولا يَقـدرُ علـىٰ الخُـروجِ مِـن عِلـمِ اللهِ.

وأنـه لا خالـقَ إلا اللهُ، وأن أعمـالَ العبـادِ مَخلوقـةٌ للهِ مَقـدُورةٌ[٣]، كمـا قـال: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾[الصافات:٩٦]، وأن العبـاد لا يَقـدِرون علىٰ أن يَخلقُوا شيئًا، وهُـم يُخلقـونَ، كمـا قـال:﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر:٣]، وكمـا قـال: ﴿ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾[النحل:٢٠][٤]، وكمـا قـال:﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾[النحل:١٧]، وكمـا قـال:﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾[الطور:٣٥]، وهـذا في كتـابِ الله كثيرٌ.

وأن الله وفَّـق المؤمنيـنَ لِطاعتِـه، ولطَـفَ لهـم، ونظَـرَ لهُـم[٥]، وأصلحَهُـم وهَداهُـم، وأضـلَّ الكافريـنَ ولَـم يهدِهِـم، ولَـم يلطُـف لهـم بالإيمـان[٦]، كمـا زعـمَ أهـلُ الزَّيـغ والطُّغيـانِ، ولـو لطَـف لهـم وأصلَحهـم.. كانُـوا صَالِحِيـن، ولـو هَداهُـم.. كانُـوا مُهتَديـن، كمـا قـال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [الأعـراف:١٧٨][٧].

وأنَّ اللهَ يَقدرُ أن يُصلحَ الكافرين، ويَلطُف لهم حتَّىٰ يَكونُوا مُؤمنينَ، ولكنَّه أرادَ أن يكُونوا كافرينَ كما عَلم، وأنهُ خذَلهُم وطبعَ علىٰ قُلوبِهم. وأن الخيرَ والشرَّ بقضاءِ الله وقدَرِه، وأنَّا نؤمنُ بقضاءِ الله وقَدَرِه، خيرِه وشرِّه، حُلوِه ومُرِّه، ونعلمُ أنَّ ما أصابَنا

(١) في (ع، ر): «وشر»، وفي المقالات: «ولا شر».

(٢) «وأنه لا يكون في الأرض... الأشياء تكون»: ليس في (ن، خ).

(٣) «مقدورة»: مثبت من (ع)، وفي باقي النسخ: «مقدرة».

(٤) «كما قال هل من خالق... وهم يخلقون»: ساقط من (خ).

(٥) أي: حفِظهم ورعاهم.

(٦) في (ش، ر): «ولم يلطف لهم بالآيات»، وفي (ك): «ولم يلطف لهم بالإيمان».

(٧) «كما قال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ﴿... هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾»: مثبت من (ع) فقط، وغير مثبتٍ في النسخ الخطية. ويراجع: مجرد المقالات، ص١٠٣.

لَم يكُن ليُخطئَنا، وما أخطأَنا لَم يكُن لِيُصيبَنا، وأنَّا لا نملِكُ لأنفُسنا نفعًا ولا ضَرًّا إلا ما شاءَ اللهُ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِى نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف:١٨٨](١).

وأنَّا نُلجِئُ أُمورَنا إلىٰ اللهِ، ونُثبتُ الحَاجةَ والفَقرَ(٢) في كلِّ وَقتٍ إلَيهِ.

ونقُول: إنَّ القرآنَ(٣) كلامُ اللهِ، غيرُ مَخلُوقٍ، وإنَّ مَن قال بخلْق القرآن: كان كافرًا(٤).

ونَدين بأن الله -تعالىٰ- يُرىٰ بالأبصارِ يومَ القيامةِ، كما يُرىٰ القمرُ(٥) ليلةَ البدرِ، رآهُ المُؤمنُونَ، كما جاءَتِ الرِّواياتُ عن رسولِ اللهِ ﷺ(٦).

---

(١) «كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿... إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف:١٨٨]»: ليس في (ش، ر، ك).

(٢) أي: حاجتَنا وفقرَنا.

(٣) «القرآن»: مثبت من (ع) فقط، وهو مثبتٌ في المقالات أيضًا.

(٤) في النسخ الخطية: «فهو كافر». وبهامش مخطوطة الإبانة بالمكتبة الأزهرية (رقم: ٤٦٠٥٧ بخيت): «قوله فهو كافرٌ: لعله بالنظر للصفة القديمة القائمة بالذات». قلنا: أي: محلُّ كونه كافرًا: إذا اعتقدَ تجدُّدَ كمالٍ في الذات الإلهية، لَم يكن حاصِلًا مِن قَبل.

(٥) بهامش مخطوطة الأزهرية: «وقوله كما يرىٰ القمر، إلىٰ آخره: هذا من باب التقريب لعُقولنا، وإلا فيراهُ المؤمنون بغير كيفٍ ولا انحصار. اهـ. محمد محمد». قلنا: الكلام إشارة إلىٰ قوله ﷺ: «ترون ربكم...» إلىٰ آخره، كما سيأتي للشيخ. والمعنىٰ المذكور بهامش مخطوطة الأزهرية، ذكره ابن خفيف في قوله: «كأنَّ المعنىٰ: إثباتُ تحقيق الأخبار بتشبيهٍ؛ ليستقرَّ في قلوب المؤمنين صحةُ إخباره؛ خوفًا منه وشفقةً علىٰ أُمته، كما رُوي عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أنه ﷺ قرأ قولَه -تعالىٰ-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ [النساء:٥٨]، فوضَع إبْهامَه علىٰ أُذنه وسَبابتَه علىٰ عَينه. ولعله يسبق إلىٰ بعض الأوهام: أنه ﷺ شبَّهه! كَلَّا، مَا شبَّهه، وحاشاه عن ذلك، وإنما المعنيُّ في ذلك: إثباتُ تحقيق المغيب من إثبات صفاته تحقيقًا ويقينًا». شرح معتقَد ابن خفيف (الفوائد العمادية)، للدامغاني، ل٨٢ أ، محفوظ بمكتبة المحمودية، برقم: (٢٦٣٤)، ضمن مجموع. ويراجع: رسالة إلىٰ أهل الثغر، ص١٤٢. وتأويل الآيات المشكلة الموضحة، لابن مهدي الطبري، ص٢٠٦.

(٦) ورد ذلك في: صحيح البخاري، كتاب: الأذان- باب: فضل السجود، ج١ ص١٦٠ برقم: (٨٠٦). ومسلم في صحيحه، واللفظ له، كتاب: الإيمان- باب: معرفة طريق الرؤية، ج١ ص١٦٣ برقم: (١٨٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنَّ نَاسًا قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللهِ هَلْ نَرَىٰ رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ..».

ونقـول: إن الكافريـن -إذا رَآه المُؤمنُـون- عنـه مَحجُوبُـون[١]، كمـا قـال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴾[المطففيـن:١٥]، وإن موسـىٰ عَلَيهِ السَّلَامُ سـأل اللهَ الرُّؤيـةَ في الدُّنيـا، وإن الله -تعالـىٰ- تجلَّـىٰ للجبـلِ فجعلـهُ دكًّا، فأَعلَـمَ بذلـك موسـىٰ أنـه لا يـراهُ في الدنيـا.

ونـرَىٰ: ألَّا نكفِّـر أحـدًا مِـن أهـلِ القِبلـةِ بذنـبٍ يَرتكِبُـه[٢]، كالزِّنـا والسَّـرقةِ وشُـربِ الخمـرِ، كمـا دانـت بذلـك الخـوارجُ، وزعمُـوا أنَّهـم بذَلـك كافـرُونَ[٣].

ونقـولُ: إنَّ مَـن عمـلَ كبيـرةً مِـن هـذه[٤] الكبائـر ومـا أَشـبهَها[٥]، مُسـتحلًّا لهـا، كان كافـرًا، إذا كان غيـرَ مُعتَقـدٍ لِتحريمِهَـا.

ونقولُ: إن الإسلامَ أوسعُ مِن الإيمانِ، وليس كلُّ إسلامٍ بإيمانٍ.

ونَديـنُ بأنـه عَزَّوَجَلَّ يقلِّـب القُلـوبَ، وأن القلـوبَ بيـن أُصبُعَيـن مِـن أصابِعِـه[٦]، وأنـه يضـعُ السـماواتِ علـىٰ أُصبُـعٍ، والأَرَضيـنَ علـىٰ أصبـعٍ، كمـا

---

(١) «إن الكافريـن إذا رآه المؤمنـون عنه محجوبـون»: مثبت مـن (ع) فقـط، وفي باقي النسـخ: «إن الكافريـن محجوبـون عنـه إذا رآه المؤمنـون في الجنـة».

(٢) في (ك): «يرتكبـه مـا لـم يسـتحله». والظاهـر أنـه تقييـدٌ مـن الناسـخ، وهـو ضـروريٌّ في هـذا المقـام، وسـيصرِّح بـه الشـيخ في جملـةٍ، تأتـي قَرِيبًـا.

(٣) ينظر في قول الخوارج: المقالات، للكعبي، ص١١٧. مقالات الإسلاميين، للأشعري، ج١ ص١٦٨.

(٤) «هذه»: ليس في (ع).

(٥) أي: الزنا والسرقة وشرب الخمر، الذي سبق ذكرها في كلام الشيخ.

(٦) كـذا في (ع): «مـن أصابعـه»، وفي باقـي النسـخ الخطيـة: «... مـن أصابـع الله عَزَّوَجَلَّ». والـكلام إشـارةٌ إلـىٰ حديث عَبْـدَ اللهِ بْـن عَمْـرِو بْـنِ الْعَـاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، يَقُـولُ: إِنَّـهُ سَـمِعَ رَسُـولَ اللهِ ﷺ يَقُـولُ: «إِنَّ قُلُـوبَ بَنِـي آدَمَ كُلَّهَـا بَيْـنَ إِصْبَعَيْـنِ مِـنْ أَصَابِـعِ الرَّحْمَـنِ، كَقَلْـبٍ وَاحِـدٍ، يُصَرِّفُـهُ حَيْـثُ يَشَـاءُ» ثُـمَّ قَـالَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ: «اللهُـمَّ مُصَـرِّفَ الْقُلُـوبِ صَـرِّفْ قُلُوبَنَـا عَلَـىٰ طَاعَتِـكَ». أخرجـه مسـلم في صحيحه، كتـاب: القـدر- بـاب: تصريـف الله -تعالـىٰ- القلـوبَ كيـف شـاء، ج٤ ص٢٠٤٥ برقـم: (٢٦٥٤)، وأصلـه في البخـاري وغيـره. وصـرح الشـيخ الأشـعري هنـا: بـأن المـراد: تقليبُ القلـوب.

جاءت الرِّوايةُ عن رسولِ الله ﷺ(١).

ونَدينُ بأن لا نُنزِلَ أحدًا مِن المُوحِّدين المُستمسِكينَ(٢) بالإيمانِ جنةً ولا نارًا، إلا مَن شهد له رسولُ الله ﷺ بالجَنة، ونرجُو مِن كرم الله الجنةَ للمُذنبين، ونخافُ عليهم أن يكونُوا بالنارِ معذَّبين.

ونقولُ: إن الله يُخرِجُ مِن النارِ قومًا بعدَ ما امتَحَشُوا، بشفاعةِ محمدٍ ﷺ؛ تصديقًا لما جاءت به الرِّواياتُ عن رسول الله ﷺ(٣).

ونؤمنُ بعذابِ القبرِ، ونقولُ: إن الحَوض والميزانَ حقٌّ، والصِّراطَ حقٌّ، والبعثَ بعد الموتِ حقٌّ، وإن الله يُوقِفُ العبادَ بالموقفِ، ويحاسبُ المؤمنين(٤).

---

(١) (ك) بزيادة: [من غير تكييف]. والحديث المذكور: متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التوحيد- باب: قَوْلِ اللهِ -تعَالَىٰ-: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ج٦ ص٢٦٩٧ برقم: (٦٩٧٨). ومسلم في صحيحه، في أول كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، كتاب: صفة القيامة، ج٤ ص٢١٤٧ برقم: (٢٧٨٦)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ولفظ البخاري: «أَنَّ يَهُودِيًّا جَاءَ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ وَالأَرَضِينَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ وَالْجِبَالَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ وَالشَّجَرَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ وَالْخَلَائِقَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ. فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّىٰ بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام:٩١]». وفي لفظ آخر عند البخاري، برقم: (٧٤٥١): «إِنَّ اللهَ يَضَعُ السَّمَاءَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالأَرْضَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ»، وفي لفظ آخر عنده، برقم: (٧٥١٣): «إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ جَعَلَ اللهُ السَّمَوَاتِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ»، ولفظ الترمذي في جامعه، موافقٌ للفظ المصنف، برقم: (٣٢٤٠)، ولفظ النسائي في الكبرىٰ، برقم: (١١٣٨٨)، وأحمد، برقم: (٤٣٦٨): «إِنَّ اللهَ يَحْمِلُ السَّمَوَاتِ عَلَىٰ إِصْبُعٍ، وَيَحْمِلُ الْأَرَضِينَ عَلَىٰ إِصْبُعٍ، وَيَحْمِلُ الْمَاءَ وَالثَّرَىٰ عَلَىٰ إِصْبُعٍ، وَيَحْمِلُ الشَّجَرَ عَلَىٰ إِصْبُعٍ، وَيَحْمِلُ الْخَلَائِقَ كُلَّهَا عَلَىٰ إِصْبُعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ». والحاصل: أن الروايات جاءت بلفظ: (يُمسك، ويضع، ويحمل، وجعل، وغير ذلك). وهذا محمولٌ علىٰ تصرُّف الرُّواة ورواياتهم بالمعنىٰ.

(٢) في النسخ الخطية: «من أهل التوحيد والمتمسكين».

(٣) سبق التخريج من الصحيحَين.

(٤) المقصود بالمحاسبة هنا: العرْض.

وإن الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيدُ وينقصُ.

ونسلِّم للرِّواياتِ الصَّحيحةِ في ذلك عن رسول الله ﷺ، التي رَواها الثقاتُ عدلٌ عن عدلٍ، حتىٰ تنتهيَ الروايةُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ(١).

ونَدينُ بحُبِّ السلفِ الذين اختارهُم الله لصُحبةِ نبيِّهِ، ونُثْنِي عليهم بما أثنَىٰ اللهُ عليهم، ونتولَّاهُم أجمعينَ.

ونقولُ: إن الإمامَ الفاضلَ بعدَ رسولِ الله ﷺ: أبو بكرٍ رضي الله عنه، وإن الله -تعالىٰ- أعزَّ بهِ الدِّينَ، وأظهرَه علىٰ المُرتدِّين، وقدَّمهُ المُسلمُون للإمامةِ، كما قدَّمه رسول الله ﷺ للصلاةِ، وسمَّوه بأجمعهم: خليفةَ رسولِ الله ﷺ(٢).

ثم عمرُ بنُ الخطابِ رضي الله عنه، ثم عثمانُ بنُ عفان -نضَّر الله وجهَه-، قَتلَه قاتِلوه(٣) ظُلمًا وعُدوانًا، ثمَّ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضي الله عنه.

فهؤلاء الأئمةُ بعدَ رسولِ الله ﷺ، وخِلافتُهم: خِلافةُ النُّبوةِ.

---

(١) «التي رَواها... إلىٰ رسول الله ﷺ»: ساقط من (ش). وزاد في المقالات، ج١ ص٣٤٧: «ولا يقولون: كيف؟ ولا لِمَ؟ لأن ذلك بدعة». ونقول: بوَّب الإمام البخاري في صحيحه، باب: زيادة الإيمان ونقصانه، يراجع: صحيح البخاري، برقم: (٤٤) وما بعده، وبوَّب مسلم أيضًا في صحيحه: بَابُ: بَيَانِ كَوْنِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، يراجع: (٤٩)، وما بعده. وأورد كلُّ واحدٍ منهما عدةَ نصوصٍ في هذه المسألة.

(٢) «وسمَّوه بأجمعهم: خليفةَ رسول الله ﷺ»: ليس في (ع). وتقديمه ﷺ لسيدنا أبي بكر رضي الله عنه في إمامة الصلاة: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: صلاة الجماعة- باب: حد المريض أن يشهد الجماعة، ج١ ص٢٢٦ برقم: (٦٣٣). وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة- باب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر، ج١ ص٣١٣ برقم: (٤١٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وفيه: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ».

(٣) في (ش، ر): «الذين قاتلوه: قاتلوه ظلمانًا».

ونشهدُ للعشَرة بالجنة[١]، الذين شهدَ لهُم رَسولُ الله ﷺ بِها، ونتولَّىٰ سائرَ أصحابِ النبيِّ ﷺ، ونكفُّ عمَّا شجَر بينَهُم.

ونَدينُ اللهَ بأن الأئمةَ الأربعةَ[٢] راشِدُونَ، مَهدِيُّون فُضلاءُ، لا يُوازيهم[٣] في الفضلِ غيرُهم.

ونصدِّق بجميع الرِّوايات التي أثبتَها أهلُ النقلِ؛ مِن النُّزول[٤] إلىٰ سماءِ الدنيا، وأن الربَّ يقول: «هل مِن سائل، هل مِن مُستغفرٍ»[٥]، وسائرِ ما نَقلُوه وأثبَتُوه، خلافًا لِمَا قالهُ أهلُ الزَّيغ والتَّضليل.

ونُعوِّلُ فيما اختلَفْنا فيه علىٰ: كتابِ الله عَزَّوَجَلَّ، وسُنةِ نبيِّه ﷺ، وإجماعِ المسلمينَ، وما كان في معناه.

---

(١) ورد ذلك في حق عددٍ كبيرٍ من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وألَّف الشيخ عبد الله التليدي رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة في المبشرين بالجنة، ولم يقصرهم علىٰ العشرة فقط، بل جمع من السنة ما يدل علىٰ ذلك في حقهم وحق غيرهم، ومن المقدمين المبشرين بالجنة العشرة، كما أخرج أبو داود في السنن، كتاب: السنة - باب: في الخلفاء، ج٤ ص٢١١ برقم: (٤٦٤٩)، والترمذي في جامعه، أبواب: المناقب- باب: مناقب عبد الرحمن بن عوف، ج٥ ص٦٤٨ برقم: (٣٧٤٨)، مِن حديث سعيد بن زيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظ الترمذي: «عَشَرَةٌ فِي الجَنَّةِ: أَبُو بَكْرٍ فِي الجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَطَلْحَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ. قَالَ: فَعَدَّ هَؤُلَاءِ التِّسْعَةَ وَسَكَتَ عَنِ العَاشِرِ، فَقَالَ القَوْمُ: نَنْشُدُكَ اللهَ يَا أَبَا الأَعْوَرِ مَنِ العَاشِرُ؟ قَالَ: نَشَدْتُمُونِي بِاللهِ، أَبُو الأَعْوَرِ فِي الجَنَّةِ: أَبُو الأَعْوَرِ هُوَ: سَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ».

(٢) في النسخ الخطية: «الأربعة خلفاء». (٣) في (ش): «لا يوازنهم».

(٤) بهامش (ك): «نُزولًا منزَّهًا عن الحركة والانتقال». قلنا: سيأتي من كلام الشيخ الأشعري، ما يؤيد هذا المعنىٰ.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة - باب: ينزل الله إلىٰ السماء الدنيا كل ليلة، ج٢ ص١٧٦ برقم: (١٧٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَىٰ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ؟ حَتَّىٰ يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ»، وفي لفظ آخر برقم: (١٧٢٤): «إِنَّ اللهَ يُمْهِلُ حَتَّىٰ إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ، نَزَلَ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ؟ حَتَّىٰ يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ»، وذكر القرطبي في المُفهم من رواية النسائي(عمل اليوم والليلة ٤٨٢)، عن أبي هريرة وأبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يُمهل حتىٰ يمضي شطرُ الليل الأول، ثم يأمرُ مناديًا يقول: هل مِن داعٍ يُستجاب له؟ هل من مُستغفر يُغفر له؟ هل من سائل يُعطىٰ؟». وبه يرتفع الإشكال.

ولا نبتدعُ في دين الله بدعةً لَم يأذن اللهُ بِها، ولا نقولُ علىٰ الله ما لا نَعلم.

ونقول: إن الله -تعالىٰ- يجيء[١] يومَ القيامةِ، كما قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢].

وإن الله -تعالىٰ- يَقرُب مِن عبادِه كيفَ يشاءُ، كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦]، وكما قال: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم:٨-٩].

ومِن ديننا: أن نصليَ الجُمعةَ والأعيادَ، خلْفَ كلِّ بَرٍّ وغيرِه[٢]، وكذلك شروطُ الصَّلواتِ الجماعاتِ، كما[٣] رُويَ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضي الله عنهما: أنهُ كان يصلِّي خلْفَ الحَجَّاجِ[٤].

---

(١) بهامش (ك): «مجيئًا يليقُ بذاته -تعالىٰ-، وليس كيف». وسيأتي ما يتعلق بذلك.

(٢) أخرج أبو داود في سننه، كتاب: الصلاة- باب: إمامة البَرِّ والفاجر، ج١ ص١٦٢ برقم: (٥٩٤)، والدارقطني في السنن - كتاب العيدين -باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه، ج٢ ص٤٠٢، برقم: (١٧٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعًا: «الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ وَاجِبَةٌ خَلْفَ كُلِّ مُسْلِمٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ الْكَبَائِرَ»، وإسناده ضعيفٌ. وقال الدارقطني بعد ذكر روايته: وليس فيها شيء يثبت، ويراجع: التلخيص الحبير، ج٢ ص٩٣٣، فقد استوفىٰ طرُقَه وحَكم عليها جميعًا: بعدم الثبوت، ولِفقهاء الحنفية والشافعية: أن الاقتداء بالفاسق، في الصلوات الخمس: جائز، مع الكراهة. وفي الجُمَع والأعياد: يجوز الاقتداء به، اتفاقًا.

(٣) «والأعياد خلف كل بر... شروط»: مثبت من (ع) فقط، وفي باقي النسخ: «والأعياد وسائر الصلوات والجماعات خلف كل برٍّ وفاجرٍ».

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرىٰ، كتاب: الصلاة- باب: الصلاة خلف مَن لا يُحمد فِعله، ج٦ ص٨٣ برقم: (٥٥٠٧)، من رواية نَافِعٍ: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه، اعْتَزَلَ بِمِنًىٰ فِىٰ قِتَالِ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَالْحَجَّاجُ بِمِنًىٰ فَصَلَّىٰ مَعَ الْحَجَّاجِ». وهذا أصرح ما ورد. وأخرج البخاري في صحيحه، كتاب: الحج- باب: الجمع بين الصلاتين بعرفة، ج٢ ص٥٩٨ برقم: (١٥٧٩)، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: «أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، أَنَّ الحَجَّاجَ بْنَ يُوسُفَ، عَامَ نَزَلَ بِابْنِ الزُّبَيْرِ، رضي الله عنهما، سَأَلَ عَبْدَ اللهِ رضي الله عنه، كَيْفَ تَصْنَعُ فِي المَوْقِفِ يَوْمَ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَهَجِّرْ بِالصَّلاَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: صَدَقَ، إِنَّهُمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ فِي السُّنَّةِ، فَقُلْتُ لِسَالِمٍ: أَفَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: وَهَلْ تَتَّبِعُونَ فِي ذَلِكَ إِلاَّ سُنَّتَهُ؟». قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري، ج٣ ص٥١٢: «... وَفِيهِ: صِحَّةُ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاسِقِ».

والحَجَّاج: هو ابن يوسف الثقفي: وليَ إمرة الحجاز، ثم العراق. وكان ظَلومًا؛ سفَّاكًا للدماء، ذا شجاعةٍ ودهَاءٍ وفَصاحةٍ، وتعظيمٍ للقرآن! (ت: ٩٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٤ ص٣٤٣. ويراجع: مقالات الإسلاميين، ج١ ص١٣٠، ج٢ ص١٣٩.

وأن المسْحَ علَىٰ الخُفينِ سُنةٌ[١] في الحضَرِ والسفرِ، خلافًا لمَن أنكرَ ذلك[٢].

ونَرىٰ الدعاءَ لأئمةِ المسلمينَ بالصَّلاحِ، والإقرارَ بإمامَتِهم، وتضليلَ مَن رَأىٰ الخروجَ عليهم إذا ظهرَ منهُم تركُ الاستقامةِ.

وندينُ بتَركِ الخُروجِ عليهِم بالسَّيفِ[٣].

وتَركِ القتالِ في الفتنةِ.

ونُقرُّ بخُروجِ الدجّال.

كما جاءت بهِ الروايةُ عن رَسولِ الله ﷺ[٤].

---

(١) «سنة»: ليس في (ع). ونقول: صرح جمعٌ من الحفاظ: بأن المسح علىٰ الخفين متواترٌ، وجَمَع بعضُهم رُواته، فجاوزوا الثمانين، منهم العشرة. وفي ابن أبي شيبة، وغيره، عن الحسن البصري: «حدثني سبعون من الصحابة بالمسح علىٰ الخفين». يراجع: فتح الباري، ج١ ص٣٠٦. وقد بوَّب البخاري في صحيحه، كتاب: الطهارة- باب: المسح علىٰ الخفين، وساق عدة أحاديث، في ج١ ص٨٤ برقم: (١٩٩) وما بعده. وكذلك في صحيح مسلم، كتاب: الطهارة- باب: المسح علىٰ الخفين، ج١ ص٢٢٧ برقم: (٢٧٢) وما بعده.

(٢) عبارته في مقالات الإسلاميين، ج٢ ص١٦١: «قال أكثر أهل الإسلام: بالمسح علىٰ الخفين، وأنكر المسحَ علىٰ الخفَّين: الروافضُ والخوارجُ». وقد حكىٰ الإمام النووي: إجماع مَن يُعتد به علىٰ جواز المسح علىٰ الخفين في السفر والحضر، وأنه مرويٌّ عن سبعين صحابيٍّ أنه ﷺ مسح علىٰ الخفَّين. يراجع: شرح النووي علىٰ مسلم، ج٣ ص١٦٤.

(٣) «وندين... بالسيف»: مثبت من (ع) فقط، وفي باقي النسخ: «وندين بإنكار الخروج». وفي المقالات: «وألا يخرجوا عليهم بالسيف». ويراجع عن المخالِفين في ذلك: مقالات الإسلاميين، ج١ ص١٥٠، ٢٠٤، ج٢ ص١٤٠، ١٥٧.

(٤) ورد ذلك في الصحيحَين وغيرهما، من ذلك: ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحج- باب: لا يدخل الدجالُ المدينةَ، ج٢ ص٦٦٥ برقم: (١٧٨٢). ومسلم في صحيحه، كتاب: الفتن وأشراط الساعة- باب: قصة الجساسة، ج٤ ص٢٢٦٥ برقم: (٢٩٤٣)، مِن حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، بلفظ: «لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطَؤُه الدَّجَّالُ، إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ...». وهناك رواياتٌ كثيرةٌ بلغت حد التواتر، كما أفاد الكتاني في نظم المتناثر، ص٢٢٨.

ونؤمنُ بعذابِ القبر[١].

ومُنكرٍ ونكيرٍ.

ومساءَلتِهما المَدفُونين في قُبورِهم[٢].

ونُصدِّقُ بحديثِ المِعراجِ[٣].

ونُصحِّحُ كثيرًا مِن الرُّؤيا في المنامِ، ونقولُ: إن لذلك تفسيرًا[٤].

---

(١) ورد ذلك في عدة أحاديث، منها: ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الكسوف- باب: التعوذ مِن عذاب القبر في الكسوف، ج١ ص٣٥٦ برقم: (١٠٠٢). ومسلم في صحيحه، كتاب: الكسوف- باب: ذكر عذاب القبر في صلاة الكسوف، ج٢ ص٦٢١ برقم: (٩٠٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ: أَعَاذَكِ اللهُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ. فَسَأَلَتْ عَائِشَةُ رَسُولَ اللهِ ﷺ: أَيُعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: عَائِذًا بِاللهِ مِنْ ذَلِكَ». وهذا لفظ البخاري. قال ابن الجوزي: تتبعت الأحاديث المتواترة فبلغت جملة، وذكر منها حديث عذاب القبر. نظم المتناثر : ص٢٠.

(٢) سؤال الملَكَين: ورد في عدة أحاديث، منها: ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجنائز- باب: الميت يسمع خفق النعال، ج٢ ص١١٣ برقم: (١٣٣٨)، من حديث أنسٍ رضي الله عنه، بلفظ: «العبد إذا وضع في قبره، وتولي، وذهب أصحابه حتىٰ إنه ليسمع قرع نعالهم، أتاه ملَكان، فأقعداه، فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجل ...». وأخرجه الترمذي في جامعه، كتاب: الجنائز- باب: ما جاء في عذاب القبر، ج٣ ص٣٧٥ برقم: (١٠٧١)، مِن حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا قُبِرَ المَيِّتُ -أَوْ قَالَ: أَحَدُكُمْ- أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ، وَلِلآخَرِ: النَّكِيرُ، فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: مَا كَانَ يَقُولُ: هُوَ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ...» وقال الترمذي : حديث أبي هريرة حسن غريب.

(٣) أحاديث المعراج والإسراء: وردت في الصحيح وغيره؛ فقد أخرج البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة رضي الله عنهم - باب: المعراج، ج٣ ص١٤١٠ برقم: (١٤١٠). ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان- باب: الإسراء برسول الله ﷺ، ج١ ص٤٥ برقم: (١٦٢)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) يراجع عن الرؤيا: مقالات الإسلاميين، ج٢ ص١٢٠-١٢١. وورد في القرآن الكريم ما يشهد لوجود الرؤيا وتفسيرها؛ كما في قصة سيدنا يوسف عليه السلام. وفي صحيح البخاري في مواضع متعددة، مثلًا: باب: بدء الوحي- كيف كان بدء الوحي إلىٰ رسول الله ﷺ، ج١ ص٧ برقم: (٣). وأيضًا: كتاب: التعبير، ج٤ ص١٢٥ برقم: (٣٢٩٢)، وكتاب: الرؤيا، ج٤ ص١٧٧١-١٧٨١.

ونَرىٰ الصدقةَ عَن موتَىٰ المُسلمينَ، والدعاءَ لهم، ونُؤمنُ أن الله ينفعُهُم بذلك(١).

ونصدِّقُ بأن في الدُّنيا سَحَرةً وسِحرًا(٢)، وأن السِّحرَ كائنٌ موجودٌ في الدُّنيا.

ونَدينُ بالصَّلاةِ علىٰ مَن ماتَ مِن أهلِ القِبْلةِ؛ برِّهِم وفاجرِهِم، ومُوارَثتِهِم(٣).

ونقرُّ أن الجنةَ والنارَ مَخلُوقَتان(٤).

وأن مَن ماتَ أو قُتل.. فبِأجله ماتَ أو قُتل.

وأن الأرزاقَ مِن قِبَل الله عَزَّوَجَلَّ، يرزقُها عبادَه حلالًا وحرَامًا(٥).

وأن الشيطانَ يُوسوسُ للإنسان، ويشكِّكه ويَخْبِطُه(٦)، خلافًا لِقَول

---

(١) ورد ذلك في حديثٍ، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الوصية- باب: ما يلحق الإنسانَ مِن الثواب بعد وفاته، ج٣ ص١٢٥٥ برقم: (١٦٣١)، من حديث أَبِي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».

(٢) «وسِحرًا»: ليس في (ع، والمقالات). قلنا: ومما يشهد لما ذكره من وجود السحر: قوله -تعالىٰ-: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[البقرة:١٠٢] الآية. وفي صحيح البخاري، كتاب: الطب-باب: السِّحر، ج٧ ص١٣٦ برقم: (٥٧٦٣). ومسلم في صحيحه، كتاب: الآداب- باب: السحر، ج٤ ص١٧١٩ برقم: (٢١٨٩). ويراجع في كلام الشيخ عن السِّحر: مقالات الإسلاميين، ج٢ ص١٢٩.

(٣) أدرج الشيخُ الأشعريُّ مسألةَ الصلاة علىٰ مَن مات من أهل القبلة ونحوَها من العمليات، في كلامه علىٰ العقائد: من باب الردِّ علىٰ المخالفين لأهل السنة من الخوارج ومَن قال بقولهم، فهؤلاء نفوها، واتخذُوا من النفي شعارًا لهم. بينما أقرَّ بها أهلُ السنة؛ لِثبوتها بالأدلة النقلية، واتخذوا إثباتَها شعارًا لهم.

(٤) يدلُّ علىٰ ذلك: قوله -تعالىٰ- عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾[آل عمران:١٣٣]، وعن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[البقرة:٢٤]. ويراجع: مقالات الإسلاميين، ج١ ص٢٢٩، ج٢ ص٢٢١.

(٥) أخرج ابن ماجه في السنن، كتاب: التجارات، باب: الاقتصاد في طلب المعيشة، ج٣/ ص٢٧٥رقم: (٢١٤٤) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «أَيُّهَا النَّاسُ، اتقُوا اللهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، فَإِنَّ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّىٰ تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا، وَإِنْ أَبْطَأَ عَنْهَا، فَاتَّقُوا اللهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، خُذُوا مَا حَلَّ، وَدَعُوا مَا حَرُمَ».

(٦) يَخْبِطُه: أي: يصيبه بشيءٍ من الجُنون والصرَع.

المعتزلـةَ والجهميـة[١]، كمـا قـال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ﴾[البقـرة:٢٧٥]، وكمـا قـال:﴿ مِن شَرِّ ٱلۡوَسۡوَاسِ ٱلۡخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِي يُوَسۡوِسُ فِي صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [النـاس:٤-٦].

ونقُول: إن الصَّالحينَ يجُوزُ أن يَخصَّهم اللهُ بآياتٍ يُظهرهَا عليهِم[٢].

وقَولُنا في أطفالِ المُشركينَ: إن الله عَزَّوَجَلَّ يؤجِّجُ لهُم نـارًا في الآخـرةِ، ثـمَّ يقـولُ: اقتحِمُوهَا، كما جاءت الروايـةُ بذلك[٣].

ونديـنُ بـأن الله -تعالىٰ- يَعلمُ ما العبادُ عامِلون، وإلىٰ ما هُم صائرُون، وما كان، وما يكُونُ، وما لا يكونُ أن لو كان كيف كان يكونُ.

(١) يراجع: تنزيه القرآن عن المطاعن، ص٥٠. مقالات الإسلاميين، ج٢ ص١٢٢.

(٢) هو ما اصطلح عليه أهلُ السنة: بالكرامة. وعبارة الشيخ الأشعري في ذلك: «إن المعجزات لا يجوز أن تظهر إلا علىٰ الصادقين؛ لأنها لإبانة الصادق من الكاذب. ومِثلُها ومِن جنسها: قد يجوز أن يظهر علىٰ مَن ليس بنبيٍّ من الأولياء، ويكون كراماتٍ لهم، ودلالاتٍ علىٰ صِدقهم في أحوالهم ومقاماتهم،...». مجرد المقالات، ص١٧٦.

(٣) في المقالات، ج١ ص٣٤٩: «وأن الأطفال أمرُهم إلىٰ الله: إن شاء عذبَهم، وإن شاء فعَل بهم ما أراد». والرواية المذكورة هنا: ستأتي بتمامها من كلام الشيخ، مع التخريج، في: «باب: الكلام في تقدير أعمال العباد...»، والرواية عن رسول الله ﷺ بنحو اللفظ الذي ذكره الشيخ الأشعري: أخرجها إسحاق بن راهويه في مسنده، ج١ ص١٢٢ برقم: (٤٤)، ومن طريقه أخرجه ابن حبان في صحيحه، ذِكر الإخبار عن وصف الأقوام الذين يحتجون علىٰ الله يوم القيامة، ج١٦ ص٣٥٦ برقم: (٧٣٥٧). و أحمد في مسنده، بلفظٍ مقارِب، برقم: (١٦٣٠١)، جميعًا من حديث الأسود بن سريع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظ إسحاق بن راهويه: «أَرْبَعَةٌ يَحْتَجُّونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، رَجُلٌ أَصَمُّ، وَرَجُلٌ أَحْمَقُ، وَرَجُلٌ هَرِمٌ، وَرَجُلٌ مَاتَ فِي الْفَتْرَةِ، فَأَمَّا الْأَصَمُّ فَيَقُولُ: رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَلَمْ أَسْمَعْ شَيْئًا، وَأَمَّا الْأَحْمَقُ فَيَقُولُ: رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَالصِّبْيَانُ يَحْذِفُونِي بِالْبَعْرِ، وَأَمَّا الْهَرِمُ فَيَقُولُ: رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَمَا أَعْقِلُ، وَأَمَّا الَّذِي مَاتَ فِي الْفَتْرَةِ فَيَقُولُ: رَبِّ مَا أَتَانِي لَكَ رَسُولٌ، فَيَأْخُذُ مَوَاثِيقَهُمْ لَيُطِيعَنَّهُ، فَيُرْسِلُ إِلَيْهِمْ رَسُولًا أَنِ ادْخُلُوا النَّارَ قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ دَخَلُوهَا كَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا».

وبطاعةِ الأئمةِ[١]، ونصيحةِ المُسلمين[٢].

ونُرىٰ مُفارقةَ كلِّ داعيةٍ إلىٰ بدعةٍ، ومُجانبةَ أهلِ الأهواءِ[٣].

وسنَحتجُّ لِما ذكرناه مِن قَولنا، وما بقيَ منهُ، مما لَم نذكُره، بابًا بابًا، وشيئًا شيئًا، إن شاء الله -تعالىٰ-[٤].

❁❁❁

---

(١) بدليل: حديث «اسمعوا وأطيعوا» ...: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأحكام- باب: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصيةً، ج٩ ص٦٢ برقم: (٧١٤٢). ويراجع: صحيح مسلم، كتاب: الإمارة- باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، ج٣ ص١٤٦٥.

(٢) بدليل: حديث «الدين النصيحة»: أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان - باب: بيان أن الدين النصيحة، ج١ ص٧٤ برقم: (٥٥)، مِن حديث تميم الداري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) يراجع في توضيح ذلك: الاقتصاد، لابن خفيف، ص٤٨٤-٤٨٥.

(٤) هنا ينتهي ما نقَلَه الشيخ ابن عساكر مِن نَص الإبانة للشيخ الأشعري، وما يقابله من مقالات الإسلاميين. وسبَق التعقيب علىٰ ما يتعلق بذلك، في مقدمات هذا الكتاب.

باب: الكلام في إثبات رؤية الله -تعالى- بالأبصار في الآخرة

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢]؛ يعني: مُشرِقةً، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣]؛ يعني: رائيةً.

وليس يخلُو النظرُ مِن وُجوهٍ، نحنُ ذاكرُوها:

- إمَّا أن يكونَ الله عَزَّوَجَلَّ عنَىٰ نظرَ الاعتبارِ، كقوله -تعالىٰ-: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية:١٧].
- أو يكونَ عنَىٰ نظرَ الانتظارِ، كقوله: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [يس:٤٩].
- أو يكونَ عنَىٰ نظرَ التعطُّفِ، كقوله: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [آل عمران:٧٧][(١)].
- أو يكون عنىٰ نظرَ الرُّؤيةِ.

فلا يجوز أن يكونَ الله عَزَّوَجَلَّ عنَىٰ[(٢)] نظرَ التفكُّرِ والاعتبارِ؛ لأن الآخرةَ ليست بدارِ اعتبارٍ.

ولا يجوز أن يكون عنَىٰ نظرَ الانتظارِ؛ لأن النظرَ إذا ذُكر مع ذِكر الوجهِ.. فمعناهُ نظرُ العينَين اللتَين في الوَجهِ، كما إذا ذَكر أهلُ اللسانِ نظرَ القلبِ، فقالُوا: «انظُر في هذا الأمر بقَلبِك».. لَم يكُن معناهُ نظرَ العينَين.

وكذلك إذا ذُكر النظرُ مع الوجهِ، لَم يكُن معناهُ نظرَ الانتظارِ؛ الذي يكونُ بالقلب.

---

(١) «أو يكون عنىٰ نظر التعطف... يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ»: مثبت من (ك) فقط. وهو مثبتٌ -بنحوه- عند البيهقي، في الاعتقاد، ص١٦٨، وعبارته: «أو يكون عنىٰ نظر التعطف والرحمة، كقوله: «لا ينظر الله إليهم». أو يكون عنىٰ نظر الرؤية، كقوله: ﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [محمد: ٢٠]». فقد ذكر -البيهقي- مضمُون كلام الإبانة هنا، مع اختلافٍ يسيرٍ جدًّا، وإن لَم يَعزُ للإبانة.

(٢) أي: «بقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣] نظَر التفكر والاعتبار؛ لأن الآخرة ليست بدار استدلالٍ واعتبارٍ، إنما هي دار اضطرارٍ». الاعتقاد، للبيهقي، ص١٦٨.

وأيضًا: فإنَّ نظر الانتظارِ لا يكون في الجنة؛ لأن الانتظار[١] معهُ تنغيصٌ وتكديرٌ، وأهلُ الجنة في «ما لا عينٌ رأت ولا أذنٌ سمِعَت»[٢] مِن العَيشِ السَّليمِ والنَّعيمِ المُقيمِ.

وإذا كان هذا هكذا.. لَم يجُز أن يكونُوا منتظِرين؛ لأنَّهم كلَّما خطَرَ ببالِهم شيءٌ، أُتوا به معَ خُطوره ببالِهم، وإذا كان ذلك كذلك، فلا يجوز أن يكونَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أراد نظَرَ التعطُّفِ؛ لأن الخلقَ لا يجوزُ أن يتعطَّفُوا علىٰ خالقِهم.

وإذا فسدت الأقسامُ الثلاثةُ.. صحَّ القسمُ الرابعُ مِن أقسامِ النظرِ، وهو: أن معنىٰ قوله ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣]: أنَّها رائيةٌ ترىٰ ربَّها عَزَّوَجَلَّ[٣].

ومما يُبطل قولَ المعتزلة: إن الله عَزَّوَجَلَّ أرادَ بقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣] نظرَ الانتظارِ[٤]، أنه قال: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣]، ونظر الانتظار لا يكون مقرُونًا بقوله: ﴿إِلَىٰ﴾؛ لأنه لا يجُوز عند العربِ أن يقولُوا في نظرِ الانتظارِ «إلىٰ»؛ ألا ترىٰ أن الله عَزَّوَجَلَّ لمَّا قالَ: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس:٤٩]، لَم يقُل «إلىٰ»؛ إذ كان معناهُ الانتظارُ؟ وقال مخبرًا عَن بلقِيس: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل:٣٥]، فلمَّا أرادت الانتظارَ، لَم تقُل «إلىٰ»؟

---

(١) «الذي يكون بالقلب... لأن الانتظار»: ساقط من (ش).

(٢) ثبت ذلك في الحديث القدسي، كما في صحيح البخاري، في مواضع، مثلًا: كتاب: بدء الخلق- باب ما جاء في الجنة وأنها مخلوقة، ج٤ ص١١٨ برقم: (٣٢٤٤). ومسلم في صحيحه، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، ج٤ ص٢١٧٤ برقم: (٢٨٢٤)، مِن حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) الاستدلال المذكور علىٰ وقوع الرؤية، والمناقشة حوله: أورده الشيخ في اللمع، ص١٨٣-١٨٥، بعباراتٍ متقاربةٍ.

(٤) صرَّحت المعتزلةُ بهذه التأويلات. يراجع من كتبهم: الرد علىٰ المشبهة، للجاحظ، (ضمن رسائله الكلامية)، ص٢٣١. والمختصر في أصول الدين، للقاضي عبد الجبار، ج١ ص٢٢٩.

وقال «امرُؤُ القَيس»[(١)]:

فإنّكما إن تُنظِرَاني ساعةً　　　من الدَّهرِ تنفعُني لدَى أُمِّ جُندَبِ[(٢)]

فلمَّا أراد الانتظار: لَم يقُل «إلىٰ»، فلمَّا[(٣)] قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣]، عِلمنا أنه لَم يُرد الانتظارَ، وإنما أراد نظرَ الرؤيةِ، ولمَّا[(٤)] قَرن النظرَ بذِكر الوجهِ.. أراد نظرَ العينَين اللتَين في الوَجهِ، كما قال: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٤٤]، فذكَر الوجهَ، وإنَّما أرادَ تقلُّب عينَيه نحوَ السماءِ، ينتظرُ نزولَ المَلك عليه بصَرْف الله -تعالىٰ- لهُ عن قِبلة بيت المقْدس إلىٰ القِبلةِ.

فإن قال قائلٌ: لِم لا قُلتم: إنَّ قوله ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣]، إنَّما أراد: إلىٰ ثواب ربِّها ناظرةٌ؟

قيل له: ثوابُ الله عَزَّوَجَلَّ غيرُه، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣][(٥)]، ولَم يقُل: إلىٰ غيره ناظرةٌ. والقرآنُ علىٰ ظاهرِه، وليس لنا أَن نُزيلَه عن ظاهرِه إلا بحُجةٍ[(٦)]، وإلا فهو علىٰ ظاهرِه؛ ألا ترىٰ أن الله عَزَّوَجَلَّ لمَّا قالَ: «صلُّوا لي واعبُدوني»، لَم يجُز أن يقولَ قائلٌ: إنه أراد غيرَه، ويزيلَ

---

(١) ابن حجر بن الحارث الكندي، شاعر، اشتهر بلقبه، يُعرف بالملِك الضليل، وذي القروح. توفي: (٨٠ ق. هـ-٥٤٥م). ينظر: تاريخ دمشق، ج٩ ص٢٢٢.

(٢) البيت المذكور: ورد -كما أثبتناه في الصلب-، في ديوان امرئ القيس، ص٧٤، دار المعرفة- بيروت، ط٢. وأعرضنَا عن ذكر الاختلافات بين النُّسخ هنا؛ تخفيفًا. وما أثبتناه: موافقٌ للفظ ابن مهدي الطبري، في: تأويل الآيات المشكلة، ص١٦٥.

(٣) «فلما أراد الانتظار، لم يقُل إلىٰ، فلما»: ساقط من (هـ).

(٤) في (ش، ك): «لما». ويراجع: مجرد المقالات، ص٧٩، ٢٦٣.

(٥) «إنما أراد: إلىٰ ثواب... ناظرة»: ليس في (ش، خ، هـ).

(٦) سيتكرر معنىٰ عدم إزالة القرآن عن ظاهره إلا بحجة، في كلام الشيخ، وهو في اللمع كذلك، ص١٨٦. وقد وضح ابن فورك المقصود بـ«الحجة»، فقال: «هي دليلٌ مِن عقلٍ أو سَمعٍ أو حَالٍ مقترنةٍ». مجرد المقالات، ص٢٧. وهذا نصٌّ في أن منهج الشيخ مزجٌ بين العقلِ والنقلِ، بضوابط.

الكلامَ عن ظاهرِه؟! فكذلك لمَّا قال: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[القيامة:٢٣]، لَم يجُز لنا أن نُزيل القرآنَ عن ظاهره[١] بغيرِ حُجةٍ.

ثم يقال للمعتزلة: إن جاز لكُم أن تزعمُوا أنَّ قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣]، إنما أراد به: أنَّها إلىٰ غيره ناظرةٌ، فلِم لا جاز لغيركُم أن يقول: إنَّ قولَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[الأنعام:١٠٣] أراد بِها[٢]: لا تدرِك غيرَه، ولَم يُرد أنَّها لا تُدركُه؟ وهذا ما لا يقدِرُون علىٰ الفرْقِ فيه[٣].

دليلٌ آخر: وممَّا يدلُّ علىٰ أن الله -تعالىٰ- يُرىٰ بالأبصار: قولُ موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾[الأعراف:١٤٣]، ولا يجوزُ أن يكون موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ [و] قد[٤] ألبسه الله -تعالىٰ- جِلبابَ النبيِّين، وعصمَه بما عَصم به المرسَلين، قد سأل ربَّه ما يستحيلُ عليه، فإذا لَم يجُز ذلك علىٰ موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ.. فقَد[٥] علِمْنا أنه لَم يسأل ربَّه مستحيلًا، وأن الرؤيةَ جائزةٌ علىٰ ربنا عَزَّوَجَلَّ.

ولو كانت الرؤيةُ مستحيلةً علىٰ ربِّنا -كما زعمت المعتزلةُ-، ولَم يعلم ذلك موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وعلمُوه هُم.. لكانوا -علىٰ قولهم- أعلمَ بالله من موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ! وهذا ما لا يدَّعيه المسلمُون[٦].

---

(١) «فكذلك لما قال... عن ظاهره»: ساقط من (ك).

(٢) كذا في النسخ الخطية: «بها»، وبهامش مخطوطة الأزهرية: «قوله أراد بها... إلىٰ آخره: هذه عبارةٌ فيها ركةٌ علىٰ ما ظهر لي. اهـ». قلنا: لعله يشير إلىٰ أن الأليق أن يقال: «أراد به». والمقصود: أراد بـ «قول الله». وعلىٰ المثبَت في النسخ، وهو قوله: «أراد بها»: أي: بالآية القرآنية.

(٣) بيَانُ الشيخ هنا فسادَ تأويلِ المعتزلة لقوله -تعالىٰ-﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[القيامة:٢٣]: أورد مضمونَه في اللمع، ص١٨٦-١٨٧.

(٤) [و]: زيادة، يقتضيها السياق، أضافتها د. فوقية في نشْرتها، ص٤١، وتبِعناها.

(٥) في النسخ الخطية: «وقد». والسياق عليه لا يستقيم.

(٦) يراجع في إنكار المعتزلة رؤية الله -تعالىٰ- بالأبصار في الدنيا والآخرة: المقالات، ومعه عيون المسائل والجوابات، للكعبي، ص٢٤٧. المغني، كتاب: رؤية الباري، ص٨٩-١٧٥. المعتمد في أصول الدين، لابن الملاحمي، ص٣٥٩-٤٣٧.

فإن قال قائلٌ: ألستُم تعلمُون حُكمَ الله في الظِّهارِ اليومَ، ولَم يكن نبيُّ الله ﷺ يعلمُ ذلك قبل أن ينزلَ؟

قيل له: لَم يكُن يعلم نبيُّ الله ﷺ ذلك قبل أن يُلزم اللهُ العبادَ حكمَ الظهار، فلمَّا ألزمهم الحكمَ به.. أعلم نبيَّه قبلهم، ثم أعلمَ نبيُّ الله عبادَ الله ذلك، ولَم يأت عليه وقتٌ لزمهم حُكمَه، فلَم يعلم عَلَيْهِ السَّلَامُ. وأنتم زعمتُم أن موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ كان قد لزمه أن يَعلم حكمَ الرؤيةِ، وأنَّها مُستحيلةٌ عليه، وإذا لَم يعلم ذلك وقتَ لزِمهُ عِلمه، وعلِمتُموه أنتم الآن .. لزمكُم بجهلكم: أنكم بما لزمكُم العلمُ به الآن[1]، أعلمُ من مُوسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ بما لزمهُ العلم به! وهذا خروجٌ عن دينِ المسلمين[2].

ودليلٌ آخر: مما يدل علىٰ جواز رؤية الله -تعالىٰ- بالأبصار: قولُه -تعالىٰ- لموسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣]؛ فلمَّا كان الله عَزَّوَجَلَّ قادرًا علىٰ أن يجعل[3] الجبلَ مستقرًّا، كان قادرًا علىٰ الأمر الذي لو فعلَه، لرآهُ موسىٰ، فدل ذلك: علىٰ أن الله -تعالىٰ- قادرٌ علىٰ أن يُريَ عباده نفسَه، وأنه جائزٌ رؤيتُه.

فإن قال قائلٌ: فلِم لا قُلتم: إن قول الله -تعالىٰ-: ﴿فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣]، تبعيدٌ للرؤية[4]؟

---

(١) «الآن»: ساقط من (ش، ك). وفي (ن، هـ، خ): «بيان».

(٢) قلنا: القول بأن موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يكن عالمًا حُكمَ الرؤية وقتَ سؤاله: هو قول بعض المعتزلة، ولم يوافق عليه البعضُ، كالقاضي عبد الجبار؛ حيث اختار القول: بأن موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ كان عالمًا باستحالة الرؤية، وإنما أقدم علىٰ السؤال؛ بقصْد تبيين استحالتها لقومه، لما سألوها. يراجع في ذلك: متشابه القرآن، ص٢٩٢-٢٩٥. والمغني: رؤية الباري، ص١٦٣-١٦٥.

(٣) «يجعل»: ساقط من (ن، هـ، خ).

(٤) وهذا ما صرح به القاضي عبد الجبار، في: المغني، رؤية الباري، ص١٦١-١٦٢.

قيل له: لو أراد الله عَزَّوَجَلَّ تبعيدَ الرؤية.. لَقَرَن الكلامَ بما يستحيلُ وقوعُه، ولَم يَقْرِنه بما يجُوز وقوعُه، فلما قرنَه باستقرار الجبل، وذلك أمرٌ مقدورٌ لله سبحانه.. دلَّ ذلك على أنه جائزٌ أن يُرى الله -تعالى-؛ ألا ترى أن «الخنساء»[١] لمَّا أرادت تبعيدَ صُلحِها ممَّن كان حربًا لأخيهَا.. قرنَتْ الكلامَ بأمرٍ مستحيلٍ، فقالت:

ولا أصالحُ قومًا كنتَ حربَهم حتى تعُود بياضًا حُلكة القَارِ[٢]

والله عَزَّوَجَلَّ إنما خاطَب العربَ بلُغتها، وبما نجدُه مفهومًا في كلامِها، ومعقُولًا في خطابِها. فلما قرَن الرؤيةَ بأمرٍ مقدُورٍ جائزٍ.. علِمْنا أن رؤيةَ الله -تعالى- بالأبصارِ جائزةٌ غيرُ مستحيلةٍ.

دليل آخر:

قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]، قال أهل التأويل[٣]: «النظر إلى الله عَزَّوَجَلَّ»، ولَم ينعِّم الله -تعالى- أهلَ جناته بأفضل مِن نظرهم إليه ورُؤيتِهم له.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق:٣٥]، قيل: النظرُ إلى الله عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) هي: تُماضر بنت عمرو بن الحارث، شاعرةٌ، أسلمت، وقدِمت على النبي ﷺ، وكانت تُنشد بحضرته. (ت: ٢٤هـ). يراجع في ترجمتها: الوافي بالوفيات، ج١٠ ص٢٤٠-٢٤٤.

(٢) اضطربت النُّسخ الخطية في إثبات قول الخنساء، وأثبتنا المتفَق عليه بين أغلبها، وكلها بلفظ «ولا أصالح... حُلكة»، وهي إحدَى الروايات في البيت، كما ورد في شرح الديوان. ولفظُه -كما في ديوان الخنساء-: «ولا أسالم قومًا كنتَ حربهم ... حتى تعود بياضًا جؤنة القارِ». وجؤنة القار، وكذا حُلكَته: سوادُه، والقَار: ما يُطلَى به البعير الأجربُ لمداواته. يراجع: ديوان الخنساء، وشرحه، لثعلب النحوي، ص٢٩٤، دار عمار- عمان- الأردن، ط١، ١٤٠٩هـ.

(٣) أي: قالوا: «الزيادة» المذكورة في الآية: هي النظر إليه -تعالى- وقد استندوا في ذلك إلى آثارٍ مرويةٍ عنه ﷺ وعن أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. يراجع: تفسير الإمام الطبري للآيات القرآنية المذكورة في استدلال الشيخ الأشعري هنا.

وقال: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾[الأحزاب:٤٤]، وإذا لقيَه المؤمنُون.. رأَوْه. وقال الله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾[المطففين:١٥]؛ فحجَبهم عن رُؤيتِهِ، ولا يَحْجِبُ عنها المؤمنين[١].

سؤالٌ:

فإن قال قائلٌ: فما معنىٰ قوله -تعالىٰ-: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[الأنعام:١٠٣]؟

قيل له: يَحتمل أن يكون لا تدركُه في الدنيا وتدركُه في الآخرة؛ لأن رؤية الله تعالىٰ أفضلُ اللذَّات، وأفضلُ اللذَّات[٢] تكونُ في أفضلِ الدارَين.

ويَحتمل أن يكونَ الله عَزَّوَجَلَّ أراد بقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[الأنعام:١٠٣]، أنه لا تدركه أبصارُ الكافرينَ المكذِّبين؛ وذلك أن كتابَ الله يصدِّق بعضُه بعضًا، فلمَّا قال في آية: «إن الوجوه تنظرُ إليه يومَ القيامةِ»، وقال في آيةٍ أخرىٰ: «إن الأبصار لا تدركه»- علِمْنا أنه إنما أراد: أبصارَ الكافرين لا تُدركه[١].

مسألة[٤] والجواب عنها:

فإن قال قائلٌ: قد استكبر[٥] اللهُ -تعالىٰ- سؤالَ السائلين له أن يُرىٰ

---

(١) بهامش (ك): «قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: لمَّا حجب الله قومًا عن رؤيته بالسخط، دل علىٰ أن قومًا يرونه بالرضا». قلنا: رَوىٰ ذلك: الثعلبي في تفسيره: الكشف والبيان، بسنده إلىٰ الإمام الشافعي، في تفسير قوله -تعالىٰ-: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾[المطففين:١٥].

(٢) «وأفضل اللذات»: ليس في (ن، خ).

(١) جواب الشيخ المذكور هُنا علىٰ اعتراضِ المعتزلة: أورد مضمونه في اللمع، ص١٨٦. ويراجع كذلك: مجرد المقالات، ص١٩٦. ويقول أبو القاسم الأنصاري في الآية القرآنية المذكورة: «هذه الآية مطلَقةٌ متردِّدةٌ بين مقيَّدَين: فإما أن نقدِّر فيها إطلاقًا في الزمان، وقوله سبحانه: ﴿وُجُوهٌ ... نَاظِرَةٌ﴾: مقيدٌ بزمانٍ، والمطلق محمولٌ علىٰ المقيَّد في الحكم الواحد؛ فكأنه -تعالىٰ- قال: لا تدركه الأبصار في الدنيا وتدركه أبصار المؤمنين في الآخرة. وإما أن نقدِّر الإطلاق بين الرائين...». شرح الإرشاد، ج٢ ص٣١٤.

(٤) «مسألة»: ساقط من (ن، خ).

(٥) بهامش مخطوطة الأزهرية: «قوله استكبر: أي: استعظمَ، أي: عدَّه كبيرًا غيرَ لائقٍ». ويراجع: شرح الإرشاد، للأنصاري، ج٢ ص٣١٥.

بالأبصار، فقال: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَـٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣].

فيقال لهم: إن بني إسرائيلَ سألُوا رُؤيةَ الله عَزَّوَجَلَّ، علىٰ طريقِ الإنكارِ لنبوةِ موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وتركِ الإيمانِ به حتىٰ يروا اللهَ؛ لأنَّهم قالُوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، فلما سألُوا الرؤيةَ علىٰ طريق تركِ الإيمانِ بموسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حتىٰ يريَهم اللهُ نفسَه .. استعظمَ اللهُ سؤالَهم، مِن غير أن تكونَ الرؤيةُ مستحيلةً عليه، كما استعظمَ سؤالَ أهلِ الكتابِ أن يُنزل عليهم كتابًا مِن السماءِ، مِن غير أن يكونَ ذلك مُستحيلًا، ولكن لأنَّهم أبوا أن يؤمِنُوا بنبيِّ الله، حتىٰ يُنزلَ عليهم كتابًا من السماءِ.

دليلٌ آخر:

ومما يدلُّ علىٰ إثباتِ رؤيةِ الله -تعالىٰ- بالأبصارِ: روايةُ الجماعاتِ، مِن الجهات المختلفات، عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنه قال: «تَرون ربَّكم كما تَرون القمرَ ليلةَ البدرِ، لا تُضارُّون في رؤيتِه»(١)، والرؤيةُ إذا أُطلقت إطلاقًا ومُثلَت برؤيةِ العِيانِ(٢)، لَم يكُن معناها إلا رؤيةَ العِيانِ.

(١) بنحو هذا اللفظ: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ج٢ ص٢٩٥ برقم: (٢٢٢٩)، بلفظ: «لا تضامون»، من حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التفسير-تفسير سورة النساء، ج٤ ص١٦٧١ برقم: (٤٣٠٥). ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان- باب: معرفة طريق الرؤية، ج١ ص١٦٧ برقم: (١٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولفظ مسلم: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ صَحْوًا لَيْسَ مَعَهَا سَحَابٌ؟ وَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ صَحْوًا لَيْسَ منهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: مَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا»، وذكره الشيخ محمد بن جعفر الكتاني في الأحاديث المتواترة كما في نظم المتناثر، ص٢٣٨، وقال: «هو حديثٌ مشهورٌ، رواه واحد وعشرون من أكابر الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ». وقد سبق التعليق علىٰ ذلك، في قول الشيخ: «وندين بأن الله يُرىٰ بالأبصار يوم القيامة، كما يُرىٰ القمرُ...».

(٢) بهامش (خ): «قوله: العِيان: أي: المعاينة والمشاهدة. كاتبه».

ورُويت الرؤيةُ عن النبيِّ ﷺ، مِن طُرقٍ مختلفةٍ عديدةٍ، عدة رُواتِها أكثر من عِدة خبَر الرجم(١)، ومِن عدة مَن روىٰ أن النبي ﷺ قال: «لا وصيَّة لِوارثٍ»(٢)، ومِن عدةِ رُواة المسحِ علىٰ الخُفينِ(٣)، ومِن عدةِ رُواةِ قولِ النبيِّ ﷺ: «لا تُنكحُ المرأةُ علىٰ عمَّتها ولا خالتها»(٤)، وإذا كان الرجمُ وما ذكرناهُ سُننًا عند المُعتزلةِ .. كانت الرؤيةُ أَولىٰ أن تكون سُنةً؛ لِكثرةِ رُواتِها ونقَلتها، يَرويهَا خلَفٌ عن سلفٍ(٥).

---

(١) خبر الرجم ورد في روايات كثيرة، أصرحها، رواية البخاري في صحيحه، كتاب: المحاربين من أهل الكفر والردة - باب: هل يقول الإمام للمُقر لعلك لمست أو غمزت، ج٦ ص٢٥٢٠ برقم: (٦٤٣٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الحدود- باب: مَن اعترف علىٰ نفسه بالزنا، ج٣ ص١٣٢٠ برقم: (١٦٩٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. هذا: والدليل نفسه، مع الاستشهاد بخبر الرجم وبخبر: لا تُنكح المرأة...- موجودٌ عند ابن مهدي الطبري، في: تأويل الآيات المشكلة الموضحة، ص٢٠٤.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الوصايا- باب: ما جاء في الوصية للوارث، ج٣ ص١١٤ برقم: (٢٨٦٧)، والترمذي في جامعه، أبواب: الوصايا- باب: ما جاء لا وصية لوارث، ج٤ ص٤٣٣ برقم: (٢١٢١)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وحسَّنه الترمذي. وينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج٥ ص٣٧٢.

(٣) سبق تخريجه، ص١٢٠.

(٤) ورد عن عدد من الصحابة منهم: سيدنا: أبو هريرة، وجابر بن عبد الله، وابن عباس رضي الله عنهم، وغيرهم، وأكتفي برواية أبي هريرة رضي الله عنه؛ نظرًا لشُهرتها، فقد أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب: النكاح- باب: لا تُنكح المرأة علىٰ عمتها، ج٥ ص١٩٦٥ برقم: (٤٨٢٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب: النكاح- باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، ج٢ ص١٠٢٩ برقم: (١٤٠٨)، بنحو هذا اللفظ. وقد ذكر الكتاني هذا الحديث في «نظم المتناثر»، ص١٤٨- في الأحاديث المتواترة، وذكر أنه ورد من حديث ستة عشر صحابيًا.

(٥) قلنا: استشهاد الشيخ الأشعري بهذه الأخبار خاصَّة: يرجع إلىٰ أن المعتزلة قد سلَّموا وأقرُّوا بصحتها، فقد وجدْنا -مثلًا- عنهم التصريح بصحَّة حديث: «لا تُنكح المرأةُ علىٰ عمَّتها ولا خالتها»، عند أبي عليٍّ الجبائي منهم خاصَّة. ينظر: فضل الاعتزال، ص٢٨٩. وطبقات المعتزلة، لابن المرتضىٰ، ص٨١.

والحديثُ «أنَّىٰ أَراهُ»: لا حُجةَ فيه؛ لأنه إنما سألَ سائلُ النبيَّ ﷺ عن رؤيةِ الله عَزَّوَجَلَّ في الدُّنيا، وقال له: هل رأيتَ ربَّك؟ فقال: «نورٌ أنَّىٰ[1] أَراه»[2]؛ لأن العينَ لا تدرِكُ في الدنيا الأنوارَ المخلُوقةَ علىٰ حقائقها؛ لأن الإنسانَ لو حدَّق ينظرُ إلىٰ عَين الشمسِ، فأدام النظرَ إلىٰ عينها.. لذهبَ أكثرُ نورِ بصرِه، فإذا كان الله عَزَّوَجَلَّ حَكَم في الدنيا بأن لا تقومَ العينُ بالنظرِ إلىٰ عينِ الشمسِ.. فأحرَىٰ أن لا يَثبتَ البصرُ للنظرِ إلىٰ الله[3] -تعالىٰ- في الدنيا، إلا أن يقوِّيَه[4] الله عَزَّوَجَلَّ، فرؤيةُ الله -سبحانه- في الدُّنيا: قد اختُلف فيها.

وقد رُويَ عن أصحابِ رسولِ الله ﷺ: أن الله عَزَّوَجَلَّ تراهُ العُيون في الآخرةِ، وما رُوي عن أحدٍ منهم أن الله عَزَّوَجَلَّ لا تراه العيونُ في الآخرةِ، فلما كانوا علىٰ هذا مجتمعينَ، وبه قائلينَ، وإن كانوا في رؤيته في الدنيا مختلفينَ.. ثبتت الرؤيةُ في الآخرةِ إجماعًا[5]، وإن كانت في الدنيا مختَلفًا فيها.

ونحنُ إنما قصَدْنا إلىٰ إثباتِ رؤيةِ الله عَزَّوَجَلَّ في الآخرة.

---

(١) في (ش): «نور أنا»، وفي (ن): «نوراني أراه». وفي (ر، ك): «نورانيًا أراه». وحديث: «نورٌ أنَّىٰ أَراه»: أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان- باب: في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نورٌ أنىٰ أراه»، ج١ ص١٦١ برقم: (١٧٨)، من حديث أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وما أثبتناه في الصلب مِن بعض النسخ: هو المجمَع علىٰ صحته، والموافق لمحل استشهاد الشيخ. ويقول الإمام النووي في هذا الحديث: «ورُوي: نورانيٌّ أَراه،... أي: خالقُ النور المانع من رؤيته، فيكون من صفات الأفعال. قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: هذه الرواية لَم تقع إلينا، ولا رأيتُها في شئ من الأصول». شرح صحيح مسلم، ج٣ ص١٢.

(٢) نقَل ابن فورك، عن المسائل المنثورة للشيخ الأشعري: حكاية اختلاف الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في رؤيته ﷺ لربه ليلة المعراج، ورجح الشيخ الأشعري: رأيَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو أنه ﷺ رأىٰ ربَّه ليلة المعراج. يراجع: مجرد المقالات، ص٨١.

(٣) في (خ): «البصر بالنظر لله». ونقول: مما يشهد لصحة ما أثبتناه: قوله -تعالىٰ-: ﴿وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾[الأعراف:١٩٨]؛ حيث أثبت النظرَ ونفىٰ البصرَ.

(٤) الضمير هنا: راجعٌ إلىٰ البصر، لا النظر.

(٥) يراجع في ذلك: مجرد المقالات، ص٨٢.

علىٰ أن هـذه الروايـة: علـىٰ المعتزلـةِ، لا لهُـم؛ لأنَّهـم يُنكـرونَ أن الله نـورٌ في الحقيقـة[١].

فإذا احتجُّوا بخبرٍ هُم له تاركُون وعنهُ منحَرفُون.. كانوا مَحجُوجِين[٢].

دليلٌ آخر:

ومما يـدلُّ علىٰ رؤيـةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بالأبصارِ[٣]: أنـه ليسَ موجـودٌ إلا وجائـزٌ أن يرينَـاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ[٤]، وإنمـا لا يجوزُ أن يُرىٰ المعدومُ، فلمَّـا كان الله -تعالىٰ- مَوجودًا مثبتًا[٥].. كان غيرَ مستحيلٍ أن يُرينا نفسَـه عَزَّوَجَلَّ. وإنما أراد مَن نفَـىٰ رؤيـةَ الله -تعالىٰ- بالأبصار: التعطيلَ، فلمَّا لَـم يُمكِنهُم أن يُظهرُوا التعطيلَ صَراحًا، أظهرُوا ما يؤُول بِهم إلىٰ التعطيلِ والجُحودِ، تعالىٰ اللهُ عن ذلك عُلوًّا كبيرًا.

دليلٌ آخر:

ومما يـدلُّ علىٰ رؤيـةِ الله -سبحانه- بالأبصـار: أن الله عَزَّوَجَلَّ يَـرىٰ الأشـياءَ، وإذا كان للأشياءِ رائيًا.. فلا يَـرىٰ الأشياءَ مَن لا[٦] يَرىٰ نفسَـه[٧]، وإذا كان لنفسه رائيًا.. فجائزٌ أن يُرينا نفسَـه؛ وذلك أنَّ مَن لَـم يعلـمْ نفسَـه، لا يَعلـمُ الأشياءَ[٨]،

(١) قلنـا: تـأوَّل المعتزلـة وصْف الله -تعالـىٰ- بأنـه نـورٌ، علىٰ معنىٰ: أنـه منـوِّر السـموات والأرض، أو مدبِّرهمـا. يراجـع: تفسير أبي بكـر الأصـم، ص٩٣. وتنزيـه القـرآن عـن المطاعـن، ص٢٨٦. ويقـارن: مقـالات الإسـلاميين، ج٢ ص٢١٤. وتأويـل الآيـات المشـكلة، لابـن مهـدي، ص٧٦، ٧٧.

(٢) في (ن، خ): «محجُوبين».

(٣) بهامش (ك): «رؤية تليق بجلاله -تعالىٰ-، من غير كيفٍ ولا إحاطةٍ بالمرئي».

(٤) هذه إشارةٌ من الشيخ إلىٰ الدليل العقلي -عنده- علىٰ جواز رؤية الله -تعالىٰ-، وهذا الدليل يجعل علةَ الرؤية شاهدًا وغائبًا: الوجودَ. وحَكىٰ ابن فورك هذا الدليل عن الشيخ، في مواضع من مجرد المقالات، ص٧٩-٨٠، ٩٠.

(٥) في (ن، خ) «ثابتًا».

(٦) «فلا يرىٰ الأشياءَ مَن لا»: ساقط من (ن، خ).

(٧) ذكـر ابـن فـورك: أن الشـيخ الأشـعري: «كان يقـول: إنه [تعالـىٰ] لَـم يـزَل مرئيًّا لنفسـه برؤيتـه القديمـة». مجـرد المقـالات، ص٧٩.

(٨) في (ر، ن): «وذلك أن مَن لا يعلم نفسه، لا يعلم نفسَه شيئًا»، وفي (خ): «وذلك أن من لا يعلم نفسه، لا يعلم شيئًا».

فلمَّـا كان الله عَزَّوَجَلَّ عالمًـا بالأشـياء.. كان عالمًـا بنفسـهِ، فكذلـك مَـن لا يـرىٰ نفسَـه لا يـرَىٰ الأشـياءَ، فلمَّـا كان اللهُ عَزَّوَجَلَّ رائيًـا للأشـياء .. كان رائيًـا لنفسِـه، وإذا كان رائيًـا لهَـا .. فجائـزٌ أن يرينَـا نفسَـه، كمـا أنـه لمَّـا كانَ عالِمًـا بنفسـه .. جـاز أن يُعلِمَناهـا، وقـد قال-تعالىٰ-: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾[طه:٤٦]؛ فأخبَـر أنـه يَسـمعُ كلامَهمـا ويَراهُمـا.

ومَـن زعـم أن الله عَزَّوَجَلَّ لا يجُـوز أن يُـرىٰ بالأبصـار.. يَلزمـه أن لا يجـوِّز أن يكـونَ الله عَزَّوَجَلَّ رائيًـا، ولا عالِمًـا، ولا قـادِرًا؛ لأن العالِـم القـادرَ الرَّائـي.. جائـزٌ أن يُـرىٰ.

مسألة[١]:

فإن قال قائلٌ: قولُ النبيِّ ﷺ: «تَرون ربَّكُم»، يعني: تَعلَمون ربَّكُم اضطِرارًا[٢].

قيـل لـه: إن النبـي ﷺ، قـال لأصحابِـه هـذا، علـىٰ سـبيلِ البِشـارةِ، فقـال: «فكيـفَ بكُـم إذا رأيتُـم اللهَ -سـبحانه-»[٣]؟ ولا يجـوزُ أن يبشِّـرهم بأمـرٍ يَشـرَكُهُم فيـه مـعَ الكفـار[٤]. علىٰ أن النبيَّ ﷺ قـال: «تَـرون ربَّـكم»، وليس يعني رؤيـةً دُون رؤيـةٍ، بـل ذلـك عـامٌّ في رؤيـةِ العيـنِ ورؤيـةِ القلـبِ.

(١) «مسألة»: ساقط من (ر، ن، خ).

(٢) اختلـف المعتزلـة في جـواز معرفتـه – تعالـىٰ- اضطـرارًا في الدنيـا، مـع اتفاقهـم علـىٰ جـواز معرفتـه – تعالـىٰ- اضطـرارًا في الآخـرة، وعليـه: أوَّلـوا الحديـثَ بمـا ذكـره الشـيخ هنـا. يراجـع: المغنـي: رؤيـة البـاري، ص١٦٢-١٦٦. والمختصـر في أصـول الديـن، ص٢٢١.

(٣) ورد مـن حديـث أبـي موسـىٰ الأشـعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجـه الآجـري في كتـاب الشـريعة، ج٢ ص١٠١٨ برقـم: (٦٠٩)، وأبـو القاسـم الحنائـي في: الحنائيـات، ج١ ص٦٩٣ برقـم: (١٢٤)، وقـال: «هَـذَا حَدِيـثٌ حَسَـنٌ، مِـنْ حَدِيـثِ أَبِـي الْمُعْتَمِـرِ سُـلَيْمَانَ بْـنِ طَرْخَـانَ الْقَيْسِـيِّ».

(٤) في (ن، خ): «بأمـرٍ بشـر فيـه الكفـار». هـذا: والفكـرة نَفْسـها، في رَدِّ تأويـل الحديـث بالمعنـىٰ المذكـور: موجـودةٌ عنـد ابـن مهـدي الطبـري، في: تأويـل الآيـات المشـكلة، ص٢٠٥، وعبارتـه فيهـا: «... فلـو كان النبـي ﷺ عَنـىٰ بذلـك العلـم.. لَـم يكـن للمؤمنيـن في ذلـك بشـارةٌ، والكـلام خـارجٌ عـن ذلـك الطريـق؛ لأن الكفـار أيضًـا يشـاركوهم فيـه».

دليلٌ آخر:

إن المسلمينَ اتفقُوا علىٰ أن الجنةَ فيها ما لَا عَينٌ رأَت، ولا أُذنٌ سمِعت، ولا خطَر علىٰ قلبِ بشَرٍ، مِن العَيش السَّليمِ، والنَّعيمِ المُقيمِ، وليس نعيمٌ في الجنةِ أفضلَ مِن رؤيةِ الله عَزَّوَجَلَّ بالأبصارِ.

وأكثرُ مَن عَبَدَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ، عَبَدهُ للنظر إلىٰ وجهِه، فإذا لَم يكن بعدَ رؤيةِ الله أفضلَ مِن رؤيةِ نبيه ﷺ، وكانت رؤيةُ نبيِّ الله أفضلَ لذَّات الجنةِ.. كانت رؤيةُ اللهُ -تعالىٰ- أفضلَ مِن رؤيةِ نبيِّهِ ﷺ.

وإذا كان ذلك كذلك.. لَم يَحرِم اللهُ أنبياءَه المرسَلينَ، وملائكتَه المقرَّبينَ، وجماعةَ المؤمنينَ، والصدِّيقينَ.. النظرَ إلىٰ وجهِه -تعالىٰ-؛ وذلك أن الرؤيةَ لا تؤثِّر في المرئي؛ لأن رؤية الرائي تقُوم به، فإذا كان هذا هكذا، وكانت الرؤيةُ غيرَ مؤثرةٍ في المرئي.. لَم تُوجب تشبيهًا ولا انقِلابًا عن حقيقةٍ، ولَم يستَحلْ علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ أن يُري عبادَه المؤمنينَ نفسَه في جناتِه.

مسألةٌ[1] في الرُّؤية:

احتجَّت المعتزلةُ في أن[2] الله عَزَّوَجَلَّ لا يُرىٰ بالأبصارِ، بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]؛ قالوا: فلما عَطف اللهُ عَزَّوَجَلَّ بقوله: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾، علىٰ قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، وكان قولُه ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ علىٰ العُموم: أنه يدرِكُها في الدنيا والآخرة، وأنه يراها في الدنيا والآخرة[3]- كان قولُه ﴿لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾: دليلًا علىٰ أنهُ لا تراهُ الأبصارُ في

---

(١) في (ر، ن): «باب»، بدلاً من: «مسألة». وفي (هـ): «دلائل المعتزلة في إنكار الرؤية».

(٢) في (ن، خ): «المعتزلة بأن». وبهامش مخطوطة الأزهرية: قوله «بأن الله عَزَّوَجَلَّ، أي: علىٰ أن الله».

(٣) «والآخرة»: ساقط من (ن، هـ، خ).

الدنيا والآخرةِ، وكان في العمومِ كقولِه: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾؛ لأن أحدَ الكلامَين مَعطوفٌ علىٰ الآخرِ[١].

قيل لهم: فيجب إذا كان عُموم القولَين واحدًا، وكانت الأبصارُ أبصارَ العُيونِ وأبصارَ القلوبِ؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج:٤٦]، وقال: ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [ص:٤٥][٢]، فأراد: أبصارَ القلوبِ، وهي التي يَفضُل بِها المؤمنون الكافرينَ. ويقولُ أهلُ اللغةِ: «فلانٌ بصيرٌ بصناعته»، يُريدون: بصرَ العِلم، ويقولون: «قد أبصرْتُه بقلبي»، كما يقولون: «قد أبصرتُه بعَيني».

فإذا كان البصرُ بصرَ العينِ وبصرَ القلب، ثم أوجبُوا علينا أن يكون قولُه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ في العموم كقولِه: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾؛ لأن أحد الكلامَينِ معطوفٌ علىٰ الآخرِ.. وجب عليهم - بحُجتهم - أن الله عَزَّوَجَلَّ لا يُدرَك بأبصارِ العُيونِ ولا بأبصارِ القلوبِ؛ لأن قولَه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ في العُموم، كقولِه: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾، وإذا لَم يكن عندهُم هكذا.. فقد وجب أن يكون قولُه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ أخصَّ مِن قولِه: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾، وانتَقض احتجاجُهم.

وقيل لهم: إنكم زعمتُم أنه لو كان قولُه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ خاصًّا في

---

(١) استدل الجبَّائي - من المعتزلة -: بما ذكره الشيخ الأشعري هنا، لكنه غير معتمدٍ عند جمهورهم، فمنهم مَن نحَا في الاستدلال علىٰ عموم انتفاء رؤيته -تعالىٰ- في الدنيا والآخرة: منحىً آخر، فقال: «إنه -تعالىٰ- تمدَّح بنفي الإدراك عن نفسه، وما كان نفيه مدحًا مما يرجع إلىٰ ذاته: فإثباته له لا يكون إلا نقصًا، وصفات النقص لا تجوز علىٰ القديم - سبحانه -، في الدنيا ولا في الآخرة. وأن لا يصح أن يكون المراد بالآية: النفيَ في وقتٍ دون وقتٍ، كما لا يصح أن يكون المراد بقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]: نفْيَ ذلك في حالٍ دون حالٍ». المغني، رؤية الباري، ص١٥٠-١٥١. قلنا: وهذا ما يأتي في قول الأشعري - بعد صفحةٍ تقريبًا -: «وقيل لهم: إنكم زعمتُم أنه لو كان قوله لا تدركه الابصار خاصًّا،...». ثم أجاب عنه.

(٢) (ك، ن، خ) بزيادة: «أي: فهي بالأبصار».

وقتٍ دون وقتٍ، لكان قولـه: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ خاصًّا في وقتٍ دون وقتٍ، وكان قولُه [(١)]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقولُه: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقولُه ﴿لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤]: في وقتٍ دون وقتٍ.

فإنْ جعلتُم قولَه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ خاصًّا.. رجعَ احتجاجُكم عليكم، وقيل لكم: إذا كان قولُه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ خاصًّا، ولَم [(٢)] يجب خُصوصُ هذه الآيات، فلِمَ أنكرتُم أن يكون قولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، إنَّما أراد: في الدنيا دون الآخرةِ؟! كما أن قولَه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، أراد بعضَ الأبصار دون بعضٍ، ولا يُوجِبُ ذلك تخصيصَ هذه الآياتِ التي عارَضتُمونا بِها.

فإن قالُوا: قولُه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، يُوجِب أنه [عَزَّوَجَلَّ] لا يدرَكُ بِها في الدنيا والآخرةِ، وليس ينفي ذلك أن نراهُ بقُلوبِنا، ونُبصرَه بِها، ولا نُدركَه بِها [(٣)].

قيل لهم: فمَا أنكرتُم أن يكونَ «لا نُدركُه بأبصارِ العُيونِ»، لا [(٤)] يوجب إذا لَم ندركْه بِها، أن لا نراهُ ونبصرهُ [(٥)] بِها، فرؤيتُنا له بالعيونِ وإبصارُنا [(٦)] له بِها، ليس بإدراكٍ له بِها، كما أن إبصارَنا له بالقلوب ورؤيتَنا له بِها، ليس بإدراكٍ له بِها.

فإن قالُوا: رؤيةُ البصرِ هي إدراكُ البصرِ [(٧)].

قيل لهم: ما الفرْق بينكم وبين مَن قال: إن رؤيةَ القلبِ وإبصارَه، هو إدراكُه وإحاطتُه؛ فإذا كان عِلمُ القلبِ بالله عَزَّوَجَلَّ وإبصارُ القلبِ لهُ ورؤيتُه إيَّاه،

(١) «﴿ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ خاصًّا... وكان قوله»: ساقط من (خ).

(٢) في (ن، خ): «خاصًّا لم».

(٣) يحكي الكعبي عن المعتزلة: أنهم أجازُوا «القول بأن الله يُرىٰ؛ علىٰ معنىٰ: يُعلم». المقالات، للكعبي، ص٢٤٧. ويراجع أيضًا: المختصر في أصول الدين، ص٢٢١.

(٤) في (ش، ر، ك): «ولا».

(٥) «ونبصره»: ساقط من (ر، ن، هـ).

(٦) في (ن، هـ، خ): «إبصارنا»، دون واوٍ قبلها.

(٧) كما صرح به القاضي عبد الجبار، في: المختصر في أصول الدين، ص٢٢٠.

ليس بإحاطةٍ ولا إدراكٍ.. فمَا أنكرتُم أن تكون رؤيةُ العُيونِ وإبصارُها لله عَزَّوَجَلَّ، ليس بإحاطةٍ ولا إدراكٍ؟![1].

مسألة[2]:

ويقالُ لهُم: إذا كان قولُ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، في العُموم كقولِه: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ لأن أحدَ الكلامَين مَعطوفٌ علىٰ الآخرِ، فخبِّرونَا: أليس الأبصارُ والعيونُ لا تدركُه رُؤيةً، ولا لَمسًا، ولا ذَوقًا، ولا علىٰ وجهٍ مِن الوجوهِ؟

فمَن قولُهم: نعم.

فيُقالُ لهُم: أخبِرونا عن قولِه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾: أتزعمُون أنه يدركُها لَمسًا وذَوقًا، بأن يلمَسَها؟!

فمَن قولُهم: لا.

فيُقالُ لهُم: فقد انتقضَ قولُكم: إنَّ قولَه ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾، في العُموم كقولِه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾.

سؤال[3]:

إن قالَ قائلٌ منهم: إن البصرَ في الحقيقة، هو بصرُ العينِ، لا بصرُ القلبِ.

قيل لهُ: ولِم زعمتَ هذَا، وقد سمَّىٰ أهلُ اللغةِ بصرَ القلبِ بصرًا، كما سمَّوا

---

(١) سلَك الأشعري في رده علىٰ المعتزلة استدلالهم بالآية القرآنية المذكورة، بعدم تسليم دلالة الآية علىٰ العموم - كما زعموا -، بناءً علىٰ القول بتَرادُف الرؤية بالبصر والإدراك بالبصر، وهو رأيه أيضًا كما نقله ابن فورك، في المجرد، ص٧٩، ٢٦٣. ثم ردَّ أيضًا - علىٰ فرض التسليم بدلالة الآية علىٰ العموم - بالتفرقة بين الرؤية بالبصر والإدراك بالبصر؛ فالمنفيُّ: الإدراك، لا الرؤية. ويراجع: أبكار الأفكار، للآمدي، ج١ ص٥٤٠.

(٢) في (ن، ر): «جواب».

(٣) «سؤال»: مثبت من: (ر، ن)، وفي باقي النسخ: «مسألة».

بصرَ العينِ بصرًا؟! وإن جاز لك ما قلته[١] .. جاز لغيرِكُم أن يزعُمَ أن البصرَ في الحقيقةِ: هو بصرُ القلبِ دون العين، وإذا لَم يَجُز هذَا.. فقد وجبَ أن البصرَ بصرُ العينِ وبصرُ القلبِ.

جواب[٢]:

ويقالُ لهُم: حدِّثونَا عن قولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾، ما مَعناهُ؟

فإن قالُوا: معنىٰ ﴿يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾: أنه يَعلمُها.

قيل لهُم: وإذا كان أحدُ الكلامَين مَعطُوفًا علىٰ الآخرِ، وكان قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾، معناه: «يعلمُها».. فقد وجبَ أن يكون قولُه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾: لا تعلمُه، وهذا نفيٌ للعِلْم، لا لرُؤيةِ الأبصارِ.

فإن قالوا: معنَىٰ قوله: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾[٣]: إنهُ يرَاها رُؤيةً ليس معناهَا العلمَ.

قيل لهم: فالأبصارُ التي في العُيون، يجوزُ أن تُرىٰ؟

فإن قالوا: نعم.

نقضُوا قولَهم: إنَّا لا نرىٰ بالبصرِ إلا مِن جنسِ ما نَرىٰ الساعةَ.

فإن جازَ أن يَرىٰ اللهُ[٤] ما ليس مِن جنسِ المرئيَّاتِ -وهو الإبصارُ الذي في العَينِ-، فلِم لا يجُوز[٥] أن يَرىٰ نفسَه وإن لَم يكُن مِن جنسِ المرئياتِ؟! ولِم لا يجوزُ أن يُرِيَنا نفسَه وإن لَم يكُن مِن جنسِ المَرئياتِ؟!

---

(١) في (ن، هـ خ): «وإن جاز لك ما تظُنه».

(٢) «جواب»: مثبتٌ من: (ر، ن)، وفي باقي النُّسخ: «مسألة».

(٣) (خ) فقط بزيادة: «معناه: يعلمُها، فقد وجب أن يكون قوله ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾».

(٤) في (ر، ن، هـ، خ): «أن يرىٰ الله وكل».

(٥) في (ر، ن، هـ، خ): «فلم يجوز».

ويقـالُ لهُـم: حدِّثونـا إذا رأيْنـا شـيئًا: فبَصرُنـا يـراهُ؟ أو إنمَـا[١] يَـراهُ الرائـي دونَ البصرِ؟

فمَن قولُهم: إنه محالٌ أن يَرىٰ البصر الذي في العين.

فيقـال لهـم: الآيـةُ تنفـي أن تـراهُ الأبصـارُ، ولا تنفـي أن يَـراه المُبصِـرُون، وإنمَـا قـال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾، فهـذا لا يـدلُّ[٢] علـىٰ أن المُبصِريـن لا يَرونَـه، علىٰ ظاهـرِ الآيـة.

❁❁❁

(١) في (ر): «شيئًا فبصرناه أو إنما»، وفي (ن، هـ، خ): «شيئًا فبصرناه وإنما».

(٢) في (هـ، ك): «فهـذا يـدل». قلنـا: الكلام يشيرُ إلىٰ أن الرؤيـة معنًىٰ يخلقـه الله -تعالىٰ- في عين الرائي، فليس البصرُ علةَ الرؤيـة، فلا يلزم لتحقُّق رؤيته -تعالىٰ-: أن يكون في جهةٍ ومحاذَاةٍ للرائي، ونحو ذلك من الشرائط المعهُودة، وهذا ما صرح به الشيخُ ابن خفيف في قولـه: «ويعتقد أنه -تعالىٰ- يراه المؤمنون يوم القيامة كما يرون القمرَ ليلة البدر لا يضامون في رؤيته من غير إحاطةٍ ولا تحديدٍ إلىٰ حدٍّ مستقبلٍ أو مستدبِرٍ أو فوق أو تحت أو يَمنةً أو يَسرةً». المعتقد الصغير، ملحق باللمع للأشعري، ص٣١٨. ويقارن: شرح الأصول الخمسة، ص٢٤٠ وما بعدها.

باب: الكلام في أن القرآن كلامُ الله -تعالى- غيرُ مخلوقٍ

إن سألَ سائلٌ عن الدليلِ علىٰ أن القرآنَ[1] كلامُ اللهِ غيرُ مخلُوقٍ.

قيل لـهُ: الدليـلُ علـىٰ ذلـك: قولُـه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم:٢٥]، وأمْـر الله: هـو كلامُـهُ وقولُـه، فلمَّـا أمرهُمـا بالقيـامِ فقامَتَـا لا تَهويـان .. كان قيامُهمـا بأمـرِه[2].

وقـال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعـراف:٥٤]، فالخَلـقُ: جميـعُ مـا خُلـقَ داخـلٌ فيـهِ؛ لأن الـكلامَ إذا كان لفظُـه عامًّـا.. فحقيقتُـه أنَّـه عـامٌّ، ولا يجـوزُ لنَـا أن نزيـلَ الـكلامَ عـن حقيقتِـه بغيـر حُجـةٍ ولا بُرهـانٍ، فلمَّـا قـالَ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ﴾: كان هـذا في جميـعِ الخَلـقِ، ولمَّـا قال: ﴿وَٱلْأَمْرُ﴾: ذكَـر أمـرًا غيـرَ جميـعِ الخلـقِ، فـدلَّ ما وصَفْنـا: علـىٰ أنَّ أمـرَ الله غيـرُ مخلُـوقٍ[3].

فـإن قـال قائـلٌ: أليـس قـد قـال اللهُ -تعالـىٰ-: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقـرة:٩٨]؟

قيـل لـه: نحـنُ نخـصُّ القـرآنَ بالإجمـاعِ وبالدليـلِ، فلمَّـا ذكـر اللهُ عَزَّوَجَلَّ نفسَـه وملائكتَـه، ولَـم يُدخِـل في ذِكـر[4] الملائكـةِ جبريـلَ وميكـالَ -وإن كانَـا مِـن

(١) نقَل ابن فـورك عـن كتاب «الموجز، للشيخ الأشعري»: ما يفيد أن كلام الله عَزَّوَجَلَّ يسمَّىٰ قُرآنًا؛ لأجْل أن العبـارة عنه قُرن بعضُها إلىٰ بعضٍ. وذكـر أن الشيخ قال في موضع آخر: إن وجه تسميته قرآنًا: أنه يُقرأ بالعربيـة، «وكل ذلك ليس علىٰ طريق التعليل الجاري المنعكِس؛ لأنه ليس كلُّ ما يُقرأ بالعربية قرآنًا، ولا كل ما تُقرَن العبارةُ عنه بعضُها إلىٰ بعضٍ: يستحق أن يسمَّىٰ بذلك». مجرد المقالات، ص٦٣.

(٢) عبارة الشيخ الأشعري في ذلك: «إن الأوامر علىٰ ضربَين: فأما أمر الله -تعالىٰ-: فهو كلامه، ولَم يزل موجـودًا سابقًا للمأمُور بـه من غير حدٍّ وغايةٍ. وأما أمر المحدَث: فإنه يكون أمرًا به في حاله، ويصحُّ أن يتقدمه». مجرد المقالات، ص١١٢.

(٣) يراجع: رسالة إلىٰ أهل الثغر، ص١٣٧.

(٤) بهامـش مخطوطـة الأزهريـة: «... لعـل عـدم الدخـول مـن جهـة التصريـح علىٰ عينهمـا؛ أي: التنصيصِ علىٰ ذاتهمـا بالخصـوص وإن دخـلَا في عمـوم الملائكـة... اهـ. وكاتبـه: محمـد محمـد، وحـرِّر».

الملائكةِ-، ثم ذكرَهُما بعد ذلك، كأنه قال: الملائكة إلا جبريلَ وميكائيلَ، ثمَّ ذكَرهما(١) بعد ذكر الملائكة، فقال: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾.

ولمَّا قال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾، ولَم يخُصَّ قولَه: ﴿ٱلْخَلْقُ﴾ دليلٌ، كان قولُه: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ﴾، في جميع الخلقِ، ثم قال بعد ذِكره الخَلقَ: ﴿وَٱلْأَمْرُ﴾؛ فأبانَ الأمرَ مِن الخلقِ، وأمْرُ الله: كلامُه، وهذا يوجبُ أنَّ كلامَ اللهِ غيرُ مَخلوقٍ.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]؛ يعني: مِن قَبل أن يخلُقَ الخَلقَ ومِن بعد ذلك، وهذا يُوجبُ أنَّ الأمرَ غيرُ مَخلُوقٍ.

دليلٌ آخرُ:

وممَّا يدلُّ مِن كتاب اللهِ -تعالىٰ- علىٰ أن كلامَه غيرُ مَخلوقٍ: قولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]؛ فلو كان القرآنُ مخلوقًا.. لوجب أن يكون مقُولًا له: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، ولو كان الله عَزَّوَجَلَّ قائلًا للقولِ ﴿كُن﴾.. لكان للقول قَولٌ(٢)، وهذا يُوجب أحدَ أمرَين:

- إما أن يؤُولَ الأمرُ إلىٰ: أنَّ قولَ اللهِ غيرُ مخلُوقٍ.
- أو يكونَ كلُّ قولٍ وَاقعًا(٣) بقولٍ، لا إلىٰ غايةٍ، وذلك محالٌ، وإذا استحال ذلك.. صحَّ وثبتَ أن لله عَزَّوَجَلَّ قولًا غيرَ مخلُوق(٤).

سؤال:

فإن قال قائلٌ: معنىٰ قولِ اللهِ ﴿أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(٥): إنما يكوِّنه ﴿فَيَكُونُ﴾.

---

(١) «ذكرهما»: مثبت من (ر، ن)، وفي باقي النسخ: «ذكرهم».

(٢) في النسخ الخطية: «قولاً». وبهامش مخطوطة الأزهرية: «لعل صوابه: قولٌ - بالرفع - اسم كان».

(٣) في النسخ الخطية: «واقع»، وبهامش مخطوطة الأزهرية: «قوله واقع: صوابه: واقعًا، علىٰ أنه خبر قوله: يكون»، وأثبتناه في الصلب.

(٤) هذا الدليل: ذكره الشيخ في اللمع، ص١٣٩، وهو دليلٌ عقليٌّ نقليٌّ، كما في: حاشية الحسن، الصفحة نفسها. ويراجع: رسالة إلىٰ أهل الثغر، ص١٣٧-١٣٨.

(٥) «فيكون»: عليها كشط في (ش)، ومثبتة في باقي النسخ. ويقارن: اللمع، ص١٤٠.

قيل: الظاهر[١] أن يقولَ له، ولا يجوزُ أن يكونَ قولُ الله للأشياء كلِّها «كُوني» هو الأشياءَ[٢]؛ لأن هذا يُوجب أن تكونَ الأشياءُ كلُّها كلامًا لله عَزَّوَجَلَّ، ومَن قالَ ذلك، أعظمَ الفِريةَ؛ لأنه يَلزمُه أن يكون كلُّ شيءٍ في العالَم، مِن: إنسانٍ، وفرسٍ، وحِمارٍ، وغيرِ ذلك.. كلامَ الله[٣]! وفي هذا ما فيه.

فلما استحال ذلك.. صحَّ أنَّ قولَ الله للأشياء «كوني»، غيرُها، وإذا كان غيرَ المخلوقات.. فقد خرجَ كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ عن أن يكونَ مَخلوقًا، ويلزم مَن يثبتُ كلامَ الله مخلوقًا: أن يُثبت اللهَ[٤] غيرَ متكلمٍ ولا قائلٍ، وذلك فاسدٌ، كما يَفسدُ أن يكونَ عِلمُ الله مَخلوقًا، وأن يكونَ اللهُ غيرَ عالمٍ.

فلمَّا كان اللهُ عَزَّوَجَلَّ لَم يزَل عالِمًا[٥]؛ إذ لَم يجُز أن يكونَ لَم يزَل بخلاف العلمَ موصُوفًا[٦].. استحالَ أن يكون لَم يزَل بخلاف الكلامِ موصُوفًا؛ لأن خلافَ الكلام الذي لا يكُون معهُ كلامٌ: سكوتٌ أو آفةٌ[٧]، كما أنَّ خلافَ العِلم الذي لا يكون معهُ عِلمٌ: جهلٌ أو شكٌّ أو آفةٌ[٨]، ويستحيلُ أن يوصَف ربُّنا عَزَّوَجَلَّ بخلاف العِلمِ.

---

(١) أي: «الظاهر» من الآية، أن المراد منها: «أن يقول» القولَ، لا التكوين.

(٢) يُنظر في توضيح ذلك: مجرد المقالات، ص٦٦.

(٣) لفظ الجلالة: ليس في: (ن، خ).

(٤) كذا في النسخ: «يثبت الله»، وبهامش مخطوطة الأزهرية: «لعل أصله: أن الله غير متكلم».

(٥) بهامش مخطوطة الأزهرية: «قوله: لَم يزل عالمًا: أي: متصفًا علىٰ الدوام بالعلم، وأخذتُ الدوام: مِن نفي النفي إثبات».

(٦) بهامش مخطوطة الأزهرية: «قوله: إذ لَم يجُز، إلىٰ آخره: علة اتصافه بالعلم. ولو قال: إذ لَم يجز في حقه إلا دوام اتصافه بالعلم، لكان أحسن. اهـ محمد محمد».

(٧) في تنزيه الشيخ لكلامِه -تعالىٰ- عن السكوت والآفة: تصريحٌ بقِدم صفة الكلام وقيامه بالذات العلية، وعبارة ابن فورك في حكايته رأي الشيخ الأشعري في ذلك: أنه «كان يقول: إن كلام الله -تعالىٰ- صفةٌ له قديمةٌ، لم يَزَل قائمًا بذاته، رافعًا للسُّكوت والخرَس والآفة عنها، وإن ذلك ليس بصَوتٍ ولا حَرفٍ ولا متعَلقٍ بمخارج وأدوات». مجرد المقالات، ص٥٨، ويراجع كذلك، ص٥٩، ٦٨. والاقتصاد، لابن خفيف، ص٤٥٥.

(٨) المعنىٰ المذكور: أكَّده الشيخ في اللمع، ص١٤٦-١٤٧. ويراجع أيضًا: مجرد المقالات، ص١٣.

وكذلك يستحيل أن يوصَف بخلاف الكلام، مِن السُّكوتِ والآفاتِ، فوجب لذلك أن يكون لَم يَزل متكلمًا، كما وجب أن يكون لَم يَزل عالِمًا[1].

دليل آخر:

وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾[الكهف:١٠٩]، فلو كانت البحارُ مِدادَ الكَتَبةِ.. لنفدتِ البحارُ، وتكسَّرت[2] الأقلامُ، ولَم يلحق الفناءُ كلماتِ ربي، كما لا يلحقُ الفناءُ علمَ الله عَزَّوَجَلَّ. ومَن فنيَ كلامُه .. لحِقَته الآفاتُ، وجرَىٰ عليه السُّكوتُ، فلمَّا لَم يَجُز ذلك علىٰ ربِّنا عَزَّوَجَلَّ .. صحَّ أنه لَم يزَل مُتكلمًا؛ لأنهُ لو لَم يكُن متكلمًا[3].. وجب السُّكوتُ والآفاتُ[4]، تعالىٰ ربُّنا عن قولِ الجهميةِ عُلوًّا كبيرًا.

فصل[5]:

وزعَمتِ الجهميةُ[6] كما زعمَت النصارىٰ؛ لأن النصارىٰ زعمَت: أنَّ كلمةَ الله، حوَاها بطنُ مريم[7]. وزادت الجهميةُ عليهم، فزعمَت أن كلامَ الله مَخلوقٌ، حلَّ في شجرةٍ، وكانت الشجرةُ حاوِيةً لهُ! فلزمهم: أن تكون الشجرةُ بذلك

---

(١) الدليل المذكور هنا: ذكر الشيخُ مضمُونَه في اللمع، ص١٢٩-١٣٠.

(٢) بهامش مخطوطة الأزهرية: «قوله: وتكسرت الأقلام، أي: فنيت وبليت. ولو عبَّر بـ«فنيت»، لكان أوفى بالمعنىٰ. اهـ. محمد محمد».

(٣) «لأنه لو لم يكُن متكلمًا»: ساقط من (ش).

(٤) كلام الشيخ هنا: صريحٌ في نفْي السُّكوت -الذي هو انقطاعُ الكلام- عنه تعالىٰ مُطلقًا؛ لأن هذا السكوت: مِن سِمات الكلام الحادث. وسيأتي -قريبًا- للشيخ الأشعري ما يؤكد ذلك. ويقارن: اللمع، ص١٤٤.

(٥) في (ش): «مسألة».

(٦) سبَق قول الشيخ في أول الإبانة عن كثيرٍ من المعتزلة: أنهم «دانُوا بخلْق القرآن؛...»، وذكر في مقالات الإسلاميين، ج١ ص٣٣٨: أن جهمًا كان يقول بخلْق القرآن. وعبارة المعتزلة في ذلك: «فصل: في إبطال القول بأنه -سبحانه وتعالىٰ- متكلمٌ بكلام قديمٍ...». المغني، خلق القرآن، ص٨٤.

(٧) يراجع في ذلك: تمهيد الأوائل، للباقلاني، ص١١٥-١١٨.

الكلام متكلمةً، ووجب عليهم: أنَّ مَخلوقًا[١] مِن المخلوقين كلَّم موسىٰ، وأن الشجرةَ قالت: يا موسىٰ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي ﴾[طه: ١٤][٢].

فلو كان كلام الله مخْلوقًا في شجرةٍ، لكان المخلوقُ قال: يا موسىٰ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي ﴾، وقد قال عَزَّوَجَلَّ:﴿ وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴾ [السجدة:١٣]، وكلامُ الله[٣]: مِن الله، فلا يجوزُ أن يكون كلامُه -الذي هو منهُ- مَخلوقًا في شجرةٍ مَخلُوقةٍ، كما لا يجوز أن يكون عِلمُه -الذي هو منه- مَخلوقًا في غيرِه، تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا[٤].

جواب[٥]:

ويقالُ لهُم: كمَا لا يجُوز أن يَخلقَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ إرادتَه في بعضِ المخلوقاتِ، كذلك لا يجوزُ أن يَخلقَ كلامَه في بعضِ المخلُوقاتِ، ولو كانت إرادةُ اللهِ مخلوقةً في بعضِ المخلُوقاتِ.. لكان ذلك المخلوقُ هوَ المُريدَ بِها[٦]، وذلكَ يستحيلُ.

---

(١) بهامش مخطوطة الأزهرية: «قوله: أن مخلوقًا: هو الشجرة...».

(٢) صرح المعتزلة بذلك في كتبهم. يراجع: متشابه القرآن، ص٥٤٥. المختصر في أصول الدين، ص١٩٣. والكشاف، للزمخشري، ج٣ ص٥٧١.

(٣) «﴿ وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ ﴾... وكلام الله»: ليس في (ن، خ).

(٤) الكلام المذكور للشيخ، وما سيأتي ذِكره مما يتعلق بذلك: يفيد جواز سماع كلامه -تعالىٰ- بلا واسطةٍ، وقد صرح بذلك في اللمع، ص١٨٣، بقوله عن سماع كلامه -تعالىٰ-: «وأما السمع: فلَم يختلف أصحابُنا فيه، وجوَّزوا جميعًا، وقالوا: إنه جائزٌ أن يُسمعنا الباري -تعالىٰ- نفسَه متكلمًا، وقد أسمع موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ نفسَه متكلمًا». وهو في مجرد المقالات أيضًا، ص٥٩-٦٠، بتفصيلٍ.

(٥) في (ش، هـ): «مسألة».

(٦) في (ش، ر): «المريد لها»، وفي (ن، خ): «لكان ذلك المخلوق لله المريد لها». وعلىٰ ما في هذه النسخ، يكون المعنىٰ: أن الموصوف بالإرادة حينئذٍ.. هو المريدُ للمخلوقات. والمعنىٰ علىٰ ما أثبتناه في الصلب: أن الإرادة صفةٌ قائمةٌ بهذا المخلوق، يريد بِها المُرادات، مع ملاحظة: ما سيأتي في الهامش بعد التالي مباشرةً.

وكذلك يستحيلُ أن يخلقَ اللهُ كلامَه في مَخلوقٍ؛ لأن هذا يوجِب أنَّ ذلك المخلوقَ متكلمٌ به[١]، ويستحيلُ أن يكونَ كلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ كلامًا للمخلُوق.

دليلٌ آخر:

ومما يُبطل قولَهم: أن الله عَزَّوَجَلَّ قال مخبِرًا عن المشركين: أنَّهم قالُوا: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]؛ يعني: القرآنَ، فمَن زعمَ أن القرآنَ مَخلوقٌ.. فقد جعلَه قولًا للبشر! وهذا ما أنكرهُ اللهُ علىٰ المُشركينَ.

وأيضًا: فلو لَم يكُن الله متكلمًا، حتىٰ خلَق الخلق[٢]، ثم تكلَّم بعدَ ذلك.. لكانت الأشياءُ قد كانت، لا عن أمرِه ولا عن قولِه، ولَم يكُن قائلًا لها «كُوني». وهذا ردٌّ للقرآن[٣]، وخُروجٌ[٤] عمَّا عليه جُمهورُ أهلِ الإسلامِ.

فصل[٥]:

واعلمُوا -رحمكمُ اللهُ- أن قول الجهمية: «إن كلامَ اللهِ مخلوقٌ»، يلزَمُهم به: أن يكون اللهُ عَزَّوَجَلَّ لَم يزَل كالأصنام التي لا تنطقُ[٦] ولا تتكلم -لو كان

---

(١) «به»: ساقط من (ن، هـ، خ)، وفي (ش، ر): «متكلم له». والصواب ما أثبتناه.

(٢) بهامش مخطوطة الأزهرية: «قوله: حتىٰ خلق الخلق: غايةٌ لنفْي التكلم المستحيل». قلنا: كلام الشيخ هنا: صريحٌ في أنه -تعالىٰ- موصُوفٌ بصفة الكلام القديم، التي لا يُتصور فيها السكوت وبدءُ الكلام أصلًا.

(٣) في (ش، ر، ن، خ): «القرآن».

(٤) في النسخ الخطية: «والخروج»، وبهامش مخطوطة الأزهرية: «قوله: والخروج: عطف علىٰ ردٌّ، فاللائق: خروج، بحذف ال. اهـ كاتبه».

(٥) في (ش): «مسألة».

(٦) ذكر ابن فورك: أن الشيخ الأشعري «كان لا يفرِّق أيضًا بين وصْفه [تعالىٰ] بأنه متكلمٌ وقائلٌ، ويمنع وصفَه بأنه ناطقٌ، كما منَع وصْفه بأنه عاقلٌ، وإن كان وصَفَه بأنه عالِمٌ. وكذلك كان لا يفرق بين القول والكلام والنطق في المعنىٰ، وإن كان يُجري علىٰ الله -تعالىٰ- من ذلك: ما ورد به التوقيف». مجرد المقالات، ص٤٤. مع ملاحظة: أن الشيخ هنا في حديثه عن الأصنام -الإله، في زعمهم-: عبَّر بالنُّطق والتكلم معًا، وفي حديثه عن ذاته -تعالىٰ-: لَم يذكُر النطق أصلًا؛ التزامًا بالتوقيف، كما صرح ابن فورك. فمقصُود الشيخ هنا: تنزيهه -تعالىٰ- عن الاتصاف بالكلام المخلوق، الذي يسبقه ويعقبه السكوت.

لَم يـزَل غيـرَ متكلـم-؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ يخبِـرُ عـن إبراهيـمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أنـه قـالَ لقومـه لمَّـا قالُـوا لـهُ: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾[الأنبياء:٦٢-٦٣]؛ فاحتجَّ عليهـم: بـأنَّ الأصنـامَ إذا لَـم تكُـن ناطقـةً متكلمـةً.. لَـم تكُـن آلهـةً، وأن الإلـهَ لا يكـونُ غيـرَ ناطـقٍ ولا مُتكلـمٍ، فلمَّـا كانـت الأصنـامُ التـي لا يستحيل أن يُحييَهـا الله ويُنطقَهـا، لا تكـون آلهـةً، فكيـف يجـوزُ أن يكـونَ مَـن يستحيلُ عليـه الكلامُ في قِدمـه إلهًـا؟! تعالـىٰ الله عـن ذلـك علـوًّا كبيـرًا.

وإذا لَـم يجُـز أن يكـون اللهُ -سـبحانه- في قِدمـه بمَرتبـةٍ دونَ مرتبـةِ الأصنـامِ التـي لا تنطـقُ.. فقـد وجـب أن يكـونَ [عَزَّوَجَلَّ] لَـم يـزَل متكلمًـا.

دليلٌ آخر:

وقـد قـال اللهُ -تعالـىٰ- مخبِـرًا عـن نفسِـه أنـه يقـول: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافـر:١٦]، وجـاءت الروايـةُ: أنـه يقـول هـذا القـولَ، فـلا يَـردُّ عليـه أحـدٌ شـيئًا، فيقـولُ: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾[غافـر:١٦][1]، فـإذا كان عَزَّوَجَلَّ قائـلًا مـع فنـاءِ الأشـياء؛ إذ لا إنسـانَ ولا مَلَـكَ ولا حـيَّ ولا جـانَّ ولا شـجرَ ولا مـدَر.. فقـد صـحَّ أن كلامَ الله عَزَّوَجَلَّ خـارجٌ عـن الخلْـق؛ لأنـه يوجَـد ولا شـيءَ مِـن المخلُوقـاتِ موجـودٌ.

دليلٌ آخر:

وقـد قـال الله -تعالـىٰ-: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء:١٦٤]، والتكليـم:

---

(١) أخرجـه الحاكـم في: المستدرك، كتـاب: التفسير- بـاب: تفسير سـورة ﴿حمٓ﴾ المؤمـن، ج٤ ص ٥١٤ برقـم: (٣٦٧٧)، وقـال الحاكـم: حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مسـلم، ولـم يخرجـاه، ووافقـه الذهبي. ويراجـع: فتـح البـاري، ج١٣ ص٣٦٨.

هو المُشافَهةُ بالكلامِ(١)، ولا يجوزُ أن يكونَ كلامُ المتكلمِ حالًّا في غيرِه، مَخلوقًا في شيءٍ سواهُ، كما لا يجوزُ ذلك في العِلْم(٢).

دليلٌ آخر:

وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:١-٤]، فكيف يكونُ القرآنُ مخلُوقًا وأسماءُ الله في القرآن؟! هذا يوجبُ أن تكونَ أسماءُ اللهِ مَخلوقةً، ولو كانت أسماؤُه مخلُوقةً.. لكانت وَحدانيتُه مخلُوقةً، وكذلك عِلمُه وقدرتُه، تعالىٰ اللهُ عن ذلك عُلوًّا كبيرًا(٣).

دليلٌ آخر:

وقد قال الله -تعالىٰ-: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٧٨]، ولا يقال لمخلُوقٍ «تبارك»؛ فدل هذا علىٰ: أن أسماءَ اللهِ غيرُ مَخلوقةٍ. وقال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧]؛ فكما لا يجُوز أن يكون وجهُ ربِّنا مَخلوقًا، فكذلك لا يجوز أن تكون أسماؤُه مَخلوقةً.

دليلٌ آخر:

وقد قال الله -تعالىٰ-: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران:١٨]، ولا بد أن يكونَ شهِد بِهذه الشهادةِ، وسمعَها مِن نفسه؛

---

(١) أي: الكلامُ بلا واسطة؛ لدلالة القواطع علىٰ: تنزُّهه -تعالىٰ- عن أن يوصَف بما توصَف به المخلوقات. وقد سبق بيان أن مذهب الشيخ: جوازُ سماع كلامه -تعالىٰ- بلا واسطة، وأن سيدنا موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ سمعه كذلك. مع ملاحظة: أن الشيخ الأشعري «كان لا يفرق بين التكليم والكلام، ويقول: إن معنىٰ ذلك واحدٌ، كما أن التحريك والحركة واحدٌ، والتسويدَ والسوادَ واحدٌ». مجرد المقالات، ص٥٧-٥٨، وينظر أيضًا، ص٦٤.

(٢) القياس المذكور هنا: ذكَره الشيخ في اللمع، ص١٥٧-١٥٨.

(٣) قول الشيخ الأشعري بقِدم الأسماء الإلهية؛ لكونها مِن كلامه -تعالىٰ-: مما نسَبه إليه ابنُ فورك، في مجرد المقالات، ص٥٨.

لأنه إن كان سمعهَا مِن مخلوقٍ، فليست شهادةً له، وإذا كانت شهادةً له وقد شهدَ بِها، فلا يخلُو: أن يكون شهدَ بِها قبل كَونِ المخلُوقاتِ، أو بعدَ كونِ المخلُوقات:

- فإن كان شهد بِها بعد كون المخلوقات.. فلَم تتَّسِق شهادته لنفسِه بالإلهيةِ قبلَ الخلْقِ[1]، وكيف يكونُ ذلك كذلك؟! وهذا يُوجب أنَّ التوحيدَ لَم يكُن يشهد به[2] شاهدٌ قبل الخلق! ولو استحالت الشهادةُ بالوحدانية قبل كَون الخلق .. لاستحال إثباتُ التوحيد ووجودُه، وأن يكون[3] واحدًا قبْل الخلْق؛ لأنَّ ما يستحيل الشهادةُ عليه، فمُستحيلٌ.

- وإن كانت شهادتُه لنفسِه قبلَ الخلْقِ بالتوحيدِ، فقد بطل أن يكونَ كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ مخلُوقًا؛ لأن كلامَ اللهِ شهادتُه.

دليلٌ آخر:

وممَّا يدلُّ علىٰ بُطلانِ قولِ الجهميةِ، وأن القرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مخلُوقٍ: أنَّ أسماءَ الله مِن القرآنِ، وقد قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلىٰ:١-٢]، ولايجوزُ أن يكون ﴿ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ مخلوقًا، كما لا يجوزُ أن يكون ﴿جَدُّ رَبِّنَا﴾ مخلُوقًا؛ قال الله -تعالىٰ- في سورةِ الجنِّ: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن:٣]وكما لا يجوزُ أن تكونَ[4] عظمتُه مخلُوقةً.. كذلك لا يجوزَ أن يكون كلامُه مخلوقًا.

---

(١) في (ش): «فلَم تتسق شهادته لنفسه بإلهية الخلق ...»، وفي (ر): «فلَم يتسق شهادته لنفسه بالإلهية الخلق»، وفي (ن، خ): «فلم تكن شهادة لنفسه بالإلهية/ بالألوهية قبل الخلق»، وفي (هـ): «فلم تكن شهادة لنفسه قبل الخلق»، وفي (ك): «فلَم يسبق شهادته لنفسه بإلهية الخلق».

(٢) في (ش): «يشهد له»، وفي (ن، هـ، خ): «شهد به».

(٣) أي: الله -تعالىٰ-.

(٤) «جد ربنا مخلوقا ... لا يجوز أن تكون»: ليس في (ن، هـ، خ).

دليلٌ آخر:

وقد قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١]، فلو كان كلامُ اللهِ لا يُوجَد إلا مخلوقًا في شيءٍ مَخلوقٍ .. لَم يكُن لاشتراطِ هذه الوجوهِ معنىً؛ لأن الكلامَ قد سمعَه جميعُ الخلقِ ووجدُوه -بزعْم الجهميَّة- مخلوقًا في غير الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا يوجبُ إسقاطَ مرتبةِ النبيِّينَ -صلواتُ الله عليهم أجمعين-.

ويجبُ عليهم إذا زعمُوا أنَّ كلامَ الله لموسىٰ خلقَه في شجرةٍ.. أن يكون مَن سمعَ كلامَ الله عَزَّوَجَلَّ مِن مَلَكٍ أو مِن نبيٍّ أَتَىٰ به مِن عند الله، أفضلَ مرتبةً مِن سماعِ الكلامِ مِن موسىٰ[1]؛ لأنَّهم سمعُوه مِن نبيٍّ ولَم يسمعهُ موسىٰ مِن الله عَزَّوَجَلَّ، وإنَّما سمعَه مِن شجرةٍ، وأن يزعُموا أن اليهوديَّ إذا سمعَ كلامَ الله مِن النبي[2] عَلَيْهِ السَّلَامُ، أفضلُ مرتبةً في هذا المعنىٰ مِن موسىٰ بنِ عمران؛ لأن اليهوديَّ سمِعهُ مِن نبيٍّ مِن أنبياء الله، وموسىٰ سمعهُ مخلوقًا في شجرةٍ، ولو كان مخلوقًا في شجرةٍ[3].. لَم يكن مكلِّمًا لِموسىٰ مِن وراءِ حجابٍ؛ لأن مَن حضرَ الشجرةَ مِن الجنِّ والإنسِ، قد سمعُوا الكلامَ مِن ذلك المكانِ، وكان سبيلُ موسىٰ وغيرِه في ذلك سواءً، في أنه ليسَ كلامُ الله له[4] مِن وراء حجابٍ.

---

(١) بهامش مخطوطة الأزهرية: «قوله: من سماع الكلام من موسىٰ: متعلقٌ بسماع، أي: السماعِ الحاصلِ من موسىٰ، والمعنىٰ: من سماع موسىٰ الكلامَ، ولو عبر به، لكان خيرًا».

(٢) في (ر، ن، خ): «من نبي عَلَيْهِ السَّلَامُ»، وفي (هـ): «من نبي الله عَلَيْهِ السَّلَامُ».

(٣) «ولو كان مخلوقًا في شجرة»: ساقط من (خ، هـ).

(٤) «الله له»: ليس في (ن، هـ)، و«كلام الله له»: ليس في (خ).

مسألة(١):

ثُمَّ يُقال لهم: إذا زعمتُم أنَّ معنىٰ أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ كلَّم موسىٰ، أنَّه خلَق كلامًا كلَّمهُ به في الشجرة(٢)، وقد خلق اللهُ عندكُم في الذراعِ كلامًا؛ لأن الذراعَ قالَت لرسولِ الله ﷺ: «لا تأكُلني؛ فإنِّي مَسمُومةٌ»(٣)، فيلزمكم أن ذلك الكلامَ الذي سمعهُ النبيُّ ﷺ كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ، فإن استحال أن يكون اللهُ تكلَّم بذلك الكلام المخلوقِ.. فمَا أنكرتُم مِن أنه يستحيلُ أن يخلق اللهُ عَزَّوَجَلَّ كلامَه في شجرةٍ؛ لأن الكلامَ المخلوقَ لا يكون كلامًا لله(٤)، فإن كان كلامَ الله، وكان معنىٰ أن اللهَ تكلَّم عندكم، أنه خلَق الكلام.. فيلزمُكم أن يكون اللهُ متكلمًا بالكلامِ الذي خلَقه في الذِّراع!

فإن أجابُوا إلىٰ ذلك. قيل لهم: فالله عَزَّوَجَلَّ -علىٰ قولكم- هو القائلُ: لا تأكُلني فإني مَسمُومةٌ! تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وإن قالوا: لا يجوز أن يكون كلامُ الله مخلُوقًا في ذراعٍ. قيل لهم: وكذلك لا يجوز أن يكون كلامُ الله مخلوقًا في شجرةٍ.

---

(١) في (ر، ن): «جواب».

(٢) «في الشجرة»: مثبت من (ك) فقط. وبهامش (مخطوطة الأزهرية) ما يؤيد أولوية إثباتها، ففيه: «قوله: إن معنىٰ، إلىٰ آخره: مفعول زعَم، وأنه خلق كلامًا: محل رفع خبَر أن، ولو قال: إذا زعمتم أن معنىٰ تكليم الله موسىٰ أنه خلق الكلام في شجرةٍ .. لكان أحسن. اهـ .محمد محمد». ويقارن: الكشاف، للزمخشري، ج٢ ص١٤٣.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الهبة- باب: قبول الهدية من المشركين، ج٢ ص٩٢٣ برقم: (٢٤٧٤). ومسلم في صحيحه، كتاب: السلام- بَابُ: السُّمِّ، ج٤ ص١٧٢١ برقم: (٢١٩٠)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والتصريح بإخبار الشاة: وردَ عند أبي داود في: السنن، برقم: (٤٥١٠)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «ارْفَعُوا أَيْدِيَكُمْ»، وَأَرْسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَىٰ الْيَهُودِيَّةِ فَدَعَاهَا، فَقَالَ لَهَا: «أَسَمَمْتِ هَذِهِ الشَّاةَ»؟ قَالَتِ الْيَهُودِيَّةُ: مَنْ أَخْبَرَكَ؟ قَالَ: «أَخْبَرَتْنِي هَذِهِ فِي يَدِي»، لِلذِّرَاعِ. قَالَتْ: نَعَمْ.

(٤) «لله»: ليس في (ر، هـ، ن، خ).

مسألة(١):

ثم يُسألون عن الكلامِ الذي أنطقَ اللهُ به الذئبَ، لمَّا أَخبر عن نبوةِ النبيِّ ﷺ(٢).

فيقال لهم: إذا كان الله عَزَّوَجَلَّ يتكلمُ بكلامٍ يخلقُه في غيرِه، فما أنكرتُم أن يكون الكلامُ الذي سمعهُ مِن الذئبِ كلامًا لله، ويكونَ إعجازُه يدلُّ على أنه كلامُ الله؟! وفي هذا ما يوجبُ عليهم: أن الذئب لَم يتكلمْ به، وأنه كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ كون الكلام مِن الذئب معجِزٌ(٣)، كما أنَّ كونَه مِن الشجرة مُعجزٌ، فإن كان الذئبُ متكلمًا بذلك الكلام المفعُول، فما أنكرتُم أنَّ الشجرةَ متكلمةٌ بالكلام إن كان خُلق في شجرةٍ، وأن يكون المخلوقُ قال: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[القصص:٣٠]؟! تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

جواب(٤):

ثم يقال لهم: إذا كان كلامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مخلوقًا في غيره عندكم، فما يؤْمِنُكم أن يكون كلُّ كلامٍ تسمعُونه مخلوقًا في شيءٍ -وهو حيٌّ(٥)- أن يكونَ كلامًا لله عَزَّوَجَلَّ؟

فإن قالوا: لا تكون الشجرة متكلمةً؛ لأن المتكلمَ لا يكونُ إلا حيًّا.

قيل لهم: ولا يجوزُ خلْق الكلامِ في شجرةٍ؛ لأنَّ مَن خُلق الكلامُ فيه، لا يكون إلا حيًّا، فإن جازَ أن يُخلقَ الكلامُ فيما ليسَ بحيٍّ.. فلِمَ لا يجوزُ أن يتكلمَ مَن ليس بحيٍّ؟!

---

(١) «مسألة»: ساقط من: (خ)، ومكانها بياضٌ في (ر).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، ج١٨ ص٣٥٤ برقم: (١١٨٤١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومَطلعه: «بَيْنَا أَعْرَابِيٌّ فِي بَعْضِ نَوَاحِي الْمَدِينَةِ فِي غَنَمٍ لَهُ عَدَا عَلَيْهِ الذِّئْبُ، فَأَخَذَ شَاةً مِنْ غَنَمِهِ...».

(٣) «معجز»: خبر أن. و«كان» هنا: تامةٌ.

(٤) «جواب»: مثبت من (ر، ن)، وفي باقي النسخ: «مسألة».

(٥) «وهو حي»: مثبت من (ن) فقط، وسياق الكلام يؤكد صحتها، وفي باقي النسخ: «وهو حقٌّ».

ويقال لهم: لِمَ لا قُلتم: إنه يقُولُ مَن ليسَ بحيٍّ؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ أخبر أنَّ السماوات والأرضَ ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت:١١][1].

مسألة[2]:

ثم يقال لهم: أليس قد قالَ الله عَزَّوَجَلَّ لإبليس: ﴿وَإِنَّ عَلَيۡكَ لَعۡنَتِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [ص:٧٨]؟

فلا بد مِن نعم.

يقال لهم: فإذا كان كلامُ الله مخلوقًا، وكانت المخلوقاتُ فانياتٍ؛ فيلزمُكم إذا أفنىٰ الله عَزَّوَجَلَّ الأشياءَ، أن تكون اللعنةُ علىٰ إبليس قد فنيَت، فيكون إبليسُ غيرَ ملعُونٍ. وهذا تركُ دينِ المسلمينَ، وردٌّ لقوله -تعالىٰ-: ﴿وَإِنَّ عَلَيۡكَ لَعۡنَتِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [ص:٧٨]، وإذا كانت اللعنةُ باقيةً علىٰ إبليسَ إلىٰ يومِ الدينِ، وهو يومُ الجزاءِ، وهو يومُ القيامةِ؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]، يعنِي: يومَ الجزاءِ. ثم هي أبدًا في النارِ، واللعنةُ كلامُ الله، وهو قوله: ﴿عَلَيۡكَ لَعۡنَتِيٓ﴾؛ فقد وجب أن يكونَ كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ لا يجوزُ عليهِ الفناءُ، وأنَّه غيرُ مَخلوقٍ؛ لأن المخلوقاتِ يجوزُ عليها العدمُ، فإذا لَم يجُز ذلك علىٰ كلامِ الله عَزَّوَجَلَّ، فهو غيرُ مخلوقٍ.

(١) ساق في حاشية الحسن علىٰ لُمع أبي الحسن، ص١٤٣: كلامَ ابن فورك في المجرد، ص٦٧-٦٨، الذي يفيد: بأن الشيخ الأشعري يشترط الحياةَ في المتكلم، وعليه: فإن قوله -تعالىٰ-: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾: محمولٌ علىٰ أنه كان مقرُونًا بالحياة. ثم رتَّب -في حاشية الحسن أيضًا- علىٰ ذلك نتيجتَين: الأولىٰ: أن الإمام الأشعري هو صاحب فكرة الكلام النفسي، وليس الأتباعُ، كما بدَا للبعض. والثانية: تمسُّكه بالدلالة الحقيقية للألفاظ. ويراجع: تمهيد الأوائل، ص٢٧٤.

(٢) في (ر، ن): «جواب».

مسألة على الجهمية:

ثم يقالُ لهم: إذا كان غضبُ الله غيرَ مَخلوقٍ[(١)]، وكذلك رِضاهُ وسَخَطُهُ[(٢)]، فلِم لا قُلتم[(٣)]: إن كلامَه غيرُ مخلوقٍ؟ ومَن زعم أن غضبَ اللهِ مخلوقٌ، لزمَهُ أنَّ غضَبَ الله وسَخَطَه علىٰ الكافرين يَفنيان، وأن رضاهُ عن الملائكة والنبيينَ يَفنَىٰ، حتىٰ لا يكونَ راضيًا عن أوليائِه ولا ساخطًا علىٰ أعدائِه! وهذَا خروجٌ عنِ الإسلام[(٤)].

مسألة[(٥)]:

ويقال: خبِّرونا عن قولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[النحل:٤٠]، أتزعُمون أن قولَه للشيء ﴿كُن﴾: مخلوقٌ مرادٌ لله[(٦)]؟

فإن قالوا: لا.

قيل لهم: فما أنكرتُم أن يكونَ كلامُ اللهِ -الذي هو القرآنُ- غيرَ مخلوقٍ[(٧)]، كما زعمتُم أن قولَ الله للشيءِ ﴿كُن﴾ غيرُ مخلوقٍ.

وإن زعمُوا أنَّ قولَ اللهِ للشيء ﴿كُن﴾ مخلوقٌ.

---

(١) في (ن): «إذا كان غضب الله مخلوقًا». وفي (هـ، خ): «إن كان غضب الله مخلوقًا».

(٢) يقول ابن فورك عن الشيخ الأشعري: «وكان يقول: إن السخط والغضب والرحمة والأمر والنهي: من صفات الذات». مجرد المقالات، ص٣٢٧، ويراجع المجرد كذلك، ص٤٥، ٧٣. ورسالة أهل الثغر، ص١٤٠.

(٣) «فلم لا قلتم»: ساقط من (ش)، وفي (ن): «وسخطه فإن قلتم لا قلتم إن كلامه».

(٤) هذا الدليل لا يلزم الخصم، إلا إذا سلم بأن الرضا والغضب والسخط غيرَ مخلوق، وإلا فإن المعتزلة يقولون: إن غضب الله -تعالىٰ- ورضاه وسخطه: مخلوقٌ محدثٌ. يقول الكعبي في ذلك: «القول في السّخط والرضا والولاية والمحبة: قالت المعتزلة جميعًا ومن وافقها من أهل التوحيد: إن ذلك أجمع في صفات الفعل، وإنها محدثة». المقالات، للكعبي، ص٢٥٩.

(٥) «مسألة»: ساقط من: (ر، ن، هـ).

(٦) «كن مخلوق لله»: مثبت من (خ، هـ)، وفي (ش، ر، ك): «كن مخلوق مرادا لله». وفي (ن): «كن مخلوق الله».

(٧) «فإن قالوا لا ... غير مخلوق»: ساقط من (ك).

قيل لهم: فإن زعمتُم أنه مخلوقٌ مرادٌ. فيقال: قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[النحل: ٤٠]؛ فيلزمكم أنَّ قولَه للشيء ﴿كُن﴾، قد قال له: ﴿كُن﴾. وفي هذا ما يُوجب أحدَ أمرين:

- إما أن يكون قولُ الله لغيره ﴿كُن﴾، غيرَ مخلوقٍ.

- أو يكونَ لكلِّ قولٍ قولٌ لا إلىٰ غايةٍ، وذلك محالٌ.

فإن قالُوا: إن لله قولًا غيرَ مخلُوقٍ.

قيل لهُم: فما أنكرتُم أن تكونَ إرادةُ اللهِ للإيمانِ[1] غيرَ مخلُوقةٍ؟

ثم يقال لهم: ما العلةُ التي إنما قلتُم إنَّ قول الله للشيء ﴿كُن﴾ غيرُ مخلوقٍ؟

فإن قالوا: لأن القولَ لا يُقال لهُ ﴿كُن﴾.

فيقال لهم: والقرآنُ غيرُ مخلوقٍ؛ لأنه قولُ الله، والله لا يقولُ لقولِه ﴿كُن﴾.

مسألة على الجهمية:

ويقال لهم: أليس لَم يزلِ اللهُ عالِمًا بأوليائِه وأعدائِه؟

فلا بدَّ مِن نَعم.

قيل لهُم: فهل تقولونَ إنه لَم يَزل مُريدًا للتفرقةِ بين أوليائِهِ وأعدائِهِ؟

فإن قالوا: نعم.

قيل لهم: فإذا كانت إرادةُ الله -تعالىٰ- لَم تَزل .. فهي غيرُ مخلوقةٍ، وإذا كانت إرادتُه غيرَ مخلُوقةٍ[2]، فلِم لا قُلتم إن كلامَه غيرُ مَخلوقٍ؟

(١) كذا في النسخ الخطية: «للإيمان»، ولعل الأولىٰ: «للأشياء».

(٢) «وإذا كانت إرادته غيرَ مخلوقة»: ساقط من: (ن، هـ).

فإنْ قالوا: لا نقول لَم يَزل مريدًا للتفرقةِ بين أوليائِه وأعدائِه.

زعمُوا أن الله لا يريدُ التفرقةَ بين أوليائِه وأعدائِه[١]، ونسبُوه -سبحانه- إلىٰ النَّقصِ، تعالىٰ عن قولِ القدريةِ علوًّا كبيرًا.

مسألة:

ويقال لهم: إن الشيءَ المخلوقَ: إما أن يكون بدنًا مِن الأبدان، شَخصًا مِن الأشخاص، أو يكون نعتًا مِن نُعوت الأشخاصِ.

فلا يجوز أن يكون كلامُ الله شخصًا؛ لأن الأشخاصَ يجوزُ عليها الأكلُ والشُّربُ والنكاحُ، ولا يجوز ذلك علىٰ كلامِ الله عَزَّوَجَلَّ.

ولا يجوز أن يكون كلامُ الله نَعتًا لشَخصٍ مَخلوقٍ؛ لأن النُّعوت لا تبقىٰ طَرفةَ عَينٍ؛ لأنَّها لا تحتملُ البقاءَ[٢]، وهذا يوجبُ أن يكون كلامُ الله قد فنيَ ومضَىٰ.

فلَمَّا لَم يجُز أن يكونَ شخصًا ولا نعتًا لشَخصٍ.. لَم يجُز أن يكونَ مَخلوقًا، علىٰ أنَّ الأشخاصَ يجوزُ أن تموتَ، فمَن يُثبت كلامَ الله شخصًا مخلُوقًا.. لزمهُ أن يجوِّز الموتَ علىٰ كلامِ الله عَزَّوَجَلَّ، وذلك مَا لا يجُوز.

وأيضًا: فلا يجوزُ أن يكون كلامُ الله مخلُوقًا في شَخصٍ مخلُوقٍ، كما لا يجوز أن يكون نعتًا لشَخصٍ مخلُوقٍ، ولو كان مخلوقًا في شخصٍ، وكلامًا للإنسان مفعُولًا فيه.. [لـ]كان[٣] لا يمكن التفريقُ بين كلامِ اللهِ وكلامِ الخلقِ؛ إذْ كانَا مخلوقَينِ في شخصٍ مخلُوقٍ، كما لا يجوزُ أن يكونَ عِلمهُ مَخلوقًا في شخصٍ مخلُوقٍ.

---

(١) «زعمُوا أن الله لا يريد التفرقة بين أوليائه وأعدائه»: ساقط من (خ).

(٢) أي: بناءً علىٰ أن العرَض لا يَبقىٰ زمانَين. يقارن: اللمع، ص٢٣٢. ومقالات الإسلاميين، ج٢ ص٤٦.

(٣) في النسخ الخطية: «فيه كما»، وتبِعَتها المطبوعات، وما أثبتناهُ: مصححٌ في: مخطوطة الأزهرية (٢) المحفوظة برقم: (٤٩٣٤/ ٦٦٢١٦ توحيد أحناف)، وما فيها هو الصواب.

مسألة(١):

ويقالُ لهُم أيضًا: لو كان كلامُ اللهِ مخلوقًا.. لكان جسمًا، أو نعتًا لجسمٍ، ولو كان جسمًا.. لجازَ أن يكونَ مُتكلمًا(٢)، واللهُ قادرٌ علىٰ قلْبِهَا(٣)، وفي هذا ما يُلزمهُم ويوجب عليهم: أن يجوِّزُوا أن يَقلبَ اللهُ القرآنَ إنسانًا أو جِنيًّا أو شَيطانًا! تعالىٰ الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون كلامُه كذلك.

ولو كان نعتًا لجسمٍ كالنُّعوت(٤)، فاللهُ قادرٌ أن يجعلهَا أجسامًا(٥)، [و] لكان(٦) يجب علىٰ الجهمية أن يجوِّزوا أن يجعل اللهُ القرآنَ جسمًا متجسدًا، يأكلُ ويشربُ، وأن يجعله إنسانًا، ويُميته، وهذا ما لا يجُوز علىٰ كلامه عَزَّوَجَلَّ.

❁❁❁

(١) في (ر، ن): «جواب». واللفظة - جواب، مسألة -: ساقط من: (هـ).

(٢) وهذا ما ذكره الشيخ في اللمع أيضًا، ص١٥٦.

(٣) أي: الأجسامِ.

(٤) في (ش، ن، هـ، خ): «فالنعوت».

(٥) هذا الإيراد: لا يتَّجه إلا علىٰ قول مَن يجوِّز قلبَ الأعراض أجسامًا، كحفص الفرد مثلاً، كما حَكىٰ عنه في: مقالات الإسلاميين، ج٢ ص٥٨.

(٦) في النسخ الخطية: «لكان».

باب: ما ذكر الرُّواة في القُرآن[١]

قال أبو بكرٍ[٢]: أتيتُ أنا والعباسُ بنُ عبدِ العظيمِ العنبَريُّ[٣]، أبا عبد الله أحمدَ ابن حنبلٍ، فسأل العباسُ بنُ عبد العظيم أبا عبد الله أحمدَ بن حنبل، فقال لهُ: قومٌ هاهُنا قد حدَثُوا، يقولُون: القرآنُ[٤] لا مخلوقٌ ولا غيرُ مخلوقٍ، هؤلاء أضرُّ مِن الجهميةِ علىٰ الناسِ، ويْلكُم، فإن لَم تقُولوا: ليس بمخلوقٍ، فقُولوا: مخلوقٌ.

قال أبو عبد الله: هؤلاء قومُ سُوءٍ.

فقال العباسُ: ما تقول يا أبا عبد الله؟

فقال: الذي أعتقدُه وأذهبُ إليه ولا أشكُّ فيه: أن القرآن غيرُ مخلوق.

ثم قال: سبحان الله، ومَن يشكُّ في هذا؟!

ثم تكلَّم أبو عبد الله، مستعظِمًا للشكِّ في ذلك، فقال: سبحانَ الله، أفي هذَا شكٌّ؟! قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[الأعراف:٥٤][٥]، وقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾[الرحمن:١-٣]؛ ففَرَّق بين الإنسانِ وبينَ القرآنِ، فقال: «علَّمَ، خلَقَ»، فجعلَ يُعيدُها ﴿عَلَّمَ﴾ ﴿خَلَقَ﴾؛ أيْ: فَرَّق بينهُما[٦].

---

(١) العنوان مثبت من: (ن)، وفي (ش): «باب في»، وفي (ر): «باب ما ذكر الرواية»، وفي (ك): «باب ذكر الرواية في القرآن».

(٢) هو: أحمد بن محمد بن هانئ، الإسكافي الأثرم الطائي، وقيل: الكلبي؛ مصنِّف السُّنن، وتلميذ الإمام أحمد. (ت: ٢٧٣هـ). يراجع: سير أعلام النبلاء، ج١٢ ص٦٢٣.

(٣) ابن إسماعيل بن تَوْبَةَ، أبو الفضل، البصريُّ، الحافظُ؛ رَوىٰ له: البخاريُّ، وغيره. (ت: ٢٤٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١٢ ص٣٠٢.

(٤) لفظ الخلال في السنة، ج٥ ص١٣٧: «... يقولون: لا نقول: مخلوقٌ ولا غير مخلوقٍ».

(٥) زاد الخلال: «ففرَّق بين الخلق والأمر».

(٦) في (هـ): «أيْ: فرَّق بين الإنسان وبين القرآن».

قال أبو عبدِ الله: والقرآنُ مِن عِلْم[١] الله، ألا تراهُ يقولُ: ﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ والقرآن فيه أسماءُ الله عَزَّوَجَلَّ، أيُّ شيءٍ يقولونَ؟! ألا يقُولون: إن أسماءَ اللهِ غيرُ مخلُوقةٍ[٢]؟! لَم يزل اللهُ قديرًا علِيمًا عزيزًا حكِيمًا سمِيعًا بصِيرًا، لسْنَا نشُكُّ أنَّ أسماءَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ غيرُ مخلُوقةٍ، لسنَا نشكُّ أن عِلمَ الله عَزَّوَجَلَّ غيرُ مخلوقٍ، فالقرآنُ مِن عِلمِ الله، وفيه أسماءُ الله، فلا نشكُّ أنهُ غيرُ مَخلوقٍ[٣]، وهوَ كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ، ولَم يزَل به متكلمًا.

ثم قال: وأيُّ كفرٍ أكفرُ مِن هذا؟ وأيُّ كفرٍ أشرُّ[٤] مِن هذا؟ إذا زعمُوا أن القرآنَ مخلوقٌ، فقد زعمُوا أن أسماءَ اللهِ مخلوقةٌ، وأنَّ عِلْمَ اللهِ مخلوقٌ، ولكنَّ الناسَ يتهَاونُون بِهذا، ويقولُون: إنما يقولونَ القرآنُ مخلوقٌ، ويتهاوَنون، ويظنُّون أنهُ هيِّنٌ، ولا يدرُون ما فيه، وهو الكفرُ! وأنا أكرهُ أن أبُوحَ بِهذا لكلِّ أحدٍ، وهُم يَسألون، وأنا أكرهُ[٥] الكلامَ في هذا، فبلغَني أنَّهم يدَّعون أنِّي أُمسكُ.

فقلتُ له: فمَن قالَ: «القرآنُ مخلوقٌ»، ولا يقولُ: «إن أسماءَ اللهِ مخلوقةٌ ولا عِلمَه». لَم يَزد علىٰ هذا. أقولُ: هُو كافرٌ؟

فقال: هكذا هُو عندَنا[٦].

---

(١) «والقرآن من علم الله»: مثبت من (ش، ك)، وفي (ر، ن، هـ، خ): «عبد الله: من علم»، وبهامش (ن): «لعله: القرآن مِن علم الله».

(٢) زاد الخلال هنا: «مَن زعم أن أسماء الله عَزَّوَجَلَّ مخلوقةٌ: فقد كفر». السنة، للخلال، ج٥ ص١٣٨. الأثر رقم: (١٨٠٤)، ورجاله ثقاتٌ. وهذا يؤكد أن الإمام أحمد في قوله: «ألا يقولون: إن أسماء الله...»: كأنه يدعُوهم إلىٰ اعتقاد ذلك، ويبيِّن فساد معتقَد مَن يقول: بخلْق أسمائه -تعالىٰ-.

(٣) «لسنا نشك أن علم ... القرآن غير مخلوق»: ساقط من (ش).

(٤) في (ن، هـ، خ): «أشدُّ» - بالدال -.

(٥) عبارة الخلال: «وهم يسألوني، فأقول: إني أكره الكلامَ في هذا».

(٦) سبق: أن محلُّ القولِ بكُفر القائلِ بخلق القرآن: أن يقصد القائل بـ«المخلوق»: المختلَق المفترَىٰ. أو يقصد: الصفةَ النفسيةَ القائمةَ به -تعالىٰ-.

ثم قال أبُو عبد الله: نحنُ نحتاجُ أن نشكَّ في هذا؟ القرآنُ عندنا فيه أسماءُ الله، وهو مِن عِلم الله، فمَن قال: إنه مخلوقٌ، فهُو عندنا كافرٌ.

فجعلتُ[(١)] أردِّدُ عليه.

فقال لي العباسُ -وهو يسمعُ-: سبحانَ الله، أمَا يكفيكَ دُون هذا؟!

فقال أبو عبد الله[(٢)]: بلىٰ.

وذكر الحسين بنُ عبدِ الأولِ[(٣)]، قال: سمعتُ وكيعًا[(٤)] يقول: مَن قال: «القرآنُ مخلوقٌ»[(٥)]، فهو مُرتدٌّ، يُستَتاب، فإن تاب، وإلا قُتل[(٦)].

وذكر الحَسن بنُ الصَّبَّاح البزَّار[(٧)]، قال: حدثَنا عليُّ بنُ الحسَن بن شقيقٍ[(٨)]، قال: سمعتُ ابنَ المباركَ[(٩)] يقول: إنَّا نستطيعُ أن نحكيَ كلامَ اليهودِ والنصارىٰ، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية[(١٠)].

(١) سياق القصة يفيد أن القائل هنا: أبو بكر، يردِّد علىٰ الإمام أحمد.

(٢) في (خ): «فقال أبو العباس». و«فجعلت أردد... بلىٰ»: ليس عند الخلال.

(٣) هو: أبو عبد الله، الكوفي، ثقةٌ. رَوي عن: حفص بن غياث، والكوفيين. قال أبو حاتم: تكلَّم الناس فيه. (ت: ٢٢٩هـ). ينظر: مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، ج١ ص٢١٣.

(٤) هو: وَكِيعُ بنُ الجرَّاحِ بن مَليحِ بن عَدِيٍّ الرُّؤَاسيُّ، أبو سفيان، الكوفيُّ، محدثُ العراق. حدَّث عنه: سفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وغيرهما. (ت: ١٩٧هـ). ينظر: تاريخ دمشق، ج٦٣ ص٥٩.

(٥) أي: مختلقٌ مفترًىٰ، كما سبق.

(٦) أخرجه: الآجري في: الشريعة، بنحوه، ج١ ص٥٠٦، والبيهقي في: الأسماء والصفات ج١ ص٨٠١ برقم: (٥٥٥)، وغيرهما. وإسناده صحيحٌ. ونقول: هناك مَن قال باستتابة المرتدِّ أبدًا.

(٧) في النسخ الخطية: «محمد بن الصباح»، والذي في المصادر: الحَسَنُ بنُ الصَّبَّاحِ بنِ مُحَمَّدٍ الوَاسِطِيُّ، ثم البغدادي، البزار، قَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَل: ثِقَةٌ، صَاحِبُ سُنَّةٍ، توفي عام: (٢٤٩هـ)، وهو يروي عن علي ابن الحسن بن شقيق كما في إسناد هذه الرواية ويراجع: سير أعلام النبلاء، ج١٢ ص١٩٢. وقد ورد الاسم علىٰ الصواب في كتاب الرد علىٰ الجهمية رقم (٢٤)، وفي كتاب السنة للخلال (١٦٨٤) كما سبق.

(٨) في (ن، هـ خ): «علي بن الحسين بن سفيان»، وفي (ش، ر، ك): «عليّ بن الحسين بن شعبان». وما أثبتناه: هو الصواب.

(٩) هو: عبد الله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن، المَروَزي، من أئمة المسلمين وزُهادهم. (ت: ١٨٢هـ). ينظر: مشاهير علماء الأمصار، ص٣٠٩.

(١٠) أخرجه الدارمي في الرد علىٰ الجهمية رقم (٢٤)، والخلال في السنة (١٦٨٤)، وذكره الذهبي، في سير أعلام النبلاء، ج٨ ص٤٠١. ورواه: أبو عمرو الداني، في: الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة، ص٦٤، برقم: (٢٢٤).

قال الحسن[(١)]: يقول: نخافُ أن نكفر ولا نَعلم[(٢)].

وذكر هارونُ بنُ إسحاق الهمدانيُّ[(٣)]، عن أبي نعيمٍ[(٤)]، عن سليمانَ بنِ عيسىٰ القارئ[(٥)]، عن سفيانَ الثوريِّ[(٦)]، قال: قال لي حمَّادُ بنُ أبي سليمان[(٧)]: أبلغْ أبا حنيفة المشركَ أني منه بريءٌ. قال سليمان: ثم قال سُفيان[(٨)]؛ لأنه كان يقُول: القرآنُ مخلوقٌ[(٩)].

---

(١) في النسخ الخطية: «محمد». (٢) في (ش): «يكفر ولا يعلم».

(٣) هو: أبو القاسم، الكوفي، الحافظ، المُعَمَّرُ. سمع: سفيان بن عيينة وطبقته، وممن حدث عنه: الترمذي، والنسائي. (ت: ٢٨٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١٢ ص١٢٦.

(٤) بهامش (ر): «فضل بن دكين». قلنا: الصواب -كما نبَّه العصيمي-: أنه أبو نعيم الطحان الكوفي؛ ضرار بن صُرَد التيمي، جزَم المحدِّثون: بأنه كذابٌ، له أوهامٌ وخطأٌ. وهذا كافٍ لردِّ ما نُسب إلىٰ أبي حنيفة هُنا. توفي ضرار سنة: (٢٢٩هـ). ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري، وتعليق المحقق، ج٤ ص١٢٧، دائرة المعارف العثمانية بالهند.

(٥) هو: سُلَيم بن عيسىٰ بن سليم، أبو عيسىٰ الحنفي مولاهم، الكوفي: شيخ القراء. تلميذ حمزة، وأحذق أصحابه. (ت: ١٨٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٩ ص٣٧٥.

(٦) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله، الكوفيُّ؛ أجمع الناس علىٰ ورعه وثقته، رَوىٰ له: الجماعة الستَّة. (ت: ١٦١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٧ ص٢٣٠.

(٧) هو: أبو إسماعيل، مَولىٰ الأشعريين، الكوفي، فقيه العراق. رَوىٰ عن: أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، وطبقتهما. وتفقه: بإبراهيم النخعي، وهو أنبل أصحابه وأفقههم. رَوىٰ عنه: الإمام أبو حنيفة، وسفيان الثوري، وغيرهما. (ت: ١٢٠هـ، وقيل ١١٩هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٣ ص٢٢٥.

(٨) «قال: قال لي حماد ... ثم قال سفيان»: ساقط من (ش).

(٩) أخرجه البخاري، في التاريخ الكبير، ج٤ ص١٢٧ رقم٢١٩٨. والعقيلي في الضعفاء، ج٤ ص٢٦٨ رقم١٨٧٦، بنحوه. **وفي سنده: أبو نعيم ضرار بن صُرَد، وقد بان من ترجمته: ضعفه وكونه متروكَ الحديث.** ثم في السند هاهنا انقطاعٌ؛ لأن الأشعري لَم يلقَ هارون؛ فقد مات هارون قبل ولادة الأشعري بعشر سنوات.
و(ك) بزيادة: [وحاشا الإمامُ الأعظم أبو حنيفة ﷺ من هذا القول، بل هو زورٌ وباطلٌ، فإن أبا حنيفة مِن أفضل أهل السنة]. وأُدرج في (ر) هنا: رواياتٍ -بقلمٍ مغايرٍ- تردُّ اتهامَ أبي حنيفة هنا. وبهامش (هـ): «الإمام أبو حنيفة ﷺ قال أولًا بخلْق القرآن، ثم ثبت رجوعُه». وبهامش نسخة دار الكتب المصرية، (برقم: ٤٩٤، علم الكلام طلعت): «نسبة القول بخلق القرآن لأبي حنيفة: لَم يثبت، وإنما ثبت خلافه، كما في الفقه الأكبر والوصية، للإمام؛ حيث ذكر فيهما: أن القرآن كلامَ الله غير مخلوق، وحكىٰ عقيدته الإمامُ الطحاوي وغيرُه.
وما يُنقل عن أبي نعيم وسفيان الثوري في الإمام أبي حنيفة: لا يلتفت إليه كما نبهوا عليه، فلا يلتفت لهذه النسبة، وقد أفردتُ هذه المسألة في رسالةٍ مستقلةٍ، ذكرتُ فيها ما يشهد لبراءة هذا الإمام، فراجعها، فإنها فريدةٌ في بابها. لمحرره أبي محمد عابدين». ويراجع تحقيقنا للمسألة، في مقدمات هذا الكتاب، ص٣٦.

وذكر سفيانُ بنُ وكيعٍ(١)، قال: سمعتُ عمرَ بنَ حمادِ بنِ أبي حنيفةَ(٢)، قال: أخبَرني أبي، قال: الكلامُ الذي استتاب فيه ابنُ أبي ليلىٰ(٣) أبا حنيفة، هو قوله: القرآن مخلوقٌ. قال: فتاب منه، وطاف به في الخَلق. قال أبي: فقلتُ له: كيف صِرتَ إلىٰ هذا؟ قال: خِفتُ والله أن يَقدُم(٤) عليَّ فأعطيته(٥) التَّقيةَ(٦).

وذكر هارونُ بنُ إسحاقَ، قال: سمعتُ إسماعيلَ بنَ أبي الحَكَمِ(٧)، يذكر عن عمرَ بنِ عُبيد الطَّنافِسيِّ(٨)، أن حمادًا - يعني: ابنَ أبي سليمان -، بعث إلىٰ أبي حنيفة: إني بريءٌ مما تقولُ، إلا أن تتُوب. وكان عنده ابنُ أبي غَنيَّة(٩)، قال: فقال: أخبَرني جارُك(١٠) أن أبا حنيفةَ دعاهُ إلىٰ ما استُتيب(١١) منه بعد ما استُتيب(١٢).

(١) هو: أبو محمد الرؤاسي، الكوفي، الحافظ، من أوعية العلم. رَوىٰ عنه: الترمذي، وابن ماجه، وغيرهما. (ت: ٢٤٧هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١٢ص١٥٢.

(٢) تفقه علىٰ أبيه. كذا أفاد في الجواهر المضية، ج١ ص٣٩٠.

(٣) هو: محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، أبو عبد الرحمن الأنصاري، الكوفي. (ت: ١٤٨هـ): مفتي الكوفة، وقاضيها، وكان نظيرًا للإمام أبي حنيفة في الفقه. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٦ ص٣١٠.

(٤) في (ن): «تقدم».

(٥) في (ش، ن): «فأعطيه».

(٦) أخرجه: الخطيب البغدادي، في تاريخ بغداد، ج١٥ ص١٦، عن: سفيان بن وكيع، **قال عنه أبو زرعة: (كان يكذب)**. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج٤ ص٢٣١.

(٧) ابن محمد بن أبي الحكم، الثقفي، الكوفي: سمع المطلب بن زياد، وعيسىٰ بن يونس. وروىٰ عنه: أبو زرعة، وغيره. (ت: ٢٣٢هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٥ ص٧٩٦.

(٨) الكوفيُّ، الحافظ. رَوىٰ عن: سماك، وجماعة. وممن روىٰ عنه: أحمد بن حنبل، وجماعة. (ت: ١٨٥هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٤ ص٩٣٤.

(٩) كذا في (ر): «غَنية»، وهو الصواب، كما في تاريخ بغداد، ج١٥ ص٥١٦، والأقرب إلىٰ رسم الكلمة في (ش): «عتبة»، وفي (ن، خ، هـ): «عيينة». وابن أبي غَنيَّة: هو عبد الملك بن حُميد، الأصبهاني، الكوفي، ثقة، من رجال البخاري ومسلم. يراجع: تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ج٦ ص٣٩٣، دائرة المعارف النظامية بالهند، ط١.

(١٠) كذا في النسخ الخطية: «جارُك»، وفي تاريخ بغداد: «جارٌ لي».

(١١) في (ن): «دعاه أني ما استتبت منه».

(١٢) (ك) بزيادة: [وهذا كذبٌ محضٌ علىٰ أبي حنيفة]. قلنا: الأثر المذكور: أخرجه الخطيب البغدادي، في تاريخ بغداد، ج١٥ ص٥١٦، **وهو ضعيفٌ؛ لجهالة جار ابن أبي عيينة**. ثم إن حماد بن أبي سليمان: مات قبل أن يظهر القولُ بخلق القرآن. كما أنه ساقط من الأثر أن الذي استتيب منه أبو حنيفة هو القول بخلق القرآن!

وذكر عن أبي يوسفَ[١] قال: ناظرتُ أبا حنيفة شهرَين، حتىٰ رجع عن خلقِ القرآنِ[٢].

وقال سليمانُ بنُ حربٍ[٣]: القرآنُ غيرُ مخلوقٍ، وأخذتُه مِن كتابِ الله -تعالىٰ-، قال الله -تعالىٰ-: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾[آل عمران:٧٧]، وكلام الله ونظرُه واحدٌ؛ يعني: غيرَ مخلُوقٍ[٤].

وذكر الحسينُ بنُ عبد الأول، قال: حدثنا محمدُ بنُ الحسن بنِ أبي يزيدِ الهمدانيُّ[٥]، عن عمرو بن قيسٍ الملائيِّ[٦]، عن عطيةَ[٧]، عن أبي سعيدٍ

---

(١) هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، القاضي، سمع من هشام بن عروة، والأعمش، وطائفة. تفقه بأبي حنيفة حتىٰ صار المقدم في تلامذته. روىٰ عنه: يحيىٰ بن معين، وابن حنبل، وخلق سواهما. (ت: ١٨٢هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٤ ص١٠٢١.

(٢) صح ما يخالف هذا الأثر، كالأثر الذي أخرجه البيهقي بسنده، في الأسماء والصفات، ج١ ص٨٠٥ رقم: (٥٥٩) بلفظ: «... سمعتُ أبا يوسف القاضي، يقول: كلمت أبا حنيفة - رحمه الله تعالىٰ- سَنةً جرداء، في أن القرآن مخلوقٌ أم لا؟ فاتفق رأيه ورأيي علىٰ: أن من قال: القرآن مخلوقٌ، فهو كافرٌ»، قال أبو عبد الله: «رواة هذا كلهم ثقاتٌ». ويراجع: مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، للبدر العيني، ج٣ ص٢٥٢.

(٣) هو: أبو أيوب الواشحي، الأزدي، البصري، الإمام، الثقة، الحافظ، شيخ الإسلام، قاضي مكة. سمع: شعبة، وحماد بن زَيد، وغيرهما. ورَوىٰ عنه: البخاري، وأحمد بن حنبل، وغيرهما. (ت: ٢٢٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١٠ ص٣٣٠.

(٤) لَم نقف عليه بهذا اللفظ، وقد أخرج اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ج٢ ص٢٧٧ رقم٤١٦، أثرًا عَدَّ فيه جماعةً، من بينهم سليمان بن حرب، أنهم قالوا: «القرآن ليس بمخلوق»، ورواتُه ثقاتٌ.

(٥) هو: أبو الحسن الكوفي: روىٰ عن: الأعمش، وغيره. وروىٰ عنه: الحسن بن حماد، وجماعة. قال النسائي، وغيره: متروُك الحديث. انظر: تاريخ الإسلام، ج٤ ص١١٩٢. وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج٢٥ ص٧٦.

(٦) البزاز، الحافظ، من أولياء الله. ثقة؛ حدث عن: عكرمة، وغيره. وحدث عنه: سفيان الثوري، وآخرون. (ت: ١٤٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٦ ص٢٥٠.

(٧) ابن سعد بن جُنادة العوفي، أبو الحسن، الكوفي، من مشاهير التابعين، ضعيف الحديث. (ت: ١١١هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٣ ص٢٨١.

الخدريِّ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «فضلُ كلامِ الله عَزَّوَجَلَّ على سائرِ الكلام، كفَضلِ اللهِ على خلْقِه»(١)؛ فهذا يُثبت: أن القرآنَ كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ، وما كان كلامًا لله عَزَّوَجَلَّ، لم يكُن خَلقًا لله، وقد بيَّن اللهُ أن القرآنَ كلامُه، بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[التوبة:٦]، ودلَّ على ذلك في مواضعَ مِن كتابِه العزيزِ، وقد قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ مخبرًا أنه كلَّم موسىٰ تكليمًا.

ورَوىٰ وكيعٌ عن الأعمشِ(٢) عن خَيثَمةَ(٣)، عن عدِيِّ بنِ حاتمٍ(٤)، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكُم من أحدٍ إلا سيكلمُه ربُّه، ليس بينَه وبينَه تَرجُمانٌ»(٥).

ومما يبيِّن(٦) أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ متكلمٌ، وأن له كلامًا: ما رواه عفانُ(٧)، قال: ثنا حمادُ بنُ سلمةَ(٨) عن الأشعثِ الحُدَّاني(٩) عن شَهرِ بنِ

(١) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب: فضائل القرآن- باب: كيف كانت قراءة النبي ﷺ، ج٥ ص١٨٤ برقم: (٢٩٢٦)، وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ» ، وأخرجه الدارمي في: المسند، كتاب: فضائل القرآن- باب: فضل كلام الله على سائر الكلام، ج٤ ص٢١١٢ برقم: (٣٣٩٩) مِن حديث جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه ضعيفان، هما: محمد بن الحسن الهمداني، وعطيةُ العُوفي، كما ذكر محقق الكتاب. وينظر كتاب خلق أفعال العباد ، للبخاري : ص ١٠٣

(٢) هو: سليمان بن مهران، الكوفي، شيخ المقرئين والمحدثين: لقيَ كبار التابعين، وسمع منهم. روىٰ عنه: الثوري وخلقٌ كثيرٌ. (ت: ١٤٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان، ج٢ ص٤٠٠.

(٣) ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة الجعفي، الكوفي: أبوه وجدُّه صحابيان. رَوىٰ عن: أبيه، وعائشة، وغيرهما. ينظر: تاريخ الإسلام، ج٢ ص٩٣٢.

(٤) هو: عدي بن حاتم بن عبد الله، أبو وهب الطائي: صاحب النبي ﷺ، له أحاديث، روىٰ عنه: الشعبي، وآخرون. (ت: ٦٧هـ). ينظر: سير أعلام النبلا، ج٣ ص١٦٢.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التوحيد- باب: قول الله -تعالىٰ-: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة٢٢-٢٣]، ج٦ ص٢٧٠٩ برقم: (٧٠٠٥)، من حديث عديِّ بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) في (ش): «ومما يدل».

(٧) هو: عفان بن مسلم بن عبد الله، أبو عثمان البصري، الصفار: محدِّث العراق. حدث عنه: البخاري، وأحمد، (ت: ٢٢٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١٠ ص٢٤٢.

(٨) ابن دينار، أبو سلمة، البصري، شيخ الإسلام، النحوي. سمع أيوبَ السختياني. وممن حدث عنه: يحيىٰ القطان. (ت: ١٦٧هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٧ ص٤٤٤.

(٩) في النسخ الخطية: «الحراني» - بالراء -. قلنا: هو: أشعث بن عبد الله بن جابر الأزدي، البصري: رَوىٰ عن: أنس بن مالك، والحسن. قيل: توفي بين عامي (١٢٠-١٣٠هـ)، وقيل: (١٤١-١٥٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٦ ص٢٧٤.

حَوْشَبٍ[١] قال: «فضْلُ كلامِ الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ سائرِ الكلامِ، كفضلِ اللهِ علىٰ خَلقِه»[٢].

وروىٰ يَعلىٰ بنُ المنهالِ السَّعديُّ[٣]، قال: حدثنا إسحاقُ بنُ سليمانَ الرازيُّ[٤]، قال: ثنا الجراحُ بنُ الضحاكِ الكنديُّ[٥]، عن علقمةَ بنِ مرثدٍ[٦]، عن أبي عبدِ الرحمن السُّلميّ[٧]، عن عثمانَ بنِ عفانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال، قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أفضلُكم مَن تعلَّم القرآنَ وعلَّمه»[٨]. وقال: «إن فضلَ القرآنِ علىٰ سائر الكلامِ، كفضلِ الله علىٰ خَلقِه؛ وذلك أنه مِنهُ»[٩].

---

(١) هو: أبو سعيد الأشعري، الشامي، مولىٰ الصحابية أسماء بنت يزيد الأنصارية، من كبار علماء التابعين. حدث عن: أبي هريرة، وعائشة، وعدة. (ت: ١١٢هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٤ ص٣٧٢.

(٢) يقول الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث، بلفظ: «فضل القرآن ...»: «خرجه: ابن الضريس من وجهٍ آخر، عن شهر بن حوشب، مرسلًا، ورجاله لا بأس بهم. وأخرجه: يحيىٰ بن عبد الحميد الحماني في مسنده، من حديث عمر بن الخطاب، وفي إسناده: صفوان بن أبي الصهباء، مختلَفٌ فيه...». فتح الباري، ج٩ ص٦٦.

(٣) في الأسماء والصفات، للبيهقي، ج١ ص٥٨٠: «يعلىٰ بن المنهال السكوني».

(٤) هو: أبو يحيىٰ، الكوفي، كان سيدًا صالحًا، ثقةً، حجةً. وروىٰ عنه: محمد بن رافع، وغيره. (ت: ١٩٩هـ، وقيل: ٢٠٠ هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٤ ص١٠٦٨.

(٥) الكوفي، ثم الرازي: رَوىٰ عن علقمة بن مرثد، وغيره. وروىٰ عنه: إسحاق بن سليمان، وغيره. (ت: بين عامَي ١٤١-١٥٠هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٣ ص٨٢٨.

(٦) هو: أبو الحارث الحضرمي، الكوفي، الفقيه، الحجة. حدَّث عنه: أبو حنيفة، وآخرون. (ت: ١٢٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٥ ص٢٠٦.

(٧) هو: عبد الله بن حبيب بن رُبَيعة، مقرئ الكوفة. من أولاد الصحابة، حدث عن: عمر، وعثمان، وطائفة. (ت: ٧٤هـ، وقيل: ٧٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٤ ص٢٦٧.

(٨) بهذا اللفظ أخرجه أحمد في مسنده، ج١ ص٤٦٦ رقم: (٤٠٥)، وأصله في البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل القرآن- باب: خيركم مَن تعلم القرآن وعلَّمه، (٤/ ١٩١٩رقم ٤٧٤٠)،بلفظ «إن أفضلكم من تعلَّم القرآن وعلَّمه» وعنده(٤٧٣٩)، بلفظ خيركم من تعلم القرآن وعلمه.

(٩) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات، ج١ ص٧٧٤ برقم: (٥١٧)، وفي شعب الإيمان، برقم: (٢٠١٩)، من حديث عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «فضل القرآن علىٰ سائر الكلام كفضل الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ خلقه، وذاك أنه منه»، وله شاهد عند أبي يعلىٰ في معجمه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برقم: (٢٩٤).

وذكر سُنيد بنُ داود(١)، قال: حدثنا أبو سُفيان(٢)، عن مَعْمرٍ(٣)، عن قتادة(٤): قوله -تعالىٰ-: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧] الآية(٥).

وذكر هارونُ بنُ معرُوفٍ(٦)، قال: حدثنا جَريرٌ(٧)، عن منصورٍ(٨)، عن هلالِ بنِ إسافٍ(٩)، عن فروةَ بنِ نوفلٍ(١٠)، قال: كنتُ جارًا لخبَّاب بن الأرتّ(١١)، فقال لي: يا هذا،

(١) المصيصي، أبو عليٍّ المحتسب، سمع من: ابن المبارك. وروىٰ عنه: أبو زرعة، وغيره وله مسند جليل. (ت: ٢٢٦هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٥ ص٥٨٣.

(٢) هو: محمد بن حميد، المَعْمَري، البصري، الحافظ. حدث عنه: أبو خيثمة، وسفيان ابن وكيع، وآخرون. (ت: ١٨٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ج٩ ص٣٩.

(٣) هو: معمر بن راشد، أبو عروة بن أبي عمرو، الأزدي مولاهم، البصري، شيخ الإسلام، نزيل اليمن. (ت: ١٥٢هـ، وقيل ١٥٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٧ ص٥.

(٤) هو: التابعي الجليل قتادة بن دعامة، أبو الخطاب السدوسي، البصري، قدوة المفسرين والمحدثين. روىٰ عن: أنس بن مالك، والحسن البصري، وغيرهما. وروىٰ عنه: الأوزاعي، وغيره. (ت: ١١٧هـ، وقيل: ١١٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٥ ص٢٦٩.

(٥) كذا في جميع النسخ الخطية؛ ففي الكلام سقطٌ واضح، لم يُذكر قول قتادة، وقد أخرجه ابن جرير في جامع البيان، ج١٨ ص ٥٧٢، ط: هجر، قال: «حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: ثَنَا يَزِيدُ، قَالَ: ثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧] قَالَ: قَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّمَا هَذَا كَلَامٌ يُوشِكُ أَنْ يَنْفَدَ، قَالَ: لَوْ كَانَ شَجَرُ الْبَرِّ أَقْلَامًا، وَمَعَ الْبَحْرِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا كَانَ لِتَنْفَدَ عَجَائِبُ رَبِّي وَحِكْمَتُهُ وَخَلْقُهُ وَعِلْمُهُ».

(٦) هو: أبو علي المروزي، ثم البغدادي، الإمام. حدث عن: سفيان بن عيينة، وطبقته. وحدث عنه: مسلم، وآخرون. (ت: ٢٣١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١١ ص١٢٩.

(٧) هو: جرير بن عبد الحميد، أبو عبد الله الضبي، الكوفي، الحافظ؛ نزل الري. حدث عنه: أحمد بن حنبل، وكثيرون. (ت: ١٨٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٩ ص٩.

(٨) هو: منصور بن المعتمر السلمي، أبو عتاب، الكوفي، من كبار الحفاظ الأثبات. روىٰ عن: الشعبي، وغيره. (ت: ١٣٢هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٣ ص٧٤١.

(٩) هو: هلال بن يساف، ويقال: ابن إساف، أبو الحسن الأشجعي مولاهم، الكوفي: من جلة التابعين. روىٰ عن: أبي الدرداء، وطائفةٍ من التابعين. ينظر: تهذيب الكمال، ج٣٠ ص٣٥٣.

(١٠) الأشجعي، الكوفي: لأبيه صحبة. سمع: أباه، وعليًّا، وعائشة. وممن رَوىٰ عنه: نصر ابن عاصم الليثي. (قُتل سنة: ٤٥هـ). انظر: تاريخ الإسلام، ج٢ ص٨٧٥.

(١١) الصحابي الجليل، أبو يحيىٰ التميمي: له عدة أحاديث، شهد بدرًا والمشاهد بعدها. (ت: ٣٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ج٢ ص٣٢٣.

تقرَّبْ إلىٰ الله بما استطعتَ؛ فإنك لن تتقرَّبَ إلىٰ الله بشيءٍ أحبَّ إليه من كلامه[١].

ورُوي عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ﴾ [الزمر:٢٨]، قال: غير مخلوق[٢].

وذكر الليثُ بنُ يحيىٰ[٣]، قال: حدثني إبراهيمُ بنُ أبي الأشعثِ[٤]، قال: سمعتُ مُؤمَّلَ بنَ إسماعيلَ[٥]، يحدِّث عن الثوريِّ، قال: مَن زعم أن القرآن مخلوقٌ، فقد كفر[٦].

وصحَّت الروايةُ عن جعفر بنِ محمد[٧]: أن القرآن لا خالقٌ ولا مَخلوقٌ[٨].

ورَوَىٰ ذلك عن عمِّه زَيدِ بنِ عليٍّ[٩]، وعن جدِّه عليِّ بنِ الحُسَينِ[١٠] رَضِيَٱللَّهُعَنْهُم.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب: فضائل القرآن، برقم: (٣٠٧٢٢). والبيهقي في الجامع لشعب الإيمان، برقم: (١٨٦٣). وفي الأسماء والصفات، ج١ ص٥٨٧ برقم: (٥١٤)، وإسناده صحيحٌ.

(٢) أخرجه الآجري، في الشريعة، ج١ ص٤٩٦ برقم: (١٦٠). والبيهقي في الأسماء والصفات، ج١ ص٥٩٠. وعزاه ابن حجر إلىٰ: ابن مردويه، مِن وجهَين ضعيفَين، عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. يراجع: فتح الباري، ج٨ ص٥٤٨.

(٣) الشيباني الأكاف، أبو نصر: روىٰ عن بيان بن عمرو البخاري. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج٤ ص٣٠٦.

(٤) البخاري؛ خادم الفضيل بن عياض. روىٰ عن: الفضيل، وابن عيينة. وروىٰ عنه: سعيد بن سعد البخاري، وعلي بن صالح. ينظر: تاريخ الإسلام، ج٥ ص٥١٥.

(٥) هو: أبو عبد الرحمن العدوي مولاهم، البصري، الحافظ. جاور بمكة. وحدث عن: شعبة، والثوري، وطبقتهما. وحدث عنه: أحمد، وآخرون. (ت: ٢٠٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١٠ ص١١٠.

(٦) علَّقه البخاري في خلق أفعال العباد، ج٢ ص١٣ برقم: (٩)، بلفظ: «وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ كَافِرٌ». وأخرجه مسندًا: أبو القاسم اللالكائي، في أصول اعتقاد أهل السنة، ج١ ص١٧٠ برقم: (٣١٤)، بلفظ: «الْقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ،مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَهُوَ كَافِرٌ».

(٧) ابن عليِّ بن الحسين بن عليِّ بن أبي طالب، أبو عبد الله القرشي، الصادقُ، من سادات أهل البيت. رَوىٰ عن: عروة بن الزبير، وجدِّه لأُمه القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وغيرهما. وروىٰ عنه: الثوري، وأبو حنيفة، وآخرون. (ت: ١٤٨هـ): انظر: سير أعلام النبلاء، ج٦ ص٢٥٥.

(٨) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد، ج٢ ص٢٦٨ برقم: (٣٩٨)، عن جعفر بن محمد قال: «لَيْسَ بِخَالِقٍ وَلَا مَخْلُوقٍ، وَلَكِنَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَىٰ». و البيهقي في: الأسماء والصفات، ج١ ص٦٠٢ برقم: (٥٣٦).

(٩) ابن الحسين، أبو الحسين الهاشمي: روىٰ عن: أبيه زين العابدين، وأخيه أبي جعفر الباقر. (ت: ١٢٢هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٥ ص٣٨٩.

(١٠) ابن علي بن أبي طالب، المعروف: بزَين العابدين، أبو الحسن: من سادات التابعين. (ت: ٩٤هـ). ينظر: وفيات الأعيان، ج٣ ص٢٦٦.

ومَن قال: «إن القرآن غير[١] مخلوق، وإن مَن قال بخلقه[٢] كافرٌ»، مِن العلماءِ، وحمَلةِ الآثارِ، ونقَلةِ الأخبارِ، لا يُحصونَ كثرةً، منهم: الحمَّادانِ[٣]، والثوريُّ، وعبدُ العزيزِ بنُ أبي سَلمةَ[٤]، ومالكُ بنُ أنسٍ، والشافعيُّ[٥]، وأصحابُه، والليثُ بنُ سعدٍ[٦]، وسفيانُ بنُ عيينةَ، وهشامٌ[٧]، وعيسىٰ بن يونسَ[٨]، وحفصُ ابن غِياثٍ[٩]، وسعيدُ بن عامرٍ[١٠]، وعبدُ الرحمن بن مهديٍّ[١١]، وأبو بكرِ بنُ عيَّاشٍ[١٢]، ووكيعٌ، وأبو عاصم النَّبيل[١٣]، ويعلىٰ بن عُبيدٍ[١٤]، ومحمدُ بن

---

(١) «غير»: ساقط من (ن، هـ). (٢) «وإن من قال بخلقه»: ساقط من: (خ).

(٣) «الحمادان»: مثبت من (ر) فقط، وفي باقي النسخ: «حماد».

(٤) هو: ابن عبيد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن العمري، المدني: نزيل بغداد. ممن حدث عنه: أبو زرعة، وأبو يعلىٰ. ينظر: تاريخ الإسلام، ج٥ ص٦٢٢.

(٥) (ك) فقط بزيادة: [وأبو حنيفة، وأحمد بن حنبل، ومالك ﷺ]. وهي من الناسخ.

(٦) ابن عبد الرحمن، أبو الحارث الفهمي مولاهم، المصري: إمام أهل مصر في الفقه والحديث. (ت: ١٧٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٨ ص١٣٦.

(٧) لعله: هشام بن عبد الملك، أبو الوليد الطيالسي، البصري: الحافظ. حدث عنه: البخاري، وغيره. (ت: ٢٢٧هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١٠ ص ٣٤١.

(٨) ابن أبي إسحاق الهمداني، أبو عمرو الكوفي: الحافظ الحجة. حدَّث عنه: إسحاق بن راهويه، وغيره. (ت: ١٨٧هـ، وقيل: ١٩١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٨ ص٤٨٩.

(٩) ابن معاوية النخَعي، الحافظ، قاضي الكوفة ومحدِّثها. حدَّث عنه: ابن معين والإمام أحمد وغيرهما. (ت: ١٩٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٩ ص٢٢-٣٤.

(١٠) هو: أبو محمد الضبعي، البصري: أخذ عن: حبيب بن الشهيد، ويونس بن عبيد. وعنه حدَّث: أحمد، وابن معين. (ت: ٢٠٨هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٥ ص٨٠.

(١١) ابن حسان العنبري. ممن حدَّث عنه: ابن المبارك، وأحمد. (ت:١٩٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٩ ص١٢٩.

(١٢) ابن سالم الأسدي: مقرئٌ، وفقيهٌ، ومحدثٌ. سمع: سليمان التيمي، وغيرَه. ورَوىٰ عنه: عبد الله بن المبارك، وغيره. (ت: ١٩٣هـ). يراجع: تاريخ بغداد، ج٤ ص١٢٦١.

(١٣) هو: الضحاك بن مخلد، الشيباني، البصري: الحافظ. سمع: جعفر الصادق، والثوري، وشعبة. وعنه أخذ: البخاري، وابن حنبل. (ت: ٢١٢هـ، وقيل: ٢١٣هـ). ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري، ج٤ ص٣٣٦.

(١٤) ابن أبي أمية الطنافسي، أبو يوسف: ثقة، كثير الحديث. أخذ عنه: إسحاق بن راهويه، وعبد بن حميد. (ت: ٢٠٩هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٩ ص٤٧٦.

يوسفَ(١)، وبشرُ بن المفضَّل(٢)، وعبدُ الله بن داود(٣)، وسلَامُ بن أبي مُطيع(٤)، وابنُ المبارك، وعليُّ بن عاصمٍ(٥)، وأحمدُ بنُ يونس(٦)، وأبو نُعَيم، وقَبيصة بن عقبةَ(٧)، وسُليمان بن داود(٨)، وأبو عُبيد القاسمُ بن سلَامٍ(٩)، ويَزيد بن هارون(١٠)، وغيرهم.

ولو تتَّبعنا ذِكرَ مَن يقولُ بذلك، لطال ذكرُهم(١١)، وفيما ذكرْنا مِن ذلك مَقنعٌ، والحمد لله رب العالمين(١٢).

---

(١) ابن واقد بن عثمان، أبو عبد الله الضبي مولاهم، الفريابي: الحافظ. رَوىٰ عنه: البخاري، وابن حنبل، وغيرهما. (ت: ٢١٢هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١٠ ص١١٤.

(٢) ابن لاحق، أبو إسماعيل الرقَاشي، البصري: كان ثقة ثبتًا عابدًا. روىٰ عنه: ابن المديني، وابن حنبل، وغَيرهمَا. (ت: ١٨٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٩ ص٣٦.

(٣) ابن عامر بن ربيع، أبو عبد الرحمن الهمداني، المشهور بالخريبي: الحافظ. حدث عن: الثوري، وغيره، وممن رَوىٰ عنه: سفيان بن عيينة. (ت: ٢١٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٩ ص٣٤٦.

(٤) أبو سعيد الخزاعي مولاهم، البصري: الإمام، الثقة. رَوىٰ عن: قتادة، وغيره. (ت: ١٧٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٧ ص٤٢٨.

(٥) ابن صهيب، أبو الحسن القرشي، التيمي: مسنِد العراق. رَوىٰ عنه: أحمد بن حنبل، وخلق كثير. (ت: ٢٠١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٩ ص٢٤٩.

(٦) هو: أبو عبد الله التميمي اليربوعي، الكوفي، الحافظ. سمع من: الثوري، وخلْقٍ. وحدث عنه: البخاري، ومسلم. (ت: ٢٢٧هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١٠ ص٤٥٧.

(٧) أبو عامر السُّوائي، الكوفي: سمع: حماد بن سلمة، وغيرَه. وروىٰ عنه: ابن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة. (ت: ٢١٣هـ، وقيل: ٢١٥هـ). ينظر: تاريخ بغداد، ج٥ ص٤٢٧.

(٨) ابن الجارود، أبو داود البصري، الفارسي الأصل، الطيالسي، الحَافظ؛ مصنِّف المسند المشهور، (ت: ٢٠٤هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٥ ص٨٤.

(٩) الحافظ؛ سمع من: إسماعيل بن جعفر، وغيره. وحدث عنه: ابن أبي الدنيا، وآخرون. (ت: ٢٢٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١٠ ص٤٩٠-٥٠٩.

(١٠) السلمي الواسطي: الحافظ. سمع من: سعيد الجريري، وغيره. وممن حدَّث عنه: ابن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة. (ت: ٢٠٦هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٥ ص٢٢٨.

(١١) في (ش، ر): «لطال بذكرهم»، وفي (ك): «لطال الكلام».

(١٢) انظر في الأقوال المروية في ذلك: خلق أفعال العباد، للبخاري، ج٢ ص٥-٧٠.

وقد احتجَجنا لِصحةِ قولنا: إن القرآن غيرُ مخلوقٍ: مِن كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وما تضمَّنه من البُرهان، وأوضحَه مِن البيان، ولَم نجد أحدًا ممَّن تُحمل عنه الآثارُ، وتُنقل عنه الأخبارُ، ويأتمُّ به المؤتمُّون مِن أهل العلمِ، يقول بخلق القرآن، وإنما قال ذلك: رعاع الناس، وجُهالٌ من جُهالهم، لا مَوقع لقولِهم[1].

والحِجَاج الذي قدَّمناه علىٰ ذلك، يأتي علىٰ كسرِ قولِهم[2]، ودفعِ باطِلِهم، والحمد لله علىٰ قوَّة الحق حمدًا كثيرًا.

❁❁❁

(١) الأقرب إلىٰ رسم الكلمة في (ر، ن، هـ، خ): «لا موقع أمرٍ لهم»، وفي (ك): «لا موقع لهم».
(٢) في (ر، ن، هـ، خ): «علىٰ كثير قولهم».

باب: الكلام على مَن وقَف(١) في القرآن وقال: «لا أقول إنه مخلوق ولا إنه غير مخلُوق»

جواب(٢):

يقال لهم: لِم زعمتُم ذلك وقلتُموه؟

فإن قالوا: قلنا ذلك؛ لأن الله لَم يقُل في كتابه: إنه مخلوقٌ، ولا قاله رسولُه ﷺ، ولا أجمع عليه المسلمُون، ولَم يقُل في كتابه: إنهُ غيرُ مخلوقٍ، ولا قاله رسولُه ﷺ، ولا أجمع عليه المسلمُون، فوقَفْنا لذلك، ولَم نقُل: إنه مخلُوقٌ، ولا إنه غيرُ مخلوقٍ.

يُقال لهم: فهل قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ لكُم في كتابه: قِفُوا(٣) فيه ولا تقولُوا إنه غيرُ مخلوقٍ؟ وقال لكم رسول الله ﷺ: توقَّفوا عن أن تقولوا إنه غيرُ مخلوقٍ؟ وهل أجمع المسلمون علىٰ التوقُّفِ عن(٤) القولِ إنه غيرُ مخلوقٍ؟!

فإن قالوا: نعم.

بَهتوا(٥).

وإن قالوا: لا.

قيل لهم: فلا تقِفُوا عن أن تقولوا: غيرُ مخلوقٍ، بمثل الجهةِ(٦) التي بِها ألزمتُم أنفسَكم التوقفَ.

---

(١) في (هـ، ك): «توقف».

(٢) «جواب»: ساقط من (ش، ك).

(٣) في (ك): «توقفوا».

(٤) «التوقف عن»: ساقط من (هـ).

(٥) في (هـ): «بَهتوا أنفُسَهم». ونقول: البَهت: الكذب، والبُهت: الدهشة بسبب الأخذ بالحجة.

(٦) في (ش، ر، ك): «بمثل الحجة». وفي (ن): «بمثل الجهمية». قلنا: مضمون ما ذكره الشيخ هنا: أورده في رسالته «الحث علىٰ البحث»، بتحقيقنا، ص٨١-٨٣.

ثم يقال لهُم: ولِم أبيتُم أن يكون في كتاب الله -تعالىٰ- ما يدلُّ علىٰ أن القرآن غيرُ مخلوقٍ؟

فإن قالوا: لَم نجده.

قيل لهم: ولِمَ[١] زعمتُم أنكُم إذا لَم تجدُوه في القرآن، فليس بموجودٍ فيه؟!

ثم إنَّا نُوجدهم ذلك، ونتلُو عليهم الآيات التي احتجَجنا بها في كتابنا هذا، واستدلَلنا بِها علىٰ أن القرآن غيرُ مخلوقٍ، كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، وكقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]، وكقوله: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾ [الكهف:١٠٩]، وسائرِ ما احتجَجنا في ذلك مِن آيِ القرآن.

ويُقال لهم: يَلزمُكم أن تقِفُوا في كل ما اختلَف الناسُ فيه، ولا تَقدُموا في ذلك[٢] علىٰ قولٍ. فإن جاز لكُم أن تقُولوا ببعضِ تأويل المُسلمين إذا دلَّ علىٰ صحتها دليلٌ، فلِم لا قلتم: إن القرآنَ غيرُ مخلوقٍ، بالحُجج التي ذكرناها في كتابنا هذا، قبل هذا الموضع؟!

سؤال[٣]:

فإن قال قائلٌ: حدِّثونَا، أتقُولون: إن كلامَ الله عَزَّوَجَلَّ في اللَّوحِ المحفُوظِ؟

قيل له: كذلك نقُول؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢١-٢٢]، فالقرآن في اللوحِ المحفُوظِ.

(١) «ولم»: ساقط من (خ، هـ).

(٢) «في ذلك»: ساقط من (ن، هـ).

(٣) في (ش، ك): «مسألة». وبهامش (ك): «قفْ علىٰ ما هنا متأملاً؛ فإنَّ فيه بعض شيءٍ». قلنا: لعله يشير إلىٰ أن ما ذكره الشيخ الأشعري هنا: لا ينطبق علىٰ الكلام القديم القائم بذاته -تعالىٰ-. وسيأتي نقلٌ عن ابن فورك، في الصفحة التالية مباشرة، يدفع هذا الإشكال.

وهو في صُدورِ الذينَ أوتُوا العلمِ؛ قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ﴾[العنكبوت: ٤٩](١).

وهو مَتلوٌّ بالألسِنَة؛ قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ ﴾ [القيامة:١٦].

والقرآن مكتوبٌ في مصاحِفِنا في الحقيقة، محفوظٌ في صُدورنا في الحقيقة، متلوٌّ بألسنتنا في الحقيقة، مَسموعٌ لنا في الحقيقةِ(٢)؛ كما قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾[التوبة:٦].

سؤال(٣):

فإن قال قائلٌ: حدِّثونا عن اللفظِ بالقرآنِ، كيف تقولونَ فيه؟

قيل له: القرآن يُقرأُ في الحقيقةِ، ويُتلَىٰ، ولا يجوزُ أن يقالَ: يُلفظُ به؛ لأن القائلَ لا يجوزُ لهُ أن يقولَ: إن كلامَ اللهِ مَلفوظٌ به؛ لأن العربَ إذا قال قائلُهم: لفَظتُ باللقمةِ مِن فمِي، فمعناه: رميتُ بِها، وكلامُ الله عَزَّوَجَلَّ لا يقالُ: يُلفظ به،

---

(١) «قال الله بل هو.. العلم»: ليس في (ن).

(٢) ذكر ابنُ فورك: أن الشيخ الأشعري كان يقول في كلامه -تعالىٰ-: «إنه مسموعٌ علىٰ الحقيقة لله -تعالىٰ-، ولمن أسمعه،... فأما القول بأنه مسموعٌ من الله -تعالىٰ- عند قراءة القارئين: فلم نَجد له في ذلك نصًّا، إلا أن يريد المريد بقوله: إنه مسموعٌ من الله -تعالىٰ-: بأنه هو الذي يُسمِع السامعين؛ بأن يَخلق سمعهم له، وأن المسموع قائمٌ بذات البارئ -تعالىٰ- فيه، فيكون المعنىٰ في ذلك بأنه يُسمَع من الله -تعالىٰ- صحيحًا». مجرد المقالات، ص٥٩. وفصَّل الكلام في: كون كلام الله عَزَّوَجَلَّ مكتوبًا علىٰ الحقيقة في اللوح المحفوظ، مع كونه قديمًا قائمًا بذاته -تعالىٰ-، فقال عن الشيخ الأشعري: «وكان يقول: إن كلام الله -تعالىٰ- مكتوبٌ علىٰ الحقيقة، بكتابةٍ حادثةٍ في اللوح وما يُكتب فيه، وإنه يكون مكتوبًا عند حدوث الكتابة، كما قلنا في وصفه بأنه مقروءٌ متلوٌّ. فأما القول بأنه موجودٌ مع الكتابة في محلها: فمحالٌ عنده»،... «ويحمل قوله -تعالىٰ-﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴾ [البروج:٢١-٢٢]: [علىٰ] أن ذلك علىٰ الحقيقة، ومعناه: أنه مكتوبٌ فيه، لا أنه حالٌّ أو مجاوِرٌ، بل الحلول والمجاوَرة في كلام الله -تعالىٰ- محالٌ،...». مجرد المقالات، ص٦١-٦٢، ويراجَع تفصيل الشيخ الأشعري للمسألة: في الموضع ذاته، من المجرد.

(٣) في (ش، ك): «مسألة».

وإنما يقال: يُقرأ، ويتلىٰ[(١)]، ويُكتب، ويُحفظ.

وإنما قال قومٌ: «لفَظْنا بالقرآن»؛ ليُثبتُوا أنه مخلوقٌ، ويزيِّنوا بِدعتَهم وقولَهم بخَلقِه، ويُدلِّسوا كُفرَهم علىٰ مَن لم يقِف علىٰ معناهُم، فلمَّا وقفْنا علىٰ معناهم .. أنكرْنا قولَهم.

ولا يجوزُ أن يُقال: إن شيئًا مِن القرآنِ مخلوقٌ؛ لأن القرآنَ بكمالِه غيرُ مَخلوقٍ.

سؤال[(٢)]:

إن قال قائلٌ: أليس قد قالَ اللهُ -تعالىٰ-: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء:٢]؟

قيل له: الذِّكرُ الذي عَناه اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ليس هو القرآنَ، بل هو كلامُ الرسولِ ﷺ، ووعظُه إيَّاهم، وقد قال اللهُ -تعالىٰ- لنبيِّه: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات:٥٥]، وقد قال الله -تعالىٰ-: ﴿ذِكْرًا ۝ رَّسُولًا﴾ [الطلاق:١٠-١١]؛ فسمَّىٰ الرسولَ ذِكرًا[(٣)]، والرسولُ مُحدَثٌ[(٤)].

---

(١) في (ش، ر، ك): «وإنما يُقال يتلىٰ». ونقول: المعنىٰ المذكور هنا: نقله ابن فورك عن الشيخ الأشعري، وزاد عليه: تخريج الشيخ ما ورد عن أهل الأثر، مِن منْعهم إطلاق اللفظ بالقرآن بأنه مخلوق أو غير مخلوق: «بأن سبب المنع من ذلك: هو أن إطلاق هذا القول يُوهِم الخطأ،... وأن أكثر العامة لا يميِّز بين القراءة والمقرُوء، فإذا أُطلق ذلك.. سبق إلىٰ قلوبهم الخطأ، فتوهموا أن كلامه -تعالىٰ- مخلوق، واللفظ المُوهم للخطأ: مَمنوعٌ منه كاللفظ الموجب للخطأ،... وبذلك أجاب بالمنثور من مسائله التي أملاها ببغداد، وكان لا يرىٰ ما ذهب إليه أهلُ الأثر مِن منع ذلك خطأً، ويقول: وجه منعهم: ما ذُكر. وحمَل ذلك منهم: علىٰ فضل علمهم، لا علىٰ نقصٍ، كما ادعاه المخالفون عليهم» في مجرد المقالات، ص، ٦١. وهذا التَّذييل كافٍ في كشف الصلة العميقة بين الشيخ وأهل النقل والأثر.

(٢) في (ش، ك): «مسألة».

(٣) «فسمىٰ الرسول ذكرًا»: مثبت من (ش، ر، ك) فقط، وفي باقي النسخ: «فهي من الرسول ذكرٌ». وما أثبتناه: هو الأدقُّ. يقارن: تمهيد الأوائل، للباقلاني، ص٢٨٠.

(٤) المحدَث، والمخلوق، والمخترع، والمبدع، والمفعول، وما هو من قَبيلها: بمعنًىٰ واحدٍ عند الشيخ الأشعري، كما صرح ابن فورك، في المجرد، ص٢٨.

وأيضًا: فإن الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء:٢]؛ يخبر: أنه ما يأتيهم مِن ذِكرٍ محدَثٍ، إلا استمَعُوه وهم يلعبُون، ولَم يقُل: «ما يأتيهم مِن ذكرٍ إلا كان محدَثًا»، وإذا لَم يقُل هذا.. لَم يُوجب أن يكونَ القرآنُ مُحدَثًا.

ولو قال قائلٌ: «ما يأتيهم رجُلٌ مِن التميميِّين يدعُوهم إلىٰ الحقِّ، إلا أعرَضُوا عنه».. لَم يُوجب هذا القول: أنه لا يأتيهم رجلٌ إلا كان تمِيميًّا، فكذلك القولُ فيما سألُونا عنه.

سؤال(١)**:**

وإن سألونَا عن قولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾(٢)[يوسف:٢]؟

قيل لهم: الله عَزَّوَجَلَّ(٣) أنزلَه وليسَ مخْلُوقًا(٤).

فإن قالوا: فقد قال الله -تعالىٰ-: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾[الحديد:٢٥]، والحديدُ مخلوقٌ.

قيل لهُم: الحديدُ جسمٌ مواتٌ(٥)، وليس يجب إذا كان القرآنُ منزَّلًا، أن يكون جسمًا مواتًا(٦)، فكذلك لا يجب إذا(٧) كان القرآنُ منزَّلًا أن يكون مخلُوقًا، وإن كان الحديدُ مخلوقًا.

---

(١) «سؤال»: مثبت من (ش، ر، ك)، وليست في باقي النسخ.

(٢) في النسخ الخطية: «﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾» فقط، والأولىٰ ما أثبتناه؛ ليتمَّ السياق.

(٣) «﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ قيل لهم الله عَزَّوَجَلَّ»: ليس في (ك).

(٤) نقَل ابنُ فورك عن الشيخ الأشعري: أنه «كان يقول في معنىٰ إنزال القرآن: إنه إنزال الرسول به؛ علىٰ معنىٰ أنه حَفِظه في عُلوٍّ، فأدَّاه في سُفلٍ. وقيل: إنه نزل بالقرآن؛ علىٰ معنىٰ: أنه أدَّىٰ ما سمعه في علوٍّ، في سُفلٍ،...». مجرد المقالات، ص٦٤.

(٥) في (خ): «جنسه مؤلف»، وفي (ن، هـ): «جسمه مؤلف».

(٦) في (خ): «جنسًا مؤلفًا»، وفي (ن، هـ): «جسمًا مؤلفًا».

(٧) في (ن، هـ خ): «وكذلك إذا».

جواب[١]:

ويقال لهُم: قد أمَرَنا الله عَزَّوَجَلَّ أن نستعيذَ بِهِ، وهوَ غيرُ مخلُوقٍ[٢]، وأَمَرَنا أن نستعيذَ بكلماتِ الله التامَّاتِ، وإذا لَم نُؤمَر أن نستعيذَ بمخلُوقٍ مِن المخلُوقات، وأُمِرنا أن نستعيذَ بكلام الله.. فقد وجبَ أنَّ كلام الله -تعالىٰ- غيرُ مخلوقٍ.

❁❁❁

(١) في (ش، ك): «مسألة».

(٢) في (ن، هـ، خ): «أن نستعيذ من الشيطان، وهو مخلوق».

باب: ذكر الاستواء على العَرش(١)

إن قَال قائلٌ: ما تقُولون في الاستواء(٢)؟

قيل له: نقولُ: إن الله عَزَّوَجَلَّ مستوٍ على عرشِه(٣)، كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه:٥]، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[فاطر:١٠]،

---

(١) «على العرش»: مثبت من (ش، ر) فقط. وفي (ن، خ، ك): «باب: ذكر الاستواء»، وفي (هـ): «ذكر الاستواء».

(٢) إثبات الاستواء لله -تعالى-، كما ذكره الشيخ هنا، لا يلزم منه إثبات المكان ولا الجهة له -سبحانه-؛ فقد صرح ابن فورك في أكثر من موضعٍ: بنفي الشيخ لهذه اللوازم عن الله -تعالى-. يراجع مثلًا: مجرد المقالات، ص٤٣، ٨٢، ٨٩. وعبارة ابن فورك، في حكايته رأي الشيخ الأشعري هنا: «فأما ما يوصَف به من جهة الفعل، كالاستواء والمجيء والنزول والإتيان: فإن ألفاظها لا تُطلق إلا سمعًا، ومعانيها لا تثبت إلا عقلًا، وتُستفاد أسامِي هذه الأفعال بإخباره عنها بذلك، فما جاء به الكتابُ أو ورَدت به الأخبارُ المتواترة: أُجريَ أمرُها على ذلك، وما وردت به أخبار الآحاد: فإنَّ التجويز معلقٌ به على هذا الوجه، دون القطع واليقين». مجرد المقالات، ص٤١. وعليه: فالاستواء عند الشيخ: صفةُ فعلٍ، ليست قائمةً بذاته -تعالى-؛ لأن فعله -تعالى- لا يقوم بذاته. وتوضيح ذلك في: المجرد أيضًا، ص٣٢٥-٣٢٦. وأفصح به البيهقي في قوله: «وذهب أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ: إلى أن الله -جل ثناؤه- فعَل في العرش فعلًا سماه استواءً، كما فعل في غيره فعلًا سماه رَزقًا أو نعمةً أو غيرَهما من أفعاله. ثم لَم يكيِّف الاستواء، إلا أنه جعله من صفات الفعل،...». الأسماء والصفات، ص٣٢٣-٣٢٤. ولعل ما في الإبانة من كلامه عن الاستواء -وكذا النزول والمجيء والإتيان، ونحو ذلك- يصدُق عليه قول إمام الحرمَين: «ومما يقع السؤال عنه كثيرًا: قوله -تعالى-﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه:٥]. وقد افترق الأئمة في وجه الكلام على الآية: فتمنَّع بعضهم عن تأويلها، وأجرَاها على تنزيلها، ولكن مع القطع بنفْي الجهات، والمُحاذيات، والكيفية، والكمية. وهذا القائل: لا يستبعد أن يكون في القرآن أسرارٌ لا يطلع عليها الخلائق، والرب -تعالى- مستأثرٌ بعلمها. وإنما يجوِّز هذا القائل ذلك، مع الاعتراف بأن المغيَّب عن الخلق من المعاني المكنُونة، المستأثَر بعلمها المصُونة: لا تكون مما تمسُّ الحاجة إليه في عقدٍ أو قضية تكليفٍ». الشامل، ص٥٥٠. ويعضد هذا التخريج: ما ذكره إمام الحرمَين، في قوله عند التعقيب على ردِّ الاستواء إلى أن يكون صفةَ فعلٍ، كما نُسب إلى الشيخ الأشعري: «وهذا وإن ذكره شيخُنا، فلم يذكُره مرتضيًا له،...». الشامل، ص٥٥٦. وهذا صريحٌ في أن للشيخ في المسألة قولًا آخر، هو: أن الاستواءَ صفةُ ذاتٍ، مع استحالة لوازم الجسمية، عليه -تعالى-.

(٣) (ك) فقط بزيادة: [استواء يليق به من غير طولٍ واستقرارٍ].

وقـال: ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾[النساء:١٥٨]، وقـال: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ ﴾[السجدة:٥]، وقال حكايةً عن فرعون: ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ﴾ [غافر:٣٦-٣٧]، كـذَّب موسىٰ[١] عَلَيْهِ السَّلَامُ في قولـه: إن الله عَزَّوَجَلَّ فـوق السـماوات.

وقـال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [الملك:١٦]؛ فالسـماوات فوقَها العرشُ، فلما كان العرشُ فوق السماوات، قال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾؛ لأنه مُستوٍ علىٰ العرش[٢] الذي فوق السماوات، وكل ما علا فهو سماءٌ، والعرش[٣] أعلىٰ[٤] السماوات.

وليس[٥] إذا قال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾، يعني: جميعَ السماوات، وإنما أراد: العرشَ الذي هو أعلىٰ[٦] السماوات[٧]، ألا ترىٰ أن الله عَزَّوَجَلَّ ذكَر السموات،

---

(١) أي: كذَّب فرعونُ سيدَنا موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٢) «فلما كان العرش ... مستو علىٰ العرش»: ساقط من (ش).

(٣) بهامش (خ): «تأمَّل هذا مع قوله: فلما كان العرش، إلىٰ آخره. وكان مقتضىٰ ذلك أن يقول: فالعرش فوق السموات. اهـ. كاتبه».

(٤) في (ن، هـ، خ): «علىٰ».

(٥) بهامش مخطوطة الأزهرية: «قوله وليس، إلىٰ آخره: تأمَّل هذه العبارة، فإنها عندي ظاهرة الخَلل، وغاية ما أتكلَّف في تصحيحها: أن أقول بالمعنىٰ: إنه ليس يلزم مِن قوله﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾: إرادة السموات بخصوصها وذاتها، بل أطلق الله -تعالىٰ- السماء وأراد منها العرش؛ لأنه فوقها. اهـ كاتبه. وحرِّر يرشدك إلىٰ هذا المعنىٰ قوله: وإنما أراد: العرشَ. والله أعلم بالحال».

(٦) في (ن، هـ، خ): «علىٰ».

(٧) يقول أبو القاسم الأنصاري في ذلك: «**وقال شيخُنا أبو الحسن: إنه -سبحانه- فوق العرش وفوق خلقه، فوقية الرُّتبة، لا فوقيةَ المكان والجهة**». شرح الإرشاد، ج١ ص٣١٦. وهو نقلٌ ثمينٌ، كاشفٌ عن رُسوخ قدم الشيخ في التنزيه. ونقول: تحصَّل مما سبق: أن للشيخ في الاستواء ثلاثة أقوال: أنه صفة فعل، وأنه صفة ذاتٍ، وتأويله بعُلوِّ المكانة. وعلىٰ كل الأقوال: لَم يَثبت عنه القول بالمكان ولا الجهةِ في حقه -تعالىٰ-. ولعل كلامَ الأنصاري: هو آخر قولٍ للشيخ في المسألة، وأنه ناقلٌ عن كُتب الشيخ المفقودة، كعادته في النقل عنه، وإن لَم يَعزُ في هذا الموضع.

فقال: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦]، ولَم يُرد أن القمر يملؤُهنَّ جميعًا، وأنه فيهن جميعًا؟ ورأينا المسلمين جميعًا يرفعُون أيديَهم إذا دعَوا نحو السماء؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ مستوٍ علىٰ العرش الذي هو فوق السماوات[١]، فلولا أن الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ العرش[٢].. لَم يرفعُوا أيديَهم نحو العرش، كما لا يُهبِطُونَها[٣] إذا دعَوا إلىٰ الأرض.

فصلٌ[٤]:

وقد قال قائلونَ مِن المُعتزلةِ والجهميةِ والحروريةِ: إن معنىٰ[٥] قولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]: أنه استولَىٰ ومَلَك[٦] وقهر،

(١) (ك) فقط بزيادة [استواء بمعنىٰ القهر والغَلَبة]. وبهامشها: «والحقُّ: أن الاستواء صفةٌ ذاتيةٌ لله -تعالىٰ-، بلا كَيف، يجب الإيمان بها، ونكِلُ علمَه إليه -تعالىٰ، سبحانه-، تأمل». قلنا: ما سبق إثباته عن «إمام الحرمَين»: يشهد بصحة هذا الوجه أيضًا.

(٢) في (ك): «فلولا أن الله عَزَّوَجَلَّ مستوٍ علىٰ العرش بالمعنىٰ الذي أراده -تعالىٰ-».

(٣) في (ش، ر، ك): «كما لا يحطونَها». ويقارن: نظرة علمية في نسبة كتاب الإبانة، ص٧١. ونقول: الفكرة نَفْسها، ذكرها ابنُ مهدي الطبري، في «تأويل الآيات المشكلة»، ص١٥٠، في سياق رَدِّه علىٰ مَن يقول بأن رفعَ الأيدي في الدعاء إلىٰ السماء إنما هو لأجْلِ أن أرزاقَ العباد في السماء...إلىٰ آخره، فبيَّنَ ابن مهدي: أنه لو كان ذلك كذلك.. لجازَ أن نخفض أيدينا في الدعاء نحو الأرض؛ لأن الله -تعالىٰ- يُحدِث فيها النبات والأقوات والمعايش...إلىٰ آخره، ثم يقول: «فإذا لَم يجب خفضُ الأيدي نحو الأرض، لِمَا وَصَفْنا.. لَم تكنْ العلَّة في رَفْعها نحو السماء ما وَصَفه البلخي، وإنما أَمَرنا الله -تعالىٰ- برفعِ أيدينا، قاصدين إليه برفعهما نحو العرش، الذي هو مستوٍ عليه، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]». ويضاف إلىٰ ما سبق: قول ابن فورك: «ومِن أصحابنا مَن قال: إن القائل إذا قال إن الله -تعالىٰ- في السماء، ويريد بذلك أنه فوقَها، مِن طريق الصفة لا مِن طريق الجهة، علىٰ نحو قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾.. لَم يُنكر ذلك». تأويل مشكل الحديث، ص٧٨.

(٤) «فصل»: مثبت من (ش، ك)، وفي باقي النسخ: «سؤال».

(٥) «معنىٰ»: مثبت من (ش، ك) فقط.

(٦) في (ن): «استوىٰ: أنه استواء ملك». وفي (هـ): «استوىٰ أي: ملك». وفي (خ): «استوىٰ: أن استوىٰ: أي: ملك وقهر». ويراجع: مقالات الإسلاميين، ج١ ص٢٨٢-٢٨٦. ورسالة إلىٰ أهل الثغر، ص١٤٠-١٤١.

وأن الله عَزَّوَجَلَّ في كلِّ مكانٍ(١)، وجحدُوا أن يكون الله عَزَّوَجَلَّ مستويًا(٢) علىٰ عرشه، كما قال أهل الحق، وذهبُوا في الاستواء: إلىٰ القدرة(٣).

ولو كان هذا كما ذكرُوه.. كان لا فرقَ بين العرْشِ والأرضِ(٤)، والله -سبحانه- قادرٌ عليها وعلىٰ الحُشُوش(٥)، وعلىٰ كل ما في العالَم، فلو كان الله مستويًا علىٰ العرش بمعنىٰ الاستيلاء -وهو عَزَّوَجَلَّ مُستَولٍ علىٰ الأشياء كلِّها، لكان مُستويًا علىٰ العرشِ، وعلىٰ السماءِ، وعلىٰ الأرضِ، وعلىٰ الحشُوشِ، والأقذارِ؛ لأنه قادرٌ علىٰ الأشياء؛ مُستولٍ عليها، وإذا كان قادرًا علىٰ الأشياء كلِّها، ولَم يجُز عند أحدٍ من المسلمين أن يقول: «إن الله عَزَّوَجَلَّ مستوٍ علىٰ الحشُوش والأخلية»(٦)- لَم يجُز أن يكون الاستواءُ علىٰ العرشِ: الاستيلاءَ، الذي هو عامٌّ في الأشياء كلِّها، ووجب أن يكون معنىٰ الاستواء، يختصُّ بالعرش دون الأشياءِ كلِّها(٧).

(١) قلنا: حكايته عنهم علىٰ وجه الاعتراض، أنهم يقولون إن الله في كل مكان: هي الدافع لقوله المذكور في الاستواء؛ قصدًا إلىٰ تنزيهه -تعالىٰ- عن حُلوله في المكان. وسيتكرر هذا المعنىٰ في كلام يأتي للشيخ الأشعري.

(٢) «مستويًا»: مثبت من (ك) فقط، وفيها: «مستوٍ».

(٣) صرَّح الكعبي: بأن معنىٰ قول المعتزلة ومن وافقهم: إن الله بكل مكانٍ: «أنه حافظٌ له عالمٌ». المقالات، للكعبي، ص٢٤٤-٢٤٥. وينظر تأويل المعتزلة للاستواء: بأنه الاستيلاء والاقتدار، في: تنزيه القرآن عن المطاعن، للقاضي عبد الجبار، ص٢٥٣. ويقارن: مقالات الإسلاميين، ج١ ص٢٨٢، ٣٤٣.

(٤) المثبت من (ر، ن، هـ، خ)، وفي (ش، ك): «كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ قادرٌ علىٰ كل شيءٍ، والأرضِ، فالله -سبحانه- قادرٌ عليها وعلىٰ الحشوش».

(٥) «الحُشُوش»: جمع حُشٍّ -بفتح الحاء وضمها-، والحُش: الكنيف. هذا: وتعبير الأشعري بـ«الحشوش، والأخلية»: لا غضاضة فيه؛ فهو تعبيرٌ دارجٌ، وردَ مِثله عند إمام الهدي أبي منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ)، في كتابه: التوحيد، تحقيق: د. فتح الله خليف، ص٢٤٧، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية. وعند ابن مهدي الطبري، في تأويل الأحاديث المشكلة، ص١٤٨.

(٦) (ك) بزيادة: [تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا]. و«الأخلية»: جمع خلاء: المكان المتَّخذ لقضاء الحاجة.

(٧) الفكرة نفسها، في رَدِّ تأويل الاستواء بالاستيلاء -مع شيءٍ من الاختصار- موجودةٌ عند ابن مهدي الطبري، في تأويل الآيات المشكلة الموضحة، ص١٤٦.

وزعمت المعتزلةُ والحروريةُ والجهميةُ: أن الله عَزَّوَجَلَّ في كل مكانٍ[(١)]، فلزمهم: أنه في بطنِ مريمَ وفي الحُشوشِ والأَخْليةِ[(٢)]! وهذا خلاف الدِّين، تعالىٰ الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

جواب[(٣)]:

ويقال لهم: إذا لَم يكُن مُستويًا علىٰ العرش، بمعنًىٰ يخصُّ[(٤)] العرشَ دونَ غيره، كما قال ذلك أهلُ العلم، ونقَلةُ الآثارِ وحمَلةُ الأخبارِ، وكان الله عَزَّوَجَلَّ في كلِّ مكانٍ- فهو تحت الأرض التي السماءُ فوقَها، وإذا كان تحتَ الأرضِ والأرضُ فوقَه، والسماءُ فوقَ الأرض.. ففي هذا ما يُلزمكم أن تقُولوا: إن الله تحت التحت والأشياءَ فوقَه، وإنه فوق الفَوق والأشياء تحتَه، وفي هذا

(١) ما نَسبه الشيخ إلىٰ المعتزلة هنا: هو قول طائفةٍ من المعتزلة، لا قول جمهورهم، فهو في المقالات، ج١ ص٢٣٥-٢٣٦: يحكي قولَهم: إنه -تعالىٰ- «لا يُحيط به مكان». وأن مَن قال منهم: إنه -تعالىٰ- بكل مكان، فمقصوده: «أنه مدبرٌ لكل مكان، وأن تدبيره في كل مكان، والقائلون بهذا القول: جمهور المعتزلة...». ويقول في ص٢٨٦: «القول في المكان: واختلفت المعتزلة في ذلك: فقال قائلون: إن الله بكل مكانٍ، بمعنىٰ: أنه مدبرٌ لكل مكان،... وقال قائلون: البارئ في كل مكان، بمعنىٰ: أنه حافظٌ للأماكن، وذاته مع ذلك موجودةٌ بكل مكان». ويراجع: مقالات الإسلاميين، ج١ ص١٠٦، ٢٨٢، ٣٤٣، ٣٥١. وقد حكىٰ الكعبيُّ الخلافَ في ذلك، وأن جمهور المعتزلة علىٰ تنزيهه -تعالىٰ- عن الكون بكل مكانٍ، علىٰ المعنىٰ المفيد للتجسيم والحدوث؛ لأنه ضَربٌ من التشبيه. يراجع: المقالات، للكعبي، ص٢٤٤-٢٤٦. وتنزيه القرآن عن المطاعن، ص٤١٨.

(٢) هذا الإلزام -مع شيء من التفصيل- ذكره ابن مهدي الطبري، في تأويل الآيات المشكلة الموضحة، ص١٤٨، مع تصريحه بأن قولَ مَن قال مِن المعتزلة بأن الله -تعالىٰ- في كلِّ مكانٍ، إنما هو علىٰ معنىٰ: عِلمه -تعالىٰ- بالمكان وبما فيه، حافظ له، وعبارة ابن مهدي في ذلك: «وزعم البلخي أن الله -تعالىٰ- في كل مكان، بمعنىٰ: أنه عالمٌ بما فيه، حافظٌ له،... فيُقال له: إذا زعمتَ أن الله -تعالىٰ- في كل مكانٍ، بمعنىٰ أنه عالمٌ بالمكان، وبما فيه حافظٌ، فما أنكرتَ أن يكون في بطن مريم، بمعنىٰ أنه عالمٌ به، حافظٌ له؟! وأن يكون في الحُشوش والمزابل والأخلية، والأنتان والأقذار، علىٰ معنىٰ أنه عالمٌ بها، حافظٌ لها؟...إلىٰ آخره».

(٣) «جواب»: ساقط من (هـ).

(٤) في (ش): «يختص».

ما يوجب[1] أنه تحت ما هو فوقه، وفوق ما هو تحته! وهذا هو المحالُ المتناقِضُ، تعالىٰ الله عن افترائكم عليه عُلوًّا كبيرًا.

دليلٌ آخر:

ومما يؤكدُ أن الله عَزَّوَجَلَّ مستوٍ علىٰ عرشه دون الأشياءِ كلِّها: ما نقله أهلُ الروايةِ عن رسولِ الله ﷺ:

رَوىٰ عفانُ عن حمادِ بنِ سلَمةَ، قال: حدثنا عمرو بن دينار[2]، عن نافعِ ابن جُبَيرٍ[3]، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: «ينزلُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ كلَّ ليلةٍ إلىٰ السماء الدنيا، فيقول: هل من سائلٍ فأُعطيَه؟ هل من مستغفرٍ فأغفرَ له؟ حتىٰ يطلعَ الفجرُ»[4].

ورَوىٰ عبدُ الله بنُ بكرٍ، قال: حدثنا هشامُ بنُ أبي عبد الله[5]، عن يحيىٰ ابنِ أبي كثيرٍ[6]، عن أبي جعفر، أنه سمع أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بقيَ ثلثُ الليلِ، ينزلُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ [إلىٰ السماءِ الدنيا]، فيقول: من ذا

---

(١) في النسخ الخطية: «ما يجب»، وما أثبتناه: من تصحيح بهامش (ن)، ففيه: «لعله: يوجب». وقد أثبتنا ذلك، وفقًا للسياق، في مواضع أخرىٰ من الإبانة، دون تنبيهٍ، اكتفاءً بما هنا.

(٢) هو: أبو محمد الجمحيُّ مولاهم، المكيُّ، من كبار التابعين، وشيخُ الحرم في زمانه. سمع من: ابن عباس، وغيره. (ت: ١٢٦هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ، ج١ ص٨٦.

(٣) ابن مطعم بن عديّ، أبو محمد القرشي، المدني: الفقيه. رَوىٰ عن: عائشة، وعليٍّ، وعدَّةٍ. ورَوَىٰ عنه: الزهريُّ، وغيرُه. (ت: ٩٩هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٤ ص٥٤١.

(٤) من هذا الوجه: أخرجه أحمد في مسنده، ج٢٧ ص٣١٠ برقم: (١٦٧٤٥)، بإسناد صحيح. وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه - بلفظٍ مقاربٍ - في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها- باب: الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، والإجابة فيه، ج١ ص٥٢٢ برقم: (٧٥٨).

(٥) أبو بكر الدستوائي، البصري، الحافظ. حدَّث عن: قتادة، وغيره. وحدث عنه: وكيع، وكثيرون. (ت: ١٥٣هـ، وقيل: ١٥٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٧ ص١٤٩.

(٦) هو: أبو نصر الطائي مولاهم: الإمام، الحافظ. روىٰ عن: أنس بن مالك، وعدة. وروىٰ عنه: الأوزاعيُّ، وطائفةٌ. (ت: ١٢٩هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٦ ص٢٧.

الذي يدعُوني فأستجيبَ له؟ مَن ذا الذي يستكشف الضرَّ فأكشفَه عنه؟ مَن ذا الذي يسترزِقُني فأرزُقَه؟ حتىٰ ينفجرَ الفجرُ»[1].

ورَوىٰ عبدُ الله بنُ بكرٍ السهميُّ[2]، قال: حدثنا هشامُ بنُ أبي عبدِ الله، عن يحيىٰ ابن أبي كثيرٍ، عن هلالِ بن أبي ميمُونةَ[3]، قال: حدثنا عطاءُ بنُ يسارٍ[4]، أنَّ رِفاعةَ الجُهَنيَّ حدَّثه، قال: قفَلْنا مع رسولِ ﷺ، حتىٰ إذا كنَّا بالكديد -أو قال: بقُدَيدٍ-، فحمِد اللهَ وأثنىٰ عليه، ثم قال: «إذا مضىٰ ثلثُ الليلِ -أو قال: ثُلثا الليل-، نزل اللهُ عَزَّوَجَلَّ إلىٰ السماء، فيقول: مَن ذا الذي يدعُوني [فـ]ـأستجيبَ له؟ من ذا الذي يستغفرني [فـ]ـأغفرَ له؟ من ذا الذي يسألني [فـ]ـأعطيَه؟ حتىٰ ينفجرَ الفجرُ»[5].

دليل آخر:

وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقال: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، وقال:

---

(١) مِن هذا الوجه: أخرجه الدارمي، في الرد علىٰ الجهمية، رقم: (١٢٩) بهذا اللفظ، وأخرجه البخاري في صحيحه، أبواب: التهجد- باب: الدعاء والصلاة من آخر الليل، ج١ ص٣٨٤ برقم: (١٠٩٤). ومسلم في صحيحه، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها- باب: الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، ج١ ص٥٢١ برقم: (٧٥٨) بلفظٍ مقاربٍ.

(٢) هو: أبو وهب البصري، ابن حبيب، الباهلي. سمع حميدًا، وحاتم بن أبي صغيرة. (ت: ٢٠٨). ينظر: التاريخ الكبير، ج٥ ص٥٢.

(٣) عليٌّ العامري، المدني: من الثقات المشاهير. حدث عن: أنس بن مالك، وغيره. وروىٰ عنه: مالك ابن أنس، وغيره. توفي سنة بضع وعشرين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٥ ص٢٦٥.

(٤) هو: أبو محمد المدني: كان واعظًا ثقةً. حدث عن: زيد بن ثابت، وأبي هريرة، وطائفة. وحدث عنه: صفوان بن سليم، وعمرو بن دينار. (ت: ١٠٣هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٣ ص١٠٤.

(٥) (ك) بزيادة: [نزولاً يليق بذاته من غير حركة وانتقال، تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا]. والحديث المذكور: أخرجه مِن هذا الوجه: الدارمي، في الرد علىٰ الجهمية، رقم: (١٢٩) بهذا اللفظ. وأخرجه البخاري في صحيحه، أبواب: التهجد- باب: الدعاء والصلاة من آخر الليل، ج١ ص٣٨٤ برقم: (١٠٩٤). ومسلم في صحيحه، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها- باب: الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، ج١ ص٥٢١ برقم: (٧٥٨) بلفظٍ مقاربٍ.

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان:٥٩]، وقال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة:٤]، فكل ذلك يدلُّ علىٰ: أنه -تعالىٰ- في السماء، مُستوٍ[1] علىٰ عرشِه. والسماءُ بإجماع الناسِ: ليست الأرضَ[2]، فدلَّ علىٰ أن الله -تعالىٰ- منفردٌ بوحدانيته، مستوٍ علىٰ عرشِه[3].

دليل آخر:

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢][4]، وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة:٢١٠]، وقال: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾ مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴿١١﴾ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [النجم:٨-١٢]، إلىٰ قوله: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم:١٨]، وقال -تعالىٰ-

---

(١) «مستوٍ»: ليس في (ن، هـ، خ). والحديث المذكور: أخرجه الإمام أحمد في مسنده، ج٢٦ ص١٥٢ برقم: (١٦٢١٥)، بلفظٍ مقاربٍ، وإسناده صحيحٌ. وأصل الحديث: في الصحيحين وغيرهما، مِن حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) بهامش مخطوطة المكتبة الأزهرية: «قوله ليست: أي: السماء ... ولو قال: والسماء غير الأرض.. لكان حسنًا. اهـ. كاتبه».

(٣) (ك) بزيادة: [استواء منزَّهًا عن الحلول والاتحاد]. ونقول: لابن مهدي الطبري، في «تأويل الآيات المشكلة الموضحة»، ص١٤٤، عبارةٌ تنزيهيةٌ واضحةٌ، قالها في سياق كلامه عن الاستواء، والاستدلال بمثل الآيات التي استدل بها الإمام الأشعري، والعبارة هي قوله: «والقديمُ جَلَّجَلَالُهُ عالٍ علىٰ عرشه، لا قاعد ولا قائم، ولا مماسّ له، ولا مباين».

(٤) «وليس مجيؤُه حركةً ولا زوالاً، وإنما يكون المجيء حركةً وزوالاً: إذا كان الجائي جسمًا أو جوهرًا، فإذا ثبت أنه عَزَّوَجَلَّ ليس بجسمٍ ولا جوهرٍ.. لَم يجب أن يكون مجيؤه نُقلةً أو حركةً؛ ألا ترىٰ أنهم لا يريدون بقولهم: جاءت زيدًا الحُمىٰ، أنها تنقَّلت إليه، أو تحرَّكت من مكانٍ كانت فيه؛ إذ لَم تكن جسمًا ولا جوهرًا، وإنما مجيؤها إليه: وجودُها به. وأنه عَزَّوَجَلَّ ينزل إلىٰ السماء الدنيا، كما رُوي عن النبي ﷺ، وليس نزوله نُقلةً؛ لأنه ليس بجسمٍ ولا جوهر». رسالة إلىٰ أهل الثغر، ص١٣٩-١٤٠. وهذا صريحٌ في أن الألفاظ التي تضيف المجيء والنزول ونحو ذلك إليه -تعالىٰ-: لا تعني قيام الحوادث بذاته، -تعالىٰ الله عن ذلك-، وقد صرح الشيخ الأشعري بنفي قيام الحوادث بذاته -تعالىٰ- في مواضع متعددة مِن كُتبه، كاللمع، ص١١٠-١١١، ١٥٦. وقد أثبتنا في هوامش هذا التحقيق عن ابن فورك ما يؤكد ذلك. ويراجع: رسالة أهل الثغر، ص١٠٣، ١٣٣، ١٣٦.

لعيسىٰ بن مريم عليه السلام: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾[آل عمران:٥٥]، وقال: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ۝١٥٧ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾[النساء:١٥٧-١٥٨].

وأجمعت الأمةُ: علىٰ أن الله عَزَّوَجَلَّ رفع عيسىٰ إلىٰ السماء.

ومِن دُعاء أهل الإسلام جميعًا، إذا هم رغِبُوا إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ في الأمر النَّازل بِهم، يقولون[١]: «يا ساكن العرش»[٢].

ومِن حلِفهم جميعًا: «لا والذي احتجب بسبع سماواتٍ»[٣].

دليل آخر:

وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[الشورىٰ:٥١]، وقد خصَّت الآيةُ البشرَ، دون غيرِهم ممَّن ليس مِن جنسِ البشرِ، ولو كانت الآيةُ عامةً للبشرِ وغيرِهم.. كان أبعدَ من الشُّبهةِ وإدخالِ الشكِّ علىٰ مَن يَسمع الآيةَ- أن يقول[٤]: ما كان لأحدٍ أن يكلمهُ اللهُ إلا وحيًا، أو مِن وراءِ حِجَابٍ، أو يرسلَ رسُولًا[٥]، فيرتفع الشكُّ والحَيرةُ، مِنْ أن يقول[٦]: ما كان لجنسٍ مِن الأجناسِ[٧] أن أكلِّمه إلا وحيًا، أو مِن وراء حجابٍ، أو أرسلَ رَسولًا، ويترَك أجناسًا لَم يعُمَّهُم بالآيةِ، فدلَّ ما ذكَرْنا: علىٰ أنه خصَّ البشرَ دون غيرِهم.

دليل آخر:

وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾[الأنعام:٦٢]، وقال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ

---

(١) النسخ ماعدا (خ، هـ) بزيادة لفظ: «جميعا».

(٢) في (ك): «يا ساكن السماء». وسبق التعليق علىٰ ذلك، في مقدمات الكتاب، ص٣٨.

(٣) أفاد ابن فورك: أن «الحجاب» علىٰ رأي الشيخ: هو المنع، ولا يجوز القول بأنه -تعالىٰ- محجوبٌ أو محتجبٌ؛ لأن هذا للمخلوق؛ أما الخالق -تعالىٰ-: فـ «عزَّ أن يكون محجُوبًا؛ لأن مَن ستره الحجاب: فالحجاب أكبر منه، ويبيِّن حدَّه، وتعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا». المجرد، ص٨٨. وهذا المعنىٰ: أفاده شُراح الحديث النبوي، عند الكلام علىٰ قوله ﷺ: «حجابه النور». يراجع مثلًا: فتح الباري، ج١٣ ص٤٣١.

(٤) أي: الله -تعالىٰ-. (٥) في (ن، خ): «رسولاً تحولاً»، وفي (هـ): «رسولاً تحويلاً».

(٦) أي: الله -تعالىٰ-. (٧) بناءً علىٰ أن الآية القرآنية قد خصَّت جنسًا من أجناس المخلوقات، وهُم البشر.

﴿وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام:٣٠]، وقال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة:١٢]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا﴾ [الكهف:٤٨]، كل ذلك يدلُّ علىٰ: أنه ليس في خلْقِه، ولا خلْقُه فيه، وأنه مُستوٍ علىٰ عرشه.

سبحانه وتعالىٰ عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا؛ فلَم يُثبتوا له في وصفِهم حقيقةً، ولا أوجبُوا له[1] بذكرِهم إياهُ وحدانيةً؛ إذ كل كلامِهم يؤُول إلىٰ التعطيل، وجميعُ أوصافِهم تدلُّ علىٰ النفيِ، يريدُون بذلك -زعمُوا-[2]: التنزيهَ ونفْيَ التشبيهِ، فنعوذ بالله مِن تَنزيهٍ يُوجبُ النفيَ والتعطيلَ.

دليلٌ آخر:

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور:٣٥]، فسمَّىٰ نفسَه نورًا، والنور عند الأُمة، لا يخلُو من أن يكون أحدَ معنيَين: إما أن يكون نورًا يُسمعُ، أو نورًا يُرىٰ؛ فمَن زعم أن الله يُسمعُ ولا يُرىٰ.. فقد أخطأ في نفيهِ رؤيةَ ربِّه، وتكذيبِه بكتابه وقولِ نبيِّه ﷺ[3].

ورَوت العلماءُ عن عبدِ الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنهُ قال: «تفكَّروا في خلق الله عَزَّوَجَلَّ، ولا تفكَّروا في الله[4]؛ فإنَّ بين كُرسيِّه إلىٰ السماءِ ألْفَ عامٍ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ فوقَ[5] ذلك».

---

(١) في (ن، هـ، خ): «ولا أوجبوا لهم الذين يثبتون له بذكرهم...». وكذا (ر)، لكن مع: «يثبتوا» بدلًا من: «يثبتون». وبهامش مخطوطة الأزهرية: «قوله ولا أوجبُوا لهم، إلىٰ آخره: انظر هذا التركيب؛ فإنه يحيِّر كلَّ لبيبٍ، فكيف بمِثلي؟ وغاية ما أحرِّره، زاعمًا صحتَه: أن العبارة حقها: ولا أوجبوا له، أي: الله عَزَّوَجَلَّ، بالذي يُثبتونه له بذكرهم إياه.. وحدانيةً. اهـ».

(٢) كذا في (ش، ر)، وفي باقي النسخ : «يريدون بذلك الذي زعموا».

(٣) المثبت: من (ش، ر، ك)، وفي باقي النسخ: «فقد أخطأ في روايته وتكذيبه/ ويكذبه قول نبيه ﷺ». وسيأتي ذكر أحاديث رؤيته -تعالىٰ-، في موضعه.

(٤) أخرجه أبوالشيخ في العظمة، ج١ ص٢١٢ برقم: (٢). والبيهقي في الأسماء والصفات، ج٢ ص٣٢٣، برقم: (٦١٨)، بلفظ: «تَفَكَّرُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللهِ، فَإِنَّ بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ إِلَىٰ كُرْسِيِّهِ سَبْعَةَ آلَافِ سَنَةٍ نُورٌ، وَهُوَ فَوْقَ ذَلِكَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ». وفي صحيح البخاري، برقم: (٦٨٦٦)، وصحيح مسلم، برقم: (١٣٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّىٰ يُقَالَ: هَذَا خَلَقَ اللهُ الْخَلْقَ، فَمَنْ خَلَقَ اللهَ؟ فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَلْيَقُلْ: آمَنْتُ بِاللهِ».

(٥) (ك) فقط بزيادة: «أي: بالقهر والقدرة».

دليل آخر:

ورَوت العلماءُ عن النبي ﷺ، أنه قال: «إن العبد لا تزُول قَدماه مِن بين يدَي الله عَزَّوَجَلَّ، حتىٰ يسألَه عن عمَلِه»(١).

وروت العلماءُ: «أن رجلًا أتىٰ إلىٰ النبيِّ ﷺ، بأمَةٍ سَوداءَ، فقال: يا رسولَ الله: إني أريدُ أن أُعتِقَها في كفَّارةٍ، فهل يجوزُ عِتقُها؟ فقال لها النبيُّ ﷺ: أين الله؟ قالت: في السَّماء، قال: فمَن أنا؟ قالت: أنتَ رسولُ الله، فقال النبي ﷺ: أَعتِقْها؛ فإنَّها مُؤمنةٌ»(٢). وهذا يدلُّ علىٰ: أن اللهَ عَزَّوَجَلَّ علىٰ عرشِه فوقَ السماءِ(٣).

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب: صفة القيامة-باب: في القيامة، ج٤ ص٦١٢ برقم: (٢٤١٧)، وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، ولفظ الترمذي: «لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ القِيَامَةِ حَتَّىٰ يُسْأَلَ عَنْ عُمُرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ، وَعَنْ عِلْمِهِ فِيمَ فَعَلَ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ، وَعَنْ جِسْمِهِ فِيمَ أَبْلَاهُ». وله رواية عند الترمذي قبله، برقم: (٢٤١٦)، بلفظ مقارب. واللفظ المذكور للشيخ الأشعري: عزاهُ في كنز العمال -بلفظٍ مقاربٍ- إلىٰ: حلية الأولياء وابن النجار، عن أنس رضي الله عنه. يراجع: كنز العمال، ج١٤ ص٣٧٩ الحديث رقم: (٣٩٠١٤). وفي صحيح البخاري، كتاب: الزكاة - باب: الصدقة قبل الرد، ج٢ ص١٠٨ برقم: (١٤١٣): «... ثم لَيَقِفنَّ أحدُكم بين يدَي الله ليس بينه وبينه حجاب ...».

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة- باب: تحريم الكلام في الصلاة ونَسخ ما كان من إباحته، ج١ ص٣٨١ برقم: (٥٣٧)، في قصة معاوية بن الحكم السلمي، وفيه ... «وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَىٰ غَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُدٍ وَالْجَوَّانِيَّةِ، فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: «ائْتِنِي بِهَا»، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: «أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ». ورُوي أيضًا بلفظ: (مَن رَبُّك)؟ في مسند الإمام أحمد، ج٢٩ ص٤٦٥ برقم: (١٧٩٤٥)، وقال محقق المسند: «إسناده حسنٌ». وهو عند النسائي كذلك، برقم: (٣٦٥٢). ورُوي كذلك بلفظ: «أتشهدين أن لا إله إلا الله»؟ في موطأ الإمام مالك: كتاب: العتاقة والولاء- باب: ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة. وأيضًا: مسند الإمام أحمد، ج٢٥ ص١٩ برقم: (١٥٧٤٣)، وقال محقق المسند: «إسناده صحيحٌ». وإسناد رواية الموطأ والمسند: «رجاله أئمةٌ»، كما في فتح الغفار، للصنعاني، برقم: (٥٠٨٠، ٥٩٤٣)، وراجعه أيضًا، الحديث رقم: (٤٠٩٠، ٥٠٨١).

(٣) (ك) فقط بزيادة: [فوقية لا تَزيدُه قُربًا من العَرش]. وبهامشها: «قِف علىٰ هذا الباب؛ فإن المؤلِّف سامَح في إيراده هذه العبارات؛ فإنها تدل علىٰ الجهات صريحًا وعلىٰ الجسمية ضمنًا، فتأملهُ».

ونقول: سبَق التنبيهُ علىٰ أن كلام الشيخ هنا وفيما يُشبهه من مواضع أخرىٰ: لا بد من فهمه في سياق العبارات التنزيهية التي أثبتناها عنه. ويقارن: بما أورده الشيخ وهبي غاوجي، في بحثه: نظرة علمية في نسبة كتاب الإبانة.

باب: الكلام في الوَجه والعينَين والبصَر واليدَين(١)

قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَٰلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]؛ فأخبر أن له -سبحانه- وجهًا لا يفنىٰ، ولا يلحقُه الهلاكُ. وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[القمر:١٤]، وقال: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾[هود:٣٧]؛ فأخبر عَزَّوَجَلَّ: أن له وجهًا وعينًا، لا بكيْفٍ ولا بِحَدٍّ(٢).

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور:٤٨]، وقال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه:٣٩]، وقال: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[النساء:١٣٤]، وقال لموسىٰ وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[طه: ٤٦]؛ فأخبر -تعالىٰ- عن سمعِه وبصرِه ورؤيتِه.

فصل(٣):

ونفت الجهميةُ أن يكونَ لله -تعالىٰ- وجهٌ كما قالَ، وأبطَلُوا أن يكونَ لهُ سمعٌ وبصرٌ وعينٌ، ووافَقُوا النَّصارىٰ؛ لأن النصارىٰ لَم تُثبت اللهَ سميعًا بصيرًا،

---

(١) للشيخ الأشعري قاعدةٌ هامةٌ إزاء هذه النصوص، ذكرها ابن فورك في هذا الباب، قائلاً: «فأما ما يَثبت من طريق الخبر: فليس ينكِر أن يَرد الخبر بإثبات صفاتٍ له تُعتقد خبرًا، وتُطلَق ألفاظُها سمعًا، وتُحقَّق معانيها علىٰ حسب ما يليق بالموصُوف بها، كاليدَين والوجه والجنب والعين؛ لأنها فينا: جوارح وأدوات، وفي وصفه: نعوتٌ وصفاتٌ؛ لِمَا استحال عليه التركيب والتأليف، وأن يوصَف بالجوارح والأدوات». مجرد المقالات، ص٤١. وفي موضع آخر من المجرد، ص٢٢٧-٢٢٨: يؤكد ما ذكره من تنزيهه -تعالىٰ- عن الجوارح والأبعاض، فراجِعه. وهذا يعني أن مذهب الشيخ في هذه الأخبار -في «الإبانة» خاصة-: أنها من صفات المعاني الثابتة لله -تعالىٰ-.

(٢)«لا بكيفٍ ولا بحدٍّ»: مثبت من (خ)، وفي (ش): «ولا تُكيَّف ولا تُحد»، وفي (ر، ن، هـ، ك): «لا يُكيَّفُ ولا يُحد». ونقول: اتفقت النُّسخ الخطية علىٰ تصريح الشيخ الأشعري بنفي الكيف والحد، وهذا قاطعٌ بمقصوده من شرح هذه الأخبار؛ أعني: نفيَه لوازمَ التجسيم والتشبيهِ صراحةً، من كيفٍ وحدٍّ، وما يترتَّب علىٰ القول بهما أو بأحدهما. وينظر: مقالات الإسلاميين، ج١ ص٢٥٠، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٩٠، ج٢ ص٢٠٤.

(٣) «فصل»: مثبتة من: (ش، ك) فقط.

إلا علىٰ معنىٰ أنه عالِمٌ، وكذلك قالت الجهمية، ففي حقيقة قولهم[(١)] أنَّهم قالُوا: نقول إن الله عالِمٌ، ولا نقولُ سميعٌ بصيرٌ علىٰ غير معنىٰ عالمٍ. وكذلك قول النصارىٰ.

فصل:

وقالت **الجهميةُ**: إن الله لا علمَ لهُ، ولا قدرةَ، ولا سمعَ له، ولا بصرَ[(٢)]، وإنَّما قصدُوا إلىٰ تعطيلِ التوحيدِ، والتكذيبِ بأسماءِ الله عَزَّوَجَلَّ، فأعطَوْا ذلك لفظًا، ولَم يحصِّلوا قولَهم في المعنىٰ، ولولا أنَّهم خافُوا السَّيفَ.. لأفصَحُوا بأن اللهَ غيرُ سميعٍ ولا بصيرٍ ولا عالمٍ، ولكن خَوف السيفِ منعَهم مِن إظهارِ زندَقتِهم[(٣)].

---

(١) في (ش، ر): «ففي حقيقة قول الجهمية». ونقول: مقصوده بالجهمية هنا: خصوصُ المعتزلة، علىٰ ما سيأتي بعد عند قوله: «ونفت الجهمية أن يكون لله وجهٌ...». ثم يعقب بقوله: «فلم تقدر المعتزلة،...»، وبقوله: «وزعم شيخٌ منهم مقدَّمٌ فيهم: أنَّ عِلم الله هو الله». وليس هذا الشيخ إلا العلَّاف -المعتزلي-، علىٰ ما يصرِّح به الأشعري نفسه في الباب الذي عقده للردِّ علىٰ الجهمية، في نفيهم علم الله وقدرته. وقد قدَّمنا: حقيقة قول المعتزلة في الوجه والعين وغيرهما من الصفات الخبرية. وأما السمع والبصر: فإنهم لا ينكرون كون الله -تعالىٰ- سميعًا بصيرًا، وإن اختلفوا في معنىٰ سميع بصير لله -تعالىٰ-، فقد قال العلَّاف ومَن وافقه من البصريين: «لم يزل الله سميعًا بصيرًا، علىٰ معنىٰ: سيَسمع ويبصر». ونفَىٰ العلاف أن يكون السمع والبصر بمعنىٰ العلم في اللغة. أما البغدادية من المعتزلة فقالت: إن معنىٰ سميع بصير: «لم يزل لا يَخفىٰ عليه شيءٌ مما سيكون، مِن صوتٍ وشخصٍ وغيرهما». المقالات، للكعبي، ص٢٦٠. وينظر: المغني، الفِرَق، ص٢٤١. الفائق في أصول الدين، لابن الملاحمي، ص٣٦.

(٢) ليس معناه -كما تقدَّم- أن المعتزلة ينفُون وصفَ الله -تعالىٰ- بأنه عالِمٌ قادرٌ سميعٌ بصيرٌ، وإنما معناه: أنهم ينكرون وجود صفات قديمة زائدة علىٰ ذاته -تعالىٰ-، وهي: العلم والقدرة والسمع والبصر وغيرها. يراجع: المقالات، للكعبي، ص٢٤٩. تصفح الأدلة، لأبي الحسين البصري، ص٨-٩.

(٣) ذكر الشيخ مثل ذلك: في مقالات الإسلاميين، ج٢ ص١٧٧. وكلامه هنا: علىٰ سبيل التَّشنيع من هذه المقالات؛ لما أثبتناه -سابقًا- مِن عدم تكفيره أحدًا من أهل القبلة، ومسلكه في كتابه المقالات يعضِّد ذلك.

وزعَم شيخٌ منهم(١) مقدمٌ فيهم: أن عِلم الله هو اللهُ، وأن الله عَزَّوَجَلَّ عِلْمٌ؛ فنَفَىٰ العلمَ مِن حيث أوهمَ أنه أثبتَه، حتىٰ أُلزم أن يقولَ: «يا علمُ اغفِر لي»؛ إذ كان علمُ الله عنده هو الله، وكان الله -علىٰ قياسه(٢)- عِلمًا وقدرةً! تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

قال أبو الحسن عليُّ بن إسماعيل الأشعري(٣): بالله نستهدي، وإياهُ نستكفي، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهو المستعانُ، أما بعد:

فمَن سألنا فقال: أتقولون إن لله -سبحانه- وجهًا؟

قيل له: نقول ذلك، خلافًا لما قاله المبتدعون، وقد دلَّ علىٰ ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

مسألة(٤):

فإن سُئلنا: أتقُولونَ إن لله يدَين(٥)؟

(١) (ك) فقط بزيادة لفظة: [نَحْسٍ]. قلنا: سيأتي تصريح الشيخ الأشعري فيما بعد، بأن هذا الشيخ هو أبو الهذيل العلَّاف، وبه صرح في: مقالات الإسلاميين، ج١ ص٢٤٥، ٢٥٦، ج٢ ص١٧٧. ومذهب العلاف: فصَّله الكعبي وغيرُه. ثم بيَّن الكعبي: أن العلاف لا يقول باللوازم التي ألزمه بها الشيخ الأشعري هنا. يراجع: المقالات، للكعبي، ص٢٥٠. المغني: الفِرَق، ص٢٠٤، ٢٥٨. تصفُّح الأدلَّة، للبصري، ص٥٨.

(٢) في (ك) فقط بزيادة لفظة: [الفاسد].

(٣) أُثبتَ مِثْلُ هذه الديباجة في كُتبٍ أخرىٰ للشيخ الأشعري، مثلاً: مقالات الإسلاميين، ج٢ ص١٧٦. وكذا: اللمع، ص٢١٥، ٢٢٠، ٢٤١. والظاهر أنها من النُّساخ، لكنها -كما في حاشية الحسن-: مِن صُلب المتن، فلا تُحذف؛ التزامًا بقواعد التحقيق. مع التنبيه: إلىٰ أن إثباتها ليس مدعاةً للتشكك في ثبوت نص الكتاب أو بعضه.

(٤) «مسألة»: مثبتة من: (ش، ك) فقط.

(٥) مذهب الشيخ: أن اليدَين صفتَان لله -تعالىٰ-، خلافًا للقلانَسي ومن نَحا نحوَه، من أن اليدَين في حقه -تعالىٰ- صفةٌ واحدةٌ، فاللفظ مثنًىٰ والمراد به صفةٌ واحدةٌ. يراجع في ذلك: مجرد المقالات، ص٣٢٦. ويقول ابن فورك في حكايته رأي الشيخ هنا أيضًا: «وكان يأبَىٰ أن يقع الاختلافُ والتَّماثُل إلا بين الأشياء المتغايرة، ولذلك كان يأبىٰ أن يقال: إن إحدىٰ يدَي القديم مثلُ اليد الأخرىٰ، وإن كان لكلٍّ واحدٍ منهما مثلُ وصْفِ صاحبتها، في حالة كونهما غيرَين، واستحالةُ كونهما غيرَين: لاستحالة وجود أحدهما مع عدم الآخر». مجرد المقالات، ص٢١٤.

قيل: نقولُ ذلك[١]، وقد دلَّ عليه قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

ورُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله مسحَ ظهرَ آدمَ بيده، فاستخرج منهُ ذريتَه»[٢]. فثَبت: أن له يدين[٣].

وقد جاء في الخبرِ المأثُورِ عن النبي ﷺ: «أن الله خلقَ آدمَ بيدِه، وخلقَ جنةَ عدْنٍ بيدِه، وكتبَ التوراةَ بيدِه، وغرسَ شجرةَ طُوبَىٰ بيدِه»[٤].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

وجاء عن النبي ﷺ أنه قال: «كلتا يدَيه يمينٌ»[٥].

---

(١) في (ك): «نقول ذلك بلا كيف»، وبهامشها: «مع الجزم بنفْي الجارحة في الجميع، تعالىٰ الله عن الجارحة والجسمية علوًّا كبيرًا، وعصَمنا مِن اعتقاد ذلك كله، آمين».

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: السنة- باب: في القدر، ج٤ ص٢٢٦ برقم: (٤٧٠٣). والترمذي في جامعه، أبواب: تفسير القرآن- باب: سورة الأعراف، ج٥ ص٢٦٦ برقم: (٣٠٧٥)، وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، ولفظ الترمذي: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَأَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ». وهو بلفظٍ قريبٍ جدًّا في: المستدرك، للحاكم، كتاب: التفسير، ج٢ ص٣٥٤ برقم: (٣٢٥٦) وقال: «صحيحٌ علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه»، وقال الذهبي في تلخيصه: «علىٰ شرط مسلم».

(٣) «فثبت: أن له يدين»: مثبت من (ن، هـ، خ)، وفي (ش، ر): «فثبتت اليد»، وفي (ك): «فثبتت اليد بلا كيف». وكل النسخ بزيادة: «وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾». وهي تكرار من النساخ؛ لتقدُّم ذِكر هذه الآية القرآنية.

(٤) (ك) فقط بزيادة: [أي: بيد قدرته سبحانه]، وهو من الناسخ. والحديث المذكور: ذكره السيوطي في الدر المنثور، ج٦ ص٥٦٧، عن ابن عمر بلاغًا. وعزاه للطبراني في السُّنَّة. وأخرجه البيهقي - بألفاظٍ متقاربةٍ -، وقال: «هذا مرسلٌ، وفيه - إن ثبت - دلالةٌ علىٰ أن الكتب هاهُنا: بمعنىٰ الخلْق، وإنما أراد: خلْقَ رُسومَ التوراة، وهي: حُروفها، وأما المكتوب: فهو كلام الله عَزَّوَجَلَّ، صفةٌ مِن صفات ذاته، غيرُ بائنٍ منه». الأسماء والصفات، ج٢ ص١١٠ رقم: (٦٩٩). وينظر: التنزيه في إبطال حجج التشبيه، ص٣٨٨، ٥٠١.

(٥) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة- باب: فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، ج٣ ص١٤٥٨ برقم: (١٨٢٧)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ويقول فيه الحافظ البيهقي: «وأما قوله: كلتا يديه يمين: فإنه أراد بذلك التمامَ والكمالَ، وكانت العرب تُحبُّ التَّيامنَ وتَكره التياسُر؛ لِمَا في التياسر من النُّقصان، وفي التيامن من التمام». الأسماء والصفات، ج٢ ص١٥٨ برقم: (٧٢٧).

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾ [الحاقة:٤٥].

وليس يجوزُ في لسانِ العربِ، ولا في عادةِ أهلِ الخطابِ، أن يقول القائلُ: «عمِلتُ كذا بيدِي»، ويعني به: النعمةَ، وإذا كان الله عَزَّوَجَلَّ إنَّما خاطب العربَ بلُغتها، وما يجري مفهومًا في كلامِها، ومعقُولًا في خطابِها، وكان لا يجوزُ في خطاب أهلِ اللسان[1] أن يقول القائلُ: «فَعلتُ بيدي»، ويعني النعمةَ- بطَل أن يكون معنىٰ قول الله عَزَّوَجَلَّ ﴿بِيَدَيَّ﴾: النعمةَ؛ وذلك أنه لا يجوز أن يقول القائل: «لي عليه يدٌ»، بمعنىٰ لي عليه نعمةٌ.

ومَن دافَعنا عن استعمالِ اللغةِ، ولَم يرجعْ إلىٰ أهلِ اللسان فيها.. دُوفع: أن تكونَ اليدُ بمعنىٰ النعمة؛ إذ كان لا يمكنه أن يتعلق: في أن اليد النعمةُ، إلا مِن جهة اللغة، فإذا دَفع اللغةَ.. لزمهُ أن لا يفسِّر القرآنَ مِن جهتها، وأن لا يُثبت اليدَ[2] نعمةً مِن قِبلها؛ لأنه إن رَجع في تفسير قول الله عَزَّوَجَلَّ[3] ﴿بِيَدَيَّ﴾: نعمتيَّ، إلىٰ الإجماع.. فليس المسلمُون علىٰ ما ادَّعىٰ مُتفِقينَ. وإن رجع إلىٰ اللغة.. فليس في اللغةِ أن يقول القائلُ: «بيدَيَّ»، يعني: نعمتيَّ. وإن لجأ إلىٰ وجهٍ ثالثٍ.. سألْناهُ عنه، ولَن يجد له سبيلًا.

مسألة[4]:

ويقال لأهلِ البدع: لِم زعمتُم أن معنىٰ قوله -تعالىٰ-: ﴿بِيَدَيَّ﴾ نِعمتيَّ؟ أزَعمتُم ذلك إجماعًا؟ أو لُغةً؟ فلا يجدُون ذلك في الإجماعِ ولا في اللغةِ[5].

---

(١) في (ر، ن): «وكان لا يجوز في لسان أهل البيان».

(٢) في (ن، هـ، خ): «لا يثبت لله نعمة». والصواب ما أثبتناه.

(٣) في (ش): «روجع إلىٰ تفسير قول الله عَزَّوَجَلَّ»، وفي (ك): «لأنه إن روجع في تفسير قوله -تعالىٰ- بيدي نعمتي: فليس المسلمون... إلىٰ الإجماع».

(٤) «مسألة»: مثبت من (ش، ك)، وفي باقي النسخ: «سؤال».

(٥) تأويل اليدَين بالنعمتَين: ثبت عن المعتزلة. يراجع مثلاً: المختصر في أصول الدين، ج١ ص٢١٨. ومقالات الإسلاميين، ج١ ص٢٧١، ٢٩٠، ج٢ ص٢٠٥.

وإن قالوا: قُلنا ذلك من القياسِ.

قيل لهم: ومِن أين وجدتُم في القياسِ أنَّ قول الله: ﴿بِيَدَيَّ﴾ لا يكون معناهُ إلا نعمتيَّ؟! ومِن أين يمكنُ أن يُعلم بالعقلِ أنَّ تفسيرَ كذا: كذا؟ مع أنَّا رأينا اللهَ عَزَّوَجَلَّ قد قال[1] في كتابهِ العزيزِ، الناطقِ على لسانِ نبيِّه الصادقِ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾[إبراهيم:٤]، وقال: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾[النحل:١٠٣]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف:٣]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [محمد:٢٤]، ولو كان القرآنُ بلسانِ غيرِ العرب.. لمَا أمكن أن نتدبَّره، ولا أن نعرفَ معانيهِ إذا سمعناهُ، فلمَّا كان مَن لا يُحسنُ لسانَ العربِ لا يُحسنُه، وإنما يعرفه العربُ إذا سمعُوه- عُلم أنَّهم إنَّما علِمُوه؛ لأنه بلسانِهم نزلَ، وليس في لسانِهم ما ادَّعَوه.

مسألة[2]:

وقد اعتلَّ مُعتلٌّ بقولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، قالوا: الأيدُ: القوةُ، فوجب أن يكون معنىٰ قوله -تعالىٰ-: ﴿بِيَدَيَّ﴾: بقُدرتَيَّ.

قيل لهم: هذا التأويلُ فاسدٌ مِن وُجوهٍ:

أحدها: أن الأيدَ ليس بجمعٍ لليد؛ لأن جمع يدٍ: أيدي، وجمعَ اليدِ -التي هي نعمةٌ- أيادِي[3]، وإنما قال -تعالىٰ-: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، فبطَل بذلك أن يكون معنىٰ قوله: ﴿بِيَدَيَّ﴾ معنىٰ قوله[4]: ﴿بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾.

---

(١) «الله عَزَّوَجَلَّ قد قال»: ليس في (ك).

(٢) «مسألة»: مثبت من (ش، ك)، وفي باقي النسخ: «سؤال».

(٣) كذا في (ش، ك). وفي (ر، ن، خ): «أن الأيد ليس بجمعٍ لليد؛ لأن جمع أيدي التي هي نعمة: أيادي»، وفي (هـ): «أن الأيد لا تُجمع لليد؛ لأن جمع يد: أيديَ التي هي نعمة: أيادي».

(٤) «قوله بيدي معنىٰ قوله»: ليس في (هـ)، و«قوله بيدي معنىٰ»: ليس في (خ).

وأيضًا: فلو كان أرادَ القوَّة[(١)]، لكان معنىٰ ذلك: بقدرتَيَّ، وهذا ناقضٌ لقولِ مخالفِنا، وكاسرٌ لمذهبِهم؛ لأنَّهم لا يُثبتُون قدرةً واحدةً، فكيف يُثبتون قُدرتَين!

وأيضًا: فلو كان اللهُ عَزَّوَجَلَّ عنَىٰ بقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ القدرةَ.. لَم يكن لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ علىٰ إبليس في ذلك مَزِيةٌ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ أراد أن يُرَىٰ فَضْلُ آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ عليه؛ إذ خلقه بيدَيه دونه، ولو كان خالقًا لإبليسَ بيدَيه كما خلق آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بيدَيه.. لَم يكُن لتفضيلِه عليه بذلك وجهٌ، وقد كان إبليسُ يقولُ[(٢)] مُحتجًّا علىٰ ربِّه: «فقد خلقتَني بيدَيك كما خلقتَ آدمَ بِهما»، فلمَّا أراد الله عَزَّوَجَلَّ تفضيلَه عليه بذلك، وقال الله -تعالىٰ- موبِّخًا لهُ علىٰ استكباره علىٰ آدم أن يسجد له: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ﴾ [ص: ٧٥]- دل علىٰ أنه ليس معنىٰ الآيةِ: القدرةَ؛ إذ كان اللهُ عَزَّوَجَلَّ خلَق الأشياءَ جميعًا بقُدرتِه، وإنَّما أراد: إثباتَ يدَين، ولَم يشارك إبليسُ آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ في أن خُلق بِهما.

فصل:

وليس يخلُو قولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، أن يكون معنىٰ ذلكَ:

- إثبات يدَين نِعمتَين.
- أو يكونَ معنىٰ ذلك: إثباتُ يدَين جارِحتَين[(٣)].
- أو يكونَ معنىٰ ذلك: إثباتُ يدَين قُدرتَين.
- أو يكونَ معنىٰ ذلك: إثباتُ يدَين ليستَا نِعمتَين ولا جارِحتَين ولا قُدرتَين، ولا يُوصَفان إلا كما وَصف الله عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) في (خ، هـ): «القدرة». وعبارة ابن فورك، في حكاية رأي الشيخ الأشعري هنا: «وكان يقول: إن معنىٰ القادر والقويِّ والقدرةِ والقوةِ سواءٌ، وكذلك الأيد، هو القدرة، كما قال -تعالىٰ-: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾، أي: بقوةٍ». مجرد المقالات، ص٤٤، وينظر أيضًا، ص١٠٧.

(٢) أي: حينئذٍ.

(٣) (ك) بزيادة: [تعالىٰ الله عن ذلك].

فلا يجوزُ أن يكونَ معنىٰ ذلك: نِعمتَين؛ لأنه لا يجوز عند أهلِ اللِّسانِ أن يقول القائلُ: «عمِلتُ بيديَّ»، وهو يعني نعمتيَّ[١].

ولا يجوزُ -عندنا ولا عند خُصومنا- أن يعنيَ جارحتَين، ولا يجوز عند خُصومِنا: أن يعنيَ قدرتَين.

وإذا فسدت الأقسامُ الثلاثةُ.. صحَّ القسمُ الرابعُ، وهو أن معنىٰ قولِه ﴿بِيَدَيَّ﴾: إثبات يدَين ليستَا جارحتَينِ، ولا قُدرتَينِ، ولا نعمتَينِ، ولا يوصَفان إلا بأن يُقال: إنَّهما يدان ليستا كالأيدي، خارجتَان عن سائر الوجوهِ الثلاثةِ التي سلَفت[٢].

مسألة[٣]:

وأيضًا: فلو كان معنىٰ قولِه عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِيَدَيَّ﴾: نِعمتيَّ، لكان لا فضيلةَ لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ علىٰ إبليس في ذلك، علىٰ مذهب مُخالِفِنا؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ قد ابتدأ إبليسَ -علىٰ قولِهم- كما ابتدأ بذلك آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وليس تخلُو النعمتان أن يكونَا: هُما بدنُ[٤] آدم، أو يكونا: عرَضَين خُلقَا في بدن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فلو كانا عينَ بدنِ آدم.. فالأبدانُ عند مُخالِفِنا مِن المعتزلة جنسٌ واحدٌ[٥]، وإذا كانت الأبدانُ[٦] عندهم

(١) في (ن، هـ، خ): «وهو يعني نعمتين»، وفي (ك): «وهو نعمتي».

(٢) كلامه هنا: صريحٌ في أن اليد عنده صفةٌ، وأنه يفوض العلم بمعناها إلىٰ الله -تعالىٰ-. وفي مشكل الحديث، لابن فورك، ص٣٨٠: «اعلم أنَّا قد بينَّا أن إطلاق وصف الله عَزَّوَجَلَّ بأن له يدَين: صفتَين، لا جارحتَين، ولا نعمتَين، مما ورد به نصُّ الكتاب والسُّنة، وتحقيق معناه علىٰ الوجه الذي يكون فيه اتباع الكتاب والسنة، من غير تَعْطيل ولا تشْبيهٍ». ولابن خفيف في المعتقد، ص٣١٧-٣١٨: «وأنه [تعالىٰ] خلَق آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ بيده، لا بيد قدرته، بل بيَد صفته، وهكذا جميع الأخبار الصحيحة التي رُويت في الصفات، يعتقدها -أي: المسلم- إيمانًا وتسليمًا، لا مُقايسةً ومناقشةً».

(٣) «مسألة»: مثبت من (ش، ك)، وفي باقي النسخ: «سؤال».

(٤) في (ن، هـ، خ): «هما يدان».

(٥) وهي كذلك جنسٌ واحدٌ عند الشيخ الأشعري، كما نقَل ابنُ فورك في مجرد المقالات، ص٢٠٧-٢٠٩، ٢٣٠، ٢٦٥.

(٦) في (هـ): «كانت اليد».

جِنسًا واحدًا.. فقد حصَل في جسد إبليس -علىٰ مذهبهم- مِن النعمة[١]، ما حصل في جسد آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وكذلك إن عنىٰ عرَضَين.. فليس مِن عرَضٍ فعلَه في بدنِ آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، مِن: لونٍ أو حياةٍ أو قُوةٍ أو غيرِ ذلك، إلا وقد فعَل مِن جنسِه عندهم في بدنِ إبليس، وهذا يوجِب أنه لا فضيلة لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ علىٰ إبليس في ذلك، والله عَزَّوَجَلَّ إنما احتجَّ علىٰ إبليس بذلك؛ ليريَه أن لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ في ذلك الفضيلةَ، فدلَّ ما قلناه: علىٰ أن الله عَزَّوَجَلَّ لمَّا قال﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾: لَم يَعْنِ: نِعمتيَّ.

مسألة[٢]:

ويقال لهُم: لِمَ أنكرتُم أن يكونَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ[٣] عنَى بقولِه:﴿ بِيَدَيَّ ﴾[٤] يدَين ليستَا نعمتَين؟

فإن قالوا: لأن اليدَ إذا لَم تكُن نعمةً، لَم تكُن إلا جارحةً.

قيل لهم: ولِمَ قضيتُم أنَّ اليدَ إذا لَم تكن نعمةً[٥]، لَم تكُن إلا جارِحةً؟

فإن رجعُونا إلىٰ شاهِدنا، وإلىٰ ما نجدُه فيما بينَنا مِن الخلق، فقالوا: اليدُ إذا لَم تكُن نعمةً في الشاهد.. لَم تكُن إلا جارحةً[٦].

---

(١) بهامش (خ): «قوله: من النعمة: بيان «ما» مقدمٌ عليها».

(٢) في (ر، ن): «جواب».

(٣) «لما قال... يكون الله عَزَّوَجَلَّ»: ساقط من (هـ، خ).

(٤) بهامش (خ): «قوله: عنىٰ: أي: قصَد وأرادَ، ويدَين: مفعولٌ منصوبٌ بالياء؛ لأنه مثنًّىٰ، والنون عوضًا عن التنوين في الاسم المفرد».

(٥) في (ش): «إذا لم تكن نعمة في الشاهد».

(٦) «فإن رجعونا ... إلا جارحة»: ساقط من (ش).

قيل لهم: إن عمِلتُم[1] على الشاهِدِ، وقضيتُم به على الله عَزَّوَجَلَّ.. فكذلك لَم نَجد حيًّا من الخلق إلا جسمًا: لحمًا ودمًا، فاقضُوا بذلك على الله عَزَّوَجَلَّ، وإلا كنتُم لقولكم تارِكين ولاعتلالِكم ناقِضِين.

وإن أثبتُم حيًّا لا كالأحياءِ مِنَّا، فلِمَ أنكرتُم أن تكونَ اليدانِ اللَّتانِ أخبر اللهُ عَزَّوَجَلَّ عنهما: يدَين، ليستَا نعمتَين، ولا جارِحتَين، ولا كالأيدي؟

وكذلك يقال لهُم: لَمْ تجدُوا مدبِّرًا حكيمًا إلا إنسانًا، ثم أثبتُّم أن للدنيا مُدبرًا حكيمًا، ليس كالإنسان، وخالفتُم الشاهدَ ونقضتُم اعتلالَكم، فلا تَمنعُوا مِن إثبات[2] يدَين ليستَا نِعمتَين ولا جارِحتَين، مِن أجْل أن ذلك خلافُ الشاهد.

مسألة[3]:

فإن قالوا: إذا أثبتُّم لله يدَين لقولِه -تعالى-: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، فلِمَ لا أثبتُّم لهُ أيدِيَ؛ لقوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾[يس: ٧١]؟

قيل لهُم: قد أجمعُوا على بُطلانِ قولِ مَن أثبت لله أيديَ، فلمَّا أجمَعوا على بُطلان قول مَن قال ذلك.. وجب أن يكون الله عَزَّوَجَلَّ ذكَر أيديَ، ورجعَ

(١) أي: عوَّلتُم. هذا: وقد نقَل ابنُ فورك عن الشيخ نصًّا يبيِّن موقفه من قياس الغائب على الشاهد، يقول فيه: «إنَّا إنَّما نُوجب القضاءَ بالشاهد على الغائب، ونردُّ الحكمَ إلى الحُكم، إذا استوىٰ معنَياهُما، واتفقت عِلتَاهُما، وكان لأحدهما مثل ما لصاحبه، وإذا لم يكن الشيء شيئًا لأنه جوهرٌ ولا لأنه عرَضٌ ولا لأنه جسمٌ، ولا لأنه لا يخلو من واحدٍ منها- لَم نُوجب القضاءَ بذلك على الغائب، ولمَّا كنا إنما نُثبت الشيءَ شيئًا إذا أثبتناه موجودًا، ثم ننظر بعد ذلك فيما عداه من أوصافه، فنحكم له بمثل حكمه، فإن أوجبت الدلالةُ أن يكون جوهرًا أو عرَضًا أو جسمًا: حكَمنا له بذلك. وإن اقتضت الدلالة أن يكون بخلاف وصفها: أثبتناه شيئًا، وأحَلْنا وصفَه بشيءٍ من ذلك». مجرد المقالات، ص٢٩٠. وهو نصٌّ قاطعٌ في نفي الجسمية والمشابهة بينه -تعالى- وبين خلقه. ويراجع عن موقف الشيخ من قياس الغائب على الشاهد أيضًا: نظرات في فكر الإمام الأشعري، للإمام الأكبر أ. د. أحمد الطيب، ص٥٣-٧١.

(٢) «من إثبات»: ساقط من (ن، هـ، خ).

(٣) «مسألة»: مثبت من (ش، ك)، وفي باقي النسخ: «سؤال».

إلىٰ[(١)] إثبات يدَين؛ لأن الدليل قد دلَّ علىٰ صحةِ الإجماعِ، وإذا كان الإجماعُ صحيحًا.. وجب أن يُرجَع مِن قوله «أيديَ»[(٢)]، إلىٰ «يدَين»؛ لأن القرآن علىٰ ظاهرِه، ولا نُزيلهُ عن ظاهرِهِ إلا بحُجةٍ، فوجدْنا حُجةً أزَلنا بِها ذكرَ الأيدي عن الظاهرِ إلىٰ ظاهرٍ آخر، ووجب أن يكون الظاهرُ الآخرُ علىٰ حقيقته، لا يُزال عنها إلا بحُجةٍ.

مسألة[(٣)]:

فإن قال قائلٌ: إذا ذكَر اللهُ الأيدي، وأراد: يدَين، فما أنكرتُم أن يَذكر الأيدي ويريدَ يدًا واحدةً؟

قيل له: ذَكر الله عَزَّوَجَلَّ «أيديَ»، وأراد يدَين؛ لأنَّهم أجمعُوا علىٰ بُطلانِ قولِ مَن قال: أيدِي كثيرةٌ، وقول مَن قال: يدًا واحدةً، فقُلنا: يدان؛ لأن القرآنَ علىٰ ظاهرِه، إلا أن تقومَ حجةٌ بأن يكونَ علىٰ خلافِ الظاهرِ.

مسألة[(٤)]:

فإن قال قائلٌ: ما أنكرتُم أن يكون قولُه -تعالىٰ-: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾، وقولُه: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ علىٰ المجازِ؟

قيل له: حُكم[(٥)] كلامِ الله عَزَّوَجَلَّ: أن يكون علىٰ ظاهرِه وحقيقتِه، ولا يُخرجُ الشيءُ عن ظاهرِه[(٦)] إلىٰ المجاز إلا بحُجةٍ، ألا ترون أنه إذا كان ظاهرُ الكلام العمومَ، فإذا ورد بلفظ العُموم والمرادُ به الخصوصُ.. فليس هو علىٰ حقيقة

---

(١) أي: ورجع ما ذكره اللهُ إلىٰ...

(٢) في (ش، هـ، ك): «وجب أن يرجع من قوله»، وفي (ر، ن، خ): «من قوله الأيدي»، والمعنىٰ عليه: أن يَرجع القارئُ مِن تدبره لقوله ﴿أَيۡدِينَآ﴾، إلىٰ: إثبات يدَين لله -تعالىٰ-.

(٣) «مسألة»: مثبت من (ش، ك)، وفي باقي النسخ: «سؤال».

(٤) «مسألة»: مثبت من (ش، ك)، وفي باقي النسخ: «سؤال».

(٥) «حكم» ساقط من (خ).

(٦) «وحقيقته ولا يخرج الشيء عن ظاهره»: ساقط من (ش).

الظاهرِ، وليس يجوزُ أن يُعدل بما ظاهرُه العمومُ عن العمومِ بغيرِ حُجةٍ[١]، كذلك قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، علىٰ ظاهرِه وحقيقتِه مِن إثبات اليدَين، ولا يجوز أن يُعدل به عن ظاهرِ اليدَين إلىٰ ما ادَّعاه خصومُنا، إلا بحُجةٍ.

ولو جاز ذلك.. لجازَ[٢] لِمدَّعٍ أن يدَّعيَ أنَّ ما ظاهرُه العمومُ: فهو علىٰ الخُصوصِ، وما ظاهرُه الخصوصُ: فهو علىٰ العمومِ، بغير حجةٍ! وإذا لَم يجُز هذا لمدَّعيه بغير بُرهانٍ.. لَم يجُز لكم ما ادَّعيتُموه أنَّه مجازٌ أن يكون مجازًا[٣] بغير حجةٍ[٤]، بل واجبٌ أن يكون قوله ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾: إثباتُ يدَين لله -تعالىٰ- في الحقيقة[٥]، غيرَ نعمتَين؛ إذ[٦] كانت النعمتان لا يجوز عند أهلِ اللسانِ أن يقولَ قائلُهم: «فعلَتُ بيدَيَّ»، وهو يعني النعمتَينِ.

❊❊❊

(١) اختار الشيخ في اللمع، ص٢٨٤: الوقفَ في هذه الألفاظ التي ظاهرها العموم، أهي من قبيل العُموم، أم الخصوص؟ وأفاد ابن فورك: أن هذا مذهبه في كتبه: الموجز والإيضاح واللمع ونقُوضه علىٰ الجبائي والبلخي وغيرهما. وأضاف: أن له رأيًا آخر، نصَّ عليه في تفسيره المختزن، يقول فيه: «إن مذهبي: إجراءُ الكلام علىٰ عمومه وظاهره، إلا ما خصَّه دليلٌ». مجرد المقالات، ص١٦٥. وهذا يتطابق مع ما أورده في الإبانة هنا، وعقَّب ابن فورك علىٰ رأيه الثاني، قائلًا: «وهذا غيرُ معروفٍ عند أصحابه؛ لعِزَّة وجود هذا الكتاب عند أكثرهم، وبعضِهم لقلَّة عنايتهم بتدبُّرها». وهذا نقلٌ ثمينٌ يصرح بوجود كُتبٍ من تأليف الشيخ الأشعري قطعًا، لكن عَزَّ وجودُها، فلو توافرَت.. لعُرف هذا الرأي.

(٢) في (ن، هـ، خ): «ذلك، لمَا جاز».

(٣) «أن يكون مجازًا»: ساقط من (ن، هـ، خ).

(٤) «وإذا لم يجز ... بغير حجة»: ساقط من (ش).

(٥) ليس المقصود بـ«الحقيقة»: الجارحة، بل: الصفة. وقد سبق بيان مذهب الشيخ في ذلك، وهو: أن اليدَين صفتَان لله -تعالىٰ-، خلافًا للقلانسي ومَن وافقه: من أن اليدَين في حقه-تعالىٰ- صفةٌ واحدةٌ.

(٦) كذا في (ن): «إذ»، وفي باقي النسخ: «إذا».

باب: الرد على الجهمية في نفيهم علمَ الله -تعالى- وقدرتَه وجميعَ صفاته

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾[النساء:١٦٦]، وقال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾[فاطر:١١]، وذكَر العلمَ في خمسةِ مواضعَ مِن كتابه العزيز، وقال: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود:١٤]، وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[البقرة:٢٥٥][1].

وذكَر القوةَ، فقال:﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت:١٥]، وقال:﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[الذاريات:٥٨]، وقال:﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾[الذاريات:٤٧][2].

فصل[3]:

وزعمتِ الجهميةُ: أن الله عَزَّوَجَلَّ لا علمَ لهُ، ولا قدرةَ، ولا حياةَ، ولا سمعَ، ولا بصرَ لهُ، وأرادُوا أن ينفُوا أن الله -تعالىٰ- عالِمٌ، قادرٌ، حيٌّ، سميعٌ، بصيرٌ، فمنَعهم خوفُ السَّيفِ مِن إظهارِهم نفْيَ ذلك، فأتَوا بمعناهُ؛ لأنهم إذا قالُوا: «لا علمَ لله ولا قدرةَ لهُ»، فقد قالوا: إنه ليس بعالمٍ ولا قادرٍ! ووجب ذلك

---

(١) الموضع الخامس: هو قوله -تعالىٰ-:﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ﴾[الأعراف:٧]. يراجع: الأسماء والصفات، للبيهقي، ج١ ص٤٥٤-٤٥٥. وظاهر العبارة يُوحي بوجود تقديمٍ وتأخيرٍ - وربما إضافة - في الكلام، لذلك نقول: لعل الشيخ الأشعري أثبته، وأُسقط سهوًا من النساخ، وهذا ظاهرٌ بمقارنة سياق الكلام هنا، بما سبق في ص١١٢، وبما سيأتي في ص٢٠٦،٢٠٩، وبما أورده في اللمع، ص١٣٧، ومقالات الإسلاميين، ج١ ص٣٤٥؛ حيث أثبت هناك: الآيتَين الأُولَيَين فقط. فقوله هنا: «وقال:﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ...إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾»: لعله إضافة من النساخ.

(٢) الأدلة السمعية المذكورة هنا علىٰ زيادة صفات المعاني علىٰ الذات: يكررها الشيخ في غير موضع من الإبانة، واستدل -أيضًا- ببعضها في: اللمع، ص١٣٧. وينظر كذلك: رسالة إلىٰ أهل الثغر، ص١٣٦.

(٣) فصل: مثبتة من (ش، ك) فقط، وساقط من باقي النسخ.

عليهم، وهذا إنما أخذُوه عن أهلِ الزندقةِ والتعطيلِ[١]؛ لأن الزنادقةَ قد قال كثيرٌ منهم: إن الله ليس بعالِمٍ، ولا قادرٍ، ولا حيٍّ[٢]، ولا سميعٍ، ولا بصيرٍ، فلَم تقدر المعتزلةُ أن تُفصح بذلك، فأتت بمعناهُ، وقالت: إن الله عالمٌ، قادرٌ، حيٌّ[٣]، سميعٌ، بصيرٌ، مِن طريق التسمية، مِن غير أن يثبتُوا له حقيقةَ العِلمِ، والقدرةِ، والسمعِ، والبصرِ[٤].

سؤال[٥]:

وقد قالَ رئيسٌ من رُؤسائهم - وهو أبو الهُذيل العَلَّاف[٦] -: إن عِلمَ الله هو اللهُ، فجعَلَ الله عَزَّوَجَلَّ علمًا!

وأُلْزِم، فقيل له: إذا قلتَ إن علم الله هو الله[٧]، فقل: «يا علم الله اغفرْ لي وارحمْني»! فأبىٰ ذلك، فلزمه المناقضة[٨].

واعلموا -رحمكم الله- أن مَن قال عالمٌ ولا عِلْمٌ.. كان مناقضًا، كما أنَّ مَن قال: عِلمٌ ولا عالمٌ.. كان مُناقضًا، وكذلك القول في القدرةِ والقادرِ، والحياةِ والحيِّ، والسمعِ والبصرِ والسميعِ والبصيرِ.

جواب[٩]:

ويقال لهم: خبِّرونا عمَّن زعم أن الله -تعالىٰ- متكلمٌ، قائلٌ، لَم يَزل

---

(١) سبَق الكلام علىٰ ذلك، في هامشٍ قريبٍ، ص١٩١.

(٢) «ولا حي»: ليس في (ن، هـ، خ).

(٣) «حي»: ليس في (خ، ك).

(٤) يراجع: مجرد المقالات، ص٤٤.

(٥) في (ش): «مسألة»، وفي باقي النسخ: «سؤال».

(٦) هو: محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي: من شيوخ البصريِّين في الاعتزال. من تلامذته: جعفر ابن حرب، والوزير بن أبي داود. (ت: ٢٣٥هـ). يراجع في ترجمته وآرائه: فضل الاعتزال، ص٢٥٤-٢٦٣.

(٧) «فجعل الله ... هو الله»: ليس في (ش).

(٨) أي: التناقض. وسبَق قول الكعبي: إن العلاَّف لا يقول باللوازم التي ألزمه بها الشيخ الأشعري.

(٩) «جواب»: مثبت من (ر، ن، خ). وفي (ش، ك): «مسألة». واللفظة – جواب، سؤال -: ليست في (هـ).

آمرًا، ناهيًا[١]، لا قولَ له، ولا كلامَ، ولا أمرَ له، ولا نَهْي - أليس هو مناقضًا خارجًا عن جُملة المسلمين؟

فلا بد مِن نعم.

يقال لهم: فكذلك مَن قال: إن الله عالمٌ ولا عِلمَ له، كان مناقضًا خارجًا عن جملةِ المُسلمينَ.

وقد أجمع المسلمون، قبل حدوثِ الجهميةِ والمعتزلةِ والحَروريةِ علىٰ: أن لله عِلمًا لَم يزَل، وقد قالوا: عِلْمُ الله لَم يَزل، وعِلمُ الله سابقٌ في الأشياء، ولا يمتنعُون أن يقولُوا في كل حادثةٍ تحدُث ونازلةٍ تنزِل: «كلُّ هذا سابقٌ في عِلمِ الله»، فمَن جحدَ أن لله علمًا.. فقد خالف المسلمين، وخرج عن اتفاقهم.

مسألة[٢]:

ويقال لهم: إذا كان الله مريدًا.. فله إرادةٌ؟

فإن قالُوا: لا.

قيلَ لهم: فإذا أثبتُّم مُريدًا لا إرادةَ لهُ، فأثبِتوا قائلًا لا قَول له!

وإن أثبَتوا الإرادةَ.

قيل لهم: فإذا كان المريدُ لا يكون مريدًا إلا بإرادةٍ، فمَا أنكرتُم أن لا يكون[٣] العالِم عالمًا إلا بعِلمٍ، وأن يكون لله عِلمٌ، كما أثبتُّم له إرادةً؟!

---

(١) عبارة ابن فورك في مجرد المقالات، ص٥٧، حاكيًا عن الشيخ الأشعري: «مما اختص به من دون المتقدمين من المشايخ: إن الله -تعالىٰ- لم يَزل آمرًا ناهيًا،...»، وينظر: اللمع، ص١٤٤. وذكر ابن فورك في: المجرد، ص٦٦-٦٧: أنه «... يخطِئُ مَن قال مِن أصحابنا: إن كلام الله -تعالىٰ- في الأزل خلا مِن أن يكون أمرًا أو نهيًا أو خبرًا أو استخبارًا،...».

(٢) «مسألة»: ساقط من (هـ)، وفي (ن، خ، ر): «جواب».

(٣) كذا في (ش، ر)، وفي (ك): «ان يكون».

مسألة:

وقد فرَّقوا بين العلمِ والكلامِ، فقالوا: إن الله عَزَّوَجَلَّ علِم موسَىٰ وفرعونَ، وكلَّم موسىٰ ولَم يكلِّم فرعونَ، فكذلك قد يُقالُ: علَّم موسىٰ الحكمةَ وفصْلَ الخطابِ، وآتاه النبوةَ، ولَم يعلِّم ذلك فرعونَ، فإن كان لله كلامٌ؛ لأنه كلَّم موسىٰ ولَم يكلم فرعونَ، فكذلك لله عِلمٌ؛ لأنه علَّم موسىٰ ولَم يعلِّم[1] فرعونَ.

ثم يقال لهم: إذا وجب أن لله كلامًا به كلَّم موسىٰ دونَ فرعونَ؛ إذ كلَّم موسىٰ دونَه، فما أنكرتُم إذا علِمهُما جميعًا.. أن يكون له عِلمٌ به علِمَهما جميعًا؟!

ثم يقال لهُم: قد كلَّم اللهُ الأشياءَ، بأن قَال لها: «كُوني»، وقد أثبتُّم لله قولًا، فكذلك إنْ[2] علِم الأشياءَ كلَّها.. فلَه عِلمٌ.

مسألة[3]:

ثم يقال لهم: إذا أوجبتُم أن لله كلامًا وليس له علمٌ؛ لأن الكلام أخصُّ من العِلم، والعلمَ أعمُّ منه، فقولوا: إن لله قدرةً؛ لأن العلم أعمُّ عندكم من القدرة؛ لأن مِن مذاهب القدرية: أنَّهم لا يقولون إن الله يقدر[4] أن يخلق الكفرَ، فقد أثبتُوا القدرةَ أخصَّ مِن العلمِ، فينبَغي لهُم أن يقُولوا -علىٰ اعتلالِهم-: إن لله قُدرةً.

مسألة[5]:

ثم يُقال لهم: أليسَ اللهُ عالِمًا، والوصفُ لهُ بأنه عالِمٌ، أعمُّ مِن الوصف

(١) «ذلك فرعون... ولم يعلم»: ساقط من (ن)، و«فإن كان لله كلام ... لم يعلم فرعون»: ساقط من (هـ، خ).

(٢) في النسخ: «فكذلك وإن»، وزيادة الواو هنا مشكِلٌ، لذلك حذفناها.

(٣) «مسألة»: ساقط من (هـ). وفي (ن، خ): «جواب».

(٤) ما أثبتناه: هو الموافق لما في (ش، ن، خ)، وهو صريح قول القدرية. وفي باقي النسخ: «لا يقولون إن الله لا يقدر».

(٥) «مسألة»: ساقط من (هـ). وفي (ر، ن، خ): «جواب».

لهُ بأنّه متكلمٌ[١]؟ ثم لَم يجب -لأن الكلامَ أخصُّ مِن [العلم][٢]- أن يكون اللهُ متكلمًا غيرَ عالمٍ؟

فلِم لا قلتُم: إن الكلامَ -وإن كان أخصَّ مِن العِلمِ-، أنَّ ذلك لا ينفي أن يكون للهِ علمٌ، كما لَم يُنفَ بخُصوصِ الكلامِ، أن يكون اللهُ عالِمًا؟

مسألة[٣]:

ويقالُ لهُم: مِن أين علمتُم أن الله عالِمٌ؟

فإن قالوا: بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال:٧٥].

قيل لهم: وكذلك فقولوا: إن لله علمًا بقوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾ [النساء:١٦٦]، وبقوله: ﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦ﴾ [فاطر:١١]، وكذلك قولوا: إن لهُ قوةً؛ لقوله -تعالىٰ-: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَهُمۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ﴾ [فصلت: ١٥].

فإن قالوا: قُلنا: إن الله عالِمٌ؛ لأنه صَنع العالَم علىٰ ما فيه مِن آثارِ الحكمةِ واتِّساقِ[٤] التَّدبيرِ.

قيل لهم: فلِم لا قُلتم: إن لله علمًا بما ظهرَ في العالَم من حِكَمِه وآثارِ تدبيرِه؟ لأن الصَّنائع الحِكميةَ لا تَظهرُ إلا مِن ذي علمٍ، كما لا تظهرُ إلا مِن عالِمٍ، وكذلك لا تظهرُ إلا مِن ذي قوةٍ، كما لا تَظهرُ إلا مِن قادرٍ[٥].

---

(١) في (ش، ر، ك): «متكلم مكلم». ويقول ابن فورك في المجرد، ص٥٧، حاكيًا عن الشيخ الأشعري: «وكان لا يفرق بين التكليم والكلام، ويقول إن ذلك معنًىٰ واحدٌ»، وانظره أيضًا، ص٦٤.

(٢) [العلم]: إضافة يقتضيها السباق واللحاق.

(٣) «مسألة»: ساقط من (هـ). وفي (ن، خ): «جواب».

(٤) في (ن، خ): «وأسباب»، وفي (هـ): «من الحكمة وأسباب التدبير». وهو تحريفٌ.

(٥) والشيخ في اللمع، ص١٣٢ وما بعدها: استدلَّ بالدليل المذكور هنا، وزاد: ذِكرَ الإيرادات التي تورَد من قِبل المعتزلة في هذا المقام، ثم ردَّ عليها. ويراجع كذلك: مجرد المقالات، ص٧٦، ١٣٣.

مسألة[١]:

ويقال لهم: إذا نَفيتُم عِلمَ الله، فلِم لا[٢] نفيتُم أسماءَه؟

فإن قالوا: كيف ننفِي أسماءَه وقد ذكرَها في كتابه؟

قيل لهم: فلا تنفُوا العلمَ والقوةَ؛ لأنه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ذكَر ذلك في كتابه.

مسألة أخرى[٣]:

ويقال لهُم: قد علَّمَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ نبيَّه ﷺ الشرائعَ والأحكامَ، والحلالَ والحرامَ، ولا يجوزُ أن يعلِّمه ما لا يعْلَمه، فكذلك لا يجُوز أن يُعلِّم نبيَّه ما لا عِلْم لله به، تعالىٰ الله عن قولِ الجهميةِ علوًّا كبيرًا.

مسألة[٤]:

ويقال لهم: أليس إذا لعنَ اللهُ الكافرين، فلعْنُه لهم معنًىٰ[٥]، ولعْن النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ لهم معنًىٰ؟

فمَن قولُهم: نعم.

فيُقال لهم: فما أنكرتُم مِن أنَّ الله -تعالىٰ- إذا علَّم نبيَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ شيئًا، فكان للنبيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِلمٌ، ولله -تعالىٰ- عِلمٌ، وإذا كنَّا متَىٰ أثبتناهُ غَضبانَ علىٰ الكافرين[٦]، فلا بدَّ مِن إثباتِ غضبٍ، وكذلك إذا أثبتناهُ راضيًا عن المؤمنين.. فلا بدَّ مِن إثبات رِضًا، وكذلك إذا أثبتناهُ حيًّا سميعًا بصيرًا، فلا بد مِن إثبات

---

(١) «مسألة»: ساقط من (هـ). وفي (ر، ن): «جواب».

(٢) في (ن): «نفيتم علم الله، فهلا»، وفي (هـ): «إذا قضيتم علم الله جهلاً نفيتُم»، وفي (خ): «إذا قضيتم علم الله جهلًا».

(٣) في (ر): «جواب أخرىٰ». وفي (ن، خ): «جواب آخر».

(٤) «مسألة»: ساقط من (هـ). وفي (ر، ن، خ): «جواب».

(٥) كذا في (ر، ن، هـ، خ): «معنىٰ»، وفي (ش): «معيَّنٌ»، وتُقرأ في (ك): «معين/ معنىٰ».

(٦) (ك) فقط بزيادة: [فلا بد من نعم].

حياةٍ وسمعٍ وبصرٍ.

مسألة[١]**:**

ويقال لهم: وجدْنا اسمَ عالمٍ اشتُق مِن: عِلْمٍ، واسمَ قادرٍ اشتُق مِن: قُدرةٍ، وكذلك اسمُ حيٍّ اشتُق مِن: حياةٍ، واسمُ سميعٍ اشتُق مِن: سَمْعٍ، واسمُ بصيرٍ[٢] اشتُق مِن: بَصَرٍ، ولا تخلُو[٣] أسماءُ الله عَزَّوَجَلَّ، مِن أن تكون مشتقةً؛ لإفادة معنًىٰ، أو علىٰ طريق التلقيب، فلا يجوز أن يسمَّىٰ اللهُ عَزَّوَجَلَّ علىٰ طريق التلقيب باسمٍ ليس فيه إفادةُ معنًىٰ[٤]، وليس مشتقًّا مِن صفةٍ؛ فإذا قلنا: «إن الله عَزَّوَجَلَّ عالِمٌ قادرٌ»، فليس تلقيبًا كقولنا «زَيدٌ وعمرٌو»، وعلىٰ هذا إجماعُ المسلمين.

وإذا لَم يكن[٥] ذلك تلقيبًا، وكان مشتقًّا مِن عِلْمٍ.. فقد وجب إثباتُ العِلمِ، وإذا[٦] كان ذلك لإفادة معنًىٰ .. فلا يختلف ما هُو لإفادةِ معنًىٰ[٧]،

---

(١) «مسألة»: ساقط من (هـ). وفي (ر، ن، خ): «جواب».

(٢) «واسم سميع اشتق من سمع»: ساقط من (هـ). ويراجع: مجرد المقالات، ص١١، ١٥.

(٣) في (ر، ك): «يخلو». وبهامش (ك): «قوله ولا يخلو، إلىٰ آخره: الاشتقاق فيه مسامحةٌ؛ لأن أسماء الله قديمة، تعالىٰ أن تكون أسماؤه مشتقةً مِن شيءٍ؛ لقوله ﷺ عنها، عن ربه -تعالىٰ-: هي الرحِم، وأنا الرحمن، اشتققتُ لها اسمًا من اسمي. أو كما ورد، فتأمله». ونقول: الحديث المذكور: أخرجه الإمام أحمد - بألفاظ مُتقاربةٍ - في مسنده، من حديث سيدنا أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ج١٦ ص٢٨٦ برقم: (١٠٤٦٩)، وقال محقق المسند: «حديثٌ صحيحٌ، وهذا إسنادٌ حسنٌ».

(٤) عبارة ابن خفيف في المعتقد الصغير، ص٣١٧: «والصفات مأخوذةٌ من السمع: إمَّا ما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله، أو أجمع المسلمون علىٰ صفته، لا تؤخذُ أسماؤُه تلقيبًا ولا قياسًا». ويراجع في ذلك أيضًا: اللمع، ص١٢٢. ورسالة إلىٰ أهل الثغر، ص١٣٥.

(٥) «تلقيبًا كقولنا ... وإذا لم يكن»: ساقط من (ش).

(٦) «وإذا»: مثبت من مخطوطة الأزهرية رقم: (٤٦٠٥٧)، وفي باقي النسخ: «وإن».

(٧) في (ن، هـ، خ): «معناه».

ووجب[1] -إذا كان معنىٰ العالِم منَّا أن لـه[2] علمًا- أن يكـون كل عالِمٍ فهـو ذُو عِلـمٍ، كمـا إذَا كان قَولـي: «موجـودٌ»، مفيـدًا فِينَـا الإثبـاتَ، كان البـاري -تعالـىٰ- واجبًـا إثباتُـه؛ لأنـه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ موجـودٌ.

مسألة[3]:

ويقـالُ للمعتزلـةِ والجهميـةِ والحروريـةِ: أتقُولـون إن الله -تعالـىٰ- عِلمًـا بالأشياءِ سابقًا فيهـا، وبوضْـعِ كلِّ حاملٍ، وحملِ كلِّ أُنثىٰ، وبإنـزالِ كلِّ ما أنـزَل؟

فإن قالوا: نعم.

أثبَتوا العِلمَ ووافقُوا.

وإن قالوا: لا.

قيل لهُـم: جحدٌ منكم لقولـه عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾، وقولِـه: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾، وقولِـه: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هـود:١٤].

وإذا كان قـولُ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾[الأنعـام:٥٩]، يوجِـب أنـه عليـمٌ يعلَـم الأشـياءَ، فكذلـك فمـا أنكرتـم أن تكـون هـذه الآيـات تُوجـب أن لله عِلمًـا بالأشـياءِ، سـبحانهُ وبحمـده؟!

مسألة:

ويقـال لهـم: هـل لله عَزَّوَجَلَّ عِلـمٌ بالتفرقـةِ بيـن أوليائـهِ وأعدائـهِ؟ وهـل هـو مريـدٌ لذلـك؟ وهـل لـهُ إرادةٌ للإيمـان إذا أراد الإيمـانَ؟

فإن قالوا: نعم.

وافقُوا.

---

(١) في النسخ كلها: «واجبٌ»، والأوفق بالسياق: ما أثبتناه.

(٢) في (ن): «إذا كان معناه العالم من له»، وفي (خ، هـ): «إذا كان معناه العالم من أن له».

(٣) «مسألة»: ساقط من (هـ)، وفي (ر، ن، خ): «جواب».

وإن قالوا: إذا أرادَ الإيمانَ فلهُ إرادةٌ.

قيل لهم: وكذلك إذا فرَّقَ بين أوليائِه وأعدائِه، فلا بد مِن أن يكونَ لهُ علمٌ بذلك، وكيف يجوزُ أن يكون للخلقِ عِلمٌ بذلك، وليس للخالق عَزَّوَجَلَّ علمٌ بذلك؟! هذا يُوجبُ أنَّ للخلقِ مزيةً في العِلْم وفضيلةً على الخلَّاق! تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

ويقال لهم: إذا كان مَن له عِلمٌ مِن الخَلق، أَولَىٰ بالمَنزلةِ الرَّفيعةِ ممَّن لا عِلم له، فإذا زعمتُم أن الله عَزَّوَجَلَّ لا عِلم له .. لزمكُم أن الخلقَ أعلىٰ مرتبةً مِن الخلَّاق! تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا[١].

مسألة[٢]:

ويقال لهم: إذا كان مَن لا عِلم له مِن الخلقِ[٣] يلحقُه الجهلُ والنُّقصانُ.. فما أنكرتُم مِن أنه لا بدَّ مِن إثبات علمٍ لله؟ وإلا ألْحَقتُم به النُّقصانَ - جل وعزَّ عن قولِكم وعلَا -. ألا ترَون أنَّ مَن لا يعلم مِن الخلقِ، يلحقُه الجهلُ والنقصانُ؟ ومَن قال ذلك في الله عَزَّوَجَلَّ، فقد وصَف اللهَ -سبحانه- بما لا يليقُ به، فكذلك إذا كان مَن قيل له مِن الخلقِ: «لا علم له»، لحقهُ الجهلُ والنقصانُ.. وجب أن لا يُنفَىٰ ذلك[٤] عن اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنه لا يلحقُه جهلٌ ولا نُقصانٌ.

مسألة[٥]

ويقال لهُم: هل يجوزُ أن تتَّسق[٦] الصَّنائعُ الحِكميةُ مِمَّن ليس بعالِمٍ؟!

---

(١) «ويقال لهم ... علوًّا كبيرًا»: ساقط من (ش).

(٢) «مسألة»: ساقط من (هـ). وفي (ر، ن، خ): «جواب». (٣) «من الخلق»: ساقط من (ن، هـ، خ).

(٤) «ذلك»: ساقط من (ن، هـ، خ)، وفي (ك): «وجب أن ينفىٰ ذلك». ولكلٍّ وجهٌ. والإشارة هنا: إلىٰ العلم؛ أي: لا يُنفَىٰ العلمُ عنه -تعالىٰ-. (٥) «مسألة»: ساقط من (هـ). وفي (ر، ن، خ): «جواب».

(٦) في (ش): «هل يجوز أن يتسق الصنائع الحكمية فمن ليس بعالم»، وفي (ر): «هل يجوز أن ينشق الصنائع الحكمية ممن ليس بعالم»، وفي (ن، هـ، خ): «هل يجوز أن يشتق صنائع الحكمة مَن ليس يعلم»، وفي (ك): «هل يجوز أن ينسق الصنائع الحكمية ممن ليس بعالم». وما أثبتناه هو الموافق للفظ الشيخ في اللمع، ص١٢٤، ١٢٥، في ذكره مضمون هذا الدليل. ويراجع كذلك: مجرد المقالات، ص٢٨٧.

فإن قالوا: ذلك محالٌ، ولا يجوزُ[١] وجودُ الصنائعِ التي تجرِي علىٰ تَرتيبٍ ونِظامٍ، إلا مِن عالِمٍ قادرٍ حَيٍّ[٢].

قيل لهم: وكذلكَ لا يجُوز وجودُ الصنائعِ الحِكميةِ التي تجرِي علىٰ ترتيبٍ ونظامٍ، إلا مِن ذِي علمٍ وقُدرةٍ وحياةٍ[٣]؟

فإن جاز ظهورُها لا مِن ذي علمٍ، فما أنكرتُم مِن جوازِ ظهورِها لا مِن عالِمٍ قادرٍ حيٍّ؟!

وكل مَسألةٍ سألنَاهُم عنها في العِلْمِ، فهي داخلةٌ عليهم في القدرةِ والحياةِ والسمعِ والبصرِ.

مسألة[٤]:

وزعمت المعتزلةُ: أنَّ قولَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾[الحج:٦١]، أنَّ معناهُ: عليمٌ[٥].

قيل لهُم: فإذا قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾، وقال: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا﴾[المجادلة: ١]، فمعنىٰ ذلك عندكُم: عَلِم؟

فإن قالوا: نعم.

قيل لهُم: فقد وجب عليكُم أن تقولُوا: معنىٰ قوله:﴿أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾: أعلمُ وأعلمُ، إذا كان معنىٰ ذلك العِلْم[٦]!

---

(١) في النسخ الخطية: «ولا يجوز في»، و«في» هنا: زائدة، بدليل: ما ورد بعدها مباشرة.

(٢) في (ن، هـ، خ): «إلا من ذي علم وقدرة وحياة».

(٣) «قيل لهم: وكذلك ... وقدرة وحياة»: ليس في (خ، هـ).

(٤) «مسألة»: مثبتةٌ من (ش، ك) فقط.

(٥) وهذا ما صرَّح به معتزلةُ بغداد في كتبهم. يراجع: المقالات، للكعبي، ص٢٦٠. المغني: الفِرَق، ص٢٤١. الفائق، لابن الملاحمي، ص٣٦.

(٦) في (ن): «إذا كان ذلك بمعنىٰ العلم». وفي (خ، هـ): «إذا كان بمعنىٰ ذلك العلم».

فصل[(١)]:

ونفَت المعتزلةُ صفاتِ ربِّ العالَمين، وزعمَت أن معنىٰ «سميعٍ بصيرٍ راءٍ»[(٢)]: بمعنىٰ عليمٍ، كما زعمتِ النصارىٰ: أن سمْعَ الله هو بصرُه، وهو رؤيتُه، وهو كلامُه، وهو عِلمُه، وهو ابنُه! تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

فيقال للمعتزلة: إذا زعمتُم أن معنىٰ سميعٍ وبصيرٍ، معنىٰ عالِمٍ، فهلَّا زعمتُم أن معنىٰ قادرٍ معنىٰ عالمٍ؟ وإذا[(٣)] زعمتُم أن معنَىٰ سميعٍ وبصيرٍ، معنىٰ قادرٍ، فهلا زعمتُم أن معنىٰ قادرٍ معنىٰ عالمٍ؟ وإذا زعمتُم أن معنىٰ حيٍّ معنىٰ قادرٍ، فلِمَ لا زعمتم أن معنىٰ قادرٍ معنىٰ عالمٍ؟![(٤)].

فإن قالوا: هذا يُوجب أن يكون كل معلُومٍ مقدُورًا.

قيل لهم: ولو كان معنىٰ سميعٍ بصيرٍ، معنىٰ عالِمٍ.. لكان كل معْلومٍ مسمُوعًا[(٥)]، وإذا لم يجُز ذلك.. بطَل قولُكم.

❀❀❀

---

(١) «فصل»: مثبت من (ش، ك) فقط.

(٢) كذا في (ن): «راء»، وفي في (ش، ر، خ، هـ، ك): «رأئ». ونقول: أفاد ابن فورك: أن رأْي الإمام الأشعري في كتابَيه «الموجز» و«الرؤية الكبير»: أن الرؤية: علمٌ بالمرئي، وكذلك السمع: علمٌ بالمسموع، علىٰ وجهٍ مخصوصٍ. لكن الإمام الأشعري في كتابَيه «العُمد» و«النقض علىٰ الخالدي»: ذكر خلاف هذا القول، وأنكر علىٰ الخالدي قوله: إن وصف الله -تعالىٰ- بأنه راءٍ وسامع، علىٰ معنىٰ أنه عالمٌ بالمرئي والمسموع. وعلق ابن فورك: بأن هذا القول الأخير، هو الأولىٰ بالحق والأقرب من أصول الشيخ وقواعده. يراجع: مجرد المقالات، ص١١.

(٣) «زعمتم أن معنىٰ .. عالم وإذا»: ساقط من (هـ). (٤) «وإذا زعمتم ... معنىٰ عالم»: ساقط من (هـ).

(٥) نقَل ابن فورك أن الشيخ الأشعري «كان يقول: إن السمع والرؤية لا يتعلقان في صفة القديم والمحدَث: إلا بالموجود، وإن المعدُوم لا يصح أن يكون مسموعًا ولا أن يكون مرئيًّا». مجرد المقالات، ص٢٥٣.

باب: الكلام في الإرادة
والرد على المعتزلة في ذلك[١]

مسألة[٢]:

يقال لهم: ألستُم تزعُمون أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لَم يَزَل عالِمًا؟

فمَن قولُهم: نَعم.

قيل لهم: فلِمَ لا[٣] قلتُم: إن ما لَم يزَل عالمًا أنه يكونُ[٤] في وقتٍ من الأوقات، لَم يزَل مُريدًا أن[٥] يكون في ذلك الوقت، وما لَم يزل عالمًا أنه لا يكون، فلَمْ يزَل مريدًا أن لا يكون، وأنه لَم يزل مريدًا أن يكون ما عَلِم كما علِم؟

فإن قالوا: لا نقُول: إن الله لَم يزَل مريدًا؛ لأن الله مريدٌ بإرادةٍ مخلوقةٍ.

يقال لهم: ولِم زعمتُم أن الله عَزَّوَجَلَّ مريدٌ بإرادةٍ مخلوقةٍ؟ وما الفصلُ بينكم وبين الجهميةِ في زعمِهم أن الله عالِمٌ بعلمٍ مخلوقٍ؟! وإذا لَم يجُز أن يكون عِلمُ الله مخلوقًا.. فما أنكرتُم أن لا تكونَ إرادتُه مَخلوقةً[٦]؟

فإن قالوا: لا يجوز أن يكون عِلمُ الله مُحدَثًا؛ لأن ذلك يقتضي أن يكون حدَثَ بعلمٍ آخر، كذلك لا إلىٰ غايةٍ.

---

(١) في (ش): «باب: الإرادة، مسألة علىٰ المعتزلة في ذلك».

(٢) «مسألة»: مثبت من (ش). وفي (ك): «مسألة علىٰ المعتزلة في ذلك».

(٣) «لا»: ساقط من (هـ).

(٤) في (ن، خ): «لا يكون».

(٥) في (ن، هـ، خ): «أنه لا يكون».

(٦) يراجع في مذهب المعتزلة في الإرادة: المغني، كتاب الإرادة، ص١٤٩. المقالات، للكعبي، ص٢٥٥-٢٥٦. مقالات الإسلاميين، للأشعري، ج٢ ص١٩٥-٢٠٠.

قيل لهم: فمَا أنكرتُم أن لا تكونَ إرادةُ الله مُحدثةً مَخلُوقةً؛ لأن ذلك يقتضي أن تكون حدثَت عن إرادةٍ أخرىٰ، ثم كذلك لا إلىٰ غايةٍ.

فإن قالوا: لا يجُوز أن يكون عِلمُ اللهِ محدَثًا[١]؛ لأنَّ مَن لَم يكُن عالِمًا ثم علِم.. لحقَه النُّقصانُ.

قيل لهم: ولا يجُوز أن تكون إرادةُ الله مُحدثةً مَخلوقةً؛ لأن مَن لَم يكُن مُريدًا ثم أرادَ.. لحقهُ النقصانُ، وكما لا يجوزُ أن تكون إرادتُه -تعالىٰ- مُحدَثةً مَخلُوقةً، كذلك لا يجوزُ أن يكون كلامُه مُحدثًا مَخلوقًا.

دليلٌ آخر[٢]:

ويقال لهم: إذا زعمتُم أنه قد كان في سلطانِ الله عَزَّوَجَلَّ الكُفرُ والعِصيانُ، وهو لا يريدُه، وأراد أن يؤمِنَ الخلقُ أجمعُون، فلَم يُؤمنُوا، فقد وجب -علىٰ قولكم- أن أكثرَ ما شاء الله أن يكون.. لَم يكُن، وأكثرَ ما شاء اللهُ أن لا يكُون.. كان؛ لأن الكفر الذي كان -وهو لا يشاؤُه اللهُ عندكم-، أكثرُ مِن الإيمان الذي كان وهو يشاؤُه، وأكثرُ ما شاء الله أن يكون.. لَم يكُن!

وهذا جحدٌ لِمَا أجمع عليه المسلمُون: مِن أن ما شاء الله أن يكون.. كان، وما لا يشاءُ.. لا يكونُ.

حجةٌ أخرى[٣]:

ويقال لهم: مِن قولِكم: «إنَّ أكثرَ ما شاءَ أن يكونَ إبليسُ.. كان؛ لأن الكفرَ أكثرُ مِن الإيمان، وأكثرَ ما كان هو.. شاءَه»؛ فقد جعلتُم مَشيئةَ إبليسَ أنفذَ مِن مشيئةِ ربِّ العالَمين -جلَّ ثناؤُه، وتقدَّست أسمَاؤُه-! لأن أكثرَ ما شاءه.. كان، وأكثرَ ما كان.. فقد شاءَه.

---

(١) (ش، ر، ن، ك) بزيادة: «لأن ذلك يوجب أنه مريدٌ بإرادةٍ أحدثها في غيره، ذلك ولا يجوز. فإن قالوا: لا يجوز أن يكون عِلم الله محدثًا».

(٢) في (ش، ك): «مسألة أخرىٰ».

(٣) في (ش، ك): «مسألة أخرىٰ».

وفي هـذا إيجـابُ أنكـم قـد جعلتُـم لإبليـس مرتبـةً[١] في المشـيئة ليسـت لـربِّ العالميـن! تعالـىٰ الله عَزَّوَجَلَّ عـن قـول الظَّالمين علـوًّا كبيـرًا[٢].

حجةٌ[٣] أخرى:

ويقال لهم: أيُّما أَولىٰ بصفةِ الاقتدار: مَن إذا شاء أن يكون الشيءُ، كان لا محالة، وإذا لَم يُرِدهُ، لَم يكُن؟ أو مَن يريد أن يكونَ ما لا يكونُ، ويكونَ ما لا يريدُ؟

فإن قالوا: مَن لا يكون أكثرُ ما يريده أَولىٰ بصفة الاقتدارِ.. كابرُوا.

وقيـل لهـم: إن جـاز لكـم مـا قلتُمـوه، جـازَ لقائـلٍ أن يقـولَ: مَـن يكـونُ مـا لا يعلمُـه، أَولـىٰ بالعِلْـم ممَّـن لا يكـون إلا مـا يَعْلمُـه!

وإن رجعُـوا عـن هـذه المكابَـرة[٤]، وزعمُـوا أن مَـن إذا أراد أمـرًا.. كان، وإذا لَـم يُـرده.. لَـم يكُـن[٥] أَولـىٰ بصفـة الاقتـدار.

لزمَهـم -علـىٰ مذاهبهـم-: أن يكـون إبليـسُ -لعنـه الله- أَولـىٰ بالاقتـدار مِـن الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن أكثـرَ مـا أراده.. كان، وأكثـرَ مـا كان.. قـد أرادَه!

وقيـل لهـم: إذا كان مَـن إذا أراد أمـرًا.. كان، وإذا لَـم يُـرده.. لَـم يكُـن، أَولـىٰ بصفـة الاقتـدار- فيلزمُكـم أن يكـون اللهُ عَزَّوَجَلَّ إذا أراد أمـرًا.. كان، وإذا لَـم يـرِده.. لَـم يكُـن؛ لأنـه أَولـىٰ بصفـة الاقتـدار[٦].

---

(١) تُقرأ في (ش): «مزية».

(٢) (ش، خ) بزيادة لفظة: «انتهىٰ».

(٣) في (ش): «مسألة».

(٤) «المكابَرة» في اصطلاح النظَّار: هي المنازَعة لا لإظهار الصواب، ولا لإلزام الخصم، لكن لبيان الفضل. ومن صُورها: المنازعة في البديهي الجلي. انظر: شرح الرشيدية، للجونفوري الهندي، ص١٦، مكتبة الإيمان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(٥) في (ش، ر، ك): «لا يكون».

(٦) الدليل نفسه: أورد الشيخُ مضمونَه، في اللمع، ص١٦٩.

مسألة(١):

ويقال لهم: أيُّما أَولىٰ بصفةِ الإلهيةِ والسُّلطان: مَن لا يكون إلا ما يَعلمُه، ولا يغيب عن عِلمه شيءٌ، ولا يجوز ذلك عليه؟ أَوْ مَن يكون ما لا يعلمُه، ويعزبُ عن عِلمهِ أكثر الأشياء؟

فإن قالوا: مَن لا يكون إلا ما يَعلَمُه، ولا يعزُب عن علمِهِ شيءٌ، أَولىٰ بصفةِ الإلهيةِ.

قيل لهم: فكذلك مَن لا يريدُ كونَ شيءٍ إلا كان، ولا يكون إلا ما يريدُه، ولا يعزُب عن إرادتِه شيءٌ، أَولىٰ بصفةِ الإلهيةِ -كما قُلتم ذلك في العِلم-، وإذا قالوا ذلك.. تركُوا قولَهم ورجعُوا عنه، وأثبَتُوا الله عَزَّوَجَلَّ مُريدًا لكل كائنٍ، وأوجبُوا أنه لا يريد أن يكونَ إلا ما يكونُ(٢).

مسألة(٣):

ويقال لهم: إذا قلتم إنه يكونُ في سلطانِهِ -تعالىٰ- ما لا يريدُ.. فقد كان إذًا في سلطانِه ما كرِهَه؟

فلا بد مِن نعم.

يقال لهم: فإذا كان في سُلطانه ما يكرَهُه، فما أنكرتُم أن يكونَ في سلطانِه ما يأبَىٰ كونَه؟

فإن أجابوا إلىٰ ذلك.

---

(١) «مسألة»: مثبت من (ش، ك) فقط.

(٢) هنا قياس الإرادة علىٰ العِلم في عموم التعلق بالممكنات، وقد ذكَر نحوه في اللمع، ص١٦١. مع ملاحظة: أن العلم -مع تعلُّقه بالممكنات- يتعلق أيضًا بالواجبات والمستحيلات، أما الإرادة: فتتعلق بالممكنات فقط.

(٣) «مسألة»: مثبت من (ك، ش).

قيل لهُم: فقد كانت المعاصِي، شاء اللهُ أم أبَىٰ، وهذه صفةُ الضَّعفِ والفَقرِ(١)، تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

مسألة(٢):

ويقال لهم: أليس لمَّا فعَل العبادُ ما يُسخِطُه -تعالىٰ- وما يَغضبُ عليهم إذا فعلوهُ، فقد أغضبُوه وأسخَطُوه؟

فلا بد مِن نعم.

يقال لهم: فلو فعَل العبادُ ما لا يريدُ وما يكرَهُه.. لكانوا قَد أكرَهُوه، وهذه صفة القهر. تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا(٣).

مسألة:

ويقالُ لهُم: أليس قد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[البروج:١٦]؟

فلا بدَّ مِن نعم.

يقال لهم: فمَن زعم أن الله -تعالىٰ- فعَل ما لا يُريدُ، وأراد أن يكونَ مِن فِعْله ما لا يكونُ.. لزمهُ أن يكون قد وقع ذلك وهو سَاهٍ غَافلٌ عنه، أو أن الضَّعفَ والتقصيرَ عن بُلوغ ما يُريده(٤) لحقَه!

فلا بد مِن نعم.

---

(١) لعلها «القهر»، كما سيأتي، ولقوله في اللمع، ص١٦٥: «وهذه صفة الضعيف المقهور»، وفي ص١٧١: «وهذه صفة الضعف والوهن». وقد أورد الشيخ هذا الدليل بعباراتٍ تكاد تتطابق مع ما هنا، في كتابه: اللمع، ص١٦٥، ١٧١. ويراجع أيضًا: مجرد المقالات، ص٧٣.

(٢) «مسألة»: مثبت من (ش، ك) فقط.

(٣) «مسألة: ويقال لهم ... علوًّا كبيرًا»: ساقط من (ش، ن، خ، هـ).

(٤) في (ن، هـ، خ): «ما لا يريده». والدليل المذكور هنا: أورده الشيخ في اللمع، ص١٦٢، بألفاظٍ متقاربةٍ. والسهو والغفلة والضعف والتقصير: أضْدادٌ للإرادة عند الشيخ، كما سيتكرر في غير موضعٍ من الإبانة، ونصَّ علي قريبٍ من ذلك في اللمع، ص١٤٦. ويراجع أيضًا: مجرد المقالات، ص٦٩.

فيقال لهم: فكذلك مَن زعم أنه يكونَ في سُلطان الله عَزَّوَجَلَّ ما لا يريده مِن عبيدِه، لزمه أحدُ أمرَين:

- إما أن يزعم أن ذلك كان عن سهوٍ وغفلةٍ.
- أو أن يزعُم أن الضعف والتقصير عن بلوغ ما يريده: لحِقَه.

مسألة(١)**:**

ويقال لهم: أليس مَن زعمَ أن الله عَزَّوَجَلَّ فَعَل ما لا يَعلمُه، فقد نسَب اللهَ -سبحانه- إلىٰ ما لا يليقُ به مِن الجهل؟

فلا بد مِن نعم.

قيل لهم: وكذلك يلزم مَن زعمَ أن عبدًا لله فعَل ما لا يُريدُه.. لزِمَه أن يَنسُب اللهَ -سبحانه- إلىٰ السَّهوِ والتقصيرِ عن بُلوغِ ما يُريدُه!

فإذا قالوا: نعَم.

قيل لهم: وكذلك يَلزم مَن زعم أنَّ(٢) العبادَ يفعلونَ ما لا يَعلمُ الله، [أن يـ]ـنسُبَ(٣) اللهَ -تعالىٰ- إلىٰ الجهل!

فلا بد مِن نعم.

يقال لهم: فكذلك إذا كان في كونِ فعلٍ فعَلَه الله وهو لا يريدُه، إيجابُ سَهوٍ أو ضعفٍ وتقصيرٍ عن بُلوغِ ما يريدُه(٤)، فكذلكَ إذا كان مِن غيرِه(٥) ما لا يريده.. وجب إثباتُ سهوٍ وغفلةٍ، أو ضعفٍ وتقصيرٍ عن بلوغِ ما يريد(٦)، لا فرقَ في ذلك بين ما كان منهُ، وما كان مِن غيره.

---

(١) «مسألة»: مثبت من (ش، ك) فقط. (٢) «الله فعل ما لا يريده ... من زعم أن»: ساقط من (خ).

(٣) في النسخ الخطية: «... ما لا يعلم الله، نسب». (٤) في (هـ): «ما لا يريده».

(٥) أي: مِن فعل غيره -تعالىٰ-.

(٦) «فكذلك إذا كان ... ما يريد»: ساقط من (هـ). وفي (ن، هـ، خ): «عن بلوغ ما لا يريده، ولا فرق...». والدليل المذكور هنا علىٰ عموم الإرادة: أورده الشيخ في اللمع، ص١٦٣-١٦٤.

مسألة[١]:

ويقال لهم: إذا كان في سُلطانِ الله ما لا يريدُه وهو يَعلَمُه، ولا يَلحقُه الضعفُ والتقصيرُ عن بلوغِ ما يريدُه .. فمَا أنكرتُم أن يكونَ في سُلطانِه ما لا يَعلمُه ولا يَلحقُه النُّقصانُ؟! فإن لَم يَجُز هذا .. لَم يَجُز ما قلتُمُوه[٢].

حجة أخرى[٣]:

إن قال قائلٌ: لِم قلتُم: إن اللهَ -تعالىٰ- مُريدٌ لكل كائنٍ أن يكونَ، ولكل ما لا يكونُ أن لا يكون؟

قيل له: الدليل علىٰ ذلك: أن الحجةَ قد وضَّحَت أن اللهَ عَزَّوَجَلَّ خلَق الكفرَ والمعاصِي، وسنبيِّن ذلك بعد هذا الموضع[٤] مِن كتابِنا.

وإذا وجبَ أن الله -سبحانَه- خالقٌ لذلك، فقد وجبَ أنه مُريدٌ لهُ؛ لأنه لا يجُوز أن يَخلُق ما لا يريدُه[٥].

وجوابٌ آخر:

أنه لا يجوز أن يكون في سلطانِ الله عَزَّوَجَلَّ مِن اكتساب[٦] العبادِ ما لا يُريدُه، كما لا يجوز أن يكون مِن فِعْله المجتمعِ علىٰ أنه فِعْلُه: ما لا يريدُه؛ لأنه لو وقع مِن فِعلِهِ ما لا يعلَمه .. لكان في ذلك إثباتُ النُّقصانِ، وكذلك القصدُ، لو وقع مِن عبادِه ما لا يَعلمه، فكذلك لا يجوزُ أن يقعَ مِن عبادِه ما لا يريدُه؛ لأن ذلك يوجبُ أن يقعَ عن سَهوٍ وغَفلةٍ، أو عن ضَعفٍ وتَقصيرٍ عن بُلوغِ ما

(١) «مسألة»: مثبت من (ش، ك) فقط.

(٢) يراجع في ذلك: مجرد المقالات، ص٧٢-٧٣.

(٣) في (ش، ك): «مسألة أخرىٰ».

(٤) في (ن): «بعدُ عند». وفي (خ، هـ): «بعد عقد الموضع». وقد بيَّن الشيخ ذلك، في الباب الذي عقده عن تقدير أعمال العباد...، بقوله: «... فإذا قدرهم علىٰ الكفر.. فهو قادرٌ علىٰ أن يخلق الكفر لهم،... ».

(٥) يراجع كلام الشيخ عن ذلك، في اللمع، ص١٦١.

(٦) لعل الصواب: «أكساب»، كما في اللمع، ص١٩١.

يريدُه، كما يجبُ ذلك لو وقع مِن فِعْله المجتمعِ علىٰ أنه فِعْلُه: ما لا يريده [١].

وأيضًا: فلو كانت المعاصي وهو لا يشاء أن تكون، لكان قد كره أن تكون [٢] وأبىٰ أن تكون، وهذا يوجب أن تكون المعاصي كائنةً، شاءَ الله أم أبىٰ! وهذا صفةُ الضَّعيف [٣]، تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وقد أوضحْنا أن الله -سبحانه- لَم يزَل مُريدًا [٤]، علىٰ حقيقتِه التي عَلِمها عليها [٥]، فإذا كان الكفرُ ممَّا يكونُ -وقد عَلم ذلك-، فقد أرادَ أن يكونَ.

مسألة [٦]:

ويقال لهم: إذا كان الله عَزَّوَجَلَّ عَلِم أن الكفرَ يكونُ، وأراد أن لا يكونَ، فقد أرادَ أن يكونَ [٧] ما عَلمَ علىٰ خِلاف ما عَلِم [٨]، وإذا لَم يَجُز ذلك، فقد أرادَ أن يكونَ ما عَلِم كما عَلِم.

مسألة [٩]:

ويقال لهم: لِمَ أبَيتم أن يَريدَ اللهُ الكفرَ -الذي عَلِم أنه يكونُ- أن يكونَ [١٠] قبيحًا فاسدًا متناقِضًا خلافًا للإيمان؟

فإن قالُوا: لأن مُريدَ السَّفَه سفيهٌ.

---

(١) «كما يجب ذلك ... ما لا يريده»: ساقط من (ك).

(٢) في (ش، ر، خ، ن، هـ): «أن لا يكون»، وفي (ك): «أن يكون».

(٣) في النسخ الخطية: «الضعف». وصوبناها من اللمع، ص١٦٥

(٤) أي: للشيء.

(٥) كذا في (خ): «علىٰ الحقيقة التي علمها عليها»، وفي (ش): «علىٰ حقيقته التي علمه عليها»، وفي (ر): «علىٰ حقيقة الذي علمه»، وفي (ن): «علىٰ حقيقة الذي علمها».

(٦) «مسألة»: مثبت من (ك، ش) فقط.

(٧) «فقد أراد أن يكون»: ساقط من (ر، ن، خ، هـ).

(٨) «ما علم»: ساقط من (ن، هـ، خ).

(٩) «مسألة»: مثبت من (ش، ك) فقط. ويراجع في هذه المسألة: مجرد المقالات، ص٧٠، ٩٨.

(١٠) «أن يكون»: ساقط من (ش).

قيل لهم: ولِم قلتُم ذلك؟ أوَ ليسَ قد أخبرَ اللهُ -تعالىٰ- عن ابنِ آدمَ أنه قال لأخيه: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٨ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة:٢٨-٢٩]؛ فأراد أن لا يَقْتُلَ أخاهُ؛ لئلا يعذَّبَ، وأن يقتُلَه أخُوهُ؛ حتىٰ يبُوء بإثمِ قتْلِه لهُ، وسائرِ آثامِه التي كانت عليه، فيكونَ مِن أصحاب النارِ، فأراد قتلَ أخيهِ -الذي هو سفهٌ-، ولَم يكُن بذلك سفيهًا، فلِم زعمتُم أن الله -سبحانه- إذا أراد سفَه العبادِ.. وجب أن يُنسب ذلك إليه؟!

مسألة[1]**:**

ويقال لهم: قد قالَ يوسفُ عَلَيهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِۖ﴾ [يوسف:٣٣]، وكان سَجنهم إياهُ معصيةً، فأراد المعصيةَ -التي هي سَجنهم إياهُ-، دون فِعلِ ما يدعونَه إليه، ولَم يكن بذلك سفيهًا، فما أنكرتُم مِن أن لا يجبَ إذا أراد الباري -سبحانه- سفَه العباد [و] أن يكونَ قبيحًا منهم -خلافًا للطاعةِ- أن يكون سفيهًا؟!

حجةٌ أخرى[2]**:**

ويقال لهُم: أليس مَن يرىٰ مِنَّا حُرَمَ[3] المسلمينَ، كان سفيهًا، والله -سبحانه- يراهُم، ولا يُنسب إلىٰ السَّفه؟

فلا بد مِن نعم.

يقال لهم: فما أنكرتُم أنَّ مَن أرادَ السفهَ منَّا كان سفيهًا، والله -سبحانه- يريدُ سَفهَ السُّفهاءِ، ولا يُنسب إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ سَفهٌ؟ تعالىٰ الله عن ذلك.

حجةٌ أخرى[4]**:**

ويقال لهُم: السفيهُ منَّا إنَّما كانَ سفيهًا.. لَمَّا أرادَ السفَهَ؛ لأنه نُهي عن ذلك، ولأنه تحتَ شريعةِ مَن هو فوقَه، ومَن يَحُد له الحُدودَ، ويَرسمُ

---

(١) «مسألة»: مثبت من (ك، ش) فقط.

(٢) في (ش، ك): «مسألة أخرىٰ».

(٣) في (ر، ن، خ): «جرم» -بالجيم-.

(٤) في (ش، ك): «مسألة أخرىٰ».

له الرُّسومَ، فلمَّا أَتىٰ ما نُهي عنه.. كان سفيهًا، وربُّ العالَمين - جل ثناؤه وتقدَّست أسماؤه - ليس تحتَ شريعةٍ، ولا فوقه مَن يحدُّ له الحُدودَ، ويَرسم له الرسومَ، ولا فوقَه مُبيحٌ ولا حاظِرٌ، ولا آمرٌ ولا زاجِرٌ، فلَمْ يجب إذا أراد ذلك أن يكون قبيحًا.. أن يُنسب إلىٰ السفه، سبحانه وتعالىٰ[١].

مسألةٌ[٢]:

ويقال لهم: أليس مَن خلَّىٰ بين عبيدِه وبين إمائِه مِنَّا، يزنِي[٣] بعضُهم ببَعضٍ، وهو يقدر علىٰ[٤] التفريقِ بينهُم، يكون سفيهًا؟ وربُّ العالمين عَزَّوَجَلَّ قد خلَّىٰ بين عبيدِه وإمائِه، يَزنِي بعضُهم ببعضٍ، وهو يقدرُ علىٰ التفريقِ بينهم، وليس سفيهًا؟[٥].

حجة أخرى[٦]:

ويقال لهم: مَن أراد طاعة الله منًّا.. كان مُطيعًا، كما أن مَن أراد السفهَ.. كان سفيهًا، وربُّ العالمين عَزَّوَجَلَّ يريدُ الطاعةَ وليس مُطيعًا، فكذلك يريدُ السفهَ وليسَ سفيهًا[٧].

حجةٌ أخرى[٨]:

ويقال لهُم: قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾[البقرة:٢٥٣]، فأخبر: أنه لو شاء أن لا يقتتِلوا، ما اقتتلوا، قال:﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾[البقرة:٢٥٣] مِن القتال، فإذا وقع القتال.. فقد شاءَه، كما أنه لمَّا قال:﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾

---

(١) أورد الشيخ مضمون هذا الكلام -مختصرًا- في اللمع، ص٢٦٩. ونقله ابن فورك عنه: في مجرد المقالات، ص١٢٥.

(٢) «مسألة»: مثبت من (ك، ش) فقط.

(٣) في (ش): «ألا يزني».

(٤) في (ر، ن، ك): «وهو لا يعجز عن».

(٥) النُّسخ الخطية -مع اختلافٍ يسيرٍ- بزيادة: [وكذلك من أراد السفه كان سفيهًا، ورب العالمين عَزَّوَجَلَّ يريد السفه، وليس سفيهًا]. وهذه الزيادة حشوٌ؛ لِتكرُّرها مع زيادةٍ مفيدةٍ بعدها مباشرة. ونقول: الدليل المذكور أورده الشيخ في اللمع، ص١٧٥، بألفاظٍ متقاربةٍ.

(٦) في (ش، ك): «مسألة أخرىٰ»

(٧) الحجة المذكورة: أوردها الشيخ في اللمع، ص١٧٦، بعبارةٍ مختصرةٍ. ويراجع كذلك: مجرد المقالات، ص٧٤، ١٢٥.

(٨) «ويقال لهم: من أرد طاعة ... حجة أخرىٰ»: ساقط من (هـ). وفي (ش، ك): «مسألة أخرىٰ».

[الأنعام:٢٨]، فقد وجب أن الردَّ لو كان إلىٰ الدنيا.. لعادُوا إلىٰ الكفرِ، وأنَّهم إذا لَم يردَّهم إلىٰ الدُّنيا.. لَم يعُودُوا، فكذلك لو شاءَ الله أن لا يقتتلوا، مَا اقتتلوا، وإذا اقتتَلوا، فقد شاء أن يقتَتِلُوا.

مسألة[1]:

ويقال لهم: قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[السجدة:١٣]، وإذا حقَّ القولُ بذلك.. فما شاء أن يؤتَىٰ كلَّ نفسٍ هُداهَا؛ لأنه إنَّما لَم يؤتِها هُداها؛ لِمَا حقَّ القول بتعذيبِ الكافرين، وإذا لَم يُرد ذلك، فقد شاء ضَلالتَها.

فإن قالوا: معنىٰ ذلك: لو شئنا لأجبَرناهُم علىٰ الهدَىٰ واضطَررنَاهم إليه[2].

قيل لهم: فإذًا أجبَرهم علىٰ الهدَىٰ واضطرَّهم إليه لِيكونُوا مهتدَين؟

فإن قالوا: نعم.

قيل لهم: فإذا كان إذا فعَل الهدىٰ كانوا مهتدين، فما أنكرتُم لو فعَل كُفرَ الكافرينَ لكانوا كافرين؟! وهذا هَدمُ قولِهم؛ لأنَّهم زعمُوا أنه لا يفْعل الكفرَ إلا كافرٌ.

ويقالُ لهُم أيضًا: علىٰ أيِّ وجهٍ يؤتيهم الهدَىٰ، لو آتاهُم إياهُ، وشاءَ ذلك لهم؟

فإن قالوا: علىٰ الإلجاء.

قيل لهم: وإذا ألجأهُم إلىٰ ذلك، هل ينفعُهم ما يفعلونه علىٰ طريق الإلجَاء؟

فمَن قولُهم: لا[3].

---

(١) «مسألة»: مثبت من (ش، ك).

(٢) وهو ما صرح به القاضي عبد الجبار، في كتابه: متشابه القرآن، ص٥٦١.

(٣) «لا»: ساقط من (ر). وفي (ن، هـ، خ): «فمن قولهم نعم».

قيل لهم: فإذا أخبر أنه لو شاء لآتاهُم الهُدىٰ، لولا ما حقَّ منه مِن القولِ أنه يملأُ بِهم جهنمَ، وإذا كان لو ألجأهم، لَم يكُن نافعًا لهُم ولا مُزيلًا للعذابِ عنهم، كما لَم ينفع فرعونَ قولُه الذي قالهُ عند الغرَقِ والإلجَاءِ، فلا معنَىٰ لقولِكم؛ لأنه لولا ما حقَّ مِن القولِ، لأُوتِيَت كلُّ نفسٍ هُداها، وإتيانُ الهدَىٰ علىٰ الوجهِ الذي قلتُموه، لا يُزيل العذابَ[1].

مسألة أخرى:

ويقالُ لهم: قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورىٰ:٢٧]، وقال: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف:٣٣]، فخبَّر[2]: أنه لولا أن يكُون[3] الناسُ مجتَمعينَ علىٰ الكفُر.. لَم يَبسطْ لهُمُ الرزقَ، ولَم يجعل للكافرينَ سُقفًا مِن فضةٍ، فما أنكرتُم مِن أنه -تعالىٰ- لو لَم يُرد أن يكونوا كافرين[4].. ما خلَقَهُم، مع عِلمه بأنه إذا خلَقهُم.. كانُوا كافرين؟ كما أنه لو أراد[5] أن لا يكون[6] الناسُ علىٰ الكفرِ مجتمعينَ.. لَم يجعَل للكافرينَ سُقفًا مِن فضَّةٍ ومعَارج عليها يَظهرون؛ لئلا يكونُوا جميعًا علىٰ الكفرِ مُتطابِقينَ، إذا كان[7] في معلُومِه أنه لو لَم يفعل ذلك.. لكانُوا جَميعًا علىٰ الكفرِ مُطبِقين.

❁❁❁

---

(١) يراجع في ذلك: مجرد المقالات، ص٧٢.

(٢) أي: في الآية الأولىٰ.

(٣) لعل الصواب: «لو أراد أن لا يكون»؛ بقرينة قوله بعدُ: «كما أنه لو أراد أن لا يكون الناس ...». ويقارن أيضًا: اللمع، ص٢٦٥-٢٦٦؛ حيث ذكر مضمونَ الدليل المذكور، مختصَرًا.

(٤) كذا في (ن، هـ، خ): «لو لم يُرد أن يكونوا كافرين»، وفي (ش، ك): «لو لم يرد أن يكفر الكافرون»، وفي (ر): «لو لم يرد أن يكفر الكافرين».

(٥) أي: في الآية الثانية.

(٦) في (ن، خ، هـ): «أن يكون».

(٧) في (خ): «إذ كانوا».

باب: الكلام في تقدير أعمال العباد والاستطاعة والتَّعديل والتَّجوير[1]

يقال للقدريةِ: هل يجُوز أن يُعلمَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عبادَه شيئًا لا يَعلَمُه؟

فإن قالوا: لا يُعلم اللهُ عبادَه شيئًا إلا وهو بهِ عالِمٌ.

قيل لهم: فكذلك لا يُقدِرهم علىٰ شيءٍ إلا وهُو عليه قادرٌ. فلا بدَّ مِن الإجابةِ إلىٰ ذلك.

فيُقال لهم: فإذا قدَّرَهُم علىٰ الكفر.. فهو قادرٌ أن يخلقَ الكفرَ لهم[2]، وإذا قدرَ علىٰ خلق الكفر لهم[3]، فلِم أثبتم[4] أن يخلقَ كُفرَهُم فاسدًا متناقضًا باطِلًا، وقد قال الله -تعالىٰ-: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[البروج:١٦]، وإذا كان الكفرُ ممَّا أرادهُ الله.. فقدْ فعَلَه وقدَّرهُ.

مسألةٌ[5] عليهم في اللُّطف:

يقال لهم: أليسَ الله عَزَّوَجَلَّ قادرٌ أن يفعلَ بخلْقِه مِن بَسطِ[6] الرِّزقِ، ما لَو فعَله بِهم لبَغوا في الأرضِ؟ وأن يفعلَ بِهم ما لَو فعَلهُ بالكفَّارِ لكَفروا؟ كما قال: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[الشورىٰ:٢٧]، وكما قال: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ

(١) معنىٰ التعديل: هو نسبة العدل إلىٰ شخصٍ ما، والحُكم له به، وكذلك معنىٰ التجوير: هو نسبة الجَور إليه، والحكم له بأنه جائرٌ، فالمراد من مسائل التعديل والتجوير: أنها من المسائل التي يُضاف فيها العدل أو الجَور إلىٰ مَن يُنسب إليه الفعل لذلك، حتىٰ يُحكم بأنه عادلٌ أو جائرٌ لأجله. ينظر: مجرد المقالات، ص١٣٩.

(٢) في (ن، خ): «بهم».

(٣) «لهم»: ساقط من (خ)، وفي (ن): «بهم».

(٤) في (ن، خ، ك): «فلِم أبيتم».

(٥) «مسألة»: مثبت من (ش، ك).

(٦) بهامش (خ): «قوله من بسط الرزق: بيانٌ لـ«ما»، مقدمٌ، وإضافتها لـ«الرزق»: من إضافة المصدر لمفعُوله».

﴿ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف:٣٣]؟

فلا بد مِن نعم.

يقال لهم: فما أنكرتُم مِن أنه قادرٌ أن يفعلَ بِهم لُطفًا، لَو فعلَه بِهم لآمنُوا أجمعين، كما أنه قادرٌ أن يفعلَ بِهم أمرًا، لو فعلَه بِهم لكفرُوا كلُّهم(١)؟!

مسألة أخرى:

ويقال لهم: أليسَ قد قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء:٨٣]، ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور:٢١]، وقال: ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات:٥٥]، يعني: في وسطِ الجحيم، ﴿قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ۝٥٦ وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ [الصافات٥٦-٥٧]؟ ما الفضلُ الذي فعَله بالمؤمنينَ، الذي لو لَم يفعلْهُ لاتَّبعوا الشيطانَ، ولو لَم يفعلهُ ما زكَىٰ منهُم مِن أحدٍ أبدًا؟ وما النعمةُ التي لَو لَم يفعلْها لكانُوا مِن المحضَرين؟ وهل ذلك شيءٌ لَم يفعلَه بالكافرينَ، وخصَّ به المؤمنين؟

فإن قالوا: نعم.

تركُوا قولَهم، وأثبتُوا الله عَزَّوَجَلَّ نِعمًا وفضلًا علىٰ المؤمنين ابتدأهم بجميعه، ولَم يُنعم بمثله علىٰ الكافرين، وصارُوا إلىٰ القول بالحق.

وإن قالوا: قد فعل الله ذلك أجمع بالكافرين، كما فعله بالمؤمنين.

قيل لهم: فإذا كان الله عَزَّوَجَلَّ قد فعل ذلك أجمع بالكافرين، فلَم يكونُوا

(١) يقارن: اللمع، ص٢٦٥-٢٦٦.

زَاكين، وكانوا للشيطان متَّبعين، وفي النَّار محضَرين[١]، فهل[٢] يجُوز أن يقولَ للمؤمنين: لولا أني خلقتُ لكُم أيدِيَ وأرجُلًا، لكُنتم للشيطانِ متَّبعينَ، وهو قد خلَق الأيديَ والأرجلَ للكافرينَ، وكانوا للشيطانِ متبعينَ؟[٣]

فإن قالوا: لا يجوز ذلك.

قيل لهم: وكذلك لا يجُوز ما قلتُمُوه.

وهذا يبيِّن أن الله عَزَّوَجَلَّ اختصَّ المؤمنينَ مِن النِّعم والتوفيقِ والتسديدِ، بمَا لَم يُعطِ الكافرين، وفضَّل عليهمُ المؤمنين[٤].

مسألة في الاستطاعة:

ويقال لهم: أليست استطاعةُ الإيمانِ نعمةً مِن الله عَزَّوَجَلَّ وفضلًا[٥] وإحْسانًا؟

فإذا قالوا: نعم.

---

(١) أفاد ابن فورك أن الشيخ ذكر في كتاب «الموجز»: أن أول ما أنعم الله -تعالىٰ- علىٰ خلقه: أنْ خلَقهم أحياءً. وأفاد: أنه في كتاب «النقض علىٰ أصول الجبائي»: ذكر اختلاف الأصحاب في هذا: فمنهم من قال: بأن الحياة نعمةٌ، بشرط مقارنة التوفيق للطاعة لها، ومنهم من قال: بأن الحياة نعمةٌ علىٰ الظاهر وإن لم تكن نعمةً علىٰ الباطن. ثم ذكر ابن فورك: أن الأولىٰ بأصول الشيخ «والأشبهَ بقواعد المذهب: أن النعمة: هي ما قارنَها التوفيق والهداية، إذا كانت متصلةً بالدنيا، فالحياة التي يصِلُ الحي بوجودها إلىٰ وجدان اللذات والشهوات وصحة البدن والسلامة من الآفات، وهي التي تُعدُّ النعمة الدنياوية، فأما النعم الدينية المحضة: فهي التوفيق للطاعات، والتقريب منها، والتبعيد من المعاصي، والتبغيض لها في قلبه ونيتِه وعزْمِه. وعلىٰ هذه القاعدة: لا يكون لله -تعالىٰ- علىٰ الكافرين نعمةٌ دينًا ولا دُنيا». مجرد المقالات، ص٣٤.

(٢) في النسخ الخطية: «وهل».

(٣) «وهو قد خلق الأيدي ... متبعين»: ساقط من (هـ).

(٤) يراجع: مجرد المقالات، ص١٢٥.

(٥) في (ن، خ): «فضلا». ويقارن: اللمع، ص١٥٨-١٥٩.

قيل لهُم: فما أنكرتُم أن يكونَ توفيقًا[١] وتسْدِيدًا؟

فلا بد مِن الإجابةِ إلىٰ ذلك.

يقال لهم: فإذا كان الكافرُون قادرينَ علىٰ الإيمانِ، فما أنكرتُم أن يكونُوا موفَّقين للإيمان؟ ولو كانوا موفَّقين مسدَّدين.. لكَانوا مَمدُوحين؛ وإذ لَم يجُز ذلك .. لَم يجُز أن يكونُوا[٢] علىٰ الإيمان قادرِين، ووجب أن يكون الله عَزَّوَجَلَّ اختصَّ بالقدرةِ علىٰ الإيمان المؤمنينَ.

مسألة أخرى:

ويقال لهم: لو كانت القدرةُ علىٰ الكفرِ قدرةً علىٰ الإيمانِ، فقد رغبَ إليه في أن يُقدرَه علىٰ الكفر، فلمَّا رأَيْنا المؤمنينَ يرغَبُون إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ في قدرةِ الإيمانِ، ويزهدُون في[٣] قدرةِ الكفرِ.. علِمْنا أن الذي رغبُوا فيه، غيرُ الذي زهدُوا فيه[٤].

مسألة أخرى:

ويقال لهم: أخبِرونا عن قوَّةِ الإيمانِ، أليست فضلًا مِن الله عَزَّوَجَلَّ ؟

فلا بد مِن نعم.

يقال لهم: فالتفضُّل، أليس هو ما للمُتفضِّل أن لا يتفضَّل بهِ، وله أن يتفضل به[٥]؟

(١) يرىٰ الشيخ الأشعري: أن سبب تسمية استطاعة الخير توفيقًا؛ «لِمَا عُلم من اتفاق وقوع الخير بها». مجرد المقالات، ص١٠٩.

(٢) «موفقين للإيمان ... أن يكونوا»: ساقط من (ش).

(٣) في (خ، هـ): «ويزيدون في». وهو خطأ.

(٤) في (خ، هـ): «ويزيدوا». وهو خطأ.

(٥) عبارة الشيخ في اللمع، ص١٥١: «التفضُّل: هو ما للمتفضل أن يتفضل به، وله أن لا يتفضل به. والبُخل: إنما يجب بمنع مستَحقٍّ استُحِقَّ علىٰ مَن بخل، والباري -تعالىٰ- لا يجب عليه فعْل شيءٍ». ويراجع: تمهيد الأوائل، ص١٣٨.

فلا بد مِن الإجابةِ إلىٰ ذلك؛ لأن ذلك هو الفرقُ بين الفضلِ وبين الاستحقاقِ.

فيقال لهم: وللمتفضل إذا أَمَر بالإيمانِ: أن يرفعَ التفضلَ، ولا يتفضلَ به، فيأمرَهم بالإيمان، وإن لَم يُعطِهم قدرةً علىٰ الإيمانِ وخذَلهُم، وهذا هو قولُنا ومذهبُنا.

مسألة[1]:

ويقال لهم: هل يقدِر اللهُ علىٰ توفيقٍ يوفِّقُ به الكافرينَ حتىٰ يكونُوا مؤمنينَ؟

فإن قالوا: لا.

نطقُوا بتعجيزِ الله عَزَّوَجَلَّ، تعالىٰ الله عن ذلكَ علوًّا كبيرًا.

وإن قالوا: نعم، يَقدر علىٰ ذلك، ولو فَعل بِهم التوفيقَ لآمَنوا.

تركوا قولَهم، وقالوا بالحقِّ[2].

مسألة:

وإن سألوا عن قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾[غافر:٣١]، وعن قوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[آل عمران:١٠٨].

قيل لهم: معنىٰ ذلك: أنه لا يريدُ أن يَظلمَهم؛ لأنه قال: «وما الله يريدُ ظلمًا لهم»، ولَم يقُل: «لا يريدُ ظُلمَ بعضِهِم لبعضٍ»، فلَم يُرد أن يظلمَهم[3] وإن كان أراد أن[4] أن يتظالَمُوا.

(١) في (ر، ن، خ): «جواب». واللفظة - مسألة، جواب -: ليست في (هـ).

(٢) يراجع: مجرد المقالات، ص١٢٦.

(٣) «لأنه قال ... أن يظلمهم»: ساقط من (س).

(٤) اختلفت النسخ الخطية في هذا الموضع، واقتصرنا علىٰ إثبات ما اتفق مع كلام الشيخ عن ذلك في اللمع، ص٢٦٣. ويراجع: مجرد المقالات، ص٧٢.

مسألة:

وإن سألوا عن قول الله -تعالىٰ-: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك:٣]، قالوا: والكفرُ متفاوِتٌ، فكيف يكونُ مِن خلْقِ الله(١)؟

والجواب عن ذلك: أن الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ۝٣ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك:٣-٤]، فإنما عنَىٰ: ما ترىٰ في السماوات مِن فُطورٍ؛ لأنه ذكَر خلْق السماوات، ولَم يذكر الكفرَ، وإذا كان هذا علىٰ ما قُلناه.. بطَل ما قالُوه، والحمد لله رب العالمين(٢).

مسألة(٣):

ويقال لهم: هل تعرفونَ لله عَزَّوَجَلَّ نعمةً علىٰ أبي بكرٍ الصِّديقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، خُصَّ بِها دون أبي جهلٍ ابتداءً؟

فإن قالوا: لا.

فَحُشَ قولهم.

وإن قالوا: نعم.

تركُوا مذهبَهم؛ لأنَّهم لا يقولون: إن الله خَصَّ المؤمنين في الابتداء، بما لَم يخُصَّ به الكافرينَ(٤).

مسألة:

وإن سألوا عن قولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾ [ص:٢٧]،

---

(١) استدلَّ المعتزلة بهذه الآية علىٰ: نفْي خلْق الله -تعالىٰ- جميع أفعال العباد. يراجع: شرح الأصول الخمسة، ص٣٥٥. ومتشابه القرآن، ص٥٨٦.

(٢) مضمون المسألة المذكورة هنا: أورده الشيخ في اللمع، ص٢١٧. ويراجع فيها أيضًا: مجرد المقالات، ص١٠٥-١٠٦، ١٩٦.

(٣) في (ن، هـ، خ): «جواب».

(٤) (ش) فقط بزيادة لفظة: «انتهىٰ».

فقالوا: هذه الآيةُ تدلُّ علىٰ أن الله عَزَّوَجَلَّ لم يخلق الباطلَ[١].

والجواب عن ذلك: أن الله عَزَّوَجَلَّ أراد بذلك: إكذابَ المُشركينَ الذين قالُوا: «لا حشرَ ولا نُشورَ ولا إعادةَ»، فقال -تعالىٰ-: «ما خلقتُ ذلك، وأنا لا أثيبُ مَن أطاعني، ولا أُعاقبُ مَن عصاني، كما ظن الكافرون: أنه لا حشرَ ولا نُشورَ ولا ثوابَ ولا عقابَ»، ألا تراهُ قال: ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾[ص:٢٧]، وبيَّن ذلك بقوله: ﴿أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلۡمُفۡسِدِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلۡمُتَّقِينَ كَٱلۡفُجَّارِ﴾[ص: ٢٨]، أي: لا نُسوِّي بينهُم في أن نُنعِّمَهُم[٢] أجمعين ولا نُعذبهم، فيكون سبيلُهم سبيلًا واحدًا؟[٣]

مسألة:

وسألوا عن قولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾[النساء:٧٩].

والجواب عن ذلك: أن الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ﴾[النساء:٧٨]: يعني: الخِصْبَ والخيرَ، ﴿يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ﴾: يعني: الجدْبَ والقحْطَ والمصائبَ، ﴿يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ﴾: أي: بشُؤمِك، قال الله: يا محمدُ، ﴿قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا﴾[النساء:٧٨] في قولهم: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾[النساء:٧٩]، فحذَف «في قولِهم»؛ لأن ما تقدم مِن الكلام يدلُّ عليه؛ لأن القرآن لا يتناقضُ، ولا يجوز أن يقول في آية: إن الكلَّ مِن عند الله، ثم يقولَ في الآيةِ الأخرىٰ التي تلِيهَا: إن الكلَّ ليس مِن عندِ الله، علىٰ أن ما أصابَ الناسَ، هو غيرُ ما أصابُوه، وهذا يبيِّن بطلانَ تعلُّقِهم بِهذه الآية، ويُوجبُ عليهم الحُجةَ[٤].

---

(١) يراجع: متشابه القرآن، ص٥٨٩.

(٢) في (ش): «أن نفنيهم»، و في (ن): «في أن نفسهم»، وفي (ر، خ، ك): «أي: لا يسوي بينهم في أن نفنيهم أجمعين ولا نعيدهم»، وفي (هـ): «أي: لا يسوي بينهم في أن نقسمهم أجمعين ولا نعذبهم».

(٣) أجاب الشيخ في اللمع، ص٢١٩: بنحو الجواب المذكور هنا، وزاد أجوبةً أخرىٰ. ويراجع أيضًا: مجرد المقالات، ص١٠٥-١٠٦.

(٤) يراجع: تمهيد الأوائل، ص٣٥٩.

مسألة:

وإن سألوا عن قولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات:٥٦].

فالجوابُ عن ذلك: أن الله عَزَّوَجَلَّ إنما عنَىٰ المؤمنينَ دونَ الكافرينَ؛ لأنه أخبرَ أنه ذرأَ لجهنمَ كثيرًا مِن خلقِه، فالذين خلقَهم لجهنمَ، وأحصاهُم، وعدَّهُم، وكَتبهم بأسمائهم وأسماءِ آبائِهم وأسماءِ أُمهاتِهم.. غيرُ الذين خلقَهُم لعبادتِه[1].

مسألة في التكليف:

ويقال لهم: أليسَ قد كلَّف الله عَزَّوَجَلَّ الكافرينَ أن يسمعُوا الحقَّ، ويقبَلوهُ، ويؤمِنُوا بالله؟

فلا بد مِن نعم.

فيقال لهم: فقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾[هود: ٢٠]، وقال: ﴿وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾[الكهف:١٠١]، وقد كلَّفهُم استماعَ الحقِّ[2].

مسألة[3]:

ويقال لهم: أليس قد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[القلم:٤٢]، أليس قد أمرَهمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بالسُّجودِ في الآخرةِ؟ وجاء في الخبرِ: «أن المنافقينَ يُجعلُ في أصلابِهم كالصَّياصي، فلا يَستطيعُون السُّجودَ»[4]؟

---

(١) الكلام المذكور هنا: أورد الشيخ مضمونه في اللمع، ص٢٦١-٢٦٢. ويراجع: مجرد المقالات، ص١٧٩.

(٢) في (ك): «استماع الباطل». (٣) في (ر، ن، خ): «جواب».

(٤) أخرجه الطبري في: جامع البيان في تأويل القرآن، ج١٢ ص١٩٨ برقم: (٣٤٦٨١)، كما أورده البغوي عند تفسير سورة القلم، والحاكم في المستدرك، مطولًا، ج٤ ص٢٦٣ برقم: (٣٤٦٨)، من حديث عبد الله بن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ مقاربٍ. ومعناه في الصحيحَين، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «يكشف ربُّنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمنٍ ومؤمنةٍ، ويبقىٰ من كان يسجد في الدنيا رياءً وسُمعةً، فيذهب ليسجد، فيعود ظهرُه طبقًا واحدًا». أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التفسير- باب قوله -تعالىٰ-: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾[القلم:٤٢]، برقم: (٤٩١٩)، وكتاب: التوحيد- باب: قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[القيامة:٢٢]، برقم: (٧٤٣٩). ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان- باب: معرفة طريق الرؤية، برقم: (١٨٣). والصياصي: هي قرون البقر المجتمعة. يراجع: لسان العرب، ج١٤ ص٤٧٤.

وفي هذا تثبيتُ ما نقُوله: مِن أنه لا يجبُ لهم علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ -إذا أمرهُم- أن يُقدرَهم، وهو بُطلانُ قولِ القدريةِ[١].

مسألة في إيلام الأطفال:

ويقال لهم: أليس قد آلمَ الله عَزَّوَجَلَّ الأطفالَ في الدُّنيا بآلامٍ أوصلَها إليهم، كنحوِ الجُذَام الذي يُقطِّع أيديهَم وأرجُلهَم، وغيرِ ذلك ممَّا يؤلمهُم به، وكان ذلك سائغًا جائزًا؟

فإذا قالوا: نعم.

قيل لهم: فإذا كان هذَا عدلًا، فما أنكرتُم أن يؤلِمَهم في الآخرة، ويكون ذلك منه عدلًا[٢]؟!

فإن قالوا: آلمَهم في الدنيا ليعتبر بِهم الآباء.

قيل لهم: فإذا فعلَ بِهم ذلك في الدنيا ليعتبِر بِهم الآباءُ[٣]، وكان ذلك منه عدلًا، فلِمَ لا يُؤلمُ أطفالَ الكافرينَ في الآخرةِ؛ ليَغيظَ بذلك آباءَهم، ويكونُ ذلك منهُ عَدلًا؟ وقد قيلَ في الخبرِ: «إنَّ الأطفالَ تؤجَّجُ لهُم نارٌ يومَ القيامةِ، ثم يُقال لهم اقتحِمُوها، فمَن اقتحمَها.. أُدخل الجنةَ، ومن لَم يقتحِمْها.. أُدخل النارَ»[٤].

---

(١) الكلام المذكور هنا: أورده الشيخ مختصَرًا، في اللمع، ص٢٦٢.

(٢) يراجع في المسألة: اللمع، ص٢٦٨. ومجرد المقالات، ص١٠٠، ١٤٢، ١٤٧.

(٣) «قيل لهم: فإذا ... الآباء»: ساقط من (خ).

(٤) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده، برقم: (٥١٤)، وابن أبي عاصم في السنة، برقم: (٤٠٤)، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَرْبَعٌ كُلُّهُمْ يُدْلِي عَلَىٰ اللهِ بِحُجَّةٍ وَعُذْرٍ: رَجُلٌ مَاتَ فِي الْفَتْرَةِ، وَرَجُلٌ مَاتَ هَرِمًا، وَرَجُلٌ مَعْتُوهٌ، وَرَجُلٌ أَصَمُّ أَبْكَمُ، فَيَقُولُ اللهُ لَهُمْ: إِنِّي أُرْسِلُ إِلَيْكُمْ رَسُولًا فَأَطِيعُوهُ، فَيَأْتِيهِمْ فَيَتَأَجَّجُ لَهُمْ نَارًا فَيَقُولُ: اقْتَحِمُوهَا مَنْ دَخَلَهَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا، وَمَنْ لَمْ يَقْتَحِمْهَا حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ». وإسناده صحيحٌ. ويقول الحافظ ابن حجر في الرأي المذكور: «أخرجه البزار من حديث أنس وأبي سعيد، وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل. وقد صحَّت مسألة الامتحان في حق المجنون ومَن مات في الفترة، مِن طُرقٍ صحيحةٍ، وحكىٰ البيهقي في كتاب الاعتقاد: أنه المذهب الصحيح،...». فتح الباري، ج٣ ص٢٤٦.

وقد قيلَ في الأطفالِ، ورُوي عن النبي ﷺ: «إن شئتِ أسمعتُكِ ضَغاءَهُم في النار»(١).

مسألة(٢):

ويقال لهم: أليس قد قال اللهُ -تعالىٰ-: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝٢ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾[المسد:١-٣]؟ وأمَره مع ذلك بالإيمانِ، فأوجبَ عليه أن يَعلَم أنه لا يؤمنُ، وأنَّ الله صادقٌ في إخبارِه عنه أنه لا يؤمنُ، وأمَره مع ذلك أن يؤمنَ؟ ولا يجتمع الإيمانُ والعِلمُ بأنه لا يكونُ، ولا يقدرُ القادرُ علىٰ أن يؤمنَ(٣) وأن يعلمَ أنه لا يؤمنُ؟

وإذا كان هذا هكذا.. فقد أمر اللهُ -سبحانه- أبا لهبٍ بمَا لا يقدِر عليه؛ لأنه أمَره أن يؤمنَ، وأنه يعلَم أنه لا يؤمنُ(٤).

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، من حديث السيدة عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، ج٤٢ ص٤٨٤ برقم: (٢٥٧٤٢)، وابن الجعد في مسنده، برقم: (٢٩٦٩)، ولفظ أحمد: «إن شئتِ أسمعتكِ تضاغيهم في النار»، وضعَّفه الحافظ ابن حجر، في فتح الباري، ج٣ ص٢٤٦. وضغاءهم: أي: صِياحَهم وبُكاءَهم. يراجع: لسان العرب، ج١٤ ص٤٨٥. ويقول ابن فورك عن رأي الشيخ في المسألة: «وأما أطفال المشركين: فقد كان متوقفًا في ذلك، ويُجري أحكامهم مجرَىٰ الفُساق في باب الوقف. وكان يقول: وقد رُويت في ذلك أخبارٌ، منها ما هي متعارضةٌ، ومنها ما يوجب الوقف»، ثم نقل عنه فيما ذكر: الخبرَين المذكُورَين هنا، وزاد خبر: إنهم خدَم أهل الجنة، وخبر: إنهم مع آبائهم في النار. فهذه الأخبار متعارضةٌ. ومما ساقه وتوقَّف لأجله: خبر: الله أعلم بما كانوا عاملين. ثم نقَل عن كتابٍ للشيخ «سمَّاه كتابَ المعرفة: أنه يمكن أن تُحمل هذه الأخبار علىٰ الترتيب فيها؛ فيقال» في خبر: تؤجج لهم نارٌ،... دخل الجنة: أنه يرجع إلىٰ القول بأنهم خدم أهل الجنة. والخبر نفسه الذي ذكر أنهم لا يدخلونها: يرجع إلىٰ القول بـ«لو شئت لأسمعتك تضاغيهم في النار»، وبهذا تترتب الأخبار بعضها علىٰ بعضٍ. وخبر: الله أعلم بما كانوا عاملين: علىٰ «أن مَن كان في المعلوم أنه لو بلغ آمن.. كان مِن خدم أهل الجنة، ومن كان في المعلوم أنه لو بلغ كفر.. فمِن أهل النار». مجرد المقالات، ص١٤٤-١٤٥. ويراجع في المسألة: مقالات الإسلاميين، ج١ ص١٢٧، ٢٠٥، ٣١٨، ٣٤١.

(٢) «مسألة»: مثبت من (ش، ك) فقط، وفي باقي النسخ: «جواب».

(٣) بهامش (خ): قوله «علىٰ أن يؤمن: متعلق بـ«يقدر»، أي: لا يتعلق القدرة بالإيمان، مع تعلُّق العلم به، أي: مع عدم سبْق حصوله في العلم».

(٤) يراجع في المسألة: مجرد المقالات، ص١١١.

مسألة:

ويقال لهم: أليس أمَر اللهُ عَزَّوَجَلَّ بالإيمانِ مَن عَلم أنهُ لا يؤمنُ؟

فمَن قولُهم: نعم.

يقال لهم: فأنتُم قادرُونَ علىٰ الإيمانِ، ويتأتَّىٰ لكُم ذلك؟

فإن قالوا: لا.

وافقوا.

وإن قالوا: نعم.

زعمُوا أن العبادَ يَقدرُونَ علىٰ الخروجِ مِن عِلمِ الله! تعالىٰ الله عَزَّوَجَلَّ عن ذلك علوًّا كبيرًا.

مسألة على المعتزلة[1]:

قال الشيخ أبو الحسن الأشعري[2]:

ويقالُ لهُم: أليس المجوسُ أثبَتُوا الشيطانَ يَقدرُ علىٰ الشرِّ الذي لا يقدرُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عليه، فكانوا بقولِهم هذا كافرينَ؟

فلا بد من نعم.

يقال لهم: فإذا زعمتُم أن الكافرينَ يقدرون علىٰ الكفر، واللهَ عَزَّوَجَلَّ لا يقدرُ عليه، فقد زِدتُم علىٰ المجوسِ في قولكم[3]؛ لأنكم تقولون معهُم: إن الشيطانَ يقدرُ علىٰ الشرِّ، واللهَ لا يقدرُ عليه[4]! وهذا مما بيَّنه الخبرُ عن رسولِ الله ﷺ:

(١) «مسألة علىٰ المعتزلة»: مثبت من (ش، ك)، وفي باقي النسخ: «الرد علىٰ المعتزلة».

(٢) سبق في ص١٩٢: أن هذا مِن صُلب المتن، ومنهجية التحقيق تقتضي الإبقاءَ علىٰ إثباته.

(٣) في (ر، ش، خ، هـ): «في قولهم». ولكلٍّ من اللفظتَين وجهٌ.

(٤) في (ش): «لا يقدر عليه، فقد زدتم».

أن «القدرية مجوسُ هذه الأمة»(١)، وإنما صارُوا مجوسَ هذه الأُمة(٢)؛ لأنَّهم قالوا بقول المجوس.

مسألة:

وزعمت القدريةُ: أنّا نستحقُّ اسمَ القدَرِ؛ لأنّا نقولُ: إن الله عَزَّوَجَلَّ قدَّر الشرَّ والكُفرَ، فمَن يثبت القدرَ.. كان قدريًّا، دونَ مَن لَم يُثبته(٣).

يقال لهم: القدَريُّ: هو مَن يُثبت القدَر لنفسِه دونَ ربِّه عَزَّوَجَلَّ، وأنه يُقدِّر أفعالَه دون خالقِه، وكذلك هو في اللغة؛ لأن الصَّائغَ: هو مَن يزعُم أنه(٤) يصُوغُ، دون مَن يزعمُ أنه يُصاغ لهُ، والنَّجارَ: هو مَن يُضيفُ النِّجارةَ إلىٰ نفسِه، دون مَن يزعم أنه يُنجَر له.

فلما كُنتم تزعُمون أنكم تقدِّرون أعمالَكم، وتفعلونَها دون ربِّكم.. وجب أن تكونُوا قدَريةً، ولَم نكُن نحنُ قَدريةً؛ لأنّا لَم نُضف الأعمالَ إلىٰ أنفُسِنا دون ربِّنا عَزَّوَجَلَّ، ولَم نقُل: إنا نُقدِّرها دونَه، وقلنا: إنَّها تُقدَّرُ لنا.

مسألة(٥):

ويقال لهم: إذا كان مَن أثبت التقدير لله عَزَّوَجَلَّ قدريًّا.. فيلزمكم إذا زعمتُم أن الله عَزَّوَجَلَّ قدَّر السماوات والأرض، وقدَّر الطاعات: أن تكونوا قدريةً.

فإذا لَم يلزم هذا.. فقد بطَل قولُكم، وانتقضَ كلامُكم(٦).

---

(١) سبق الكلام علىٰ ذلك، في أول الكتاب ص١٠٣.

(٢) «وإنما صارُوا مجوسَ هذه الأمة»: ساقط من (هـ).

(٣) صرحت المعتزلة بذلك في كتبهم. يراجع: المقالات، للكعبي، ص٣٧٤. وفضل الاعتزال، ص١٦٧. والفائق في أصول الدين، ص١٦٥.

(٤) «يقدر أفعاله ... يزعم أنه»: ساقط من (ش). والكلام بألفاظ متقاربة: ورد في اللمع، ص٢٢٧. ويراجع: مجرد المقالات، ص١٠٦.

(٥) «مسألة»: مثبت من (ش) فقط، وفي (ر، ن، خ): «جواب». واللفظة – مسألة، وجواب – ليست في: (هـ، ك).

(٦) كلامه هنا عن (الأولىٰ بأن ينصرف إليه لفظ القدري): أورده بألفاظٍ متقاربةٍ، في اللمع، ص٢٢٧-٢٢٨.

مسألة في الختم:

يقال لهم: أليس قد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة:٧]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام:١٢٥]، فخبِّرونا عن الذين ختمَ اللهُ علىٰ قلوبِهم وعلىٰ سمعِهم، أتزعُمون أنه هَداهُم، وشرحَ للإسلام صُدورَهم، وأضلَّهم؟!

فإن قالوا: نعم.

تَناقَض قولُهم. وقيل لهم: كيف تكون الصُّدورُ مَشروحةً للإيمان، وهي ضيِّقةٌ حرِجةٌ مَختومٌ عليها؟ وكيف يجتمع القُفلُ الذي قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد:٢٤] مع الشرحِ، والضِّيقُ مع السَّعةِ، والهُدىٰ مع الضَّلالِ؟! إن كان هذا.. جاز أن يجتمعَ التوحيدُ والإلحادُ -الذي هو جحدُ[١] التوحيدِ-، والكفرُ والإيمانُ معًا، في قلبٍ واحدٍ! وإن لَم يجُز هذا.. لَم يجُز مَا قلتُموه.

فإن قالوا: الختمُ والضيقُ والضَّلالُ، لا يجوز أن تجتمعَ معَ شرْح الله الصدرَ.

قيل لهم: وكذلك الهُدىٰ لا يجتمعُ مع الضلالِ، وإذا كان هذا هكذا.. فما شرحَ الله صدُور الكافرين للإيمان، بل ختَم علىٰ قلوبِهم وأقفَلها عن الحقِّ، وشدَّ[٢] عليها، كما دعا نبيُّ الله موسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ علىٰ قومِه، فقال: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس:٨٨]، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩]، وقال عَزَّوَجَلَّ يخبر عن الكافرينَ إنَّهم قالُوا: ﴿قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت:٥]، فإذَا خلَق الله الأكنَّةَ في قلوبِهم،

(١) «والإلحاد الذي هو جحد التوحيد»: مثبت من (ك)، وفي (ش، ر): «والاتحاد التي هو حجة»، وفي (ن، هـ، خ): «والإلحاد الذي هو حمة التوحيد».

(٢) في (ن، خ): «وشدد».

والقُفلَ والزَّيغَ؛ لأن الله -تعالىٰ- قال: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾[الصف:٥]، والختمَ وضيقَ الصَّدرِ، ثم أمرَهُم بالإيمانِ الذي عَلم أنه لا يكون- فقد أمرَهم بما لا يَقدِرُون عليه، وإذا خلَق اللهُ في قلوبِهم ما ذكرناه مِن الضيقِ عن الإيمان.. فهل الضيقُ عن الإيمانِ إلا الكفرُ الذي في قلوبِهم؟! وهذا يبيِّن أن اللهَ خلقَ كُفرَهم ومعاصِيَهُم.

مسألة[(١)]:

ويقال لهم: قال الله عَزَّوَجَلَّ لنبيِّه عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾[الإسراء:٧٤]، وقال -تعالىٰ- مخبِرًا عن يوسفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف:٢٤]، فحدِّثونا عن ذلك التثبيتِ والبُرهانِ، هل فَعَله اللهُ عَزَّوَجَلَّ بالكافرين أو ما هو مِثلُه؟

فإن قالوا: لا.

تركُوا القولَ بالقدرِ.

وإن قالوا: نعم.

قيل لهُم: فإذا كان لَم يَركن إليهم مِن أجلِ التثبيتِ، فيجب لو كان فعَل ذلك بالكافرين، أن [لا][(٢)] يثبتُوا علىٰ[(٣)] الكفر، وإذا لَم يكونُوا عن الكفر مُفتَرِقِين.. فقد بطَل أن يكون فَعَل بِهم مِثلَ ما فعلَه بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن التثبيتِ، الذي لمَّا فعلهُ به، لَم يركَن إلىٰ الكافرين.

مسألة في الاستثناء:

ويقال لهم: خبِّرونا عن مَن طالَبهُ رجُلٌ بحقٍّ، فقال له: «والله لأعطينَّك ذلك غدًا إن شاء الله -تعالىٰ-»، أليس اللهُ شائيًا أن يعطيَه حقَّه؟

---

(١) في (ر، ن، خ): «جواب»، واللفظة - مسألة، جواب -: ليست في (هـ).

(٢) «لا»: ليست في النسخ الخطية، والمعنىٰ غير مستقيم بدونها.

(٣) في (ش، ر): « ان يثبتوا عن».

فمَن قولُهم: نعم.

يقالُ لهم: أرأيتُم إن جاءَ الغدُ فلَم يُعطِه حقَّه، أليسَ لا يحنَثُ؟

فلا بد مِن نعم.

يقال لهم: فلو كان اللهُ شاء أن يعطيَه حقَّه.. لحنَث إذا لَم يُعطِه، كما لو قال: «والله لأعطينَّك حقَّك إذا طلَع الفجرُ غدًا»، ثم طلع الفجرُ ولَم يُعطِه.. يكُون حانِثًا[1].

مسألة في الآجال:

يقال لهم: أليس قد قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[الأعراف:٣٤]، وقال: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾[المنافقون:١١]؟

فلا بد من نعم.

يقال لهم: فخبِّرونا عمن قتله قاتِلٌ ظُلمًا، أتزعُمون أنه قُتل في أجَلِه، أو بأجله؟

فإن قالوا: نعم.

وافقُوا، وقالوا بالحق، وتركُوا القدر.

وإن قالوا: لا.

قيلَ لهم: فمتىٰ أجلُ هذا المقتول؟

فإن قالوا: الوقتُ الذي علِم الله أنه لو لَم يُقتل، لتزوَّج امرأةً [علِمَ][2]

(١) حَكىٰ الشيخ البغدادي قول الأشعري في ذلك، فقال: «وقد حُكي: أن شيخنا أبا الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ، قال للجبائي: إذا زعمتَ أن الله -تعالىٰ- قد شاء كل ما أَمر به، فما تقول في رجُل له علىٰ غيره حقٌّ يماطله فيه، فقال له: والله لأعطينك حقَّك غدًا إن شاء الله. ثم لَم يعطه حقَّه في غده؟ فقال: يحنث في يمينه؛ لأن الله -تعالىٰ- قد شاء أن يعطيَه حقَّه فيه. فقال له: خالفتَ إجماع المسلمين قبلَك؛ لأنهم اتفقوا قبلك علىٰ أن مَن قَرن يمينَه بمشيئة الله عَزَّوَجَلَّ، لَم يحنث [كما يحنث] إذا لم يُقر به». الفرق بين الفرق، للبغدادي، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ص١٨٤، مكتبة صبيح بالأزهر، دون تاريخ.

(٢) زيادة، من مطبوعة حيدر آباد، ص٧٦، يقتضيها السياق.

أنَّها امرأتُه، وإن لَم يبلُغْ إلىٰ أن يتزوَّجَها، وإذا كان في معلُومِ الله أنه لو لَم يُقتل وبقيَ.. لكفر، [و] أن تكون النارُ دارَه[١].

وإذا لَم يجُز هذا.. لَم يجز أن يكونَ الوقتُ الذي لَم يبلُغ إليه[٢] أجلًا لهُ.

علىٰ أنَّ هذا القولَ مضادٌّ[٣] لقولِ الله -تعالىٰ-: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾.

مسألة أخرى:

ويقال لهم: إذا كان القاتلُ عندَكم قادرًا علىٰ أن لا يَقتُل هذا المقتولَ، فيعيشَ، فهو قادرٌ علىٰ قطْع أجلِه، وتقديمِه قبْل أجلِه، وهو قادرٌ علىٰ تأخيرِه إلىٰ أجلِه.. فالإنسانُ -علىٰ قولكم- يقدِر أن يقدِّم آجالَ العبادِ ويُؤخرَها، ويَقدرُ أن يُبقيَ العبادَ ويبلِّغَهم ويُخرجَ أرواحَهم! وهذا إلحادٌ في الدين[٤].

مسألة في الأرزاق:

ويقال لهم: خبِّرونا عمَّن اغتصبَ طعامًا، فأكلَه حرَامًا: هل رَزَقه اللهُ ذلك الحرام؟

---

(١) تمام ذلك: يُفهِمه قول الباقلاني: «وليس يجوز أن يكون ما لم يَبق إليه مما كان يصح في العقل أن تمتد حياته إليه أجلًا له، إن كان المعلوم من حاله أنه يخترم دونه، كما لا يجوز أن تكون جهنمُ دارَ الأنبياء والصالحين وسائر المؤمنين؛ لأنه جائزٌ في العقل أن يدخلوها لو كفروا وأن تكون الجنةُ دارَ الفراعنة والكَفرة، علىٰ أنهم لو آمنوا لسَكنُوها، وكما لا يجب أن تكون المرأة التي يعلم الله أن الإنسان لو بقي لتزوج بها زوجةً له، علىٰ معنىٰ أنه لو بقيَ وتزوَّجها.. لكانت زوجةً له، فكذلك لا يجوز أن يكون ما لَم يبق إليه من الأوقات أجلًا له؛ لأنه لو لَم يمُت.. لصحَّ أن يَبقىٰ إليه». تمهيد الأوائل، ص٣٧٥-٣٧٦.
هذا: ولم تتفق المعتزلة علىٰ قولٍ واحدٍ في أجَل المقتول: فعند «العلاف» ومَن وافقه من البصريين: أن المقتول مقتولٌ لأجله. وعند البغداديين: أنه لو لَم يُقتل: لكان يعيش قطعًا. وقال قومٌ منهم: إنه كان يجوز أن يحيا ويجوز أن يموت، ولا يقطع علىٰ واحدٍ من الأمرين. يراجع: المقالات، للكعبي، ص٣٤٥. مقالات الإسلاميين، ج١ ص٣٢١-٣٢٢، ج٢ ص٩٢، ١٠٦-١٠٩.

(٢) في (ن، هـ، خ): «لم يبلِّغ الله». وهو تحريفٌ من الناسخ.

(٣) «القول مضاد»: مثبت من (خ)، وفي (ش): «القول بعيد»، وفي (ر): «القول مفيد»، وفي باقي النسخ: «القول مقيدٌ».

(٤) يراجع في توضيح المسألة عند الشيخ: مجرد المقالات، ص١٣٥.

فإن قالوا: نعم.

تركوا القدر.

وإن قالوا: لا.

قيل لهم: فمَن أكلَ جميعَ عُمرِه الحرامَ، فما رزقه الله شيئًا اغتذىٰ به جسمُه[1]!

ويقال لهم: فإذا كان غيرُه يَغتصبُ له ذلك الطعامَ، ويُطعمُه إيَّاه إلىٰ أن ماتَ، فرازقُ هذا[2] الإنسانِ عندكم غيرُ الله!

وفي هذا إقرارٌ منهم أن للخَلقِ رازِقَيْنِ: أحدُهما: يرزقُ الحلالَ، والآخرُ: يرزقُ الحرامَ[3]، وأن الناسَ تَنبت لُحومُهم وتشتدُّ عظامُهم، واللهُ غيرُ رَازقٍ لهم ما اغتذَوْا به!

وإذا قلتُم: إن الله -تعالىٰ- لَم يرزُقه الحرامَ.. لزمكُم أنَّ الله لَم يَغذُهُ به، ولا جعله قِوامًا لِجسمِه، وأنَّ لحمَه وجسمَه قامَ، وعظمَه اشتدَّ بغيرِ الله عَزَّوَجَلَّ، وهو مَن رَزَقه الحرامَ! وهذا كفرٌ عظيمٌ إن احتَملوا.

مسألةٌ أخرى في الأرزاق:

ويقال لهم: لِم أبيتُم أن يرزقَ اللهُ الحرامَ؟

فإن قالوا: لأنه لو رزقَ الحرامَ، لملَّك الحرامَ.

يقال لهم: خبِّرونا عنِ الطِّفلِ الذي يتغذَّىٰ مِن لَبنِ أُمِّه، وعن البهيمةِ التي

---

(١) فسَّر ابنُ فورك الرزق علىٰ أصل الشيخ الأشعري، بقوله: «والرزق علىٰ أصله: هو ما هُيِّئ من الأجسام للتغذِّي والانتفاع به، ولا يختص ذلك عنده بمِلكٍ دون غيره». مجرد المقالات، ص٥٣.

(٢) في (ن، هـ، خ): «إلىٰ أن مات، أجرىٰ رزق هذا».

(٣) «والآخر يرزق الحرام»: ساقط من (ن، خ).

ترعىٰ الحشيشَ، مَن يرزقهما ذلك(١)؟

فإن قالوا: اللهُ.

قيل لهم: فهل ملَّكهما؟ وهل للبهيمة مِلكٌ؟!

فإن قالوا: لا.

قيل لهم: فلِمَ زعمتُم أنه لو رَزق الحرامَ.. لملَّك الحرامَ؟ وقد يَرزقُ اللهُ الشيءَ ولا يُملِّكُه؟

ويقال لهم: هل أقدر الله العبدَ علىٰ الحرامِ، ولو(٢) لَم يملِّكْه إياهُ؟

فمَن قولُهم: نعم.

يقال لهم: فما أنكرتم أن يرزقه الحرامَ، وإن لَم يملِّكه إياه؟!

مسألة أخرى(٣) [في التوفيق والخذلان](٤):

يقال لهم: إذا كان توفيقُ المؤمنين بالله، فما أنكرتُم أن يكونَ خِذلانُ الكافرينَ مِن قِبَل الله؟! وإلا فإن زعمتُم أن الله وفَّق الكافرينَ للإيمان، فقولُوا: عصَمهُم مِن الكُفر، وكيف يعصِمُهم مِن الكفرِ وقد وقعَ الكفرُ منهُم؟!

فإن أثبتُوا أن اللهَ خذَلهم.

---

(١) لَم تأبَ المعتزلة أن يكون الله -تعالىٰ- رزَق الحرامَ، علىٰ معنىٰ: أنه -تعالىٰ- قد رزق عبدَه ما ينتفع به، وإن كان حرامًا عليه؛ أي: ممنوعًا علىٰ العبد اكتسابه. لكنهم منعَوا أن يكون الحرام رزقًا من الله، علىٰ معنىٰ أنه -تعالىٰ- قد حكم للعبد به، وقَسَمه له، وأذِن له بالتصرُّف فيه. يراجع: المقالات، للكعبي، ص٣٤٦. وشرح الأصول الخمسة، ص٧٨٤-٧٨٨. ويقارن: مقالات الإسلاميين، ج١ ص٢٠٦، ٣٢٢.

(٢) «لو»: ساقط من (ش، ر، ك). وينظر: مجرد المقالات، ص١٣٧-١٣٨. وتمهيد الأوائل، ص٣٧١.

(٣) «أخرىٰ»: ساقط من (ك)، و«مسألة أخرىٰ»: ساقط من (هـ)، وفي (ن، خ): «جواب».

(٤) زيادةٌ، يقتضيها السياق.

قيل لهم: فالخِذلانُ مِن الله، أليس هُو الكفرُ الذي خلَقه فيهم؟

فإن قالوا: نعم.

وافقوا.

وإن قالوا: لا.

قيل لهم: فما ذلك الخِذلان الذي خَلَقه؟

فإن قالوا: تخْلِيتُه إيَّاهُم والكفرَ.

قيل لهم: أوَ ليس مِن قولكم: إن الله عَزَّوَجَلَّ خلَّىٰ بين المؤمنينَ وبين الكفر؟

فمَن قولُهم: نعم.

قيل لهم: فإذا كان الخذلانُ التخليةَ بينهم وبين الكفرِ.. فقد لزمكم أن يكونَ خذَل المؤمنين؛ لأنه خلَّىٰ بينهم وبين الكفر! وهذا خُروجٌ عن الدِّين، فلا بد لهم أن يُثبتُوا لهم الخذلانَ للكفر الذي خلَقه الله فيهم، فيتركُوا القولَ بالقدر[1].

مسألة أخرى[2]:

إن سأل سائلٌ مِن أهلِ القدَر، فقال: هل يخلُو العبدُ مِن أن يكون بين نعمةٍ يجبُ عليه أن يَشكرَ اللهَ عليها، أو بليَّةٍ يجبُ عليه الصبرُ عليها؟

قيل له: العبد لا يخلُو مِن نعمةٍ وبليةٍ، والنعمة يجب علىٰ العبد أن يشكر اللهَ عليها.

والبلايا علىٰ ضربَين:

(١) ما ذكره الشيخ هنا: أورده ابن فورك عنه مختصرًا، في المجرد، ص٣٦.

(٢) «أخرىٰ»: ساقط من (ر، ن، هـ، خ).

- منها: ما يجب الصبر عليها؛ كالأمراض، والأسقام، وما أشبه ذلك.

- ومنها: ما يجب عليه الإقلاعُ عنها؛ كالكفرِ، والمعاصي[(١)].

مسألة:

وإن سألوا فقالُوا: أيُّما خيرٌ: الخيرُ، أو مَن الخيرُ منهُ؟

قيل لهم: مَن كان الخيرُ منه متفضِّلًا به.. فهو خيرٌ مِن الخير.

فإن قالوا: فأيُّما شرٌّ: الشر، أو مَن الشر منه؟

قيل لهم: مَن كان الشرُّ منه جائرًا به، فهو شرٌّ مِن الشر[(٢)]، والله عَزَّوَجَلَّ يكونُ منهُ الشرُّ[(٣)] خلقًا، وهو عادلٌ به، فلذلك لا يَلزمُنا ما سألتُم عنهُ.

علىٰ أنكم ناقِضُون لأصُولِكم؛ لأنه إن كان مَن كان الشرُّ منه فهو شرٌّ مِن الشرِّ، وقد خلق الله عَزَّوَجَلَّ إبليسَ - الذي هو شرٌّ مِن الشرِّ الذي يكونُ منه -، فقد خلَق ما هو شرٌّ مِن الشرورِ كلِّها، وهذا نقضُ دينِكم وفسادُ مذهبِكم.

مسألة في الهُدى:

يقال للمعتزلةِ: أليس قد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:١-٢]؛ فأخبر: أن القرآن هدًى للمتقينَ؟[(٤)]

فلا بد مِن نعم.

يقال لهم: أوَ ليس قد ذكرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ القرآنَ، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًى﴾ [فصلت:٤٤]، فخبَّر أن القرآنَ علىٰ الكافرينَ عمًىٰ؟

---

(١) كلام الشيخ المذكور هنا: أورده في اللمع، ص٢٠٩ - أيضًا-، بعباراتٍ تكاد تتطابَق.

(٢) كلام الشيخ إلىٰ هنا: يكاد يتطابق مع كلامه في اللمع، ص٢١٤، وما ذكره هنا بعد ذلك: إضافة علىٰ ما في اللمع.

(٣) «الشر»: ساقط من (ن، خ).

(٤) «فأخبر: أن القرآن هدىً للمتقين»: ليس في (هـ).

فلا بد مِن نعم.

يقال لهم: فهل يجُوز أن يكون مَن خبَّر الله عَزَّوَجَلَّ أن القرآنَ له[(١)] هدًىٰ، هو عليه عمًىٰ؟!

فلا بد مِن لا.

يقال لهم: فكما لا يجوز أن يكونَ القرآنُ عمًىٰ علىٰ مَن أخبر الله أنه لهُ هدًىٰ، كذلك لا يجوز أن يكون القرآنُ هدًىٰ لِمَن أخبر اللهُ أنهُ عليه عمًىٰ.

مسألةٌ أخرى:

ثم يُقال لهم: إذا جاز أن يكون دعاءُ الله إلىٰ الإيمان، هُدًىٰ لِمَن قَبل ولمَن لَم يَقبَل، فما أنكرتُم أن يكون دعاءُ إبليسَ إلىٰ الكفرِ، إضلالًا لِمَن قبِل ولمَن لَم يَقبَل؟ فإن كان دعاءُ إبليسَ إلىٰ الكفرِ إضلالًا للكافرينَ الذين قَبِلوا عنهُ، دون المؤمنين الذين لَم يَقبلوا عنه، فما أنكرتُم أن يكون دعاءُ الله عَزَّوَجَلَّ إلىٰ الإيمانِ، هدًىٰ للمؤمنينَ الذين قَبِلوا عنه، دون الكافرين الذين لَم يَقبلوا عنه؟ وإلا فما الفَرْق بيْن ذلك؟

مسألة أخرى:

ويقال لهم: أليس قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾[البقرة:٢٦]، فهل يدلُّ قولُه: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ علىٰ أنه لَم يُضل الكلَّ؛ لأنه لو أرادَ الكلَّ لقال: «يضلُّ به الكلَّ»، فلمَّا قال: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾، علِمْنا أنه لَم يُضلَّ الكلَّ؟

فلا بد من نعم.

يقال لهم: فما أنكرتُم أنَّ قوله ﴿وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾: دليلٌ علىٰ أنه لَم يُرِد الكلَّ؛ لأنه لو أراد الكلَّ لقال: «ويهدي به الكلَّ»، فلما قال: ﴿وَيَهْدِى بِهِۦ

(١) أي: للكافر. وكذا قوله بعد: عليه عمًىٰ: أي: علىٰ الكافر.

كَثِيرًا ﴾.. علِمْنا أنه لَم يهد الكلَّ.

وفي هذا إبطالُ قولِكم: إنَّ الله هَدىٰ الخلقَ أجمعين(١).

مسألة أخرى:

ويقال لهم: إذا قلتُم إنَّ دعاء الله إلىٰ الإيمان هدًىٰ للكافرين الذين لَم يَقبلُوا عن الله أمرَه، فما أنكرتُم أن يكون دعاءُ الله إلىٰ الإيمان نفعًا وصَلاحًا وتَسديدًا للكافرين الذين لم يَقبلوا عن الله أمرَه؟! وما أنكرتُم أن يكون عِصمةً لهم مِن الكفر وإن لَم يكونُوا مِن الكفر معتصِمين؟! وأن يكون توفيقًا للإيمان، وإن لَم يوفَّقوا للإيمان؟! وفي هذا ما يوجبُ أن الله سدَّد الكافرينَ وأصلَحَهم وعَصمَهم ووفَّقهم للإيمان وإن كانوا كافرين، وهذا مما لا يجوزُ؛ لأن الكافرين مخذُولون.

وكيف يكونُون موفَّقين للإيمان وهُم مخذُولُون؟!

فإن جاز أن يكونَ الكافرُ موفَّقًا للإيمان، فما أنكرتُم أن يكونَ الإيمانُ لهُ متفِقًا، فإن استحال هذا.. فما أنكرتُم أن يستحيلَ ما قلتُمُوه؟!

مسألة في الإضلال(٢):

يقال لهم: أضلَّ اللهُ الكافرينَ عن الإيمان؟ أو عن الكفرِ؟

فإن قالوا: عن الكفرِ.

قيل لهم: فكيف يكونونَ ضالِّين عن الكفر ذاهِبينَ عنهُ، وهم كافرون؟!

---

(١) الهُدَىٰ عند المعتزلة: علىٰ قسمَين، ذكرهما الكعبي في قوله: «قالت المعتزلة وأهل العدل جميعًا: إن الهُدىٰ من الله علىٰ وجهَين: فوجهٌ منه: البيان والدعاء والدلالة. وهذا قد عمَّ الله به جميع الممتَحنين من خلقه... والوجه الآخر من الهُدىٰ: وهو ما [يَزيد] اللهُ المؤمنين بإيمانهم من الفوائد والألطاف». المقالات، للكعبي، ص٣٥٠-٣٥١.

(٢) «الإضلال»: مثبت من (ن، خ، هـ)، وفي باقي النسخ: «الضلال».

فإن قالوا: أضلَّهم عن الإيمان.

تركُوا قولَهم.

وإن قالوا: نقولُ: إن الله أضلَّهم، ولَم يضلهم عَن شيءٍ.

قيل لهم: ما الفرقُ بينكم وبين مَن قال: إن الله هَدىٰ المؤمنين لا إلىٰ شيءٍ؟!

فإن استحال أن يهديَ المؤمنينَ لا إلىٰ الإيمان، فما أنكرتُم مِن أنه محالٌ أن يُضلَّ الكافرين لا عن[1] الإيمان؟

مسألة أخرى:

ويقال لهُم: ما معنىٰ قولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [إبراهيم:٢٧]؟

فإن قالوا: معنىٰ ذلك: أنه يسمِّيهم ضالِّينَ، ويَحكُم عليهم بالضلالِ.

قيل لهم: أليس خاطبَ الله العربَ بلُغتها، فقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٥]، وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم:٤]؟

فلا بد مِن نعم.

يقال لهم: فإذا كان الله عَزَّوَجَلَّ أنزل القرآنَ بلسانِ العرب، فمِن أين وجدتُم في لغةِ العرب أن يُقال: «أضل فلانٌ فلانًا»، أي: سمَّاه ضالًّا؟

فإن قالوا: وجدْنَا القائلَ يقول: «إذا قال رجلٌ لرجلٍ: ضالٌّ»، قد ضلَّله[2].

قيل لهم: قد وجدْنا -لعَمري- القائلَ: «ضلَّل فلانٌ فلانًا»، أنه سمَّاه ضالًّا، ولَم نجدهُم يقُولون: «أضلَّ فلانٌ فلانًا» بِهذا المعنىٰ، فلما قال الله

---

(١) في (خ): «لا علىٰ».

(٢) يراجع: المقالات، للكعبي، ص٣٥١-٣٥٢. ومتشابه القرآن، ص٤٩٣، ٥٣٧.

عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، لَم يجُز أن يكونَ معنىٰ ذلك: الاسمَ والحُكمَ[1]، [و] إذا لَم يَجُز في لغةِ العربِ أن يقال: «أضلَّ فلانٌ فلانًا»، بأن سمَّاه ضالًّا.. بطَل تأويلُكم؛ إذ كان خلافَ لِسان العربِ[2].

مسألة أخرى:

ويقال لهم: إذا قُلتم: إن الله أضلَّ الكافرينَ؛ بأن سمَّاهم ضالِّينَ، وليس ذلك في اللغةِ -علىٰ ما ادَّعيتمُوه-، فيلزمُكم إذا سمَّىٰ النبيُّ ﷺ قومًا ضالِّين فاسدينَ، بأن[3] يكون قد أضلَّهم وأفسَدَهم، بأن سمَّاهم ضالِّينَ فاسدينَ، وإذا لَم يَجُز هذا.. بطَل أن يكونَ معنىٰ ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ الاسمَ والحُكمَ -كما ادَّعيتُم-.

مسألة[4]:

ويقال لهم: أليس قد قال اللهُ -تعالىٰ-: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف:١٧]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [آل عمران:٨٦]، فذكرَ[5] أنه [لا][6] يهديهم، وقال: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس:٢٥]؛ فجعلَ الدُّعاءَ عامًّا، والهُدَىٰ خاصًّا، وقال: ﴿لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٢٦٤]، فإذا أخبر الله عَزَّوَجَلَّ أنه لا يهدي القوم الكافرينَ[7]، فكيف يجوز لقائلٍ أن يقول: إنه يهدي الكافرين مع إخبارِه أنه لا

(١) في (ن، خ): «لَم يجز أن يكون ذلك المعنىٰ ذلك الاسم والحكم».

(٢) نقَل ابن فورك عن الشيخ الأشعري: تفصيل ما أجمله هنا في المسألة، في مجرد المقالات، ص١٠٤، ويراجع كذلك، ص١٤٩، ١٥٦.

(٣) لعل الأولىٰ: «أن»؛ وعبارة البغدادي، في أصول الدين، ص١٢١: «... لوجب أن يقال إنَّ النبي ﷺ قد أضلَّ الكفرةَ؛ لأنه سماهم ضالِّين وحكَم بضلالتهم، ...».

(٤) «مسألة»: مثبت من (ش)، وفي (ر، ن، خ): «جواب». واللفظة - مسألة، وجواب - ليست في (هـ).

(٥) بهامش (ن): «لعله: فأنكر، تأمل». قلنا: ويؤيد ذلك قوله في مجرد المقالات، ص١٠٣: «وكثيرًا ما يُحتج بقوله -تعالىٰ- ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾، علىٰ أن مَن لم يهتد بهدايته، لا يقال إنه قد هداه».

(٦) [لا]: زيادة أثبتناها؛ ليستقيم المعنىٰ.

(٧) «فإذا أخبر الله عَزَّوَجَلَّ أنه لا يهدي الكافرين»: ساقط من (ك).

يهديهم؟! ومع قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[القصص:٥٦]، ومع قوله: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة:٢٧٢]، ومع قوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾[السجدة:١٣]؟

وإن جاز هذا.. جاز أن يُقال: أضلَّ اللهُ المؤمنينَ، مع قوله: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾، ومع قوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[البقرة:٢]، فإن لَم يكُن ذلك، فما أنكرتُم أنَّه لا يجوزُ أن الله يهدِي الكافرينَ مع قوله: ﴿لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾[1]، ومع سائرِ الآيات التي طالبناكُم بِها؟!

مسألة[2]:

ويقالُ لهُم: أليس قد قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾[الجاثية:٢٣]؟

فلا بد مِن نعم.

يقال لهم: فأضلَّهم ليَضِلُّوا أو ليَهتدُوا؟

فإن قالوا: أضلَّهم ليَهتدُوا.

قيل لهم: وكيف يجوزُ أن يُضلَّهم ليَهتدُوا؟! وإن جاز هذا.. جاز[3] أن يهديَهُم ليَضِلُّوا، وإذا لَم يجُز أن يهديَ المؤمنين ليَضلُّوا.. فما أنكرتُم مِن أنه لا يجُوز أن يُضلَّ الكافرينَ ليَهتدوا؟!

مسألة[4]:

ويقال لهم: إذا زعمتُم أن الله هَدىٰ الكافرين فلَم يهتدُوا، فمَا أنكرتُم أن

---

(١) «مع قوله: ﴿لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾»: ساقط من (ت، م).

(٢) «مسألة»: مثبت من (ك، ش)، وفي (ر، ن، خ): «جواب». واللفظة - مسألة، وجواب - ليست في (هـ).

(٣) «هذا جاز»: ساقط من (هـ).

(٤) «مسألة»: مثبت من (ش، ك)، وفي (ر، ن، خ): «جواب». واللفظة - مسألة، وجواب - ليست في (هـ).

ينفعهَم فلا ينتفِعُون، وأن يُصلِحَهم فلا يَنصَلحُون؟ إذا جاز أن ينفع مَن لا ينتفعُ بنفعه، فما أنكرتُم من أن يَضُر مَن لا تَلحقُه المَضرة؟! فإن كان لا يضرُّ إلا مَن يلحقُه الضررُ.. فكذلك لا ينفعُ إلا منتفِعًا، ولو جاز أن ينفعَ مَن ليس منتفِعًا، ويهديَ مَن ليس مهتدِيًا[(١)].. جاز أن يُقدِر مَن ليس مقتدِرًا! وإذا استحال ذلك.. استحالَ أن ينفع مَن ليس منتفعًا، ويهديَ مَن ليسَ مهتديًا[(٢)].

مَسألة تَسألُونا[(٣)] عنها:

يقولون: أليس قد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ﴾ [البقرة:١٨٥]، فما أنكرتُم أن يكونَ القرآنُ هُدًى للكافرين والمؤمنين؟!

قيل لهم: الآيةُ خاصةٌ؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ قد بيَّن لنا أنه هُدًى للمتقينَ، وخبَّرنا: أنهُ (لا يهدي الكافرين)، والقرآنُ لا يَتناقض، فوجبَ أن يكونَ قولُه: ﴿هُدٗى لِّلنَّاسِ﴾: أراد المؤمنينَ، دون الكافرينَ[(٤)].

مسألة[(٥)]:

فإن قال قائلٌ: أليس قد قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكۡرَ﴾[يس:١١]، وقال: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا﴾[النازعات:٤٥]، وقد أنذرَ النبيُّ ﷺ مَن اتبعَ الذكرَ ومَن لَم يتبعْ، ومَن خشيَ ومَن لَم يخشَ؟

قيل له: نعم.

---

(١) «ويهدي من ليس مهتديًا»: ساقط من (ش، ر، ن، ر، هـ).

(٢) «ويهدي من ليس مهتديًا»: ساقط من (خ). ويراجع في المسألة عند الشيخ الأشعري: مجرد المقالات، ص١٠٣.

(٣) «تسألونا»: مثبت من (ر، ن، خ)، وفي باقي النسخ: «يسألون».

(٤) «والقرآن لا يتناقض ... الكافرين»: ساقط من (ن، هـ، خ).

(٥) في (ر، ن، هـ، خ): «سؤال».

فإن قالوا: فما أنكرتُم أن يكون قولُه ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[البقرة:٢]: أراد به هدًى لهُم ولغيرهم؟

قيل لهم: إن معنىٰ قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ﴾، إنما أراد به: ينتفعُ بإنذارك مَن اتبعَ الذكرَ، وقولُه: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾: أراد أن الإنذارَ ينتفعُ به مَن يخشَىٰ الساعةَ، ويخافُ العقوبةَ فيها.

علىٰ أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قد أخبَر في موضعٍ آخر مِن القرآن: أنه أنذر الكافرينَ، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[البقرة:٦]، وهذا خبرٌ عن الكافرينَ، وقال: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾[الشعراء:٢١٤]، وقال: ﴿أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِّثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾[فصلت:١٣]، وهذا خطابٌ للكافرين.

فلما خبَّر الله عَزَّوَجَلَّ في آياتٍ مِن القرآنِ: أنه أَنذرَ الكافرينَ، كما خبَّر في آياتٍ: أنه أنذرَ مَن يخشَاها، وأنذَر مَن اتبعَ الذكرَ- وجب بالقرآن: أن الله قد أنذرَ المؤمنينَ والكافرينَ، فلمَّا أخبرَنا الله: أنه ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ و«عمًى علىٰ الكافرين»، وخبَّرنا أنه لا يهدي الكافرين.. وجب أن يكون القرآنُ هدًىٰ للمؤمنين[1] دون الكافرين.

مسألة[2]:

وإن سأل سائلٌ عن قولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾[فصلت:١٧]، فقال: أليسَ ثمودُ كانُوا كافرينَ، وقد أخبر اللهُ أنهُ هَداهُم؟

قيل له: ليس الأمرُ كما ظننتَ، والجوابُ في هذه الآية علىٰ وجهَين:

- **أحدهما**: أن ثمودَ كانُوا فريقَين: كافرين، ومؤمنين، وهمُ الذين خبَّر أنه نجَّاهم معَ صالح عَلَيْهِ السَّلَامُ بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ

(١) في (ك): «هدىٰ للمتقين».

(٢) في (ر، ن، هـ، خ): «سؤال».

مِنَّا﴾[هود: ٦٦] [١]، فالذين عنىٰ الله عَزَّوَجَلَّ مِن ثمود أنه هَداهم: هُم المؤمنُون دون الكَافرين؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ قد بيَّن لنا في القرآن: أنه لا يهدي الكافرين، والقرآنُ لا يتناقَض، بل يصدِّق بعضُه بعضًا، فإذا أخبَرنا في موضعٍ: أنه لا يهدي الكافرينَ، ثم خبَّر في موضعٍ آخر: أنه هَدىٰ ثمودَ.. علِمْنا أنه إنما أرادَ المؤمنينَ مِن ثمودَ، دون الكافرينَ.

- **والوجه الآخر**: أن الله عَزَّوَجَلَّ عنىٰ قومًا مِن ثمودَ كانُوا مؤمنين ثم ارتدُّوا، فأخبر: أنه -تعالىٰ- هَداهُم، فاستحبُّوا بعد الهدايةِ الكُفرَ علىٰ الإيمانِ، وكانوا في حال ما هَداهم مؤمنين.

فإن قال قائلٌ -مُعترِضًا- في الجوابِ الأولِ: كيف يجوزُ أن يقولَ: ﴿فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾، ويعني: المؤمنينَ مِن ثمودَ، ويقول: ﴿فَٱسْتَحَبُّواْ﴾، يعني: الكافرينَ منهم، وهم غير مؤمنين؟

يقال له: هذا جائزٌ في اللغة التي ورد بِها القرآن، أن يقول: ﴿فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾، ويعني: المُؤمنين مِن ثمودَ، ويقول: ﴿فَٱسْتَحَبُّواْ﴾، ويعني: الكافرين منهم، وقد[٢] ورد القرآنُ بمِثل هذا، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾، يعني: الكافرين منهم، ثم قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[الأنفال:٣٣]، يعني: المؤمنين، ثم قال: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾[الأنفال:٣٤]، يعني: الكافرين، ولا خلاف عند أهل اللغة[٣] في جوازِ الخطابِ بِهذا، أن يكون ظاهرُه لجنسٍ والمُرادُ به جنسان[٤]، فبطَل ما اعتَرض به المعترِضُ، ودلَّ علىٰ جهلِه.

---

(١) ﴿بِرَحْمَةٍ مِّنَّا﴾ ليس في «ش، ر، ك».

(٢) «ورد بها القرآن ... الكافرين منهم، وقد»: ساقط من (ش).

(٣) بهامش (ك): «قف هنا».

(٤) في (ر، ن، خ): «جنسين».

باب: ذكر الرِّوايات في القدَر

رَوىٰ معاويةُ بنُ عمرٍو[١]، قال: حدثنا زائدةُ[٢]، قال: حدثنا سليمانُ الأعمشُ، عن زَيدِ بنِ وهْبٍ[٣]، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: أخبرَنا رسولُ الله ﷺ، -وهو الصادقُ المصدُوق-: «إنَّ خَلْقَ أحدِكم يُجمعُ في بطنِ أُمهِ أربعين ليلةً، ثم يكونُ علقةً مثلَ ذلك، ثم يكونُ مُضغةً مثلَ ذلك، ثم يَبعثُ اللهُ الملَكَ، قال: فيؤمَر بأربعِ كلماتٍ، يقال: اكتُب أجلَه، ورِزقَه، وعملَهُ، وشقيٌّ أو سعيدٌ، ثمَّ يُنفخُ فيه الرُّوحَ»، قال: «إن أحدَكم ليعملُ بعملِ أهلِ الجنة، حتىٰ ما يكونُ بينهُ وبينها إلا ذراعٌ أو باعٌ، فيسبقُ عليه الكتابُ، فيعملُ بعَملِ أهلِ النارِ، فيَدخلُها، وإن أحدَكم ليعملُ بعملِ أهلِ النارِ، حتىٰ ما يكونُ بينهُ وبينها إلا ذراعٌ أو باعٌ، فيسبقُ عليه الكتابُ، فيعملُ بعَمَلِ أهلِ الجنة، فيدخلُها»[٤].

ورَوىٰ معاويةُ بنُ عمرٍو، قال: حدثنا زائدةُ، عن الأعمشِ، عن أبي صالحٍ[٥]، عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «احتجَّ آدمُ وموسىٰ، فقال موسىٰ: يا آدمُ أنت

---

(١) ابن المهلب، أبو عمرو الأزدي، البغدادي: الحافظ. حدث عنه: البخاري، ويحيىٰ بن معين، وآخرون. (ت: ٢١٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١٠ ص٢١٤.

(٢) ابن قدامة، أبو الصلت الثقفي، الكوفي: الحافظ. حدث عن: عاصم بن أبي النجود، وخلق كثير. وحدث عنه: ابن المبارك، وغيره. (ت: ١٦١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٧ ص٣٧٥.

(٣) أبو سليمان الجهني، الكوفي: الإمام، الحجة. سمع عمر، وعليًا، وطائفة. (ت: ٨٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٤ ص١٩٦.

(٤) من هذا الطريق أخرجه: أبو عوانة في مستخرجه، باب: في إثبات كتاب رزق الإنسان وأجله، وعمله، وشقاوته، برقم: (١١٥٦٤). وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: بدء الخلق- باب: ذكر الملائكة، ج٣ ص١١٧٤ برقم: (٣٠٣٦). ومسلم في صحيحه، كتاب: القدر- باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، ج٤ ص٢٠٣٦ برقم: (٢٦٤٣).

(٥) هو: ذكوان بن عبد الله، السمان: من كبار العلماء المدينة. سمع من: سعد بن أبي وقاص، وعائشة، وسواهما. وحدث عنه: الزهري، وغيره. (ت: ١٠١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٥ ص٣٦.

الذي خلقَك اللهُ بيدِه، ونفخَ فيك مِن رُوحِه، أغويتَ الناسَ، وأخرجتَهم مِن الجنةِ، قال: فقال آدم: [و] أنت موسىٰ الذي اصطفاك الله بكلماته، أتَلومُني علىٰ عمل كتبه اللهُ عليَّ قبل أن يَخلق الله السَّماوات [والأرض]؟! قال: فحجَّ آدمُ موسىٰ»(١).

ورَوىٰ حديثَ «حجَّ آدمُ مُوسَىٰ»: مالكٌ، عن أبي الزِّنادِ(٢)، عن الأعرَجِ(٣)، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ(٤).

وهذا يدلُّ علىٰ بطلانِ قولِ القدريةِ الذين يقولون: إن الله عَزَّوَجَلَّ لا يعلمُ الشيءَ حتىٰ يكونَ؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ إذا كتبَ ذلك، وأمرَ بأن يُكتب.. فلا يَكتب شيئًا لا يَعلمُه -جلَّ عن ذلك وتقدَّس-.

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩]، وقال: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَاۚ كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود:٦]، وقال: ﴿أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُۚ﴾ [المجادلة:٦]، وقال: ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾ [مريم:٩٤]، وقال: ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق:١٢]، ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًۢا﴾ [الجن:٢٨]، وقال: ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٩]، فذلك يُبيِّن أنه يَعلَم الأشياءَ كلَّها.

---

(١) من هذا الطريق أخرجه أحمد في مسنده، برقم: (٩١٧٦)، وأصله في الصحيحين. وما بين المعقوفتين [ ]: ساقط من النسخ الخطية.

(٢) هو: عبد الله بن ذكوان، أبو عبد الرحمن القرشي، المدني: الإمام. حدث عن: أنس ابن مالك، وابن المسيب، وغيره. وحدث عنه: الليث، وغيره. (ت: ١٣٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٥ ص٤٤٥.

(٣) هو: عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود المدني: الحافظ. سمع: أبا هريرة، وطائفة. وحدث عنه: الزهري، وآخرون. (ت: ١١٧هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٥ ص٦٩.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأنبياء، ج٣ ص١٢٥١ برقم: (٩١٧٦)، من طريق سُفْيَان، قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنْ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُسٍ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَىٰ، فَقَالَ لَهُ مُوسَىٰ: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا، خَيَّبْتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الجَنَّةِ، قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَىٰ اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ، أَتَلُومُنِي عَلَىٰ أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ، ثَلَاثًا». قَالَ سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

وقد أخبر الله عَزَّوَجَلَّ: أن الخلقَ يُبعثون ويُحشَرونَ، وأن الكافرين في النار يخلَّدُون، وأن الأنبياءَ والمؤمنينَ في الجِنانِ يخلَّدون، وأن القيامةَ تقومُ ولَم تَقُم القيامةُ بعدُ، فذلك يدلُّ علىٰ: أن الله -تعالىٰ- يَعلمُ ما يكونُ قبل أن يكونَ، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ في أهل النار: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾ [الأنعام:٢٨][1]، فأخبَر عما لا يكونُ، أنَّه لو كان كيف يكون، وقال -تعالىٰ-: ﴿فَمَا[2] بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥١-٥٢]، ومَن لا يَعلمُ الشيءَ قبلَ كونِه.. لا يعلمُه بعد تقضِّيه، تعالىٰ الله عَن قَول الظالمين عُلوًّا كبيرًا.

وروىٰ معاويةُ بنُ عمرٍو، قال: حدثنا زائدةُ، عن سليمانَ الأعمشِ، عن عمرِو بن مُرةَ[3]، عن عبد الرحمن بنِ أبي لَيلىٰ، عن عبدِ الله بنِ ربيعةَ[4]، قال: كنَّا عند عبد الله، قال: فذكرُوا رجلًا، فذكرُوا مِن خُلُقِه، فقال القوم: أمَا لهُ مَن يأخذ علىٰ يدَيه؟ قال عبد الله: أرأيتُم لو قُطع رأسُه، أكنتُم تستطيعُون أن تجعلُوا لهُ رأسًا؟ [أو قُطعت يداه أكنتُم تستطيعون أن تجعلُوا له يدًا؟ أو قُطعت رِجلُه أكنتُم تستطيعون أن تجعلُوا له رِجلًا؟][5]؟ قالوا: لا.

قال عبدُ الله: إن النُّطفةَ إذا وقعَت في المرأةِ، مكثَت أربعينَ يومًا، ثم انحدَرَت دمًا، ثم تكون علقةً مثلَ ذلك، ثم تكون مُضغةً مثلَ ذلك، ثم يُبعث

---

(١) «مع أن الرد ليس بكائنٍ، وكذلك الإيمان من أهل الكتاب ليس بكائنٍ». مجرد المقالات، ص١١٦.

(٢) «في أهل النار ... فما»: ساقط من (ش).

(٣) هو: أبو عبد الله المرادي، الكوفي: الحافظ. حدث عن: عبد الله بن أبي أوفى. وحدث عنه: الثوري، وآخرون. (ت: ١١٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٥ ص١٩٦.

(٤) هو: عبد الله بن ربيعة بن فرقد السلمي، قيل: له صحبة. حدث عن: ابن مسعود، وابن عباس. وحدث عنه: عطاء بن السائب، وطائفة. (توفي بعد سنة: ٨٠ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٣ ص٥٠٤.

(٥) ما بين المعقوفتين [ ]: إضافة، أثبتناها مِن لفظ الحديث، وقد أخرجه - بلفظه -: الطبراني، في المعجم الكبير، ج٩ ص١٧٨ برقم: (٥٨٨٨٥).

مَلكٌ، فيقول: اكتُب أجلَه، وعملَه، ورزقَه، وأثرَه، وخُلُقَه، وشقيٌّ أو سعيدٌ. وإنكُم لَن تستطيعُوا أن تُغيِّروا خُلُقه حتَّىٰ تُغيِّروا خَلْقه(١).

ورَوىٰ معاويةُ بنُ عمرو، قال: حدثنا زائدةُ، عن منصورٍ، عن سعدِ بن عَبيدة(٢)، عن أبي عبد الرحمن، عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «كنَّا في جَنازةٍ في بقيعِ الغرقد، فأتَىٰ النبيُّ ﷺ، فقعدَ ونحنُ حولَه، ومعه [مِخصرَةٌ، فنكَّس، فجعلَ ينكُتُ بمِخصَرته، ثم قال](٣): ما مِنكم مِن نفسٍ منفوسةٍ إلا كُتب مكانُها مِن الجنةِ والنارِ، وإلا قد كُتبت شقيةً أو سَعيدةً. فقال رجلٌ مِن القوم: يا رسول الله، أفلا نتَّكل علَىٰ كِتابنا وندَع العملَ؟ فمَن كان منَّا مِن أهلِ السعادةِ.. فسيصيرُ إلىٰ [عملِ أهلِ] السعادةِ، و[أما] مَن كان [مِنَّا] مِن أهلِ الشقاوةِ.. فسيصيرُ إلىٰ الشقاوةِ؟ فقال: اعملُوا فكلٌّ ميسرٌ لِمَا خُلق له(٤)؛ أمَّا أهلُ الشقاوةِ: فمُيسَّرونَ لِعملِ الشقاوةِ، وأمَّا أهلُ السعادةِ: فمُيسَّرون لعملِ السعادة. ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥-١٠]»(٥).

ورَوىٰ موسىٰ بنُ إسماعيلَ(٦)، قال: حدَّثنا حمادُ، قال: حدثنا هشامُ بنُ

---

(١) أخرجه البخاري، في الأدب المفرد، باب: في الشُّح، برقم: (٢٨٣). والطبراني، في المعجم الكبير، برقم: (٨٨٨٤).

(٢) أبو حمزة السلمي، الكوفي: وثَّقه النسائي وغيره. حدث عن ابن عمر، والبراء بن عازب، وجماعة. (توفي: سنة بضع ومائة من الهجرة). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٣ ص٥٣.

(٣) اختلفت النسخ في هذا الموضع، وما أثبتناه في الصلب: مِن لفظ الحديث، حسب الرواية.

(٤) «اعملوا فكل ميسر»: ليست في رواية البخاري.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الجنائز- باب: موعظة المحدث عند القبر، وقعود أصحابه حوله، ج١ ص٤٥٨ برقم: (١٢٩٦)، ومسلم في: القدر- باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابه ورزقه، ج٤ ص٢٠٣٩ برقم: (٢٦٤٧).

(٦) هو: أبو سلمة التبوذكي، البصري: الحافظ، شيخ الإسلام. رَوىٰ عن: حماد بن سلمة، ووهيب، وخلق كثير. وحدث عنه: البخاري، وأبو داود، وخلقٌ كثيرٌ. (ت: ٢٢٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، ج١٠ ص٣٦٠.

عروة(١)، عن عروة(٢)، عن عائشة رضي الله عنها، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إن الرجلَ ليعملُ بعملِ أهلِ الجنةِ، وإنه لمكتوبٌ في الكتابِ مِن أهلِ النارِ، فإذا كان قبلَ موتِه، تحوَّلَ، فعمِلَ بعمَلِ أهلِ النارِ، فماتَ، فدخلَ النارَ، وإن الرجلَ ليعملُ بعملِ أهلِ النارِ، وإنهُ لَمكتوبٌ في الكتاب(٣) مِن أهلِ الجنةِ، فإذا كان قَبلَ موتِه، تحوَّلَ، فعمِلَ بعمَلِ أهلِ الجنةِ، فماتَ، فدخلَ الجنةَ»(٤).

وهذه الأحاديثُ تدلُّ على أن الله عَزَّوَجَلَّ، علِم ما يكونُ أنه يكون وكَتبه، وأنه قد كتبَ أهلَ الجنةِ وأهلَ النارِ، وخلقَهم فريقَين: فريقًا في الجنةِ وفريقًا في السَّعيرِ، وبذلك نَطقَ كتابُه العزيزُ؛ إذ يقول: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف:٣٠]، وقال: ﴿فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى:٧](٥)، وقال: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود:١٠٥]، فخلق اللهُ الأشقياءَ للشقاءِ، والسعداءَ للسَّعادةِ، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف:١٧٩].

ورُوي عن النبي ﷺ: «إن الله عَزَّوَجَلَّ جعلَ للجنةِ أهلًا، وللنارِ أهلًا»(٦).

---

(١) ابن الزبير بن العوام، أبو المنذر القرشي، الأسدي: أحد تابعي المدينة المكثرين في الحديث. (ت: ١٤٦هـ). انظر: وفيات الأعيان، ج٦ ص٨٠.

(٢) ابن الزبير بن العوام بن خويلد، أبو عبد الله القرشي: أحد الفقهاء السبعة بالمدينة. سمع: خالته عائشة أم المؤمنين، وعلي بن أبي طالب. وروى عنه: ابن شهاب الزهري، وغيره. (ت: ٩٣هـ). انظر: وفيات الأعيان، ج٣ ص٢٥٥.

(٣) في النسخ الخطية: «في الكتاب أنه».

(٤) من طريق حماد بن سلمة، أخرجه إسحاق بن راهويه، ج٢ ص٣١٢ برقم: (٨٣٧)، والإمام أحمد في مسنده، ج٤١ ص٢٧٩ برقم: (٢٤٧٦٢)، بإسنادٍ صحيح.

(٥) «وبذلك نطق ... في السعير»: ساقط من (ن، خ، س، ت، ط، هـ).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: القدر- باب: معنى كل مولودٍ يولَد على الفطرة، وحُكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين، ج٤ ص٢٠٥٠ برقم: (٢٦٦٢)، من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها: «إن الله خلَق للجنة أهلًا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلًا، خلقَهم لها وهم في أصلاب آبائهم».

دليل آخر(١) في القدر:

ومما يدلُّ علىٰ بُطلان قول القدرية: قولُ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ﴾[الأعراف:١٧٢] الآية.

وجاءت الروايةُ عن رسولِ الله ﷺ: «إن الله عَزَّوَجَلَّ مسحَ ظهرَ آدمَ، فأخرجَ ذُريتَه مِن ظَهره كأمثال الذَّر، ثم قرَّرهُم بوحدانيتِه، وأقام الحجةَ عليهم»(٢)؛ لأنه قال: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف:١٧٢]، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾[الأعراف:١٧٢]؛ فجعل تقريرَهم بوحدانيتِه لَمَّا أخرجَهُم مِن ظهرِ آدمَ حُجةً عليهم، إذا أنكرُوا في الدنيا ما كانُوا عرَفوه في الذَّر الأولِ، ثم مِن بعد الإقرارِ جَحَدُوه.

ورُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله قبضَ قَبضةً للجنة، وقبضَ قبضةً للنارِ، ميَّز بعضَها(٣) مِن بعضٍ، فغلبت الشِّقوةُ علىٰ أهلِ الشِّقوةِ، والسعادةُ علىٰ أهلِ السعادة»(٤).

---

(١) «آخر»: مثبت من (ش) فقط.

(٢) في (هـ): «فأخرج من ذريته كأمثال الذر». أخرج معنىٰ ذلك: الحاكمُ في المستدرك، كتاب: الإيمان، وقال: «صحيحُ الإسناد، ولَم يخرجاه...»، مِن حديث ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ج١ ص٨٠ برقم: (٧٥). وفي كتاب: تواريخ المتقدِّمين من الأنبياء والمرسلين- باب: ذِكر آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقال: «صحيح الإسناد ولَم يخرجاه»، ج٢ ص٥٩٣ برقم: (٤٠٠٠)، وقال الذهبي في التلخيص: «صحيحٌ». ويراجع: المسند، ج٤ ص٢٦٧ الحديث رقم: (٢٤٥٥).

(٣) في (ر، ش، ن، خ): «بعضًا».

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، برقم: (١٧٥٩٤)، مِن حديث رجلٍ من أصحاب النبي، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة، برقم: (٢٤٨)، وأبو يعلىٰ في مسنده، برقم: (٣٤٢٠)، من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظ أبي يعلىٰ: «إن اللهَ قَبَضَ قَبْضَةً فَقَالَ: لِلْجَنَّةِ بِرَحْمَتِي، وَقَبَضَ قَبْضَةً فَقَالَ: لِلنَّارِ وَلا أُبَالِي»، وأخرجه ابن منده في الإيمان، برقم: (١٠٣)، بلفظٍ قريبٍ مِن رواية المصنف، وفيه: «... وَمَا الْقَبْضَتَانِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ قَبَضَ قَبْضَةً، فَقَالَ: هَؤُلَاءِ أَهْلُ الْجَنَّةِ، هَؤُلَاءِ أَهْلُ الْيَمِينِ، وَهَؤُلَاءِ أَهْلُ النَّارِ، هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ الشِّمَالِ»، والحديث بشواهده: حسنٌ لغيره.

قال الله عَزَّوَجَلَّ مخبرًا عن أهل النار أنَّهم قالوا: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾ [المؤمنون:١٠٦]، فكل ذلك بأمرٍ قد سبقَ في عِلْم الله عَزَّوَجَلَّ، ونفذَت فيه إرادتُه، وتقدَّمت فيه مشِيئتُه.

ورَوَىٰ معاويةُ بنُ عمرٍو، قال: حدثنا زائدةُ، قال: حدثنا طلحةُ بنُ يحيىٰ القرشيُّ[(١)]، قال: حدثَتني عائشةُ بنتُ طلحةَ[(٢)]، عن عائشةَ أمِّ المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، «أن النبي ﷺ دُعي إلىٰ جَنازةِ غُلامٍ مِن الأنصار ليُصليَ[(٣)] عليه، فقالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: طوبىٰ لهذا يا رسول الله، عُصفورٌ مِن عصافير الجنة؛ لَم يعمل سوءًا ولَم يُدركه. قال: أوَ غير ذلك يا عائشة؟ إن الله عَزَّوَجَلَّ قد جعل للجنة أهلًا وهُم في أصلاب آبائهم، وللنار أهلًا، جعلهم لها وهُم في أصلاب آبائهم»[(٤)]، وهذا يبيِّن أن السعادةَ قد سَبقت لأهلها، والشقاءَ قد سبقَ لأهله.

وقال النبي ﷺ: «اعملُوا، فكلٌّ مُيسرٌ لِما خُلقَ لهُ»[(٥)].

دليل آخر:

وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف:١٧]، وقال: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة:٢٦]، فأخبر أنه يُضلُّ ويهدِي، وقال -تعالىٰ-: ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾

---

(١) ابن طلحة بن عبيد الله، التيمي، الكوفي. رَوىٰ عن: عائشة، وجماعة. وروىٰ عنه: السفيانان، وآخرون. (ت: ١٤٧هـ، وقيل: ١٤٨هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٣ ص٩٠١.

(٢) بنت أخت أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: رَوت عن خالتها عائشة. وممن روىٰ عنها: حبيب بن أبي عمرة. وبقيَت بالمدينة إلىٰ قريبٍ من سنة: (١١٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٤ ص٣٦٩.

(٣) في (ش، ن، خ، ك): «يصلي».

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: القدر- باب: معنىٰ كل مولودٍ يولَد علىٰ الفطرة، ج٤ ص١٨٩٠ برقم: (٤٦٦١)، بلفظ: «... تُوُفِّيَ صَبِيٌّ، فَقُلْتُ: طُوبَىٰ لَهُ عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَوَ لَا تَدْرِينَ أَنَّ اللهَ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَخَلَقَ النَّارَ، فَخَلَقَ لِهَذِهِ أَهْلًا وَلِهَذِهِ أَهْلًا؟».

(٥) سبق تخريجه، مِن حديث سيدنا عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[إبراهيم:٢٧]؛ فأخبر: أنه ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[هود:١٠٧]، وإذا كان الكفر ممَّا أراده، فقد فعَلَه، وقدَّره، وأحدثَه، وأنشأَه، واخترَعه، وقد بيَّن ذلك بقوله -تعالىٰ-: ﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ۝٩٥ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾[الصافات:٩٥-٩٦]؛ فلو كانت عبادتُهم للأصنام مِن أعمالهم، كان ذلك مَخلوقًا لله، وقد قال الله -تعالىٰ-: ﴿ جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[السجدة:١٧][1]؛ يريدُ: أنه يجازيهم علىٰ أعمالِهم، فكذلك إذا ذكر عبادتَهم للأصنام وكُفْرَهم بالرحمن، ولو كان مما قدَّروه وفعلُوه لأنفسهم.. لكانوا قد فعَلوا وقدَّروا ما خرج عن تقديرِ ربِّهم وفِعْلِه، وكيف يجوزُ أن يكونَ لهُم مِن التقديرِ والفعلِ والقدرةِ، ما ليس لربِّهم؟! فمَن زعم ذلك.. فقد عجَّز اللهَ، تعالىٰ الله عن قولِ المعجِّزين لهُ علوًّا كبيرًا.

ألا ترىٰ أن مَن زعم أن العباد يعلمون ما لا يعلمُه الله عَزَّوَجَلَّ، لكان قد أعطَاهُم مِن العِلم ما لم يَدخُل في عِلم الله، وجعَلهم لله نُظراءَ، فكذلك مَن زعم أن العبادَ يفعلون ويقدِّرون ما لَم يقدِّرهُ الله، ويقدِرون علىٰ ما لَم يقدِر عليه.. فقد جعل لهم مِن السلطانِ والقدرةِ والتمكُّنِ، ما لَم يجعلهُ للرَّحمن! تعالىٰ عن قولِ أهل الزُّورِ والبُهتانِ والإفكِ والطُّغيانِ عُلوًّا كبيرًا.

مسألة[2]:

ويقال لهُم: هل فَعَل الكافرُ الكفرَ فاسِدًا باطلًا متناقضًا؟

فإن قالوا: نعم.

قيل لهم: وكيف يفعلُه فاسدًا متناقضًا قبيحًا، وهو يعتقدُه حَسنًا صحيحًا أفضلَ الأديان؟! وإذا لَم يجُز ذلك؛ لأن الفِعل لا يكونُ فِعلًا علىٰ حقيقته، إلا

---

(١) الاستدلال بالآيات القرآنية المذكورة هنا، علىٰ أنه -تعالىٰ- الخالق لأفعال العباد: أورده الشيخ في اللمع، ص١٩١.

(٢) في (ر، ن، خ): «جواب». واللفظة -مسألة، وجواب-: ليست في (هـ).

ممَّن عَلِمه علىٰ ما هُو عليه مِن حقيقته، كما لا يجوز أن يكون فعلًا ممَّن لَم يَعلَمه فِعلًا- فقد وجب أن الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي قدَّر الكفرَ وخلَقه كُفرًا فاسدًا باطلًا متناقضًا، خلافًا للحق والسَّداد[1].

❁❁❁

(١) الدليل العقلي المذكور هنا علىٰ خلْق أفعال العباد: أورده الشيخ مفصَّلاً في اللمع، ص١٩٣-١٩٥. مع ملاحظة جديرةٍ بالتأمل، أضافها ابن فورك عن الشيخ، بقوله: «هذا الكلام إلزامٌ علىٰ مذهب الخصم في قولهم: إن الكفر قبيحٌ لا لمعنىٰ له، وإنَّ كونه قبيحًا: مما يرجع إلىٰ نفسه، لا إلىٰ معنًىٰ،... فأما علىٰ أصله - أي: أصلِ الشيخ - في أن القبيح إنما كان قبيحًا منَّا: لتعلُّق نهْي الله -تعالىٰ- عنه، ونَهيُه: كلامه، وكلامه غير مخلوق،... وهذا الفصل مما حققناه علىٰ مذهبه وقاعدته وأصلِه، فاقتضَىٰ أن يكون الأمر في ذلك علىٰ ما حكيناه، وأن يُحمل المطلق من كلامه - أي: من كلام الشيخ - علىٰ مثل هذا التفسير في المعنىٰ؛ لئلا يؤدي إلىٰ تناقُض أصوله،...». مجرد المقالات، ص٩٤-٩٥.

باب: الكلام في الشفاعة والخروج من النار

ويقال لهم: قد أجمع المسلمونَ أن لرسولِ الله ﷺ شفاعةً، فلِمَن الشفاعةُ: أهي للمذنبين المرتكبين للكبائر؟ أم للمؤمنينَ المُخلِصين؟

فإن قالوا: للمذنبين المرتكبين للكبائر.

وافقُوا.

وإن قالوا: للمؤمنين المبشَّرينَ بالجنةِ الموعُودينَ بِها.

قيل لهم: فإذا كانوا بالجنةِ موعُودين وبها مبشَّرين، والله عَزَّوَجَلَّ لا يُخلف وعدَه، فما معنىٰ الشفاعةِ لقومٍ لا يجُوز عندكُم أن لا يُدخلَهم اللهُ جنَّاتِه؟ ومِن قولكم: إنهم قد استحقُّوها علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، واستوجَبُوها عليه، وإذا كان الله -تعالىٰ- لا يَظلم مثقالَ ذرةٍ.. كان تأخيرُهم عنِ الجنة ظُلمًا؛ فإنَّما يشفعُ الشُّفعاءُ إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ في أن لا يَظلم، علىٰ مذاهبِكم، تعالىٰ الله عن افترائِكم عليهِ علوًّا كبيرًا.

فإن قالوا: يشفع النبيُّ ﷺ إلىٰ الله -تعالىٰ- في أن يزيدَهم مِن فضله، لا في أن يُدخلهم جناته.

قيل لهم: أوَ ليس قد وعدَهم الله عَزَّوَجَلَّ ذلك، فقال: ﴿لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ﴾[فاطر: ٣٠][1]؟ والله عَزَّوَجَلَّ لا يُخلف وعدَه، فإنما يشفع إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ عندكم: في أن لا يُخلف وعده؟ وهذا جهلٌ منكم[2]، وإنما الشفاعة المعقُولةُ: فيمن استحقَّ عقابًا: أن يوضَع عنهُ عقابُه، أو في مَن لم يَعِدْه شيئًا: أن

(١) «لا في أن يدخلهم ... من فضله»: ساقط من (هـ).

(٢) في (ر، ش، ن، خ): «جهل من قولكم».

يتفضلَ به عليه، فأمَّا إذا كان الوعدُ بالتفضُّلِ سابقًا، فلا وجهَ لهذا[١].

مسألة[٢]:

فإن سألوا عن قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾[الأنبياء:٢٨].

فالجواب عن ذلك: إلا لِمَن ارتضىٰ أن يَشفعُوا له، وقد رُوي أن شفاعةَ النبي ﷺ، لأهلِ الكبائر[٣]، ورُوي عن النبيِّ ﷺ: «أن المذنبين يَخرُجون مِن النارِ»[٤].

❁❁❁

(١) الفائدة من الشفاعة عند المعتزلة: أمَّا للتائبين: فلِيتفضَّل عليهم المولىٰ -تعالىٰ- بما يجري مجرَىٰ المُحبَط من ثوابهم. وأما لغيرهم ممن لم يرتكب الكبائر من المؤمنين: فهو «ما يناله المؤمن من المنزلة والسُّرور بأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ راضٍ عنه غير متبرئٍ ... ثم مع ذلك يزيده الله تعالىٰ بشفاعته عَلَيْهِ السَّلَامُ فضلًا كبيرًا». الفائق في أصول الدين، لابن الملاحمي، ص٤٧٢. وينظر في المسألة: المقالات، للكعبي، ص٤٠٣. فضل الاعتزال، ص٢٠٨-٢٠٩. مقالات الإسلاميين، ج٢ ص١٦٦.

(٢) في (ر، ن، خ، هـ): «سؤال».

(٣) أخرج الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان- باب: أدنىٰ أهل الجنة منزلة فيها، ج١ ص١٧٨ برقم: (١٩١)، بلفظ: «إِنَّ قَوْمًا يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا، إِلَّا دَارَاتِ وُجُوهِهِمْ حَتَّىٰ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ». وله طريقٌ، أخرجه أحمد في مسنده، ج٥ ص١٤٥٣٥، والبخاري في الأدب المفرد، برقم: (٨١٨)، بلفظ: «... وَلَكِنْ قَوْمٌ أَصَابُوا ذُنُوبًا، فَعُذِّبُوا بِهَا، ثُمَّ أُخْرِجُوا، صُمَّتَا - وَأَهْوَىٰ بِيَدَيْهِ إِلَىٰ أُذُنَيْهِ- إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ، وَنَحْنُ نَقْرَأُ مَا تَقْرَأُ». مِن حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وهذا الحديث نصٌّ في محلِّ النِّزاع؛ لأنه يُبطل تأويلَ المعتزلة ما ورد في الشفاعة وأنها للمُطيعين فقط. يراجع: الإنصاف، للباقلاني، ص١٦٤.

(٤) سبق ذلك في أول الكتاب، عند قول الشيخ: «إن الله يُخرج من النار قومًا...». ويراجع في المسألة عند الشيخ أيضًا: مجرد المقالات، ص١٦٧-١٦٨.

باب: الكلام في الحوض

وأنكرت المعتزلةُ الحوضَ[١]، وقد رُوي عن النبي ﷺ مِن وُجوهٍ كثيرة[٢]، ورُوي عن أصحابه رضي الله عنهم، بلا خلاف.

ورَوىٰ عفانُ، قال: حدثنا حمادُ بنُ سلمةَ، عن عليِّ بنِ زَيدٍ، عن الحسنِ، عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه: «أنه ذُكر الحوضُ عند عُبيدِ الله بن زيادٍ[٣]، فأنكرهُ، فبلَغ أنسًا رضي الله عنه، فقال: لا جَرَم، والله لأفعلنَّ به، قال: فأتاهُ فقالَ: ما ذكرتُم مِن الحوضِ؟ ما أنكرتُم مِن الحوضِ[٤]؟! قال عُبيد الله: هل سمعتَ النبيَّ ﷺ يذكُره؟ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ أكثر مِن كذا وكذا مرةٍ يقول: ما بين طرفَيه -يعني: الحوضَ- ما بيْن أيْلَةَ ومكةَ، أو ما بين صنعاءَ ومكةَ، وإن آنيتَه أكثرُ مِن نُجوم السَّماء»[٥].

---

(١) عبارته في المقالات، ج٢ ص١٦٥: «وأنكر قومٌ الحوضَ ودفَعوه»، فلعل مراده بالمعتزلة هنا: بعضهم؛ فإنَّا لَم نجد نصًّا صريحًا للمعتزلة في إنكار حوض النبي ﷺ، بل قال به الزمخشري في تفسيره لسورة الكوثر، ويقول القاضي عبد الجبار: «أحوال القيامة وما يجري هناك من وضع الموازين، والمسألة، والمحاسبة، وإنطاق الجوارح، ونشر الصحف، وما جرىٰ هذا المجْرَىٰ. وجملة ذلك: أن كل هذه الأمور حقٌّ يجب اعتقاده والإقرار به». شرح الأصول الخمسة، ص٧٣٤-٧٣٥. وينظر: فضل الاعتزال، ص٢٠٤. والمختصر في أصول الدين، ص٢٧٧.

(٢) يراجع مثلاً: صحيح البخاري، كتاب: الرقاق- باب: في الحوض، ج٨ ص١١٩-١٢١ الأحاديث رقم: (٦٥٧٥-٦٥٩٣). وصحيح مسلم، كتاب الفضائل- باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، ج٤ ص١٧٩٣ الحديث رقم: (٢٢٩٢). وشرح النووي، ج١٥ ص٥٥. هذا: وأحاديث الحوض متواترةٌ عن النبي ﷺ، ذكرها كلُّ مَن أَلَّف في المتواتر، ومنها كتاب: نظم المتناثر في الحديث المتواتر، للكتاني، وقد ذكر فيه ستةً وخمسين حديثًا. فراجعه، ص١٧، ٢٣٦.

(٣) المعروف أبوه: بزياد بن أبيه، أبو حفص، ولي إمرة الكوفة لمعاوية، ثم ليزيد، ثم ولاه إمرة العراق. (ت: ٦٧هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٢ ص٦٧٤.

(٤) «ما أنكرتم من الحوض»: ساقط من (ر، ن، خ، هـ).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده، برقم: (١٣٤٠٥)، قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ، وَحَسَنُ بْنُ مُوسَىٰ، قَالاَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ به. وأخرجه البخاري في صحيحه مختصرًا، في كتاب: الرقاق- باب: في الحوض، ج٥ ص٢٤٠٥ برقم: (٦٢٠٩)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الفضائل- باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، ج٤ ص١٨٠٠ برقم: (٢٣٠٣).

ورَوىٰ أحمدُ بنُ عبد الله بنِ يونسَ، قال: حدثنا [١] زائدةُ، عن عبدِ الملكِ ابنِ عُمير[٢]، عن جُندُبِ بنِ سفيانَ[٣]، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «أنا فرطَكم علىٰ الحوض»[٤]، في أخبارٍ كثيرةٍ.

❁❁❁

(١) النسخ الخطية بزيادة: «ابن أبي»، وفي (ك): «ثنا أبي زائدة». وسبقَت ترجمة زائدة.

(٢) ابن سويد بن حارثة القرشي، أبو عمرو الكوفي: الحافظ. حدث عن: جابر بن سمرة، وأم عطية، وغيرهما. (ت: ١٣٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٥ ص٤٣٨.

(٣) أبو عبد الله البجلي: له صحبة. ممن روىٰ عنه: الحسن، وابن سيرين. (ت: ٧٠هـ تقريبًا). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٣ ص١٧٤.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الرقاق- باب: في الحوض، برقم: (٦٢١٢)، بهذا اللفظ، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الفضائل- باب: إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، ج٤ ص١٧٩٢ برقم: (٢٢٨٩)، من حديث جندب رضي الله عنه، مختصرًا.

باب: الكلام في عذاب القبر

وأنكرت المعتزلةُ عذابَ القبر[١].

وقد رُوي عن النبي ﷺ مِن وُجوهٍ كثيرةٍ[٢]، ورُوي عن أصحابه رضي الله عنهم، وما رُوي عن أحدٍ منهم أنه أنكرهُ ونفاهُ وجحَده، فوجب أن يكون إجماعًا مِن أصحاب النبي ﷺ.

ورَوىٰ أبو بكر بن أبي شيبة[٣] قال: حدثنا أبو معاويةَ، عن الأعمشِ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «تعوَّذُوا بالله مِن

(١) قلنا: ذكر القاضي عبد الجبار: أن المعتزلة يُثبتون عذاب القبر، وأنه لَم يجحده منهم - بل من الأمَّة- إلا ضرار بن عمرو (ت: نحو ١٩٠هـ)، وعبارته في ذلك: «إن هذا الأمر أنكره أولًا ضرار بن عمرو، ولمَّا كان من أصحاب واصل، فظنوا أن ذلك [مما] أنكرته المعتزلة، وليس الأمر كذلك. بل المعتزلة رجلان: رجُلٌ: يجوِّز ذلك كما وردت به الأخبار. والثاني: يقطع علىٰ ذلك. وأكثر أصحابنا يقطعون علىٰ ذلك؛ لظهور الأخبار. وإنما ينكرون قول طائفة في الجملة: إنهم يعذَّبون وهم موتىٰ... وأنكر مشايخُنا عذابَ القبر في كلِّ حالٍ؛ لأن الأخبار واردةٌ بذلك في الجملة، فالذي يقال به: هو قدر ما تقتضيه الأخبار دون ما زاد عليه؛ ولذلك لا يوقَّت في ذلك التعذيب وقتًا، وإن كان الأقربُ [للأخبار]: أنها الأوقات المقاربة للدفن، وإن كنَّا لا نُعيِّن ذلك». فضل الاعتزال، ص٢٠١-٢٠٢. ويراجع: المقالات، للكعبي، ص٤٠٤. شرح الأصول الخمسة، ص٧٣٠. ومقالات الإسلاميين، ج٢ ص١١٦. ولعل قوله: «وأنكر مشايخُنا عذاب القبر في كلِّ حالٍ؛...»، هي مستنَد مَن نَسب إليهم إنكار عذاب القبر، ومنهم: شيخُنا رحمه الله، فهو بآرائهم خبيرٌ.

(٢) سبق شيءٌ من ذلك، في أول الكتاب. وروىٰ البخاري في صحيحه: عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «أَنَّ يَهُودِيَّةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا، فَذَكَرَتْ عَذَابَ القَبْرِ، فَقَالَتْ لَهَا: أَعَاذَكِ اللهُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ القَبْرِ، فَقَالَ: «نَعَمْ، عَذَابُ القَبْرِ». قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعْدُ صَلَّىٰ صَلَاةً إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ»، زَادَ غُنْدَرٌ: «عَذَابُ القَبْرِ حَقٌّ»، ج١ ص٤٦٢ برقم: (١٣٠٦).

(٣) هو: عبد الله بن محمد، العبسي، الكوفي: سيد الحُفاظ، من أقران: أحمد بن حنبل، ومؤلِّف: المسند، والمصنف. (ت: ٢٣٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١١ ص١٢٢.

عـذابِ القبـرِ»[١].

ورَوىٰ أحمـدُ بـنُ إسحاقَ الحَضرَميُّ[٢]، قـال: حدثنا وُهَيبٌ[٣]، قـال: حدثنا موسىٰ بنُ عقبةَ[٤]، قال: حدثَتني أُمُّ خالـدٍ[٥] بنتُ خالـدِ بـنِ سعيدِ بـن العـاصِ[٦]، أنها سـمعَت رسولَ الله ﷺ «يتعـوذُ مِن عـذاب القبـر»[٧].

ورَوىٰ أنـس بـن مالـك رضي الله عنه، عـن النبـي ﷺ أنـه قـال: «لـولا أن لا تدافنُـوا، لسـألتُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أن يُسـمِعَكُم مِـن عـذابِ القبـرِ مـا أسـمعَني»[٨].

---

(١) في (ن، خ): «... هريرة قال قولوا نعوذ بالله من القبر». والحديث: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، في عـذاب القبر ممـا هـو؟ ج٧ ص٤٤٨ برقـم: (١٢١٥٠)، بهـذا الإسـناد، مِن حديث أبي هريـرة رضي الله عنه. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الجنة وصفة نعيمها- باب: عَرْضِ مَقْعَدِ الْمَيِّتِ مِنَ الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ عَلَيْهِ، ج٤ ص٢١٩٩ برقم: (٢٨٦٧)، مِن حديث زيد بن ثابتٍ رضي الله عنه.

(٢) البصـري، روىٰ عـن: عكرمـة بـن عمـار، وهمـام بـن يحيـىٰ، وغيرهمـا. وحـدث عنـه: إبراهيـم الحربـي، وغيـره. (ت: ٢١١هـ). ينظر: سير أعـلام النبلاء، ج١٠ ص١٧٤.

(٣) ابـن خالـد بـن عجلان، أبـو بكـر البصـري، الكرابيسـي، الباهلـي مولاهـم؛ الحافظ الكبير. حـدث عنـه: ابـنُ مهـدي، وطائفـةٌ. (ت: ١٦٥هـ): ينظـر: سـير أعـلام النبـلاء، ج٨ ص٢٢٣.

(٤) ابـن أبـي عيـاش المدنـي، مولىٰ آل الزبيـر بـن العـوام، مـن الثقـات؛ حـدث عـن: عـروة، وغيـرِه. وحـدث عنـه: مالـك، وعـدد كثير. وهـو أول مَـن صنَّـف في المغـازي. (ت: ١٤١هـ). ينظـر: تاريـخ الإسـلام، ج٣ ص٩٨٦.

(٥) هـي: أَمـة بنـت خالـد بـن سـعيد بـن العـاص بـن أميـة. لهـا صُحبـةٌ وروايـةُ حديثَيـن. تزوجهـا الزبيـر بـن العـوام، فولـدت لـه عمـرًا، وخالـدًا. ينظـر: تاريـخ الإسـلام، ج٢ ص٨٩٤.

(٦) أبـو سـعيد القرشـي، الأمـوي: أحـد السـابقين الأوليـن. (ت: ١٣هـ). ينظـر: سـير أعـلام النبـلاء، ج١ ص٢٥٩.

(٧) أخرجـه البخـاري في صحيحـه، كتـاب: الجنائـز- بـاب: التعـوذ مـن عـذاب القبـر، ج١ ص٤٦٣ برقـم: (١٣١٠)، مـن حديـث ابنـة خالـد بـن سـعيد بـن العـاص. و أخرجـه مسـلم في صحيحـه، كتـاب: المسـاجد ومواضـع الصـلاة- بـاب: مـا يستعاذ منـه في الصـلاة، ج١ ص٤١٣ برقـم: (٥٨٨)، مـن حديـث أبـي هريـرة رضي الله عنه، مـن حديـث وُهيـب، بـه.

(٨) أخرجـه مسـلم في صحيحـه، كتـاب: الجنـة وصفـة نعيمهـا- بـاب: عَـرْضِ مَقْعَـدِ الْمَيِّـتِ مِـنَ الْجَنَّـةِ أَوِ النَّـارِ عَلَيْـهِ، ج٤ ص٢١٩٩ برقـم: (٢٨٦٧)، مِـن حديـث أبـي سـعيد الخـدري رضي الله عنه.

دليل آخر:

ومما يبيّن عذابَ الكافرينَ في القبورِ: قولُ الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿ ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴾ [غافر:٤٦]؛ فجَعَل عذابَهم يومَ تقومُ الساعةُ بعدَ عرضِهم على النارِ في الدنيا غدوًّا وعشيًّا. وقال: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ ﴾[التوبة:١٠١]: مرةً بالسيف، ومرةً في قُبورهم،﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾: في الآخرةِ.

وأخبر الله عَزَّوَجَلَّ : أن الشهداءَ في الدنيا يُرزقون ويَفرحونَ بفضلِ الله، قال -تعالىٰ-:﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ وَيَسۡتَبۡشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمۡ يَلۡحَقُواْ بِهِم مِّنۡ خَلۡفِهِمۡ أَلَّا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾[آل عمران:١٦٩-١٧٠]، وهذا لا يكونُ إلا في الدنيا؛ لأن الذين لم يلحقُوا بِهم: أحياءٌ؛ لَم يمُوتُوا ولا قُتِلوا.

❁❁❁

باب: الكلام في إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا ۚ﴾[النور: ٥٥]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ﴾[الحج: ٤١]، وأثنىٰ الله عزَّ وجلَّ علىٰ المهاجرينَ والأنصارِ والسابقينَ إلىٰ الإسلام، وعلىٰ أهلِ بيعةِ الرِّضوانِ رضي الله عنهم، ونطَق القرآنُ بمَدْحِ المهاجرينَ والأنصارِ رضي الله عنهم في مواضعَ كثيرةٍ، وأثنىٰ علىٰ أهلِ بيعةِ الرضوانِ، فقال عزَّ وجلَّ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، الآية.

وقد أجمعَ هؤلاء الذين أثنىٰ اللهُ عليهم ومدَحهم، علىٰ إمامةِ أبي بكرٍ الصديقِ رضي الله عنه، وسمَّوه خليفةَ رسولِ الله ﷺ، وبايَعُوه وانقادُوا لهُ، وأقرُّوا لهُ بالفضلِ، وكان أفضلَ الجماعةِ في جميع الخصالِ التي يستحقُّ بها الإمامةَ؛ مِن: العِلمِ والزُّهدِ وقوَّةِ الرأيِ، وسياسةِ الأُمة، وغيرِ ذلك(١).

دليلٌ آخر من القرآن على إمامةِ أبي بكرٍ الصديقِ رضي الله عنه:

وقد دلَّ علىٰ إمامةِ أبي بكرٍ الصديقِ رضي الله عنه في «سورةِ براءة»، فقال

---

(١) نقَل ابن فورك: أن الشيخ الأشعري «كان يقول: إن الإمامة هي خلافةُ الرسول في باب القيام مقامَه، من حيث إنفاذ الأحكام، وإقامة الحدود، وجبايةِ الخراج، وحفظِ البَيضةِ، ونُصرة المظلوم، والقبضِ علىٰ أيدي الظالمين، من غير أن يكون إليه ابتداء شرائع وتغيير شرعٍ، وإنما يكون في ذلك، كواحدٍ من الأُمة يقيم الحقوقَ علىٰ حسْب ما دلت عليه آيُ الكتاب والسُّنن، وحصل عليه اتفاق الأمة، وما دلت عليه العقول بالقياس والاستنباط من هذه الأصول...». مجرد المقالات، ص١٨١. وحكىٰ أيضًا: أن الشيخ الأشعري كان يذهب «في صفات الإمام، إلىٰ أنه يجب أن يكون: بالعلم ظاهرًا، وفي الفهم والفطنة بارزًا، وبجُملة خصال الفضل في باب الدين مشهورًا، ومن أكثرهم بائنًا، وكذلك في الضبط والسياسة وحُسن السياسة والاستقلال بما يتحمله من ذلك». مجرد المقالات، ص١٨٢.

للقاعدين عن نُصرةِ نبيِّهِ، والمتخلفينَ عن الخروجِ معهُ: ﴿فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة:٨٣]، وقال -تعالىٰ- في سورةٍ أخرىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]، يعني قولَه: ﴿فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِيَ أَبَدًا﴾، ثم قال: ﴿كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُواْ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥﴾ قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِن تَتَوَلَّوْاْ﴾، يعني: تُعرضوا عن إجابةِ الداعِي لكُم إلىٰ قتالِهم، ﴿كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح:١٦].

والداعي لهُم إلىٰ ذلك: غيرُ النبي ﷺ، الذي قال الله عَزَّوَجَلَّ لهُ: ﴿فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّا﴾، وقال في سورة الفتح: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾، فمنَعهم الخُروجَ مع نبيه عَلَيْهِ السَّلَامُ، وجعلَ خروجَهم معهُ تبديلًا لكلامِه، فوجَب بذلك أن الداعي الذي يدعُوهم إلىٰ القتالِ: داعٍ يدعُوهم بعدَ نبيِّه ﷺ، وقد قال الناسُ: هُم أهلُ فارسَ [والروم][١]، وقالوا: أهل اليمامة، فإن كانوا[٢] أهلَ اليمامةِ: فقد قاتَلهم بعد نبيِّه ﷺ[٣]: أبو بكرٍ الصدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ودعا إلىٰ قتالهم[٤]، وإن كانوا الرومَ: فقد قاتلهُم الصدِّيقُ[٥] أيضًا، وإن كانوا أهلَ فارسَ: فقد قُوتِلُوا في أيام أبي بكرٍ، وقاتَلهم عُمرُ مِن بعدِه وفرغَ منهم[٦].

وإذا وجبت إمامة عمر.. وجبت إمامةُ أبي بكرٍ الصدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما وجبت

---

(١) [والروم]: أثبتناها من اللمع، ص٢٩٥، وعبارته هناك: «وقد قال الناس قولَين: قال بعضهم: هم فارس والروم، وقال آخرون: هم أهل اليمامة». ولا بد من هذه الإضافة؛ ليتم الكلام هنا؛ لقوله الآتي: «وإن كانوا الروم:...».

(٢) «وقالوا: أهل اليمامة، فإن كانوا»: ساقط من (ن، خ، س، ر، م، ط).

(٣) «بعد نبيه ﷺ»: ليس في (ك).

(٤) «ودعا إلىٰ قتالهم»: ساقط من (ك).

(٥) «وإن كانوا الروم: فقد قاتلهم الصِّديق»: ساقط من (ش).

(٦) الإشارات القرآنية علىٰ إمامة الصدِّيق التي أوردها الشيخ هنا: أوردها في اللمع، ص٢٩٣-٢٩٥، وتكاد بعضُ عبارات الإبانة هنا، تتطابَق مع ما في اللمع.

إمامةُ عمرَ؛ لأن العاقدَ له الإمامةَ: أبو بكرٍ، فقد دلَّ القرآنُ: علىٰ إمامةِ الصدِّيق والفاروقِ، رضوان الله عليهما.

وإذا وجبت إمامةُ أبي بكر بعد رسول الله ﷺ، وجب أنه أفضلُ المسلمينَ.

دليلٌ آخر من الإجماع علىٰ إمامة أبي بكرٍ الصديقِ رضي الله عنه:

وممَّا يدلُّ علىٰ إمامة الصدِّيقِ رضي الله عنه: أن المسلمينَ جميعًا بايَعُوه[1] وانقَادُوا لإمامته، وقالوا له: «يا خليفة رسول الله ﷺ».

ورأَينا عليًّا والعباسَ رضي الله عنهما بايَعاهُ، وأقرَّا له بالإمامةِ.

وإذا كانت الرافضةُ يقولون: إن عليًّا هو المنصُوص علىٰ إمامته. والرَّاوَنْديةُ تقول: العباسُ هو المَنصُوص علىٰ إمامتِه[2]، ولَم يكُن للناسِ في الإمامة إلا ثلاثةُ أقوالٍ:

- مَن قال منهم: إن النبي ﷺ نصَّ علىٰ إمامةِ الصدِّيقِ رضي الله عنه، وهو الإمامُ بعد رسول الله ﷺ.
- وقولُ مَن قال: نَصَّ علىٰ إمامة علِيٍّ رضي الله عنه.
- وقولُ مَن قال: الإمام بعده العباس رضي الله عنه.

وقولُ مَن قال: هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، هو بإجماع المسلمين والشهادةِ له بذلك.

ثم رأَيْنا عليًّا والعباس قد بايَعاه وأجمعَا علىٰ إمامته، فوجب أن يكون إمامًا بعد النبي ﷺ بإجماع المسلمين.

---

(١) في (ر، ن): «تابعوه».

(٢) «والروانديــة ... علىٰ إمامته»: ساقط من (ك). والراوَندية: نصَّ النوبَختي: أنهم من فِرق الشيعة، تُنسب إلىٰ رجُل يسمَّىٰ: أبا هريرة الرونـدي. فرق الشيعة، للنوبختي، ص٤٣، مطبعة الدولة- استانبول، ١٩٣١م. ويراجع: مقالات الإسلاميين، ج١ ص٩٦.

ولا يجوز لقائلٍ أن يقول: كان باطنُ عليٍّ والعباسِ خلافَ ظاهرهما! ولو جاز هذا لمدَّعيه.. لَم يصحَّ إجماعٌ، وجاز لقائلٍ أن يقول ذلك في كلِّ إجماعٍ للمسلمين!

وهذا يُسقط حُجيةَ[1] الإجماعِ؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ لَم يتعبَّدْنا في الإجماعِ بباطنِ الناسِ، وإنما تعبَّدَنا بظاهرِهم، وإذا كان ذلك كذلك.. فقد حصل الإجماعُ والاتفاقُ علىٰ إمامةِ أبي بكرٍ الصديق[2].

وإذا ثبتت إمامةُ الصِّديق.. ثبتت إمامةُ الفَاروقِ؛ لأن الصدِّيق نصَّ عليه وعقَد له الإمامةَ، واختارَه لها، وكان أفضلَهم بعد أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وثبتت إمامةُ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد عمر، بعقدِ مَن عقد له الإمامةَ مِن أصحاب الشورىٰ[3]؛ الذين نص عليهم عمرُ، فاختاروه ورضُوا بإمامته، وأجمعُوا علىٰ فضلِه وعدلِه.

وتثبت إمامةُ عليٍّ بعد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بعقْدِ مَن عقَدها لهُ مِن الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِن أهل الحَلِّ والعَقدِ؛ ولأنه لَم يدَّعها أحدٌ مِن أهلِ الشورىٰ غيرُه في وقتِه، وقد أُجمع علىٰ فضلِه وعدلِه، وأنَّ امتناعَه عن دعوىٰ الأمر لنفسه في وقت الخلفاء قَبْلَه.. كان حقًّا؛ لِعلْمِه أن ذلك ليس بوقتِ قيامه، فلمَّا[4] كان[5] لنفسِه في غيرِ وقت الخلفاء..

---

(١) في (ش، ر، ك): «حجة».

(٢) أورد الشيخُ الاستدلالَ المذكور هنا بالإجماع: في اللمع، ص٢٩١-٢٩٣، بعباراتٍ مُقاربةٍ جدًّا.

(٣) هم: عثمان، وعليٌّ، وطلحة، والزبير، وابن عوف، وسعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. يراجع: صحيح البخاري، كتاب: الجنائز- باب: ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ج٢ ص١٠٣ الحديث رقم: (١٣٩٢).

(٤) في (ش): «وقد أجمع علىٰ فضله وعدله، وامتناعُه عن دعوىٰ الأمر لنفسه في وقت الخلفاء قبله، كان حقًّا؛ لِعلمه أن ذلك ليس بوقت قيامه وأوانِه، فلمَّا كان لنفسه في وقت الخلفاء قبْله كان حقًّا؛ لِعلمه أن ذلك ليس بوقت، ثم لما صار الأمر أظهر وأعلن ولم يقصد». وكذا (ن) مع اختلافٍ يسيرٍ. وفي (ر، ك): «وقد اجتمع علىٰ فضله وعدله، وأن امتناعه... بوقت قيامه وأنه قلما كان لنفسه... أظهر وأعلن ولم يقصر». وبهامش (مخطوطة الأزهرية): «قوله فلما كان لنفسه، إلىٰ آخره: حرِّره وانظر الجواب، أي: جوابَ (لمَّا)، فـ«ال»: عِوضٌ عن المضاف إليه. ثم إن قوله: في وقت الخلفاء: يظهر لي تكراره، ولعل أصل الكلام: فلما كان لنفسه: قبلَه وقام به. اهـ. وحرر». والحاصل: أن عبارة: في وقت الخلفاء: تكرارٌ.

(٥) أي: الأمر.

قَبله، ثم لما صار الأمر.. أظهرَ وأعلنَ ولَم يُقصِّر، حتىٰ مضىٰ علىٰ السَّدادِ والرَّشادِ، كما مضَىٰ مَن قَبْله مِن الخلفاءِ وأئمةِ العدلِ علىٰ السدادِ والرشادِ، متَّبعين لكتابِ ربِّهم وسُنةِ نبيِّهِم.

هؤلاء هم الأئمةُ الأربعةُ المجتمَعُ علىٰ عدلِهم وفضلِهم رضي الله عنهم.

وقد رَوىٰ سُرَيج[1] بنُ النُّعمانِ، قال: حدَّثنا حَشْرجُ بنُ نُباتةَ[2]، عن سعيدٍ[3] بن جُمهان، قال: حدَّثني سَفينةُ[4]، قال: قال رسول الله ﷺ: «الخلافة[5] في أُمَّتي ثلاثُون سَنةً، ثم مُلكٌ بعد ذلك»، ثم قال لي سَفينة: «أمسِك خلافةَ أبي بكرٍ وخلافةَ عمر وخلافةَ عثمان، ثم أمسِك خلافةَ عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنهم»، قال: فوجدتُها ثلاثين سَنةً[6].

فدل ذلك: علىٰ إمامةِ الأئمةِ الأربعةِ رضي الله عنهم.

فأما ما جرَىٰ مِن عليٍّ والزبيرِ وعائشةَ رضي الله عنهم: فإنَّما كان علىٰ تأويلٍ واجتهادٍ، وعليٌّ رضي الله عنه الإمامُ، وكلُّهم مِن أهل الاجتهادِ، وقد شهد لهم النبيُّ

---

(١) في النسخ الخطية: «شريح»، وهو خطأ. والصواب: ما أثبتناه. وهو: سُرَيج بن النعمان بن مرْوان الجَوهري، البغدادي، اللؤلُؤي. حدث عنه: البخاري بواسطة مسلم، وابنُ حنبل، وغيرهما. (ت: ٢١٧هـ). يراجع: سير أعلام النبلاء، ج١٠ ص٢١٩.

(٢) هو: أبو مكرم الأشجعي، الكوفي: رَوىٰ عن: سعيد بن جُمْهان، وغيره. وروىٰ عنه: أبو داود، وأبو نعيم، وآخرون. ينظر: تاريخ الإسلام، ج٤ ص٣٣٩.

(٣) في (خ): «عن إسماعيل». وهو: أبو حفص الأسلمي، البصري، رَوىٰ عن: أبي القين، وسفينة. وروىٰ عنه: العوام بن حوشب، وحماد بن سلمة، وغيرهم. (ت: ١٣٦هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، ج٣ ص٦٦٢.

(٤) هو: أبو عبد الرحمن، مولىٰ رسول الله ﷺ: كان عبدًا لأم سلمة، فأعتقته، وشرطت عليه خدمة رسول الله ﷺ ما عاش. حدث عنه: الحسن البصري، وغيره. (توفي: بعد سنة سبعين من الهجرة). ينظر: سير أعلام النبلاء، ج٣ ص١٧٢.

(٥) بهامش (خ): «"ال" في الخلافة: للكمال، أي: الخلافة الكامل فيها العدل».

(٦) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب: الفتن- باب: ما جاء في الخلافة، ج٤ ص٥٠٣ برقم: (٢٢٢٦)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ، وأحمد في مسنده، برقم: (٢١٩٢٨)، من حديث سَفينة رضي الله عنه.

ﷺ بالجنةِ والشهادةِ[(١)]، فدل على أنهم كلَّهم كانُوا على حقٍّ في اجتهادِهم[(٢)].

وكذلك ما جرَىٰ بين عليٍّ ومعاويةَ رضي الله عنهما، كان علَىٰ تأويلٍ واجتهادٍ[(٣)].

وكل الصحابة أئمةٌ مأمُونُون؛ غيرُ متَّهمين في الدِّين، وقد أثنىٰ اللهُ ورسولُه علىٰ جميعِهم، وتعبدَنا بتوقِيرِهم وتعظيمِهم ومُوالاتِهم، والتبَرِّي مِن تنقُّص أحدٍ منهم، رضي الله عنهم أجمعين[(٤)].

وقد قُلنا في الأبواب[(٥)] قولًا وجيزًا، والحمدُ لله أولًا وآخرًا[(٦)].

❁❁❁

(١) وردت فضائل هؤلاء الصحابة في عدد من الكتب منها: فضائل الصحابة، للإمام أحمد، والبخاري في صحيحه كتاب: فضائل الصحابة، ج٣ ص١٣٣٣، ومسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، ج٤ ص١٨٥٤.

(٢) نقَل ابن فورك عن الشيخ الأشعري: أن السيدة عائشة رضي الله عنها خرجت بقصد الإصلاح بين الطرفَين؛ لمكانتها عند المسلمين، وما خرجت بقصد الحرب. وأما خروج طلحة والزبيرَ رضي الله عنهما؛ فكان عن تأوُّلٍ واجتهادٍ منهما، وأخطآ في ذلك، وتابَا ورجعَا عنه. يراجع: مجرد المقالات، ص١٨٧، ١٨٨.

(٣) نقل ابن فورك عن الشيخ الأشعري: أنه يرىٰ أن سيدنا معاوية رضي الله عنه قد خرج متأولاً، وأخطأ، ولم يُطلِق الشيخُ عليه اسمَ الفسق ولا الكفر، بل هو مِن قَبيل اجتهاد حاكِمَين، أصاب أحدُهما وأخطأ الآخر. يراجع: مجرد المقالات، ص١٨٨.

(٤) «وتعبدنا بتوقيرهم ... أجمعين»: ليس في (ش).

(٥) في (ش): «في الأبرار»، والأقرب إلىٰ رسمها في (ك): «في الأبواب»، وفي باقي النسخ: «في الإقرار»، وعبارته في اللمع، ص٢٩٦: «وقد قلنا في الأبواب...».

(٦) «والحمد لله أولا وآخرا»: ساقط من (هـ).

[خاتمة النسخ الخطية]

بآخر (ش): «تم الكتاب المبارك، وكان الفراغ منه: في يوم الثلاث المبارك، ثامن شهر محرم الحرام، افتتاح سنة أربعة وثمانين بعد الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، والحمد لله على الختام والتمام». وبقلم المفهرس للمخطوطات: أن التاريخ المقصود هو: (١٠٨٤ بعد الهجرة النبوية).

وفي (ر): «تمت سنة: ١٢٨٨هـ».

وفي (ن): «فرغ منها راقمها الفقير الضعيف إلى رحمة ربه الكريم اللطيف: أبو القاسم محمد بن مسعود الدباغ الحسني الإدريسي، ختم الله له ولوالديه بالحسنى، وجعلهما من أهل المقر الأسنى، في يوم الجمعة السابع والعشرين من ذي الحجة الحرام، سنة: ١٣٠١، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد أشرف المرسين، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين».

وفي (هـ): «قد تم هذا الكتاب بعون الله وتوفيقه، وصلى الله على محمد وآله وأصحابه جميعًا، سنة: ١٣٠٥ ...».

وفي (خ): «هذا آخر كتاب الإبانة عن أصول الديانة، للشيخ الإمام أبي الحسن بن علي بن إسماعيل الأشعري رضي الله عنه، وكان الفراغ من نساخته، يوم السبت المبارك ذي الحجة سنة: ١٣٠٧، على يد كاتبه محمد سلمان الإخيمي، وصلى الله على سيدنا محمد».

ثبت بأهم المصادر والمراجع

أولًا: كُتب الإمام الأشعري، وتلامذته:

- **الإبانة عن أصول الديانة**، تقديم وتحقيق وتعليق: أ. د. فوقية حسين محمود، توزيع دار الأنصار، ط١، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- **الإبانة عن أصول الديانة**، تحقيق: بشير محمد عيون، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٥هـ.
- **الإبانة عن أصول الديانة**، تحقيق: صالح بن مقبل العُصَيْمي، دار الفضيلة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- **تأويل الآيات المشكلة الموضحة وبيانها بالحجج والبرهان**، لأبي الحسن عليّ بن محمد بن مهدي الطبري -تلميذ الشيخ الأشعري-، دار الآفاق العربية- القاهرة، ط١، ٢٠١٤م.
- **الحث على البحث**، تحقيق: لجنة التحقيق بمركز الإمام الأشعري، بالأزهر الشريف، نشر: مركز الإمام الأشعري بالأزهر، ١٤٤٦هـ-٢٠٢٤م.
- **رسالة إلى أهل الثغر باب الأبواب، (المنسوبة للشيخ الأشعري)**، تحقيق ودراسة: عبد الله شاكر الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ٢٠٠٢م.
- **شرح معتقَد ابن خفيف (الفوائد العمادية)**، للدامغاني، محفوظ بمكتبة المحمودية، برقم: (٢٦٣٤)، ضمن مجموع.
- **الاقتصاد**، لابن خفيف، بتحقيق: فلوريان صبيروي، ط: فرانز شتاينر- شتوتغارت، ١٩٩٨م.
- **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**، صححه وقدم له وعلق عليه: د. حمودة غرابة، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٣م.

- **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**، وعلى هامشه: حاشية الحسن على لمع أبي الحسن تقديم: أ. د. أحمد الطيب، تحقيق وتحشية: أ. د حسن الشافعي، مجلس حكماء المسلمين، ط٢، ١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م.
- **المعتقد الصغير**، لابن خفيف، طُبع مع: اللمع، للشيخ الأشعري.
- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دون تاريخ.

ثانيًا: الكتب الأخرى:

١- **أبو الحسن الأشعري**، د. حموده غرابة، مجمع البحوث الإسلامية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٢- **الأسماء والصفات**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أنس الشرفاوي، دار التقوى- دمشق، ط١، ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤.
٣- **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد**، للبيهقي، تحقيق: أنس الشرفاوي، دار التقوى- دمشق، ط٢، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م.
٤- **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**، للقاضي أبي بكر الباقلاني، تحقيق: الشيخ محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢، ١٤١٢هـ-٢٠٠٠م.
٥- **الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد**، لأبي الحسين الخياط عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، تحقيق: د. نيبرج، ط٢، دار أوراق شرقية، بيروت- لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٦- **التاريخ الكبير**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، أبي عبد الله، بعناية الشيخ: عبد الرحمن المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٧- **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٨- **تبيين كذب المفتري**، لابن عساكر، تحقيق: أ. أنس الشرفاوي، ص٣٠٤-٣٠٥. دار التقوىٰ- دمشق، ط١، ١٤٤٠هـ.

٩- **تجريد مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**، للإمام أبي بكر ابن فورك، إعداد: د. محمد أمين عيسىٰ، مجمع البحوث الإسلامية، ط١، ١٤٤٢هـ.

١٠- **تراث الإمام الأشعري بين المخطوط والمطبوع**، محمد عُزَير شمس، ضمن كتاب: الإمام أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة، تصدير: الإمام الأكبر أ. د. أحمد الطيب، ج١، نشر: دار القدس العربي- القاهرة، ط١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٤م.

١١- **تصفح الأدلة**، لأبي الحسين البصري، تحقيق: ويلفرد مادلونج، زابينه أشميتكه، ألمانيا، دون تاريخ.

١٢- **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، للقاضي أبي بكر الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية -لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٣- **تنزيه القرآن عن المطاعن**، للقاضي عبد الجبار بن أحمد بن الجبار الهمذاني المعتزلي، دار النهضة الحديثة، بيروت- لبنان، دون تاريخ.

١٤- **الجامع لشعب الإيمان**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرَوْجِردي الخراساني، البيهقي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٥- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، للطبري: محمد بن جرير، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، دون تاريخ.

١٦- **الحدود في الأصول**، لابن فورك، قرأه وقدم له وعلق عليه: محمد السليماني، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٧- **حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، للزمخشري: جار الله أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، اعتنىٰ به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة- بيروت- لبنان، ط٣، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٨- **الحنائيات = فوائد أبي القاسم الحنائي**، للإمام أبي القَاسِمِ الحُسَيْنُ ابن مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيْمَ بنِ الحُسَيْنِ الدِّمَشْقِيّ، الحِنَّائِي، تخريج: النخشبي، تحقيق: خالد رزق محمد جبر أبو النجا، الناشر: أضواء السلف، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٩- **خلق أفعال العباد والرد علىٰ الجهمية وأصحاب التعطيل**، للبخاري: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، تحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء، الرياض- السعودية، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

٢٠- **الردّ علىٰ المشبهة**، للجاحظ: أبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب البصري- ضمن رسائل الجاحظ الكلامية، تبويب: د. علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، لطبعة الأخيرة، ٢٠٠٢م.

٢١- **السنة**، المنسوب لعبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: عادل بن عبد الله آل حمدان، دار اللؤلؤة، بيروت- لبنان، ط٤، ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م.

٢٢- **السنة**، لأبي بكر أحمد بن هارون بن يزيد، الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية للنشر والتوزيع- الرياض- السعودية، ط٣، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

٢٣- **السنن**، لأبي داود السجستاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمَّد كامِل قُره، دار الرسالة العالمية- بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٢٤- **سنن الترمذي = الجامع الكبير**، لمحمد بن عيسىٰ بن سَوْرة، الترمذي، أبي عيسىٰ، تحقيق وتعليق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي -بيروت، ١٩٩٨ م. وأخرىٰ: طبعة الحلبي، بعناية الشيخ أحمد محمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢٥- **السنن الكبرىٰ**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ-٢٠٠١م.

٢٦- **السنن الكبير = السنن الكبرىٰ**، للإمام أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي، أبي بكر البيهقي، المحقق: مركز هجر للبحوث والدراسات، الناشر: دار هجر - القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٢٧- **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م.

٢٨- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، نشر: دار طيبة- السعودية، ط٨، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٢٩- **شرح الأصول الخمسة**، للقاضي عبد الجبار، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، دون تاريخ.

٣٠- **شرح المواقف**، للسيد الشريف: عليِّ بن محمد الجرجاني- ومعه: حاشيتا حسن جلبي الفناري، وعبد الحكيم السيالكوتي، تصحيح: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، دون تاريخ.

٣١- **الشريعة**، للإمام أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن - الرياض- السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٣٢- **صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفىٰ ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة -بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م. وط: دار الفاريابي، بتحقيق: نظر أحمد الفاريابي.

٣٣- **صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلىٰ رسول الله ﷺ**، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. وأيضًا طبعة دار التأصيل بالقاهرة.

٣٤- **الضعفاء الكبير**، للإمام أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م، وأخرىٰ: بدار التأصيل.

٣٥- **طبقات الشافعية الكبرىٰ**، لتاج الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

٣٦- **طبقات المعتزلة**، لابن المرتضىٰ المهدي لدين الله أحمد بن يحيىٰ ابن المرتضىٰ الزيدي، تحقيق: سوسنة ديفلد، مكتبة الحياة- بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

٣٧- **الفائق في أصول الدين**، لابن الملاحمي: ركن الدين محمود بن محمد الخوارزمي، تحقيق: ويلفرد مادلونج، مارتين مكدرمت، مؤسسة بزوهشي حكمت وفلسفة- طهران- إيران، ١٣٨٦هـ.

٣٨- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت.

٣٩- **فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار**، للإمام الحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الرُّباعي الصنعاني، تحقيق : مجموعة بإشراف: الشيخ علي العمران، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٧ هـ.

٤٠- **فضائل القرآن**، للإمام أبي عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي البغدادي، تحقيق: مروان العطية، وآخرون، دار ابن كثير- دمشق- بيروت، ط١، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م.

٤١- **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، للقاضي عبد الجبار- ومعه: باب ذكر المعتزلة، للبلخي، وطبقات المعتزلة، للحاكم الجشمي، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، دون تاريخ.

٤٢- **الفقه الأكبر، والوصية**، للإمام أبي حنيفة: ضمن خمس رسائل، جمَعها وحققها: الشيخ محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٤٣- **كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح**، للإمام محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المُنَاوِي، صدر الدين، أبي المعالي، دِرَاسَة وتحقيق: د.محمد إسحاق محمد إبراهيم الناشر: الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

٤٤- **متشابه القرآن**، للقاضي عبد الجبار بن أحمد بن الجبار الهمذاني المعتزلي، تحقيق: د. عدنان زرزور، دار التراث، دون تاريخ.

٤٥- **مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**، أبو بكر محمد بن الحسن ابن فورك، تحقيق: دانيال جيماريه، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٧م.

٤٦- **المختصر في أصول الدين**، للقاضي عبد الجبار بن أحمد بن الجبار الهمذاني المعتزلي- ضمن رسائل العدل والتوحيد، جمع وتحقيق: د. محمد عمارة ، دار الشروق، ط٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٤٧- **مذاهب الإسلاميين (المعتزلة، الأشاعرة، الإسماعيلية، القرامطة، النصيرية)**، د. عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين - بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.

٤٨- **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري، وبذيله: التلخيص للذهبي، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة- بيروت، د.ت، وأخرى طُبعت بدار الميمان .

٤٩- **المسند**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني،تحقيق: شعيب الأرنؤوط -عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ -٢٠٠١ م.

٥٠- **المُصَنَّف**، للإمام أبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، ط١، ١٤٢٧هـ.

٥١- **المعتمد في أصول الدين**، لابن الملاحمي: ركن الدين محمود بن محمد الخوارزمي، تحقيق: ويلفرد مادلونج، لندن، ١٩٩١م.

٥٢- **المغني في أبواب التوحيد والعدل** للقاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دون تاريخ.

٥٣- **المقالات، ومعه: عيون المسائل والجوابات**، لأبي القاسم الكعبي: عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، تحقيق: د. حسين خانصو، د. راجح كردي، د. عبد الحميد كردي، مركز كورامير للدراسات القرآنية - إسطنبول تركيا، ط١، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

٥٤- **المهذب في اختصار السنن الكبير**، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عُثمان الذّهَبيّ الشَّافعيّ، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلميِ، بإشراف: أبي تَميم يَاسر بن إبراهيم، الناشر: دار الوطن للنشر، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٥٥- **نظرة علمية في نسبة كتاب الإبانة جميعه إلىٰ الإمام الجليل ناصر السنة أبي الحسن الأشعري**، للشيخ وهبي سليمان غاوجي، دار ابن حزم- بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٥٦- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

كشافات الكتاب

كشاف
الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
١	﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾	الفاتحة	٤	١٥٥
٢	﴿الٓمٓ ١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾	البقرة	١ - ٢	٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥١
٣	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾	البقرة	٦	٢٥١
٤	﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ ﴾	البقرة	٧	٢٣٧
٥	﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ ﴾	البقرة	٢٦	٢٥٩
٦	﴿بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ﴾	البقرة	٢٩	٢٥٤
٧	﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ ﴾	البقرة	٥٥	١٣٢
٨	﴿ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾	البقرة	٩٨	١٤٣
٩	﴿كُن فَيَكُونُ ﴾	البقرة	١١٧	١١٢
١٠	﴿ قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ ﴾	البقرة	١٤٤	١٢٧
١١	﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ ﴾	البقرة	١٨٥	٢٥٠
١٢	﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ ﴾	البقرة	٢١٠	١٨٦
١٣	﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ ﴾	البقرة	٢٥٣	١٠٥
١٤	﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ ﴾	البقرة	٢٥٥	١٣٩
١٥	﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ ﴾	البقرة	٢٥٥	٢٠٢

م	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
١٦	﴿لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾	البقرة	٢٦٤	٢٤٨
١٧	﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾	البقرة	٢٧٢	٢٤٩
١٨	﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾	البقرة	٢٧٥	١٢٣
١٩	﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾	آل عمران	١٨	١٥٠
٢٠	﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ﴾	آل عمران	٥٥	١٨٧
٢١	﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾	آل عمران	٧٧	١٦٥
٢٢	﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾	آل عمران	٧٧	١٢٥
٢٣	﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ﴾	آل عمران	٨٦	٢٨٤
٢٤	﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾	آل عمران	١٠٨	٢٢٩
٢٥	﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	آل عمران	١٦٩ – ١٧٠	٢٦٨
٢٦	﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾	النساء	٤٨	١٠٧
٢٧	﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾	النساء	٧٨	٢٣١
٢٨	﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾	النساء	٧٩	٢٣١
٢٩	﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ﴾	النساء	٨٣	١٠٢
٣٠	﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	النساء	٨٣	٢٢٦
٣١	﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾	النساء	١٣٤	١٩٠
٣٢	﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا﴾	النساء	١٥٣	١٣٢

م	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
٣٣	﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾	النساء	١٥٧	١٨٧
٣٤	﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾	النساء	١٥٨	١٨٠، ١٨٧
٣٥	﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾	النساء	١٦٤	١٤٩
٣٦	﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾	النساء	١٦٦	١٠٨، ١١٢، ٢٠٢، ٢٠٦
٣٧	﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ﴾	المائدة	٢٨	٢٢١
٣٨	﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾	المائدة	٢٩	٢٢١
٣٩	﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾	المائدة	٦٤	١١٢، ١٩٣
٤٠	﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾	المائدة	٩٢	١٠٢
٤١	﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾	الأنعام	٢٨	٢٢٣، ٢٥٥
٤٢	﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾	الأنعام	٣٠	١٨٨
٤٣	﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾	الأنعام	٥٩	١٠٠، ٢٠٩، ٢٥٤
٤٤	﴿ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾	الأنعام	٦٢	١٨٧
٤٥	﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓا۟﴾	الأنعام	١٤٠	١٠٢
٤٦	﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾	الأعراف	٣٠	٢٥٧
٤٧	﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾	الأعراف	٣٤	٢٣٩
٤٨	﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾	الأعراف	٥٤	١٤٣، ١٦٠، ١٧٤
٤٩	﴿قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾	الأعراف	٨٩	١٠٦
٥٠	﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾	الأعراف	١٤٣	١٢٨

م	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
٥١	﴿فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾	الأعراف	١٤٣	١٢٩
٥٢	﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ﴾	الأعراف	١٧٢	٢٥٨
٥٣	﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ﴾	الأعراف	١٧٢	٢٥٨
٥٤	﴿أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾	الأعراف	١٧٢	٢٥٨
٥٥	﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾	الأعراف	١٧٨	١١٣
٥٦	﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾	الأعراف	١٧٩	٢٥٧
٥٧	﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾	الأعراف	١٨٨	١١٤،١٠٦
٥٨	﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾	الأنفال	٣٣	٢٥٢
٥٩	﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾	الأنفال	٣٤	٢٥٢
٦٠	﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾	الأنفال	٧٥	٢٠٦
٦١	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾	التوبة	٦	١٧٥،١٦٦
٦٢	﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ﴾	التوبة	٨٣	٢٧٠
٦٣	﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ﴾	التوبة	١٠١	٢٦٨
٦٤	﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا﴾	يونس	١٥	١٠٢
٦٥	﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾	يونس	٢٥	٢٤٨
٦٦	﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ﴾	يونس	٢٦	١٣٠
٦٧	﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾	يونس	٤٤	١٣٩
٦٨	﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا﴾	يونس	٨٨	٢٣٧

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية	م
٢٣٧	٨٩	يونس	﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾	٦٩
٢٥٤	٦	هود	﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	٧٠
٢٠٩، ٢٠٢	١٤	هود	﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ﴾	٧١
٢٣٢	٢٠	هود	﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	٧٢
١٩٠	٣٧	هود	﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾	٧٣
٢٥٢	٦٦	هود	﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا﴾	٧٣
٢٥٧	١٠٥	هود	﴿فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ﴾	٧٤
٢٦٠، ١٠٥	١٠٧	هود	﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾	٧٥
١٧٧	٢	يوسف	﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾	٧٦
٢٣٨	٢٤	يوسف	﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ﴾	٧٧
٢٢١	٣٣	يوسف	﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ﴾	٧٨
٢٤٧، ١٩٥	٤	إبراهيم	﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾	٧٩
٢٦٠، ٢٤٧	٢٧	إبراهيم	﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾	٨٠
١١٣	١٧	النحل	﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾	٨١
١١٣	٢٠	النحل	﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾	٨٢
١١٢، ١٤٤، ١٥٧، ١٧٤	٤٠	النحل	﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ﴾	٨٣
١٨٥	٥٠	النحل	﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾	٨٤
١٩٥	١٠٣	النحل	﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾	٨٥

م	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
٨٦	﴿ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ ﴾	الإسراء	٧٤	٢٣٨
٨٧	﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ﴾	الكهف	١٧	٢٥٩،٢٤٨
٨٨	﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾	الكهف	٤٥	١٠٢
٨٩	﴿ وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا ﴾	الكهف	٤٨	١٨٨
٩٠	﴿وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾	الكهف	١٠١	٢٣٢
٩١	﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى ﴾	الكهف	١٠٩	١٧٤،١٤٦
٩٢	﴿ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴾	مريم	٩٤	٢٥٤
٩٣	﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾	طه	٥	١٨١،١٧٩،١١١
٩٤	﴿ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ ﴾	طه	١٤	١٤٧
٩٥	﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴾	طه	٣٩	١٩٠،١٠٨
٩٦	﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾	طه	٤٦	١٩٠،١٣٦
٩٧	﴿ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴾	طه	٥١-٥٢	٢٥٥
٩٨	﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم ﴾	الأنبياء	٢	١٧٧،١٧٦
٩٩	﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾	الأنبياء	٢٨	٢٦٣
١٠٠	﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا ﴾	الأنبياء	٦٢	١٤٩
١٠١	﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ ﴾	الأنبياء	٦٣	١٤٩
١٠٢	﴿ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ ﴾	الحج	٧	١١١
١٠٣	﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ ﴾	الحج	٤١	٢٦٩

م	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
١٠٤	﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾	الحج	٤٦	١٣٨
١٠٥	﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾	الحج	٦١	٢١١
١٠٦	﴿ رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا ﴾	المؤمنون	١٠٦	٢٥٩
١٠٧	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾	النور	٢١	٢٢٦
١٠٨	﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾	النور	٣٥	١٨٨
١٠٩	﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	النور	٥١	١٠٢
١١٠	﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾	النور	٥٥	٢٦٩
١١١	﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾	النور	٦٣	١٠٢
١١٢	﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾	الفرقان	٥٩	١٨٦
١١٣	﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾	الشعراء	١٩٥	٢٤٧
١١٤	﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾	الشعراء	٢١٤	٢٥١
١١٥	﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ ﴾	النمل	٣٥	١٢٦
١١٦	﴿إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	القصص	٣٠	١٥٤
١١٧	﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾	القصص	٥٦	٢٤٩
١١٨	﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾	القصص	٨٨	١٩٠
١١٩	﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾	العنكبوت	٤٩	١٧٥
١٢٠	﴿فِى بِضْعِ سِنِينَ ﴾	الروم	٤	١٤٤
١٢١	﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ ﴾	الروم	٢٥	١٤٣

م	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
١٢٢	﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾	لقمان	٢٧	١٦٨
١٢٣	﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِ ﴾	السجدة	٤	١٨٦
١٢٤	﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ﴾	السجدة	٥	١٨٠
١٢٥	﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ ﴾	السجدة	١٢	١٨٨
١٢٦	﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾	السجدة	١٣	١٠٥، ٢٢٣، ٢٤٩
١٢٧	﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾	السجدة	١٣	١٤٧
١٢٨	﴿ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾	السجدة	١٧	٢٦٠
١٢٩	﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ﴾	الأحزاب	٤٤	١٣١
١٣٠	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾	فاطر	٣	١١٣
١٣١	﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ ﴾	فاطر	١٠	١٧٩
١٣٢	﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾	فاطر	١١	١١٢، ٢٠٢، ٢٠٦
١٣٣	﴿ لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ﴾	فاطر	٣٠	٢٦٢
١٣٤	﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ ﴾	يس	١١	٢٥٠
١٣٥	﴿ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾	يس	٤٩	١٢٥، ١٢٦
١٣٦	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾	يس	٧١	١٩٩
١٣٧	﴿ فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾	الصافات	٥٥	٢٢٦
١٣٨	﴿ قَالَ تَاللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴾	الصافات	٥٦	٢٢٦
١٣٩	﴿ وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴾	الصافات	٥٧	٢٢٦

م	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
١٤٠	﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾	الصافات	٩٥	٢٦٠
١٤١	﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾	الصافات	٩٦	١١٣، ٢٦٠
١٤٢	﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ﴾	ص	٢٧	٢٣٠، ٢٣١
١٤٣	﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾	ص	٢٨	٢٣١
١٤٤	﴿ وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ ﴾	ص	٤٥	١٣٨
١٤٥	﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾	ص	٧٥	١٠٧، ١١٢، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦
١٤٦	﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ ﴾	ص	٧٨	١٥٥
١٤٧	﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾	الزمر	٢٨	١٦٩
١٤٨	﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ﴾	غافر	١٦	١٤٩
١٤٩	﴿ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴾	غافر	٣٢	٢٢٩
١٥٠	﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا ﴾	غافر	٣٦	١٨٠
١٥١	﴿ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾	غافر	٣٧	١٨٠
١٥٢	﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾	غافر	٤٦	٢٦٨
١٥٣	﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ ﴾	فصلت	٥	٢٣٧
١٥٤	﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾	فصلت	١١	١٥٥، ١٨٥
١٥٥	﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً ﴾	فصلت	١٣	٢٥١
١٥٦	﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا ﴾	فصلت	١٥	١١٢، ٢٠٣، ٢٠٦
١٥٧	﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا ﴾	فصلت	١٧	٢٥١

م	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
١٥٨	﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾	فصلت	٤٢	١٠١
١٥٩	﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾	فصلت	٤٤	٢٤٤
١٦٠	﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾	الشورى	٧	٢٥٧
١٦١	﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ﴾	الشورى	١٠	١٠٢
١٦٢	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	الشورى	١١	١٣٩
١٦٣	﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ﴾	الشورى	٢٧	٢٢٤، ٢٢٥
١٦٤	﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ﴾	الشورى	٥١	١٥٢، ١٨٧
١٦٥	﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾	الزخرف	٣	١٩٥
١٦٦	﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾	الزخرف	٣٣	٢٢٤، ٢٢٦
١٦٧	﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾	الجاثية	٢٣	٢٤٩
١٦٨	﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾	الفتح	١٠	١٩٣
١٦٩	﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ﴾	الفتح	١٥	٢٦٩-٢٧٠
١٧٠	﴿كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾	الفتح	١٦	٢٧٠
١٧١	﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	الفتح	١٨	٢٦٩
١٧٢	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾	ق	١٦	١١٩
١٧٤	﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾	ق	٣٥	١٣٠
١٧٥	﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾	الذاريات	٤٧	١٩٥، ٢٠٣
١٧٦	﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	الذاريات	٥٥	١٧٦

م	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
١٧٧	﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾	الذاريات	٥٦	٢٣٢
١٧٨	﴿ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾	الذاريات	٥٨	١٠٨، ٢٠٢
١٧٩	﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ ﴾	الطور	٣٥	١١٣
١٨٠	﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾	الطور	٤٨	١٩٠
١٨١	﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾	النجم	٣-٤	١٠٢
١٨٢	﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾	النجم	٨-٩	١١٩
١٨٣	﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠ مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ۝١١ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ﴾	النجم	٨-١٢	١٨٦
١٨٤	﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾	النجم	١٨	١٨٦
١٨٥	﴿ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾	النجم	٣١	١٠٣
١٨٦	﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴾	القمر	١٤	١٠٨، ١١٢، ١٩٠
١٨٧	﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴾	الرحمن	١-٣	١٦٠
١٨٨	﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾	الرحمن	٢٦	١٠٣
١٨٩	﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾	الرحمن	٢٧	١٠، ١١١، ١٥٠، ١٩٢
١٩٠	﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾	الرحمن	٧٨	١٥٠
١٩١	﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾	الحديد	٢٥	١٧٧
١٩٢	﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ ﴾	المجادلة	١	٢١١
١٩٣	﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ﴾	المجادلة	٦	٢٥٤

م	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
١٩٤	﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ ﴾	الحشر	٧	١٠٢
١٩٥	﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾	الصف	٥	٢٣٨
١٩٦	﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾	المنافقون	١١	٢٣٩
١٩٧	﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾	الطلاق	١٠	١٧٦
١٩٨	﴿ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾	الطلاق	١١	١٧٦
١٩٩	﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾	الطلاق	١٢	٢٥٤
٢٠٠	﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ﴾	الملك	٣	٢٣٠
٢٠١	﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ﴾	الملك	٤	٢٣٠
٢٠٢	﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾	الملك	١٦	١٨٠
٢٠٣	﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾	القلم	٤٢	٢٣٢
٢٠٤	﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾	الحاقة	٤٥	١٩٤
٢٠٥	﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾	المعارج	٤	١٨٥
٢٠٦	﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾	نوح	١٦	١٨١
٢٠٧	﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾	الجن	٣	١٥١
٢٠٨	﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًۢا﴾	الجن	٢٨	٢٥٤
٢٠٩	﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾	المدثر	٢٥	١٠٥، ١٤٨
٢١٠	﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾	القيامة	١٦	١٧٥
٢١١	﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾	القيامة	٢٢	١٢٥

م	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
٢١٢	﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	القيامة	٢٣	١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨
٢١٣	﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾	النازعات	٤٥	٢٥٠
٢١٤	﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾	المطففين	١٥	١١٥، ١٣١
٢١٥	﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	البروج	١٦	٢١٧، ٢٢٥
٢١٦	﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾	البروج	٢١-٢٢	١٧٤
٢١٧	﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴿١﴾ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾	الأعلى	١-٢	١٥١
٢١٨	﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾	الغاشية	١٧	١٢٥
٢١٩	﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾	الفجر	٢٢	١١٩، ١٨٦
٢٢٠	﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾	الليل	٥-١٠	٢٥٦
٢٢١	﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴿٢﴾ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾	المسد	١-٣	٢٣٤
٢٢٢	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾	الإخلاص	١-٤	١٥٠
٢٢٣	﴿مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ﴿٤﴾ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ ﴿٥﴾ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾	الناس	٤-٦	١٢٣

كشاف الأحاديث والآثار

م	طرف الحديث أو الأثر	الراوي	الصفحة
١	احتج آدم وموسى ...	أبو هريرة رضي الله عنه	٣٥٢
٢	إذا بقيَ ثلثُ الليلِ...	أبو هريرة رضي الله عنه	١٨٤
٣	إذا مضىٰ ثلث الليل، أو قال: ثُلثا الليل -، نزل الله عز وجل إلىٰ السماء ...	أبو هريرة رضي الله عنه	١٨٥
٤	اعملُوا فكلٌّ ميسرٌ لِمَا خُلق له.	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٢٥٦
٥	أفضلكم مَن تعلم القرآن وعلَّمه.	عثمان بن عفان رضي الله عنه	١٦٧
٦	أنا فرطَكم على الحوض.	جندب بن سفيان	٢٦٥
٧	إن الأطفال تؤجَّج لهم نارٌ ...	أبو هريرة رضي الله عنه	٢٣٣
٨	أنَّ خلْق أحدكم يُجمع في بطن ...	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	٢٥٣
٩	أن الذراع قالت لرسول الله ﷺ لا تأكُلني فإني مسمُومة.	أنس بن مالك رضي الله عنه	١٥٣
١٠	إن الرجلَ ليعملُ بعملِ أهلِ الجنةِ، وإنه ...	عائشة رضي الله عنها	٢٥٧
١١	إن العبد لَا تَزُولُ قَدَمَاه من بين يدَي الله عز وجل حَتَّى يسْأَله عَنْ عمله.	أبو بَرْزَةَ الأَسْلَمِيّ رضي الله عنه	١٨٩
١٢	إن فضل القرآن على سائر الكلام ...	عثمان بن عفان رضي الله عنه	١٦٧
١٣	إن الله عز وجل جعلَ للجنةِ أهلًا، وللنارِ أهلًا.	عائشة رضي الله عنها	٢٥٧
١٤	أن الله خلق آدمَ بيده.	حكيم بن جابر	١٩٣
١٥	إن الله عز وجل يُخرج من النار قومًا بعد ما امتحشوا ...	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	١٠٧
١٦	إن الله عز وجل يَنزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ...	أبو هريرة رضي الله عنه	١٠٨

م	طرف الحديث أو الأثر	الراوي	الصفحة
١٧	أن المنافقين يُجعل في أصلابهم كالصياصي ...	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	٢٣٢
١٨	أن النبي ﷺ دُعي إلى جنازة غلام ...	عائشة رضي الله عنها	٢٥٩
١٩	إن الله قبض قبضة للجنة، وقبض قبضة للنار ...	أنس بن مالك رضي الله عنه	٢٥٨
٢٠	إن النُّطفة إذا وقعت في المرأة ...	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفًا	٢٥٥
٢١	أنها سمعت رسول الله ﷺ يتعوذ من عذاب القبر.	أم خالد بنت خالد بن سعيد بن القاضي	٢٦٧
٢٢	أنه -ابن عمر- كان يصلي خلف الحَجَّاج.	نافع	١١٩
٢٣	أين الله؟ قالت: في السماء ...	مُعَاوِيَة بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ رضي الله عنه	١٨٩
٢٤	بَيْنَا أَعْرَابِيٌّ فِي بَعْضِ نَوَاحِي الْمَدِينَةِ ...	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	١٥٤
٢٥	تُرون ربّكم كما تُرون القمرَ ليلة البدر	جرير بن عبد الله رضي الله عنه	١٣٢
٢٦	تعوَّذوا بالله من عذاب القبر	أبو هريرة رضي الله عنه	٢٦٦
٢٧	تفكَّروا في خلق الله ، ولا تفكَّروا في الله	ابن عباس رضي الله عنه موقوفًا	١٨٨
٢٨	الخِلَافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ سَنَةً	سفينة رضي الله عنه	٢٧٣
٢٩	فضل كلام الله عز وجل على سائر الكلام ...	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	١٦٦
٣٠	فضْل كلام الله عز وجل على سائر الكلام ...	شهر بن حوشب موقوفًا	١٦٧
٣١	فكيف بكُم إذا رأيتُم الله سبحانه؟	أبو الْمُعْتَمِرِ سُلَيْمَان الْقَيْسِيّ	٦٣١
٣٢	القدرية مجوس هذه الأمة.	عبد الله بن عمر رضي الله عنه	٢٣٦
٣٣	قوله عز وجل: (قرآنا عربيا غير ذي عوج) ، قال: غير مخلوق.	ابن عباس رضي الله عنه موقوفًا	١٦٩
٣٤	كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ.	عبد الله بن عمرو رضي الله عنه	١٩٣
٣٥	لا تُنكح المرأةُ على عمَّتها ولا خالتها.	أبو هريرة رضي الله عنه	١٣٣

م	طرف الحديث أو الأثر	الراوي	الصفحة
٣٦	لا وصية لوارث.	أبو أمامة رضي الله عنه	١٣٣
٣٧	لولا أن تدافنوا لسألتُ الله عز وجل أن يُسمعكم ...	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	٢٦٧
٣٨	ما بين طرفَيه -يعني الحوض- ما بين أيلة ومكة ...	أَنَس بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه	٢٦٤
٣٩	ما لا عينٌ رأت ولا أذنٌ سمِعَت	أبو هريرة رضي الله عنه	١٢٦
٤٠	ما منكم من أحدٍ إلا سيكلمه ربه ...	عدي بن حاتم رضي الله عنه	١٦٦
٤١	ناظرتُ أبا حنيفة شهرَين ...	أبو يوسف موقوف	١٦٥
٤٢	نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ.	أبو ذر رضي الله عنه	١٣٤
٤٣	ينزل الله عز وجل كل ليلةٍ إلى السماء الدنيا ...	نافع بن جبير عن أبيه	١٨٤

كشاف الفرق والمذاهب

كشاف الأعلام

م	العلم	الصفحة
٥٥	عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا	٢٥٧، ٢٥٩، ٢٧٣،
٥٦	عائشة بنت طلحةَ	٢٥٩
٥٧	أبو عاصم النَّبيل	١٧٠
٥٨	العباسٍ بن عبد العظيم العنبَريِ	١٦٠
٥٩	عبد الله بن بكرٍ السهميّ	١٨٥
٦٠	عبد الله بن داود	١٧١
٦١	عبد الله بنِ عمر	١١٩
٦٢	أبو عبدِ الرحمن السُّلميّ	١٦٧
٦٣	عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ	٢٥٥
٦٤	عبد الرحمن بن مهديّ	١٧٠
٦٥	عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	١٦٨، ١٨٨
٦٦	عبد العزيز بن أبي سَلمة	١٧٠
٦٧	أبو عُبيد القاسمُ بن سلَامٍ	١٧١
٦٨	عثمان بنِ عفان	١١٧، ١٦٧
٦٩	عدِيّ بنِ حاتمٍ	١٦٦
٧٠	عطاء بن يسارٍ	١٨٥
٧١	عفان (بن مسلم)	١٦٦، ١٨٤، ٢٦٤
٧٢	علقمة بنِ مرثدٍ	١٦٧
٧٣	علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٢٥٦، ٢٧١-٢٧٤

م	العلم	الصفحة
٩٣	ابن المبارك	١٦٢، ١٧١
٩٤	محمد بن الحسن الهمداني	١٦٥
٩٥	معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه	٢٧٤
٩٦	معاوية بن عمرٍو	٢٥٩، ٢٥٣
٩٧	مَعْمرٍ	١٦٨
٩٨	منصور بن المعتمر	١٦٨
٩٩	محمد بن يوسف	١٧١
١٠٠	نافعِ بن جُبَيرٍ	١٨٤
١٠١	أبو نُعَيم	١٧١
١٠٢	أبو نعيمٍ (الطحَّان)	١٦٣
١٠٣	هارون بن إسحاق الهمذاني	١٦٣
١٠٤	هارون بن معرُوفٍ	١٦٨
١٠٥	أبو هريرة رضي الله عنه	١٨٤، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٦
١٠٦	أبو الهُذَيل العلاف	٢٠٣
١٠٧	هشام بن أبي عبد الله	١٨٤، ١٨٥
١٠٨	هشام بن عروة	٢٥٦
١٠٩	هلال بن إساف	١٦٨
١١٠	هلالِ بن أبي ميمُونةَ	١٨٥
١١١	وكيع بن الجراح	١٦٢

فهرس الأشعار

فهرس المحتويات

Imam
Al-Ashari
Centre
مركز الإمام

مركز الإمام الأشعري